

مقدمة

الحاجة إلى منهج للغة

اللغة أخطر الظواهر الاجتماعية الإنسانية على الإطلاق . وكل تقدم اجتماعي كتب له الكمال إنما تم لوجود اللغة . تصور طائفة من الناس مجتمعة على عمل معين لا يتم إلا بالتعاون بين أفراد هذه الطائفة ؛ فهذا التعاون يقتضى توزيعاً للعمل بحيث يكون لكل فرد دوره الخاص الذي يقوم به ، وبحيث يكون بعض الأفراد موجهاً ورئيساً وبعضهم موجهاً ومرسوماً . وبحيث يلزم أن يتم اتصال من نوع معين بين الرئيس والمرسوم لصالح العمل . ثم البحث في خيالك وسوف لا تجد وسيلة للاتصال أجمع في هذا الباب من اللغة . وخير مثال لذلك العمل القائم الآن في كهربية خزان أسوان والانسجام المطلق في العمل بين عمال المصانع ، والتنظيم الدقيق للجهاز الحكومي ؛ فكل أولئك أمثلة تتجلى فيها أهمية اللغة كوسيلة من وسائل الاجتماع ، وكأداة من أدوات تنسيق الجهود الفردية ومزجها في جهود جمعي عام .

واللغة أخطر رابطة تاريخية تربط بين الأجيال المختلفة من الشعب الواحد رباطاً يجعل وحدة هذه الأجيال حقيقة ملهوسة على رغم اختلاف العصور ، ذلك بأن اللغة وعاء التجارب الشعبية والمادات والتقاليد والعقائد التي تتوارثها الأجيال واحداً بعد الآخر ، فصفة الاستمرار لكل هذا لا تأتي إلا عن طريق اللغة ، تورث معها ، وتبقى بقاء ما يدل عليها من المفردات والتراكيب . وإحساس الخلف بجمعة شركة لنوعية بينه وبين السلف كفيلاً يخلق إحساس بالوحدة الشعبية بينه وبينه . منذ الذي يستطيع الآن في أي بلد عربي أن يقطع بمروته الخالصة ؟ وهل يستطيع الكثيرون أن يقطعوا بأنهم عرب في أنسابهم ودمانهم ؟ الواقع أن لبعض العرب الآن من العلم بتاريخ عائلته ما يدعو إلى الحزم بأنه غير عربي النسب ، ولكنه مع ذلك يحس بعروته كما يحس سريح العروبة أو أكثر . لماذا ؟ لأن العربية لسان

كما ورد في الحديث ، ولأن رابطة اللغة أقوى من أى رابطة اجتماعية أخرى ، حتى إنها لتجعل المعاصرين من المصريين والمراقين والسوريين والتونسيين يفخرون في وقتنا هذا بمن غزا مصر والمراق وسوريا وتونس في التاريخ العربي القديم ؛ لأنهم يشمرون أن هؤلاء الغزاة من أسلافهم وإن لم يكونوا كذلك من جهة النسب .

واللغة سلاح من أقوى الأسلحة النفسية للسيطرة على الأفكار والأشياء . وما أمر الدعاية بالخطب والإعلانات بالأمر الهين . وفي الانتخابات النيابية والمحاكم غالباً ما تكون الجانب الظاهر أقدر الجانبين على استخدام سلاح اللغة . ويفشى المصلون من المساجد ما تمتع بإمام مجيد لاستخدام هذا السلاح . وقد كانت القدرة على الخطابة في بعض الأحيان سبباً من أسباب الاختيار لعضوية مجلس الوزراء . وليس السحر وأثره على النفوس والأشياء بما يمكن إغفاله في هذا المقام ، وحسبنا أنه يفرق بين المرء وزوجه ، وأنه يجعل المعاصرية تسمى . وكثيراً ما تكون الكلمة ملزمة كما لو كانت قوة مجبرة ، والمهزل في نظر الفقه يوقع الطلاق والعق ، والتوقيع على ورقة قد يكون سبباً في شقاء أو سعادة ، وقد يحوّل مستقبل شخص ما إلى طريق غير الذي كان يسير فيه . والدعاء يستزل رحمة السماء . أو غضبها ، ولقد كان السب في الذات الملكية - وما هو إلا حركات من حركات اللسان - كافياً لإيداع الشاتم في السجن مدة قد تطول أو تقصر . وما كان الشاتم لينزل هذا المنزل الخشن لولا حركات لغوية مماثلة تجري على لسان القاضي . ومن الناس من يشتري السلعة دون حاجة إليها لأن البائع قد مجح في إقناعه بفائدة الصفة . وتؤثر بلاغة اللغة وجودة الغناء بها في نفوسنا ، حتى لنخرج عن المزاج المنقبض إلى المزاج المرح المنبسط . وقد تتصرف ونحن تحت هذا التأثير تصرفاً لا يسهل علينا لو لم نكن تحت تأثير اللغة .

وقديماً قالوا : الناس أعداء ما جهلوا . وإنك ل ترى الشخص الذي لا تعرفه وتجلس معه جنباً إلى جنب في القطار فلا يهتك من أمر شيء . ولو لقي شدة وهو في حاله هذه لما دفعتك دافع على التضحية من أجله . ولكنه إذا كان قد سبق فقدم نفسه إليك ، وتحدث معك بعض الوقت ، فقد يكون ذلك سبباً كافياً من أسباب

اهتمامك له واليذل من أجله لتخلصه من هذه الشدة . وإنك لتقابل الشخص تعرفه وليس بينك وبينه صداقة ، فيتوقف استمرار الصلة على بضع كلمات آلية ترددها مثل صباح الخير ، أو السلام عليكم ، أو كيف الحال ؟ تقولانها وأنا لا تقصدان منها غير العمل على إنهاء الوقف دون إضرار بالمعرفة السابقة . وإذا كان الناس أعداء ما جهلوا ، فإن أكثر الأمم جلباً للاصدقاء هي تلك التي تعمل على تعريف الأمم الأخرى بها ، سواء في ماضيها أو في حاضرها أو في آملها الطموحة إلى المستقبل . فإذا كانت اللغة خير وسيلة لهذا التعريف فأخطر اللغة إذاً ! لأن الأمة تستطيع أن تكسب الأصدقاء لنفسها إذا عملت على أن يكثر عدد العالمين بلغتها من الأجانب . وكل أجنبي يتعلم لغتك مكسب لك ؛ لأنه يجد نفسه أكثر استعداداً للشعور كما تشعر والتفكير كما تفكر ويمطف على آمالك وآلامك التي تعلمها من قراءة لغتك والكلام بها .

فطن الأوروبيون إلى ذلك منذ زمن بعيد ؛ فأنشأوا مدارس لهم في البلاد الأجنبية تعلم لغاتهم ؛ فكانت لغاتهم أول سلاح من أسلحة السيطرة على البلاد التي استعمروها ؛ لأن اللغة كانت القنطرة التي عبرت عليها المسيحية من عقل الأوربي إلى قلب الأفريق والأسوي ، كما كان الإسلام من قبل يسير جنباً إلى جنب مع اللغة العربية . ولعل المجلس البريطاني قد كسب لاجلئنا من الأصدقاء ما لم يحلم به سفاراتها وبمئاتها السياسية .

فإذا كان لهذا الخطر على نفس المواطنين والأجانب فحري بدراستها أن تكون محل عناية وموضع اهتمام . ولقد حاربنا المستعمرون قديماً بأن غرسوا في نفوسنا احتقار اللغة العربية ؛ فأفقدونا ثقتنا بأنفسنا وبتاريخنا ومستقبلنا ، وأصبح الكلام بلغتنا موضع تندر ، وتكلمت الأسرات العريقة إحدى اللغات الأجنبية تركية كانت أم فرنسية أم غير ذلك . وولغ الناس في سمعة مدرس اللغة العربية كما يمتدون على سمعة كل طائفة قليلة الدخل ، ولحقت عدوى احتقار اللغة طائفة الحاميين في مبدأ نشأتها ، ولا تزال تلحق طائفة المسرحيين من المثليين في بعض الأوساط . ولكن وزارة المعارف قد عملت في ربع قرن على أن تداوى بعض

هذه الأدواء ، وعلى رفع مستوى اللغة العربية من الناحية النفسية ففخر الناس بها ،
وتدكلموها ، وأعطوها حظاً أكبر من العناية . ولكن وزارة المعارف — برغم رفعها
مستوى اللغة العربية من الناحية النفسية — خضعت للظروف السياسية فهبطت
بمستوى اللغة من الناحية الدراسية ، ونتج عن ذلك أن انخفض المستوى التعليمي
العالم ؛ لأن اللغة هي أكبر وسيلة من وسائل التعليم ترتفع بمستوى التعليم إذا
ارتفع مستواها وتنخفض به إذا انخفض مستواها .

وعلى هذه الدعوى الأخيرة أريد أن أبني دعوى أخرى هي أن خير التلميذ
تقبلاً للعلم أكثرها معرفة باللغة التي يتعلم بها ؛ وأكثر اللغتين جليلاً لأصدقاء الأمة
من الأجانب تلك التي تسهل دراستها وتقوم على منهج مقبول .

ولقد منيت الدراسات اللغوية العربية مدة طويلة بسممة الصعوبة وأحياناً
بسممة التعقيد . يشهد بذلك تلاميذ المدارس من جهة ؛ وهؤلاء الذين لم يتخصصوا
في اللغة من جهة أخرى ، والأجانب المستشرقون من جهة ثالثة . ولعل نمت
الدراسات العربية هذه النعوت إنما جاءها لعدم التجديد في منهجها ؛ فسا ورثناه
عن آبائنا من خلط في التفكير اللغوي لا يزال كما هو لسبيين : أولها الاعتقاد بأن
الأوائل قد أنابوا بما لا يمكن أن يزيد عليه الأواخر (وتلك نظرة جمعت الأتراك
في مرحلة من المراحل يقفلون باب الاجتهاد أو بعبارة أخرى يجرمون البحث العلمي
تحريراً تاماً) ، والسبب الثاني ضيق النظرة إلى اللغة العربية ، واعتبارها مرتبطة
بالقرآن احتراماً أو امتهاناً وقد أدى ذلك إلى قطع الصلة بينها وبين اللغات
العربية الأخرى القديمة والمعاصرة ، وإلى تحريم الترخيص بالإضافة إلى محصلها حتى
إن بعضهم يلزم استعمال ما جاء في المعاجم بحسب ، ولا يسمع للوليد من الكلمات
أن يدخل حظيرة الاستعمال اللغوي .

ولم يعدم العالم العربي في مختلف المعصور من يدعو إلى التجديد في منهج
الدراسات اللغوية ؛ ولعل أول محاولة لها خطرهما في هذا الباب هي محاولة ابن مضاء
الأندلسي الظاهري الذهب الذي دعا إلى اعتبار ما هو مستعمل بحسب من صيغ اللغة ،
دون الحاجة إلى التقدير والتعليل . وقد كثرت هذه المحاولات في العصر الحديث ؛

حتى إن بعض هذه المحاولات جاءت من أكثر الهيئات الثقافية محافظة على القديم وغيره عليه ، ألا وهي الأزهر . على أن هذه المحاولات قامت دائماً على الذكاء والاجتهاد الشخصيين ولم تقم على فلسفة لها عمقها في فهم اللغة . ولست أدعى لنفسي قسطاً من الذكاء الشخصي أكبر من حظ هؤلاء الذين قاموا بهذه المحاولات ، بل إنني لأسمح لنفسي - وهم أساندي الأجلاء - أن أساوي ذكائي بذكائهم الذي أشهد لهم به . وإلكنني لا أستطيع أن أنمط حق النظرية التي بنيت عليها هذه الدراسة وهي نظرية جاءت نتيجة تجارب القرون في الغرب . فهيكلا غربي وتطبيقها على اللغة العربية هو القسط الذي أنا مستول عنه في هذا الكتاب .

ولقد جئت في هذا الكتاب بشرح مناهج الفروع الرئيسية في الدراسات اللغوية وكنت أود أن يتسع الزمان والمكان لدراسة فصول ثلاثة أخرى هي : - ١ - التركيب والتحليل في اللغة ، - ٢ - المستوى الصوابي والمجتمع اللغوي ، - ٣ - الأبيجدية (وظيفتها وتاريخها وإصلاحها) . ولعل المستقبل كفيل بأن أخص هذه الفصول الثلاثة مجلداً مستقلاً أقوم فيه على شرحها .

ويقوم تطبيق النظرية في هذا الكتاب على اللغة العربية الفصحى أولاً وقبل كل شيء ؛ وحين يقضى المقام بالتمثيل من اللهجات العامية ، يجد القارئ أن معظم الأمثلة قد جاءت من لهجة الكرنك بمدينة قنا ، وقد درستها لرسالتني التي حصلت بها على الماجستير من جامعة لندن ، ولهجة عدن في جنوب بلاد العرب ، وقد حصلت بدراستها على الدكتوراه من نفس الجامعة . فأما ما عدا ذلك من ذكري لهجات أخرى فأمثلته مقتبسة من بطون المراجع أو من ذاكرتي السمعية .

وتبدو الحاجة ملحة في أيامنا هذه إلى بناء الدراسات اللغوية على منهج لها منهجه ونحوه وتجاربه إرضاء للروح العلمية الخالصة من جهة ، وتوفيراً للجهود عشاق اللغة من جهة أخرى . فقارئ اللغة العربية في الوقت الحاضر يجد نفسه أمام أمشاج من الأفكار غير التناسبية يأتي بعضها من النطق ، وبعضها الآخر من الميتافيزيقا ، وبعض ثالث من الأساطير ، ورابع من الدين وعلم جرا . ومن هنا كانت الرغبة ملحة إلى تخليص منهج اللغة من هذه المدوي ، حتى يسلم لقارئ اللغة نص في اللغة ولغة فحسب ، غير

معتد على أسس من خارجها . تلك هي الرغبة التي أملت هذا الكتاب ، وستعطي غيره
إن شاء الله . وكم أود أن يمنح المجمع اللغوي هذا النوع من الدراسات قسطاً من
العناية بعد أن بدأت الجامعات في الاحتفال به . وكم أود أيضاً أن يتسع صدر
الجامعة وركيسها لإنشاء معامل لهذه الدراسة في كلية دار العلوم وغيرها ؛ وسوف
لا يكلفها ذلك كثيراً من المال . وفي دار العلوم الآن نواة لهذا المعمل لا تنتفع بها
لعدم وجود أجزاء أخرى متكاملة معها . والله سبحانه وتعالى أسأل أن ينفع بهذا
الكتاب ؛ وأن يوفقنا إلى أن تتبعه ما وعدنا به من فصول أخرى عن اللغة . إنه
مبجيب .

المؤلف

*

تعريف بالرموز المستعملة في هذا الكتاب

لانكفي رموز الأبجدية العربية بنفسها للقيام بدراسة أصواتية لا للغة العربية الفصحى. ولا لأى لهجة من اللهجات العامية. ذلك لأن رموز هذه الأبجدية قاصرة قصورا عظيما من وجهة نظر الملل وقصورا أقل شأنًا من وجهة نظر الصحاح. أما من جهة الملل فلم تكن الأبجدية العربية بها لامن الناحية الأصواتية ولا من الناحية التشكيلية؛ بل جمات لها رموزا إضافية تابعة لرموز الصحاح، وتدل على الحرف أكثر مما تدل على الصوت. وحسبنا أن نعلم أن الفتحة القصيرة مثلا ذات أصوات ثلاثة في العربية العصحى أحدهما مفخم، وثانيها أقل تفخيمًا، وثالثها مرقق. ومع ذلك لم يمت واضعوا الرموز العربية بهذا؛ بل وضعوا لكل أولئك خطأ يوضع فوق رمز الحرف الصحيح فلما يستعمل في أيامنا هذه إلا في ظروف خاصة ومواقف مميّنة. ولكن رموز الأبجدية العربية للصحاح إن قصرت عن غرض هذا الكتاب وهو الدراسة المفصلة للقيم الأصواتية في الحرف الواحد، فلن تقصر عن الأغراض العملية التي خلقت من أجلها؛ بل إن المرء ليستطيع أن يدعى أن الأبجدية العربية ربما كانت من أو في النظم الكتابية في العالم بالفرض الذي وضعت له. ذلك بأنها تضع لكل حرف من حروفها رمزاً كتابياً خاصاً، وهو أمر لا يستطيع كثير من لغات العالم أن يفاخر به.

فرق إذا بين أن نضع رموزاً للأصوات وأن نضع رموزاً للحروف فالأصوات في كل لغة من لغات العالم أكثر من الحروف، ومن هنا يتحتم أن تكون رموز الأولى أكثر من رموز الثانية. وإذا كانت رموز الحروف ثابتة العدد لأن عدد الحروف لا يزيد ولا ينقص فإن رموز الأصوات ليست كذلك. وليس تنير عدد رموز الأصوات نتيجة لتغير عدد الأصوات نفسها كما قد يبدو من سياق الكلام، فعدد الأصوات ثابت أيضاً. ولكن الزيادة والنقص في هذه الرموز إنما تأتي من إرادة واضعها أن يمثل الكثير من صفاتها، فيضع له الكثير من الرموز، أو أن يكتب

بالصفات الهامة فحسب ، فيضع لها رموزاً أقل . فأقل ما يدل عليه الرمز المنفصل هو الاختلاف في المخرج ، أوفى الشدة والرخاوة والتركيب والتوسط أو في الجهر والهمس ؛ ولكن الباحث قد يريد أو يبين أموراً إضافية في النطق كالنفخيم والترقيق ، وكالإجهار والإهماس ، كالتحليق والإطباق والتفوير وكالهمز ، وكالشدة الأنفية ، فيضيف إلى الرمز ما يوضح هذه الملامح الإضافية فيه . ومن هنا تكثر رموز الأصوات بحسب هذه الإضافة .

ووضع الرموز اصطلاحاً لا أكثر ولا أقل . أي أن العلاقة بين الرمز ومدلوله علاقة اعتباطية ، لا منطقية ولا طبيعية . ووضع الرمز ككل نواحي الاصطلاح بحاجة إلى الإيضاح قبل الاستعمال ؛ فيوضح صاحب الاصطلاح معناه وقيمه حتى لا يوجد حيرة القارئ في تطبيقه واستعماله . يقول شوخارت⁽¹⁾ : « للحيرة في تطبيق الاصطلاح من الأثر على البحث العلمي ما للضباب على الملاحة ، بل هي أكثر خطراً ، لأن الناس قلما يحسون بوجودها » . ومن هنا أرى لزوماً على — وعلى كل من يستعمل الاصطلاحات الجديدة على القارئ — أن تقدم بين يدي القارئ تعريفاً بها وتحديداً لها . وإنما اكتفيت في هذا المقام بتحديد الرموز لأنني قد أتيت مع الاصطلاحات الأخرى بتحديد جاء في عرض القول . وفيما يأتي إيضاح للرموز الأصواتية المستعملة في هذا الكتاب .

رموز الأصوات

(b) : يدل هذا الرمز على صوت شفوي شديد مجهور هو صوت الباء . وقد يرد للباء أكثر من صوت واحد من جهة النفخيم والترقيق ، والإجهار والإهماس في اللهجات العامية ، ولكننا اكتفينا بهذا الرمز ليدل على كل هذه الاحتمالات ، لعدم تأثيرها تأثيراً ذا خطر على المعنى .

(d) : أما هذا الرمز فلصوت الضاد . وللضاد أصوات تختلف بين القديم والحديث ،

(1) Ulman. P. 4.

وبين لهجة حديثة وأخرى، ولكننا نؤثر أن ندل على كل أولئك برمز واحد، مع التنبيه في عرض القول في الكتاب على هذا الاختلاف في القيم تنبيهاً يحمل للرمز قيمة خاصة حين الكلام عن كل لهجة

(d) : وهذا رمز على صوت الدال . وتعدد أشكال نطق الدال وتراوحها بين الشدة والرخاوة في اللهجات العامية لا يقف دون جعل هذا الرمز لكل دال عربية ، ويختلف مدلوله باختلاف اللهجة مثل (q) .

(t) : ويرمز بهذا إلى صوت الطاء . وتختلف الطاء القديمة نطقاً عن بعض الطاءات الحديثة ، وهذا رمز نطلقه على الجميع ؛ وتأتي محدودية قيمته بحسب اللهجة كما شرحنا في عرض القول في الكتاب .

(t) : ولكن هذا الرمز لصوت التاء . والخلافات طفيفة بين أصوات التاء في اللهجات العربية الحديثة بصفة عامة ، ولكن بعض اللهجات في الوجه البحري (في مراكز شربين مثلاً) تنطق تاء ودالاً من اللثة فحسب ، ولا تنطقها من الأسنان واللثة معاً .

(g) : وأما هذا الرمز فيدل على صوت طبق شديد مجهور يوجد في اللهجات العامية ولا يوجد في العربية الفصحى . وهو في اللهجات العامية لا ينتمى إلى حرف واحد ؛ وإنما يختلف حرفه باختلاف اللهجة . ففي الصعيد يعتبر هذا الصوت من حرف القاف ، وفي القاهرة وعدن من حرف الجيم .

(K) : ويرمز هذا إلى صوت الكاف ويختلف k ، g كلاهما بين الطبقة والطبقة المنورة ، بحسب بيئتهما في النطق ، وبحسب اللهجة التي يردان فيها .

(q) : ويبدل هذا الرمز على صوت القاف العربية الفصحى وتسمع هذه القاف

في بعض اللهجات العامية أيضاً . وتكتب القاف القاهرية هكذا (q) .

(q) : ويرمز بهذا إلى صوت الهمةز أو ما يسمونه الوقفة الحنجرية . أما همةز

الوصل فيستحسن حين احتمال اللبس أن تكتب هكذا (q) .

(٧) : وهذا الصوت من صوتي الفاء ؛ يرد قبل (Z) ، (ز) ، (ي) وبمض الأصوات المهجورة الأخرى .

(٦) : وهذا رمز الصوت الآخر من صوتي الفاء . وهذان الصوتان يتقاسمان حالات ورود حرف الفاء في السياق ؛ أي أن بينهما تخرجاً .

(٥) : أما هذا الرمز فلصوت الظاء الفصحى . وللظاءات العامية رمز آخر هو الذي يدل على المقابل المتخفم لصوت z .

(٤) : ويرمز بهذا إلى صوت الذال العربية الفصحى . وهو صوت لا يوجد في اللهجات العامية في الوقت الحاضر .

(٣) : وأما هذا الرمز فهو لصوت التاء العربية الفصحى ، وهو كصوت الذال قاصر على العربية الفصحى .

(Z) : ويدل هذا الرمز على صوت الزين العربية .

(٢) : وهذا رمز لصوت الصاد .

(S) : ويرمز هذا إلى صوت السين العربية .

(z) : وأما هذا الرمز فيدل على صوت غاري رخو مجهور لا يوجد في العربية الفصحى . ولكن اللهجة السورية تجعله صوتاً لحرف الجيم ، على حين نجده في لهجة القاهرة وعدن يتقاسم صوت الشين مع (r) مع ملاحظة التخارج بينهما ؛ فيرد هذا الصوت قبل (ي) ، (g) ونحوها ، ويرد صوت (r) في المواضع الأخرى حيث لا يتلوه صوت مجهور .

(r) : وهذا رمز لصوت الشين العربية الذي ورد ذكره في الكلام عن الرمز السابق .

(y) : ويرمز بهذا إلى صوت طبقي رخو مجهور هو صوت الفين العربية .

(x) : وهذا الرمز لصوت الخاء .

(c) : وأما هذا فرمز لصوت العين العربية .

- (h) : ويرمز بهذا إلى صوت الحاء .
- (h) : وأما هذا الرمز فهو لصوت الهاء على اختلافها بين الإجهار والإهاس .
- (j) : وهذا رمز على صوت الجيم العربية الفصحى التي تختلف عن الحيات العامية .
- (r) : ويرمز هذا إلى صوت الراء على اختلافها ترقيقاً وتفخماً .
- (l) : وهذا رمز لصوت اللام على اختلاف قيمتها الصوتية كذلك .
- (m) : وأما هذا الرمز فيدل على صوت الميم المظهرة .
- (ʔ) : ولكن هذا الرمز يدل على ما يسميه علماء التجويد إدغاماً بغنه ومن ثم كان الصوت الذي يدل عليه صالحاً لأن ينتمى إلى حرف الميم كما في « هم فيها خالدون » أو إلى حرف النون كما في « قبل أن تنفذ كلمات ربى » .
- (ʔ) : ويدل هذا الرمز على صوت من أصوات النون يخرج اللسان في نطقه ؛ حيث يقع قبل الظاء أو الذال أو الثاء مباشرة .
- (ʔ) : ويدل هذا على صوت آخر من أصوات النون أسناني لثوى يقع مباشرة قبل الأصوات الأسنانية اللثوية .
- (n) : وهذا رمز على صوت آخر من أصوات النون لثوى ، يعتبر الرئيسي بين أصواتها ؛ يقع بين حرفي علة كما في أنا ، كما يقع في أول الكلام وفي المواقع التي لا ينص عليها مع الرموز الأخرى للنون .
- (ʔ) : وأما هذا الرمز فيدل على صوت النون قبل الجيم والشين والياء .
- (ʔ) : كما يدل الرمز المقابل على صوتها قبل k ، g ، x ، - في اللهجات العامية ، وقبل k فقط في العربية الفصحى
- (N) : ويرمز هذا على صوت النون التي تتلوها القاف مباشرة .
- (w) : وهذا رمز على صوت الواو .
- (y) : كما يدل هذا الرمز على صوت الياء .

- (١) : ويدل هذا الرمز على صوت حركة الكسرة المجاورة لأحد الأصوات المفخمة ، كما يدل (١١) على صوت ياء المد في نفس الموقع .
- (٢) : وهذا رمز على صوت حركة الكسرة المجاورة لأحد الأصوات الطبقية الثلاثة (x) ، (٧) ، (q) ، وأما ياء المد في هذا الموقع فيرمز إليها برمز (٢ ٢) .
- (٣) : ويرمز بهذا إلى صوت الكسرة في المواقع التي غير ما سبق ، وبالرمز (٣ ٣) إلى ياء المد في نفس المواقع .
- (٤) : وبهذا الرمز يرمز إلى صوت الفتحة المجاورة لأحد الأصوات المفخمة ، وأما ألف المد في نفس الموقع فرمزها (٤ ٤) .
- (٥) : وهذا رمز على الفتحة المجاورة لأحد الأصوات الطبقية ، وأما رمز ألف المد في هذا الموقع فهو (٥ ٥) .
- (٦) : ويرمز بهذا إلى صوت الفتحة في الأماكن التي غير ما سبق وبالرمز (٦ ٦) إلى الألف اللينة في نفس المواقع .
- (٧) : وهذا رمز على صوت الضمة المجاورة للأصوات المفخمة ، وأما واو المد فرمزها في نفس الموقع (٧ ٧) .
- (٨) : ويدل هذا الرمز على الضمة في مجاورة أحد الأصوات الطبقية المذكورة ؛ كما يدل (٨ ٨) على واو المد في نفس الموقع .
- (٩) : أما الضمة في موقع عدا ما سبق فيرمز لصوتها بهذا الرمز ، وأما واو المد فرمزها هنا (٩ ٩) .
- (١٠) : وهذا الرمز يدل على صوت القلقة الذي لا ينتمي إلى حرف معين ، ويعتبر من الأصوات المركبة .
- (١١) : ووضع هذه الدائرة تحت أي رمز يدل على أن الصوت المقصود لحقه الأهماس .

رموز الحروف

سنكتفي هنا بوضع الرمز والاسم الذي يدل عليه مراعاة لعدم الإطالة .

ع	العين	ق	الهمزة
غ	الغين	b	الباء
f	الفاء	t	التاء
q	القاف	θ	الثاء
K	الكاف	J	الجيم
l	اللام	h	الحاء
m	الميم	X	الخاء
n	النون	d	الدال
h	الهاء	s	الذال
w	الواو	r	الراء
y	الياء	Z	الزین
		S	السين
		/	الشین
		ص	الصاد
		د	الضاد
		t	الطاء
		ظ	الظاء
طويلة	قصيرة		
i i	i		
a a	a		
u u	u		
ee	—		
oo	—		
	الكسرة		
	الفتحة		
	الضمة		
	الخفظة		
	الرفعة		

استقلال المنهج اللغوى

سوف يرى من يتبع تاريخ الدراسات اللغوية أن هذه الدراسات كانت جزءاً لا يتجزأ من التفكير الفلسفى القديم ، وسوف يرى قارىء الفلسفة اليونانية أن هذه الفلسفة قد افترضت اللغة اليونانية مقياساً للغات العالم، وبنيت على ذلك اعتقاداً تخطئه الدراسات اللغوية الحديثة هو أن دراسة اللغة اليونانية فى تراكيها وطرقها صادقة على كل لغات العالم؛ إذ أن هذه اللغات تجرى على مقياس اليونانية⁽¹⁾. وهذه الدراسات اللغوية القديمة تختلط إلى حد كبير جداً بالنظريات المنطقية والتمييزية ، ولقد اعتبر كتاب اللغة من الإغريق الجملة حكماً منطقياً ، واعتبروا طرفى الإسناد النحوى بنفس الطريقة التى اعتبروا بها الموضوع والمحمول فى المنطق . وإن من من يقرأ ما كتبه أرسطو فى المقولات والعبارة والتحليلات الأولى والثانية ليجدها مليئة بالنظرات التى تخلط بين التفكير اللغوى والفلسفى . خذ مثلاً من كلامه فى مقولة الكم : ويقال نفس الشيء عن الكلام . فمن الواضح أن الكلام ذو كمية لأنه يقاس بالمقاطع الطوال والقصار . وأقصد بذلك الكلام المنطوق⁽²⁾ » ويقول : فى الفصل العاشر من المقولات : « إن الأزواج المتقابلة التى تنضوى تحت مقولة الإضافة تتضح بنسبة كل فرد منها إلى الآخر؛ وهذه النسبة تدل عليها علامة الإضافة أو أى حرف آخر » . ويقول أيضاً : « إن العبارات المتقابلة من جهة الإثبات والنفى تقع بوضوح فى نطاق قسم آخر متميز لأنه من الضرورى فى هذه الحالة وهذه الحالة فحسب أن يكون أحد المتقابلين صحيحاً والآخر خطأ » . ويقول : « والكلمات التى تقع فى عبارات متقابلة يقع بعضها فى نفس الوقت عكساً للعض الآخر، وتختص الكلمات بهذا أكثر مما تختص به أى مجموعة من الأمور المتقابلة » .

ويعرف أرسطو الاسم بأنه اللفظ الذى لا يدخل الزمن فى مدلوله ، ولا يدل

(1) Bloomfield, Language, p. 5

(2) The Works of Aristotle translated into English Categoriae Ch. 6.

جزء منه مستقلاً عن الأجزاء الأخرى^(١). وهو يقول إن الاسم لا يوصف بالصدق أو الكذب إلا إذا أسند وبضرب لذلك مثلاً بكلمة «وعل»، فهي لا توصف بأى الصفتين إلا إذا أضيف إليها فعل. وواضح أن الصدق والكذب ليس من الدراسات اللغوية؛ وإنما هو من الدراسات المنطقية. فالنحوى يحمل العبارة الكاذبة كما يحمل العبارة الصادقة، ولا يهجم منها إلا التحليل اللغوى ولا يهجم النحوى من قول الشاعر
زيد جمال وجهك كل يوم

إن كانت هذه الشطرة صادقة أم كاذبة، وإنما يعنيه منها أن يحملها تحليلاً لغوياً لا أكثر ولا أقل. وتعريف الأداة في نظر أرسطو هو تعريف الاسم، إلا أنها حين يضاف إليها الفعل لا يدل معها على إسناد. والفعل ما كان الزمن من مدلولاته ولا يدل جزء منه بمفرده. أما الجملة فهي الكلام المفيد الذى لبعض أجزائه معانٍ مستقلة باعتبارها ألفاظاً لا باعتبارها أحكاماً إيجابية^(٢) فالجملة في نظر أرسطو إذا حكم منطقي، ولكنها في نظر الدراسات اللغوية الحديثة ليست كذلك. ثم يتكلم عن التقرير والنفي لا باعتبارها من الأبواب النحوية، وإنما ينظر إليهما نظره إلى قضايا المنطق. ويقول: « وكل قضية لا بد أن تحتوى فعلاً أو تغييراً عن معنى الزمن في الفعل »^(٣). ويدخل بعد ذلك في الكلام عن القضايا مستغنياً به عن دراسة الجمل. فالدراسات الإغريقية على سعتها وعمقها لم تخلق للدراسات اللغوية منهجها الخاص، ولم تفكر في اللغة إلا في ظل المنطق واليتافيزيقا. يقول سبرسن^(٤) «أما بالنسبة للمقول التأملية التي كانت لفلاسفة الإغريق فإن المسألة التي بدت أشد ما تكون جاذبية كانت عامة وتجريدية: هل الكلمات تعبيرات طبيعية عن الأفكار التي تدل عليها، أو هي علامات عرفية اعتبارية على أفكار يمكن أن يدل عليها بأصوات أخرى دلالة لا تقل شأنًا؟ وهذه ولا شك أفكار ميتافيزيقية مجردة طرحتها الدراسات اللغوية الحديثة لهذا ولأن هذه المسألة لم تعد موضع نقاش في العصر الحديث؛ إذ هي من بديهيات الدراسات اللغوية.

(1) Interpretatione, Ch. 2.

(2) Interpretatione, Ch. 4.

(3) ibid, Ch. 5.

(4) Language, p. 19.

وجاء الإسلام وله كتاب كريم لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، فكان حرص المسلمين على حفظ هذا الكتاب من أن يغير أو يبدل فيه حرصاً مصحوباً بالغيرة والرغبة في العمل . ولقد كان هذا الحرص وتلك الغيرة وما صاحبهما من رغبة من الدوافع التي دفعت المسلمين والعرب إلى خلق طائفة من الدراسات اللغوية كالنحو والصرف والمعجم والتجويد وهلم جرا ، جمعت العرب يلمعون في أفق العصور الوسطى ، ويبدون بحق في مظهر القادة الفكريين في العالم . فهل خُصَّ العرب الدراسات اللغوية من شوائب التفكير غير اللغوي بصفة عامة والتفكير الفلسفي بصفة خاصة ؟ وهل استطاعوا أن يجعلوا للمنهج اللغوي استقلالة عن مناهج العلوم الأخرى ؟ ذلك سؤال سنحاول الإجابة عليه في الصفحات التالية :

لقد عاصرت نشأة الدراسات اللغوية العربية نشأة علمياً ضخماً في البلاد الإسلامية ، شمل التدوين والسفر لطلب الروايات والترجمة من اللغات الأجنبية ترجمة تناولت فروع المعرفة التي تخدم الثقافة العربية . فترجموا الفلك والرياضات من الهندية ، كما ترجموا عن البهلوية والسريانية واليونانية . ونشأت المدارس التي احترفت الترجمة احترافاً في حران والرها وغيرها من بلاد الخلافة ؛ فأصبحت العقلية العربية لأول مرة في احتكاك مباشر بالأمم والديانات الأخرى ذات الثقافات المكتوبة . وكان لا بد والحالة هذه أن يتلمذ العرب على هذه الأمم ، وأن تتأثر عقولهم بعقولها ، وأن يهجوا في نشاطهم العلمي نهجاً تظهر فيه سمات اطلاعهم على تراث هذه الأمم . ولعل العرب لم يترجموا عن أمة كآرجموا عن اليونانية ، إما مباشرة أو عن طريق السريانية^(١) . ومن المعلوم أن أرسطو كان له نصيب الأسد في الكتب المترجمة إلى اللغة العربية وأن منطقته أصبح شهيراً في البلاد الإسلامية في العصر العباسي . ولم يكن الاحتكاك بين العرب وبين العقلية الإغريقية في ذلك العصر مقصوراً على الترجمة محسب ، بل إن الصلة بين علماء المسلمين وبين رجال الدين من المسيحيين ظلت قائمة وثيقة في هذا العهد ، كما كانت من قبل ، وكما استمرت من بعد كذلك . وقد

(1) Read O'Leary, How Greek Science Passed to the Arabs, pp. 155 - 75.

كان رجال الدين من المسيحيين كما نعلم يعرفون من اللغات ما كتبت به الأناجيل ، ولذلك كانوا يعرفون أكثر من لغة واحدة . وقد جمع الكثير منهم بين العربية ، لغة الدولة التي يدينون لها بالطاعة ، وبين الإغريقية ، لغة الدولة التي يدينون لها بالعطف والولاء . وقد كانت الإغريقية في ذلك العصر لغة الكنيسة الأرثوذكسية التي كان أكثر المسيحيين في الدولة ^(١) الإسلامية تابعاً لها . وكـم دارت المناظرات بين هؤلاء المسيحيين وبين علماء الإسلام في قـصور الخلفاء ، وفي خارجها ، وكـم دون المسلمون من الحجج على النصرى ^(٢) ، وكـم دون النصرى من الحجج على المسلمين . ولقد كانت هذه المناظرات في بدايتها من الدوافع التي حفزت المسلمين على خلق علم الكلام ، وكانت الأدلة في كل هذه المناقشات تصاغ على مثال الأقيسة الأرسطوطاليسية ، وكان منطق أرسطو عند الفريقين مرجعاً نافذ الحكم والقضاء .

كان لابد والحالة على ما ذكرنا أن يظهر أثر الأفكار الأجنبية في الدراسات اللغوية عند العرب ، وأن تنتقل عدوى التفكير الأرسطوطاليسى الذي يخلط بين الدراسات اللغوية والدراسات المنطقية والميتافيزيقية إلى اللغة العربية ودراساتها وبالأخص دراسات أصل اللغة والدراسات النحوية .

يقول ابن جنى في باب القول على اللغة وماهى ^(٣) : « أما حدها فهى أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم ، هذا حدها ، وأما اختلاقتها ، فلما نذكره فى باب القول عليها أمواضعة هى أم إلهام .. ؟ » فالمواضعة أو التعارف والإلهام أو التوقيف كانا عند العرب أساسين تتراوح الأفكار بينهما فى الكلام عن أصل اللغة . ولقد كانت العلاقة بين الكلمة وبين مدلولها (وهى دراسة ميتافيزيقة كالكلام فى أصل اللغة) من نصيب دراسة الفلسفة الإسلامية أكثر مما كانت من نصيب اللغويين .

أما النحو العربى فإن أثر المنطق فيه يبدو من جانبين اثنين : أولهما جانب المقولات وتطبيقها فى التفكير النحوى العام ، وثانيهما الأقيسة والتعليقات فى المسائل النحوية

(1) O'Leary, 36-46.

(٢) للجاحظ فى الفصول المختارة رسالة فى الرد على النصرى يصلح مثالا لذلك

(٣) الخصائص ص ٣١ .

الخاصة مع ما يسير ذلك من محاكاة التقسيمات اللغوية التي جاء بها أرسطو في دراساته ، والتي ذكرنا أنه خلط فيها بين النحو وبين المنطق ويعلم القارىء أن المقولات عشر هي الجوهر والسكم والكيف والزمان والمكان والإضافة والوضع والملك والفاعلية والقابلية (أو كما تسميها المتون العربية : أن يفعل وأن يفعل^(١)) . ويعلم القارىء أيضاً أن هذه المقولات عليا الأجناس ؛ أى أن الأجناس فيما عداها أخص منها وتندرج تحتها ولا يعلو على هذه المقولات جنس واحد منها . ثم هي كذلك أسس تفهم الأشياء مبنية عليها . فللشيء جوهر وكم وكيف وهو في زمان ومكان ، ثم هو يفهم بالإضافة إلى شيء آخر ، ويدرك في وضع معين ، وقد يكون مالكا أو مملوكا وفاعلا أو قابلا .

نظر النحاة إلى اللغة نظرتهم إلى الأشياء والمحسوسات ، فعملوا للكلمة جوهرأ كما عملوه للمادة ، ورأوا أن جوهر الكلمة لا يتغير إلا بإعلال أو إبدال . فالأصل أو الجوهر في « قال » « قَوْل » وفي فعل الأمر من « وَفَى » « إَوْفَى » وفي كلمة « نهى » « نَهَى » وفي « قاضٍ » قاضٍ الخ . ويذهب النحاة في ذلك مذاهب لا تخلو من التمسف الظاهر ؛ يقول ابن جنى^(٢) تحت عنوان (باب في قلب لفظ إلى لفظ بالصنعة والتلطف لا بالإقدام والتمجرف) : وذلك كأن يقول لك قائل : كيف تحيل لفظ وأيت إلى لفظ أويت فطريقه أن تبني من (وأيت) فوعلا فيصير بك التقدير فيه إلى (وَوَأَى) فتقلب اللام ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فيصير (وَوَأَى) ثم تقلب الأولى همزة ، لاجتماع الواوين في أول الكلمة ، فيصير (أوَأَى) ثم تخفف الهمزة فتحذفها وتلقى حركتها على الواو قبلها ، فيصير (أوأ) اسما كان أو فعلا ، فقد رأيت كيف استحال لفظ (وَأَى) إلى لفظ (أوأ) من غير تمجرف ولا تهكم على الحروف ، وكذلك لو بنيت مثل فوعال لصرت إلى (وَوَأَى) ثم إلى (أوأى) ثم (أوَأَى) ثم تخفف فيصير إلى (أوَأَى) فيشبه حينئذ لفظ (أَأَى) أو أويت » .

(١) المباشية العطار على شرح مقولات السجاعي .

(٢) الخصائص ص ٤٨٣ .

وحن مجد الجوهر اللغوي في هذه العبارة يبدو في صورة متعددة ، والتشكل غير غريب على الجوهر الفلسفي المنطقي أيضاً . والذي أحب أن أشير إليه هنا هو أن ابن جنى لا يرى في كل هذا التمجيز تمجيراً ، ولا في كل هذا التهمك على الحروف تهكماً ، وإنما يراه صنعة وتلطفاً كما رآه النحاة من قبل ومن بعد .

ولم يمن النحاة بجوهر الكلمة فحسب ، بل انساقوا أيضاً إلى التفكير في جوهر الجملة ، فاخترعوا فكرة تقدير ما غاب من هذا الجوهر . والتقدير بديهة فلسفية ميتافيزيقية ومنطقية ابتلي بها النحو العربي ولا زال يتبلى . ومن الطلائع الذين هاجموا الكثير من الأفكار التقليدية في النحو العربي ومنها التقدير ابن مضاء القرطبي . ومن كلامه في ذلك^(١) : « فإن قيل : فما تقول في مثل (زيد قام) إذ قالوا : إن في قام ضميراً فاعلاً ؟ وليس داع يدعو إلى ذلك إلا قول النحويين : الفاعل لا يتقدم ولا بد للفعل من فاعل . وقولهم هذا لا يخلو من أن يكون مقطوعاً به أو مظنوناً ، فإن كان مظنوناً فأمره أمر الضمير المدعى في اسم الفاعل ، وإن كان مقطوعاً به صح هذا الإضمار . ولا بد أن يتقدم قبل الكلام في هذا الموضوع مقدمات تعين الناظر فيه على ما قصد تبينه ، وهي أن الدلالة على ضريين : دلالة لفظية مقصودة للنواضع كدلالة الاسم على مسماه ، ودلالة الفعل على الحدث والزمان ، ودلالة لزوم ، كدلالة السقف على الحائط ، ودلالة الفعل المتمدى على المفعول به وعلى المكان . ودلالته على الفاعل فيها خلاف بين الناس ، منهم من يجعل دلالاته عليه كدلالته على الحدث والزمان ، ومنهم من يجعل دلالاته عليه كدلالته على المفعول به ، فإذا قيل (زيد قام) ودل لفظ (قام) على الفاعل دلالة قصد فلا يحتاج إلى أن يضم شيء . لأنه زيادة لا فائدة فيها » ، ولا شك أن ابن مضاء مصيب فيما يقول ، وإن كنت آخذ عليه أنه لم يسلم من قيود المنطق حين تكلم عن الدلالة اللفظية ودلالة اللزوم ، والدراسات اللغوية لا تعترف بدلالة اللزوم وإنما تعتبر دلالات الألفاظ بدواتها ، وتأخذ الفعل الماضي (قام) على أنه صورة دلت على المفرد الغائب

(١) كتاب الرد على النحاة نشره وحققه الدكتور شوقي ضيف من ١٠٢ .

بشكلهما كما دلت على الحدث والزمان . هذا ما يمكن أن يقال فى مدى تطبيق النحاة لمقولة الجوهر فى تفكيرهم اللغوى .

وأما الكم فواضح أن النحاة والقراء ربما عرفوا أن المدة (duration) التى يستغرقها نطق صوت من الأصوات لا تتناسب طردا ولا عكسا مع كميته الطولية (Quantity) ومع هذا أصروا على خلق وحدات طولية فكرية فى دراسة الأصوات العربية . فالحرف المشدّد بحرفين وأن قصرت مدته عن مدة الحرف المفرد فى بعض النطق ، والفتحة نصف الألف اللينة فى نظرهم إذا كانت كتلك القصيرة المدة التى فى آخر « منى » من قولنا « منى النفس ^(١) » . والتفكير المنطقى هنا واضح كل الوضوح ، وعلى الأخص إذا عرفنا أن بعض التجارب الآلية التى قمت بها على لهجة عدن قد برهنت إلى درجة تعزز ملاحظتى الخاصة تعزى كاملا على أن الصوت لامفرد الأخير الساكن فى الكلام أطول من نظيره المشدّد فى الوسط من جهة المدة وإن كان أقصر منه من جهة الكم .

وخطر هذا التقسيم يتضح فى الصرف بصفة خاصة حيث تقوم الكمية فى الحروف بدور القيمة الخلافية التى تفرق بين معانى الكلمات كما يبدو ذلك فى التفريق من جهة المعنى بين « عَبَدَ » و « عَبِدَ » و « ضَرَبَ » و « ضَرِبَا » وما أشبهها من الموازنات . ولست بذلك أريد أن أهجن الاعتماد على الكمية فى دراسة الحروف كما يعتمد على المدة فى دراسة الأصوات ، على العكس ، إن النظرة اللغوية الحديثة تحتم اعتبار الكمية فى الفونولوجيا (التشكيل الصوتى) كما تحتم اعتبار المدة الفوناتيكية (الأصوات) . ولكن أريد أن أنبه إلى الصلة بين مقولة الكم وبين التفكير فى كمية الحرف كما فهمها النحاة والقراء القدماء .

ويتضح تطبيق مقولة الكيف من نسبة كميّات استعدادية لبعض الأفعال الثلاثية ولبعض الأسماء وفى تسمية بعض الحروف . فمن أسماء أنواع الأفعال

(١) راجع دراسة الكمية والمدة فى منهج التشكيل الصوتى .

الثلاثية القصور والأجوف والناقص ، وهناك المؤنث المقصور كجلى ، والألف اللينة ومن ذلك أيضاً التقسيم إلى مفرد ومثنى وجمع واتصاله بفكرة الكيفيات الكمية .
وأما تطبيق مقولة الزمان على دراسة اللغة بلا تفريق بين الزمان الفلسفي والزمن النحوي فواضح في تقسيم الفعل دون نظر إلى استعماله . فالفعل إما ماضٍ أو مضارع أو أمر ، والماضي ما دل على حدث مضى قبل زمن التكلم ، والمضارع ما دل على حدث في الحال أو الاستقبال الخ . ويفطر النحاة بعد هذا التقسيم المنطقي أن يمتدروا كلما خذلهم الاستعمال النحوي . فهم يمتدرون عن الفعل المضارع الدال على المضي حين يقترن بلم ويعتدرون عنه في تعبير مثل « إن تكن عاد^ة قد بادت فما بادت خصالها » وعنه في قوله تعالى : « قد يعلم الله المعوقين منكم » وعن الماضي في قوله تعالى : « وكان الله غفوراً رحيماً » وفي قوله تعالى : « إذا جاء نصر الله والفتح » الخ كل ذلك لخلطهم في التفكير بين الزمان الفلسفي والزمن النحوي . ولو أعطوا للزمن النحوي وظيفة التفريق بين الصيغ لا الدلالة على المضي والحضور والاستقبال لكان ذلك أشبه بالدراسة النحوية .

والتفكير في مقولة المسكان يبدو بالتضامن مع مقولة الكيف مستولاً عن تقدير الحركات على أواخر الكلمات . ففي قوله تعالى : « وما ينطق عن الهوى » كسرة مقدرة على الألف الأخيرة منع من ظهورها تعذر اجتماع النطق بالألف والنطق بالكسرة في وقت مما ، وفي قوله تعالى : « فانتظر يوم يدعو الداعي » ضممتان مقدرتان إحداها مقدرة على واو الفعل والأخرى على ياء الاسم المنقوص . وهذه المقولة أيضاً مستولة عن فكرتي الإعلال والإبدال فالإعلال تمير شكل في مكان معين والإبدال إنما يتم بوضع شيء مكان شيء آخر . ومن ذلك أيضاً أن الفاعل يجب أن يتأخر عن فعله . وهكذا يمكن إيجاد أكثر من مثال آخر في النحو العربي يتم عن نفوذ هذه المقولة على تفكير النحاة .

ثم هناك مقولة الإضافة ، وقد فهم النحاة العرب كل فعل بالاضافة إلى فاعله . فإذا لم يكن للفعل فاعل مذكور في الجملة فلا أقل من أن يقدره النحاة ليكون تفكيرهم متمشياً مع منطلق المقولات . وهنا نمود مرة أخرى إلى مثال ابن مضاء

(زيد قام) لنقول إن زيدا برغم كونه موجوداً في الجملة لم يصلح فاعلاً لتحكيم فكرة المكان ، فالفاعل يأتي بعد الفعل لاقبله وإذا لم يصلح فاعلاً فلا بد لنا أن نقدر فاعلاً في الجملة ، برغم أن صيغة الفعل الماضي تدل هنا بشكها ودون الحاجة إلى تقدير على أن الفاعل مذ كرهاً ، ولو كان غير ذلك لتغيرت صيغة الفعل . ومقوِّنة الإضافة أيضاً مسؤولة عن فكرة الإمالة فالاسم المائل إنما اعتبر عمالاً بالإضافة إلى اسم آخر ألفه صريحة بقطع النظر عن أن كلاهما أصل في لهجته الخاصة به . ولو درسنا اللهجة التي فيها الإمالة بمفردها ما احتجنا إلى التفكير في هذا الباب على الإطلاق ، ولكن النحاة العرب أبوا إلا أن يدرسوا مجموعة من اللهجات في نحو واحد ومن هنا جاءت شدة الاضطراب إلى التقسيم إلى شاذ ومطرد .

وأما الخضوع لفكرة مقولة الوضع فثاله أن الجملة برغم عدم إمكان ظهور حركة إعرابية عليها جعل لها وضع إعرابي معين ؛ فقد تكون في محل نصب مقول القول أو صفة المنصوب ، وقد تكون في محل جزم جواباً للشرط ، وقد تكون في محل رفع خبراً ، وقد تكون في محل جر صفة وما إلى ذلك .

وهل يستطيع أحد أن ينكر أن مقولة الملك مسؤولة إلى حد كبير عن الأهمية الثانوية التي منيت بها الحركات في الدراسات العربية والسنامية ؟ فالمحل الأول والاهتمام الأول للحرف الصحيح . وهذا الحرف الصحيح إما أن يكون منصوباً أو مجزوراً أو مرفوعاً بالحركة إذا وصف للحرف الصحيح وملك يمين له كما رأى ذلك النحاة . وفي كل لغات العالم الأخرى تكتب الحروف والحركات جنباً إلى جنب في روح من المساواة ، ولكن اللغة العربية قد جمعت من حركاتها في الخط علامات كتابية ، وفي النحو علامات إعرابية فهي علامات لأحروف في الحالتين . على أن العروضيين - والشعر موسيقى كما نعلم - قد قلبوا الوضع في رمزهم إلى مقاطع الشعر بالخطوط والدوائر فجعلوا الاهتمام الأول بالحركة لقيمتها الموسيقية وأهملوا الحرف أن يرمز إليه ؛ فكانت الشرطة علامة على حرف متحرك (والشرطة حركة فقط في الكتابة) وجعلوا السكون علامة على حرف ساكن أو مدّ . وكلا النظرتين تقع تحت النقد الشديد .

والمقولتان الأخيرتان مسئولتان إلى حد كبير عن أهمية أساس من أسس النحو العربي ألا وهو نظرية العامل^(١). فإذا كان الشيء إما فعلاً وإما قابلاً فلماذا لا تكون الكلمات كذلك؟ ولماذا لا يكون بعض الكلمات عاملاً في بعضها الآخر؟ حتى المعاني جوز النجاة لها أن تعمل الرفع. وابن مضاء أيضاً ممن هاجموا نظرية العامل فأبانوا فسادها إلى أقصى حدود الإبانة. يقول^(٢): « قصدى في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحوى عنه وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه.

فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والحذف والجزم لا يكون إلا بمامل لفظى، وأن الرفع منها يكون بمامل لفظى وبمامل معنوى، وعبروا عن ذلك بمبارات توهم في قولنا (ضرب زيد عمراً) أن الرفع الذى في زيد والنصب الذى في عمرو وإنما أحدثه ضرب». ثم يستطرد فيقول: « وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضاً فباطل عقلاً وشرعاً، لا يقول به أحد من العقلاء لعمان يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه: منها أن شرط الفاعل أن يكون موجوداً حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل، فلا ينصب زيد بعد إن في قولنا (إن زيداً) إلا بعد عدم إن».

وواضح أن ابن مضاء يعاج المسألة علاجاً منطقياً أيضاً وإن كان قد بين فساد وجهة نظر النجاة. وقد تورط في كتابه في دعوى لا يمكن السماح بها وهي أن العامل النحوى هو المتكلم. فهو إن كان قد ألغى عاملاً فقد فرض عاملاً آخر لا يجيزه الدراسات اللغوية الحديثة، لأن المتكلم لا يرفع ولا ينصب بنفسه وإنما بحسب القواعد.

نرجو في هذا الموضوع أن نكون قد بينا للقارىء مدى تأثر النجاة بالمقولات العشر في تفكيرهم اللغوى ونود بعد ذلك أن نعرض لنوع آخر من تأثرهم بالمنطق

(١) راجع الخصائص ص ١١٥ في الكلام عن العامل.

(٢) الرد على النجاة ص ٥٨.

وبما كتبه أرسطو فخلط فيه بين الدراسات اللغوية والدراسات الفلسفية . وأوضح مثال لذلك هو العلل والأقيسة في النحو . « ومما يجب أن يسقط من النحو العلل التوائى والثوات ، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لم رفع ؟ فيقال لأنه فاعل ، وكل فاعل مرفوع ، فيقول ولم رفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له : كذا نطق به العرب . ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر . ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أن شيئاً ما حرام بالنص ، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة ، لينقل حكمه إلى غيره ، فسأل لم حرم ؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه^(١) . » وقد قسم ابن مضاء العلل إلى ثلاثة أقسام : قسم مقطوع به وقسم فيه إقناع وقسم مقطوع بفساده .

والفرق عنده بين العلل الأول والتوائى أن الأول تؤدى إلى المعرفة بنطق العرب ولا كذلك التوائى فهي لا تفيدها إلا أن العرب أمة حكيمة . وهذا كلام صريح من ابن مضاء فى آتهام النحاة بالليل إلى المنطق ميلاً يخرج بالدراسات النحوية عن طبيعتها . ويقول ابن جنى^(٢) : « اعلم أن علل جل النحويين وأعنى بذلك حداقهم المتقين لا ألقافهم المستضعفين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفهمين وذلك أنها إنما هى أعلام وأمارات لوقوع الأحكام ووجود الحكمة فيها خفية عنا غير بادية الصفحة لنا » .

« والعرب أمة حكيمة ، فكيف تشبه شيئاً بشيء ، وتحكم عليه بحكمه ، وعلة حكم الأصل غير موجودة فى الفرع . وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جهل ولم يقبل قوله ، فلم ينسبون إلى العرب ما يجهل به بعضهم بعضاً ؟ وذلك : أنهم لا يقيسون الشيء ويحكمون عليه بحكمه ، إلا إذا كانت علة حكم الأصل موجودة فى الفرع ! وقد فعلوا ذلك فى تشبيه الاسم بالفعل فى العمل ، وتشبيههم إن وأخواتها بالأفعال التعدية فى العمل »^(٣) . نعم لقد قاس النحاة بعض الأحكام على بعض كما يفعل الفقهاء وأدى بهم ذلك إلى تصحيح ما لم يرد سماعه عن العرب فجعلوا

(١) الرد على النحاة ص ١٥١

(٢) الخصائص ص ٤٦

(٣) الرد على النحاة ص ٦ - ١٥٧

ذلك عربياً كالذى ورد به النص والذى يقرأ ما كتبه ابن مضاء عن القياس في صور التنازع يرى أسوأ مثل من أمثلة تحكيم المنطق في النحو . « واعلم أن من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب نحو قولك في قوله كيف تبني من ضرب مثل جعفر ضرب هدا من كلام العرب ولو بنيت مثله ضيرب أو ضورب أو ضروب أو نحو ذلك لم يعتقد من كلام العرب لأنه قياس على الأقل استعمالاً والأضعف قياساً» (١) .

والمعلوم أن المنطق القياسى غير صالح للدراسات العلمية، لأنه يوجد القاعدة أولاً ثم يفكر في ما يمكن أن يدخل تحتها من مفردات . ومع أن البحث العلمى يستخدم المنطق الاستقرائى الذى يستقصى المفردات أولاً فيوجد جهة الشركة بينها ليتخذها نتيجة البحث أو قاعدته ، ومع أن الرواة العرب قد ضربوا الأمثلة للنحاة بسفرهم إلى الصحراء لجمع مادتهم التى تستقرأ ، ومع أن شيئاً من الاستقراء قد تم فعلا في ظروف غير علمية جملته في الكثير الغالب استقراء ناقصاً إلى حد كبير لم يستطع النحاة العرب أن يتخلصوا من قبضة أرسطو السحرية ، ولا من نفوذ منطق القياسى الذى لم تصطبغ به دراساتهم اللغوية فحسب ، بل اصطبغ به الفقه الإسلامى وعلم الكلام كذلك ، كما افتن قوم إلى جانب المنطق بالسفسطة في الكلام عن العقائد وأوضح مثال للسوفسطائية العربية هو أبو عثمان الجاحظ . فالملل والأقيسة إذاً جهتان من جهات النفوذ الأغرقي على دراساتنا اللغوية العربية .

لعلنا بذلك قد أجبنا على السؤالين اللذين طرحناهما في مبدأ هذا الفصل : هل خالص العرب الدراسات اللغوية من عدوى التفكير غير اللغوى بصفة عامة ومن التفكير الفلسفى بصفة خاصة ؟ وهل استطاعوا أن يخلقوا المنهج اللغوى استقلالاً عن مناهج العلوم الأخرى ؟ .

ثم هبت في أورباريح جديدة على الدراسات اللغوية بعد الكشف عن الامة السنسكريتية لفة المنود القدماء . هذه الحركة التجديدية اللغوية فتحت آفاقاً

واسعة للدراسات اللغوية من وجهة النظر التاريخية في المبدأ ثم من الوجهة الوصفية بعدئذ . وبدأت هذه الدراسات خاضعة لعديد من المناهج ولكنها كانت دائماً تتقدم إلى هدفها النهائي الذي هو استتلال اللغة بمنهج خاص بها . « هؤلاء الذين تشغلهم البحوث اللغوية لم يبدأوا في ادعاء مرتبة العلم ولقبه لدراساتهم إلا من زمن قصير . وقد كان تطور علم اللغة باعتباره علماً من ثمرات هذا القرن^(١) ولو أن أصول هذا التطور ترجع إلى عهود أقدم . ولقد كان لهذا العلم تاريخ لا يختلف في الحقيقة عن تاريخ بقية العلوم التي تقوم على الملاحظة والاستنباط كالجيولوجيا والكيمياء والفلك والطبيعة التي بناها النشاط العقلي في العصر الحديث على الملاحظات الضئيلة والاستنباط البدائي الذي ثم في العصور الماضية »^(٢) .

وهكذا بعد أن كانت الدراسات اللغوية في الماضي جزءاً لا يتجزأ من التفكير الفلسفي بدأت تنفصل في القرون الأخيرة باعتبارها فرعاً خاصاً من فروع المعرفة . حقاً إن علم اللغة لا يستطيع الاستغناء عن بقية الدراسات العلمية والفلسفية ، ولهذا رأينا فروع المعارف الحديثة تتسرب إلى علم اللغة إلى جانب المنطق الإغريقي القديم ، فأصبحت الاصطلاحات النفسية والطبيعية والرياضية والموسيقية والتشريحية وهلم جرا تتردد في الكلام عن اللغة كما تردت من قبل أفكار الفلسفة واللاهوت والأساطير . وهذه المدوى التي وفدت إلى علم اللغة من الدراسات الأخرى مسئولة عن الاختلاف في طريقة تناول لشاكلة اختلافها يشمل من الطرق ما لا يمكن مجال أن يسمى منهجاً لغوياً . ولكن هذا الخلط ما كان ليذوم ، وما كانت النظرة الحديثة الفاحصة لتخطاه غير فطنة إليه ، ومن ثم جهد العلماء في تحديد منهج اللغة وتخليصه من الشوائب التي تعلق به وافدة من فروع المعارف الأخرى . « ولأسباب تاريخية يسهل فهمها كانت الدراسات العلمية اللغوية في طريق تحديد مجالها وطرقها واستحقاق مكانها الخاص بين العلوم منذ بدء عصر ما بعد نابليون في أوروبا الغربية . ولكن الجهود الأولى في هذا السبيل تأثرت بالأجواء العقلية التي لونت ذلك العصر »^(٣)

(١) أي القرن التاسع عشر

(2) W. D. Whitney, Language and the Study of Language, London 1880 p. 1.

(3) Margaret Schlauch, Early Behaviourist Psychology & Contemporary Linguistics. Word, Vol. 2. 1946. pp. 25 — 36.

يمكن القول إذًا إن علم اللغة الحديث نتيجة من نتائج القرن الثامن عشر وما تلاه من القرون . ولقد اصطبغ هذا العلم في كل قرن من هذه القرون الثلاثة الأخيرة بصبغة خاصة معينة مختلفة عن صبغته في القرنين الآخرين . ففي القرن الثامن عشر عنى العلماء اللغويون بالدراسات الإنسانية وبدراسة فيولوجيا اللغتين القديمتين اللاتينية والإغريقية دراسة يصحها اتساع تدريجي في الأفق اللغوي ، وانغماس في التأمل في أصل اللغة ، وتقويم اللغات بعضها بالنسبة للبعض الآخر من جهات نظر مختلفة كالبنية والغنى والجمال والتراث الأدبي وهلم جرا . وهذه التأملات والمقارنات لا تدخل في نطاق علم اللغة الحديث إما لأنها ميتافيزيقية وإما لأنها ذاتية غير موضوعية ولا علمية . ولقد كان الكشف عن اللغة السنسكريتية في هذا القرن أهم حادث يمكن اعتباره نقطة البداية لعلم اللغة الحديث ، وكان الكشف عن هذه اللغة من حظ السير وإيام جوز الذي كان حينئذ يقيم بالهند ، وقد كتب إلى الجمعية الآسيوية يخبرها عن كشفه هذا . « ولقد بدأ علم اللغة الحديث يشق طريقه باعتباره حقلاً خاصاً مستقلاً عن الحقل الأدبي بعد كتاب السير جوز بسنوات . وكان على طلاب هذا العلم في القرون التي تلت أن يخلقوا لأنفسهم حدود مادة وطريقته »^(١) : وانحصرت المادة والطريقة في القرن التاسع عشر في دراسة وجهة النظر التاريخية في اللغة . « هؤلاء الذين يعرفون مؤلفات أوتوبسر سن الذائعة الصيت سيدكرون كيف يعلن بقوة أن علم اللغة تاريخي . وهؤلاء الذين يلاحظون أغلفة مجلدات القاموس الإنجليزى الحديث المعروف عموماً باسم قاموس أكسفورد ، سيدكرون الضمان المعطى عن النظرة التاريخية فيه وهذا يوضح الحرف (N) من مختصر اسمه N.E.D.^(٢) . هذه الناحية التاريخية وما يتصل بها من فكرة التطور بالإضافة إلى الاهتمام الكبير بالمدب الميكانيكي الفلسفي في ذلك العهد لم تجعل علم اللغة في انسجام مع العلوم الطبيعية فحسب ، بل جعلته في حمايتها أيضاً وعلى الأخص علم الحياة من بين هذه العلوم . ولم ينعكس هذا الوضع على تقسيم اللغات واستعمال

(1) M. M. Lewis, Language in Society, p. 232.

(2) Firth, Personality and Language in Society - Sociological Review, Vol. II Sect. two. 1950 p. 37.

اصطلاحات مثل « عائلة » و « اللغة الأم » و « اللغة الأخت » فحسب ، بل ظهر كذلك في تناول أي لغة تناولا دراسياً باعتبارها كائناً عضوياً نامياً أو منجلاً كالذي نجد في كتابات ما كس مولر مثلاً وكالذي نجد في الاقتباس التالي من درمستاتير^(١) « من الحقائق المسلم بها في أيامنا هذه أن اللغات ذات حياة عضوية لا تقل بكون اللغة عقلية محضة عن حياة النبات أو الحيوان بل يمكن أن تقارن بهما ». ولم يكن ذلك شأن العلوم الطبيعية فحسب بل كان للعلوم الاجتماعية تأثير مشابه على الدراسات اللغوية كعلم النفس والاجتماع . لقد جرف التيار الثقافي في القرن التاسع عشر طلاب اللغة فاسترشدوا في دراسة اللغة بجمع من الطرق المنهجية غير المتناسقة ؛ فاعتقد بعضهم أن خير طريق لمعرفة طبيعة اللغة إنما يوجد في علم النفس ؛ فلكى نفهم الكيفية التي تؤدي اللغة بها عملها يجب أن ندرس عقلية المتكلم . واعتقد آخرون أن اللغة ما دامت ظاهرة اجتماعية فلا يمكن أن تستقل عن علم الاجتماع . فاللغة سلوك معين ينمو بمحاولة المرء أن يسد مطالبه في المجتمع . وما كان هذا الاتجاه من علماء اللغة لينتج دراسة لغوية مستقلة هدفها اللغة ولا شيء سواها . ومع هذا فإن القرن التاسع عشر مسئول عن التقدم بهذا العلم بخطوات واسعة موفقة . فقد شهد كثيراً من الجهود الخالقة المبدعة التي نتجت عنها نتائج نهائية الصبغة مثل تقسيم اللغات والقوانين الصوتية والصياغة القياسية وأفكار أخرى لا تقل عن ذلك في أهميتها ؛ كل أولئك من نتائج القرن التاسع عشر . وحل الاستقراء كذلك محل القياس باعتباره أساساً من أسس المنهج في تناول المادة اللغوية وافتضحت بعض خرافات الماضي وطرحت . « ولقد كون اللغويون الذين درسوا اللغات الهندية الأوربية لأنفسهم بالتدريج منهجاً قد يكون أكثر قرباً من الكمال من منهج أي علم آخر يتناول النظم الانسانية »^(٢) .

وإذا اصطبغ القرن التاسع عشر بالصبغة التاريخية فإن القرن العشرين إنما يصطبغ بالصبغة الوصفية . « ويزداد استحقاق علم اللغة الوصفي لمكانته باعتباره

(1) A. Dermestater, La Vie des Mots, p. 3.

(2) Sapir, Selected Writings, p. 160.

مجموعة مستقلة من المواد المترابطة كالأصوات والتشكيل والجراماتيكا والمعجم والدلالات وما يمكن أن يسمى علم الاجتماع اللغوي» (١).

وكان نفوذ المذهب الميكانيكي لا يزال يحس في بداية هذا القرن فبدت صورة منه أمريكية في شكل مذهب نفسى هو مذهب السلوكيين الذى لوتن الدراسات اللغوية الأمريكية بلونه تماما كما يمكن أن يرى ذلك بوضوح في كتابات Bloomfield. وفي نفس الوقت جرت محاولات لتخليص طرق الدراسات اللغوية من النفوذ الخارجى وأشهر هذه محاولة De Saussure خلق منهج شكلى يطلق عليه علماء اللغة من الشيوعيين static mechanical structuralism على سبيل العيب .

وكما كان بلومفيلد تابعا لمذهب وايس السلوكى كان دى سوسور تابعا لمذهب دوركايم الاجتماعى التركيبى ، وفي كلتا الحالتين تستعير اللغة طريقتها من منهج غريب عنها مع التعضية باستقلالها في المنهج . فيرى أولهما أن اللغة مجموعة من ردود الأفعال المشروطة، ويراها الثانى بنية مركبة يمكن أن توصف باستعمال كلتى رأسى وأفقى . يفعل ذلك - ين يشرح اصطلاحية diachronique و Synchronique .

وإذا نظرنا إلى اللغة باعتبارها مجموعة من النظم الوضعية الاجتماعية ذات أقسام من الأنماط والعلامات وجدنا أن من الممكن أن نستقل بمنهجها عن مناهج العلوم . ويأخذ منهجها في اعتباره الشكل والوظيفة باعتبارها أساسين من أسس بنائه يطبقان في كل فرع من فروع الدراسات اللغوية . هذه الدراسات ليست إلا مجموعة متناسقة متكافلة متلاحمة من المناهج الفرعية لتناول الأحداث اللغوية منطوقة أو مكتوبة . ولقد وضعت هذه المجموعة من المناهج لتصل بنا إلى علاج اللغة علاجا منظما امبركالياً تحليلياً مستقلاً بمعنى أنه لا يتخذ نقطة بداية له في أى علم غير علم اللغة . نستطيع أن ننسى هذا المنهج شكلياً أو وظيفياً ، ووجهة النظر الوظيفية لم تختار اعتباطا وإنما جاءت من أن اللغة تستخدم وسيلة « من وسائل الاجتماع وأداة ذات غرض محدد » كما يقول مارتينييه (٢) .

(1) Firth, Personality & Language.

(2) Phonology as Functional Phonetics. Publications of the Philological Society XV, p. 5, London, 1949.

اللغة والكلام

كثيراً ما نستعمل تعبيرات مثل « اللغة العربية » أو « اللغة التركية » أو « اللغة الفارسية » وكثيراً أيضاً ما نقول « كلمته في الأمر » و « تكلم إلى » في المسألة » و « خير الكلام ما كان لهنا » . فما المقصود باللغة وما المقصود بالكلام ؟

أما في الاستعمال الشائع فكلمنا يعطى الكلمة الأولى طائفة من المعاني المتباعدة التي ربما نجد معنى الكلام واحداً منها . ويتضح ذلك إذا قارنت الجمل الآتية :

- ١ - لغة القرآن . ٢ - لغة العيون . ٣ - لغة الطيور .
- ٤ - لغة الصعيد (في مقابل لغة الوجه البحري) . ٥ - لغة أولاد البلاد
- ٦ - لغة الجزارين ٧ - لغة قدرة . ٨ - هذا التعبير غير مستعمل في لغتي الخاصة أو لغة العائلة . ٩ - اللغة السامية الأولى .
- ١٠ - محاضرات اللغة .

سيرى القارئ أن المثال الأول قد استعمل كلمة « لغة » بمعنى أسلوب وأن الثاني والثالث قد استعملها بمعنى غير لغوي تقليدي وأن الرابع قد استعملها بمعنى لهجة أو مجموعة من اللهجات المناسبة وأن الخامس والسادس قد استعملها بمعنى اللهجات الخاصة المهنية أو الطائفية ، وأن السابع والثامن قد استعملها بمعنى الكلام تقريباً وعبر التاسع والعاشر بها عن فكرة دراسية فحسب .

ولاستعمالات الكلام شيوع أيضاً ربما اتضح في الأمثلة الآتية :

- ١ - القرآن كلام الله . ٢ - كلام في كلام . ٣ - كلام فارغ .
- ٤ - علم الكلام . ٥ - كلام الراديو . ٦ - كلام جرائد .
- ٧ - كلام نسوان . ٨ - كلام الإنجليز . ٩ - كلام برابرة .
- ومعاني ذلك على التماقب : ١ - إيماء الله . ٢ - شيء لا يوثق بصحته
- ٣ - هراء . ٤ - جدل . ٤ - أصوات صادرة عن الجهاز مبدؤها

كلام في مكان آخر وربما كان في وقت آخر أيضاً. ٦ - مقالة مكتوبة في الجريدة من النوع الذي يقصد به الدعاية. ٧ - تفكير غير مترن . ٨ - لغة الإنجليز . ٩ - أصوات مختلطة .

ففي الاستعمال الشائع العادى اتساع تسمح به طبيعة التخاطب بين الناس وهي طبيعة تميل إلى عدم التحديد المضبوط الذي نلاحظه في الاصطلاح العلمى ، وتميل أيضاً إلى استعمال الأساليب البلاغية التي تقابل الحقيقة كالمجاز والاستعارة والكناية ، ثم هي أخيراً طبيعة محكومة بمستوى ثقافى عام لا يرقى بحال إلى مستوى المتخصصين الذين ينظرون إلى التفريق بين الكلام وبين اللغة نظرهم إلى وسيلة من وسائل فهم كليهما . فما اللغة وما الكلام من وجهة النظر الدراسية ؟

قلنا إن دى سوسور قد خلق للغة منهجاً شكلياً تركيبياً مبنياً على وجهة نظر دوركايم إلى علم الاجتماع . وفي هذا المنهج يفرق دى سوسور بين اصطلاحات ثلاثة :

١ - اللغة (بالمعنى الأعم أى بمعنى الظاهرة الاجتماعية) Le Langage

٢ - اللغة المعينة (وهي التي تتخذ موضوعاً للدراسة كالعربية) La Langne

٣ - الكلام (وهو النشاط العضلى الصوتى الفردى) La Parale

واللغة باعتبارها ظاهرة اجتماعية تقع في مجال علم الاجتماع كما تقع في مجال علم اللغة . ولها جانبان من جوانب الدراسة أحدهما اللغة المعينة وثانيهما الكلام . يقول دى سوسور^(١) . «تتضمن دراسة اللغة على ناحيتين إحداهما جوهرية موضوعها اللغة المعينة التي هي اجتماعية في جوهرها ومستقلة عن الفرد وهذه الناحية نفسية فحسب ، أما الأخرى فتتناول الدور الفردى للغة باعتباره موضوعاً لها أو بعبارة أخرى الكلام المكون من أصوات وهذه نفسية وعضوية معاً » .

واللغة المعينة في نظره جزء من الوعى الجمعى (أو العقل الجمعى كما يسميه بعض الباحثين) Conscience Collective . وهذا العقل الجمعى إنما يوصف به الكائن الاجتماعى الذى قال به دوركايم ، وهذا الكائن الاجتماعى هو ما لخص للمجتمع .

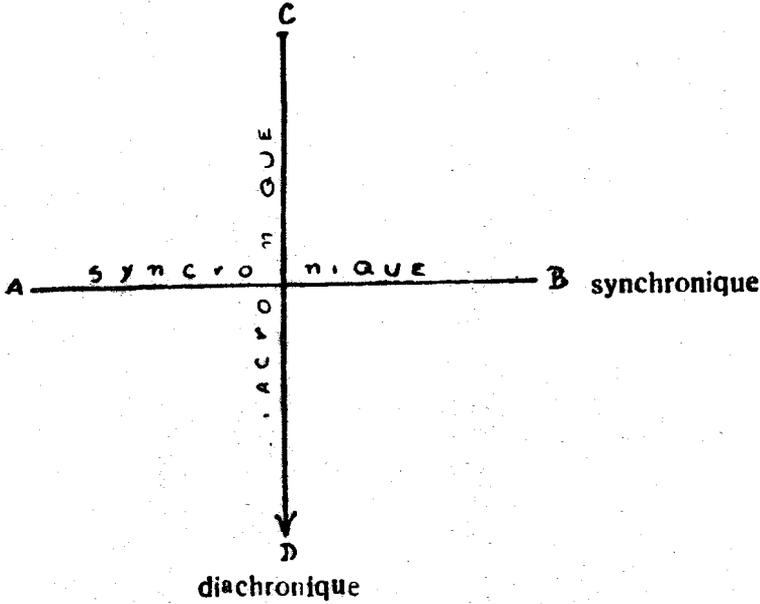
(1) Cours de Linguistique Generale, P. 37.

هذه اللغة المعينة ضرورية لفهم الكلام كما أن الكلام ضروري لفهمها .
وهي مجموعة من العلامات المختزنة في العقل الجمعي ، ولا تنطق لأنها ليست فردية .
ويشبه دي سوسور هذه الصورة بالقاموس الذي توجد فيه الكلمات صامته غير
منطوقة صالحة للنطق والاستعمال ، وإنما تستخرج منه فرادى بحسب الحاجة إليها
أو بحسب الاختيار . وليست اللغة المعينة في عقل أي فرد أو وعيه ؛ وإنما هي شركة
بين الفرد وبين بقية أفراد المجتمع الانوي الذي يعيش فيه . فهي توجد في حاصل
جمع عقولهم جميعاً . فإذا استطعنا كما يقول دي سوسور أن نستخرج الصور
الكلامية المختزنة في عقول جميع الأفراد في مجتمع انوي واحد فإننا سنلمس تلك
الرابطه الاجتماعية التي تربطهم جميعاً وهي ما يسميه دي سوسور اللغة المعينة . ذلك
الكثر المختزن يقوم على حراسته الكلام العملي للأفراد الذين تربط بينهم هذه
الرابطه . فاللغة المعينة إذاً نظام جرامايطيقي يوجد تقريباً في جميع العقول ، أو لتعبير
عن ذلك بدقة يحسن أن نقول في عقل مجموع الأفراد ؛ أو كما سميناه الوعي الجمعي .
وذلك لأن اللغة المعينة لا يمكن أن تكون كاملة في ذهن أي فرد بعينه ؛ بل
لا تكتمل إلا في الوعي العام . ويعبر دي سوسور عن هذه المعادلة الاجتماعية
بما يأتي :

$$1 = 1 + 1 + 1 + 1 \quad (\text{وهذا الواحد الأخير يشمل جميع الآحاد قبله}) .$$

ويروى دي سوسور أن هذا الوعي الجمعي ربما كان له وجود نفسه .
ولدراسة اللغة المعينة من وجهة النظر الزمنية ناحيتان : فهي إما أن ينظر
إليها نظرة تاريخية تأخذ في اعتبارها التطور والتحول على مرالعصور . فهذه النظرة
يسمونها دي سوسور diachronique . وإما أن تؤخذ منها مرحلة تاريخية
يسمونها état de langue لتدرس فيها نظمها الجرامايطيقية أو الدلالية دون نظر
إلى التطور والتحول . وهذا ما يسميه هو synchronique . ولقد وضح دي سوسور
هاتين الفكرتين بالاتجاهين الرأسي والأفق على الترتيب هكذا^(١) :

(١) أنظر ص ١١٥ من كتابه .



وقصد بذلك أن نقطة البداية في التطور في قمة الخط الرأسى ، ثم يتجه خط التطور إلى أسفل متقدماً مع الزمن ، حتى يصل إلى أقرب مرحلة إلى وقتنا الحاضر تدخل في نطاق بحثنا الذى نزمعه في هذا التطور . وكل شيء في هذه الدراسة التاريخية متحول متطور لا يمكن أن يدرس باعتباره مستقراً ، ويستطيع المرء أن يقسم هذا الخط الرأسى بخطوط أفقية متعددة تماثل الخط الأفقى الذى تراه في الشكل ، وترمز بما بين كل خطين من هذه الخطوط إلى *etat de langue* تدرس من الناحية السنكرونية . ولعل القارىء قد لاحظ أن الخط الأفقى غير ذى سهم في طرفه ، حيث اصطللحنا على أن السهم دليل على قصد التشبيه إلى وجود حركة ، وفي أى مرحلة لغوية تؤخذ لتدرس سنكرونياً لا توجد حركة ولا تطور ولا تحول بل تعرض الحالة ثابتة ثباتاً تاماً تماثياً مع هدف الدراسة : واللغة المعينة في رأى دى سوسور « نتاج اجتماعى للملكة اللغوية ومجموع حالات عرفية ضرورية يكيفها المجتمع ليسمح لهذه الملكات الفردية بالعمل »^(١) . فاللغة إداً ملكة أو طاقة أو استعداد أو سمها ماثلت ، ولكن اللغة المعينة نتاج جمعى لهذه الملكة ، ومجموعة من حالات التعارف الضرورية مكيفة اجتماعياً لتسمح بالعمل للملكات الفردية .

ويقول في التفريغ بين اللغة المينة وبين اللنة « وهذه الطريقة من طرق التقسيم يستطيع المرء أن يقول إن اللغة تنبئ على ملكة في طبيعتنا ، على حين نجد اللغة المينة شيئا مكتسباً متعارفاً عليه يمكن أن يخضع للفرزة الطبيعية بدل أن يتقدم عليها^(١) » .

ومن المؤكد أن اللغة المينة لا بد أن تكون صامتة غير منطوقة . وقد سبق أن سقنا تشبيه دي سوسور لها بالقاموس الذي يحتوي بين جلديته على محصول لغوي غير منطوق ، ولكنه صالح للنطق والاستعمال بالإرادة وفي الوقت المناسب . ثم هي مجموعة من النظم والعلامات التي تدخل في هذه النظم فيستخدمها الفرد في الكلام .

وهذا التعدد في النظم هو الذي برر وصف اللغة المينة بأنها Polysystemic (أي متعددة النظم) ، بمعنى أن فيها نظاماً أصواتياً إلى جانب نظام صرفي وآخر نحوي وهلم جرا . وهذه النظم المتعددة متماسكة متضافرة تتعاون جميعاً في خلق هذه المنظمة الاجتماعية الكبرى — اللغة المينة .

ويمكن أن ندرس اللغة المينة مع قطع النظر عن دراسة الكلام بها ، وكلنا يدرك إمكان دراسة اللغات الميتة برغم أنها لم تعد تنطق ولا تحيا على ألسنة التكلمين ، كالسنسكريتية والإغريقية واللاتينية ، بل دعنا نجرؤ على التمثيل باللغة العربية الفصحى أيضاً . ويدرس طلبة الجامعة الآن لغات قديمة متعددة كالتي ذكرناها ، وكالبرية والسريانية والمصرية القديمة والقبطية ، وقد يحسن بعضهم العلم ببعضها مع أنها لغات لا يتكلمها الآن شعب من شعوب الأرض .

وبينا نجد «اللغة» تصدق على لغات مختلفة غير متجانسة نجد «اللغة المينة» على العكس من ذلك منسجمة في تجانسها ؛ فهي نظام من العلامات التي ترتبط بمعانيها ارتباطاً اعتباطياً وتعتبر هي ومعانيها على التساوي عن مدركات نفسية .

فإذا نظرنا مثلاً إلى عملية إنتاج الأصوات الضرورية للكلام فإننا سنجد

الأوتار الصوتية حارحة حروحا تاما عن مفهوم اللغة الميئة ، كخروج الجهاز الكهربائي الذي يستخدم في نقل رسائل التلفزيون عن الأبعدية الرمزية للبرقيات التي تتكون من نقط وخطوط . فاللغة الميئة كالسيمفونية ، تستقل حقيقتها استقلالاً تاماً عن حركات العزف التي يقوم بها اللاعب على الآلة . فإذا ارتكب العازف خطأ في العزف فإن ذلك لا يطمئن في قيمة السيمفونية ولا في حقيقتها .

وما يقال عن عملية إنتاج الأصوات لا بد أن يقال عن بقية مكونات الكلام . فنشاط المتكلم *sujet parlant* يجب أن يدرس باعتباره مجموعة من التدرجات التي يدخلها الباحث في علم اللغة لملاقمتها باللغة الميئة . ولكن كيف يتصل الكلام باللغة الميئة ؟ إنه حاصل جمع ما يقوله المرء ويشتمل على (١) مجموعات صوتية شخصية تتوقف على رغبة المتكلم (٢) أعمال تطوعية لإنتاج الأصوات ضرورية لإحداث هذه المجموعات .

فليس في الكلام ما هو جمعي ، وكل ما فيه شخصي سوى ، وهو لبس أكثر من مجموعة من الخصائص يمكن التمييز عنها بما يأتي :

(١ + ١ ، + ، "١ + ")

ولهذه الأسباب مجتمعة يجب أن يفرق بين الكلام وبين اللغة الميئة . فاللغة الميئة نظام والكلام أداء نشاطي طبقاً لصورة صوتية ذهنية ، وهي مجرد تشويش للهواء ؛ وتدرس هي عن طريق مناهج متعددة للدلالة والأسلوب والمعجم والنحو والصرف والتشكيل الصوتي ، ويدرس هو عن طريق منهج الأصوات . واللغة الميئة مكتوبة مسجلة أو مفهومة صالحة للتطبيق الكلامي ، أما الكلام فهو هذا التطبيق الصوتي والمجهود العضوي الحركي الذي تنتج عنه أصوات لغوية مميئة .

واللغة الميئة توجد في المجتمع الناطق *masse parlante* وأما الكلام فهو وظيفة الفرد المتكلم *sujet parlant* واللغة جهاز من الحروف والكلمات والصيغ والملاقات النحوية في مجتمع ما ، ويتعلمها الفرد اكتساباً فيدخل بذلك في زمالة اجتماعية ، وأما الكلام فهو التنفيذ الفردي والاستخدام الشخصي لهذا الجهاز . وهي حقيقة اجتماعية ، وهو عمل فردي يشمل ما ينطقه أو ما يكتبه الفرد .

وواضح ان هذه نظرة خاصة بمسام الخصوص لأفكار دوركاهم في دراسه الاجتماع ، وأنها إن صلحت للفرق بينهما لفرض دراسى وهى غير صالحه لشرح حقيقتهما شرها صحيحا . ومعلوم أن بعض التعبيرات اللغوية تأتي أولا عن طريق الأفراد ، ثم يرضاها المجتمع فيستعملها ، فكيف يحرم اللغة إذا من عنصرها الفردى حرمانا تاما ؟ لاحظ مثلا الاستعمالات الآتية :

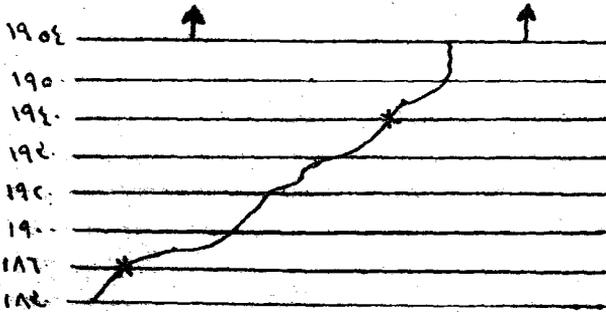
غير ذات موضوع - استنفدت أغراضها .

التأميم

ترشيد الصناعة

اللامركزية إلخ

كل أولئك بدأ تمبيراً فردياً ثم أصبح في فسحة الاستعمال العام . زد على ذلك أن دراسة سير التطور من حالة إلى حالة متمدر جدا ، أما الممكن حقيقة فهو دراسة الاختلاف بين مرحلتين من مراحل اللغة المينة ، وهذا الاختلاف يمثل طرف مرحلة التطور لا وسطها . أما النظرة إلى اللغة المينة باعتبارها ذات وظيفة جمعية فتتناق مع بعضها التناقى مع فكرة اختيار متكلم بلهجة ما ليتخذ موضوعا لدراسة هذه اللهجة . كما أن الفكرة القائلة بالاعتراف بفرد متكلم غير معين *sujez parlant* تتناقى مع الاعتراف بشخصية الفرد . ولنوضح اصطلاحى دى سوسور الدياترونية والسنكرونية نسوق إلى القارىء الشكل الآتى الذى تبدو فيه المراحل أحدثها فوق أقدمها :



رسم بيانى لخط سير تطور اللهجة القاهرية (على المثال الفرضى)
من أيام محمد على إلى اليوم

فإذا أردنا دراسة هذا الخط باستقصاء كل دقائق أزمنته المتتابعة فذلك قطعاً في نهاية التعذر؛ أما إذا أردنا أن نختار نقطتين نعينهما عليه كما هو واضح على الرسم فتلك دراسة دياكرونية تاريخية . أما إذا اخترنا نقطة واحدة كحالة اللهجة القاهرية في سنة ١٨٦٠ مثلاً أو في سنة ١٩٤٠ فهذه دراسة سنكرونية أفقية لأراسية . هذا عرض سريع لفهم دي سوسور للفرق بين اللغة والكلام ، وهو فهم وإن أخذ عليه بعض السآخذ فإنه يعين طالب اللغة على تناول جبهاتها الدراسية دون خلط بينها ، ودون تأرجح في التفكير وفي استعمال الاصطلاحات .

ويرى شارل بالي أحد تلاميذ دي سوسور أن أستاذه قد بالغ في إعطاء اللغة كل هذه الصبغة الذهنية يجعلها نتيجة الحكمة الجمية . ويضغط هو على فكرة اللغة العاطفية أو كما يسميها *le langage affectif* وفي رأيه أن هناك صراعاً دائماً بين كلام الأفراد وبين النظام اللغوي الذي لا يمكن أن يرضى الجميع . فاللغة المنظمة العادية الثقافية تكفي الرغبة في نقل الأفكار وفهمها ؛ ولكن الكلام من ناحية أخرى يقف في خدمة الحياة العملية ؛ فاما ما يعبر الكلام عنه فهو الإحساس والرغبة والعمل ، وإنتاج الكلام عاطفي ذاتي في الغالب . وفي هذه الحرب الحصارية بين الكلام واللغة ينجح الكلام دائماً في إدخال بعض جنوده في القلعة المحاصرة ؛ هذه الجنود هي الكلمات أو الصيغ المتحدثة بالعاطفة .

ومن فرق بين اللغة والكلام من علماء اللغة « السير ألان جاردنر »^(١) عضو الأكاديمية البريطانية الذي يقول إن عقل الإنسان في ساعات يقظته لا يستريح بل يفكر دائماً ، ولكن الإنسان لا يتكلم دائماً بل يفكر وحيداً وربما فكر دون كلام وهو في جماعة . وفي الكلام المادي لا بد من وجود شخص آخر على الأقل ولا يستلزم حدوث الكلام وجود الآخرين . وقد يحدث الكلام في الوحدة على طريقة المونولوج الذي يقوله الإنسان بينه وبين نفسه . ويتوقف حدوث الكلام في العادة على وجود شرطين : أولاً إدراك شيء من الأهمية بدرجة تثير نشاطاً ، وثانياً وجود رغبة في إدخال آخر في الشركة في هذا الإدراك . وأشهر الدوافع التي تثير الكلام هي الرغبة في إخبار شخص عن شيء . وبعبارة أخرى : بينما لا يتطلب

(1) Speech & Language. Oxford 1951.

التفكير إلا عنصرين هما الفكر والموضوع ، يتطلب الكلام عناصر ثلاثة بجانب الكلمات ؛ هي المتكلم والسامع وموضوع الكلام .

وهذه الحقيقة توضح أن الكلام عمل اجتماعي لأنه يتطلب شخصين أو أكثر على الأقل . ويجب أن نفرق هنا بين العمل الاجتماعي والعمل الجمعي^(١) . فكل نشاط كلامي فردي لأنه ينبع من شخص واحد ، ولكننا نعتبر النشاط الكلامي عملاً اجتماعياً لأنه يتطلب سامعاً له نشاطه السامعي الخاص . والأساس الأول من أسس الكلام في نظره أن الأفكار والمشاعر الفردية لا ينفصل أحدهما عن الآخر ؛ فلا يستطيع إنسان أن يفكر بعقل الآخر ولا أن يدرك بحواسه . ولا يستطيع إنسان أن ينقل سروره من منظر ما نقلاً مباشراً إلى ذهن صاحبه ؛ فانمزال الحياة الداخلية للإنسان عن العالم عقوبة من عقوبات فرديته ، كعدم إمكان المشاركة في الإحساس والإدراك ، والمطف والفهم ممكنان ، ولكن لا يستطيع عقل أن يتغلغل في عقل آخر . ولهذا كان لا بد من وجود عوض طبيعي عن هذا النقص كلما أريد نقل شيء عقلي وعاطفي ، وهذا العوض يسمى العلامات ، وهي مشروطة بما يأتي :

(١) أن يكون لها معنى سبق وضعه والتواضع عليه . (٢) وأن تكون موضوعات إدراكية في التداول يمكن نقلها بالإرادة . وكل منظمة مستقلة من هذه العلامات تسمى « لغة » كلغة الكلام ولغة الكتابة ولغة الإشارة ولغة التلغراف إلخ .

ومن الواضح أن منظمة العلامات التي يفضل النوع الإنساني أن يختارها دون بقية النظمت إنمما هي العلامات الصوتية التي نسميها الكلمات . وما دام يجب أن تكون هذه العلامات عرضة للإنتاج السريع بحسب الإرادة ، فقد كان من المحتمل أن تستغل فيها الحركات الطبيعية التي لها صلة بردود الأفعال كتمبيرات الوجه وحركات اليد والصيحات العاطفية ، إلى جانب الأصوات نصف الإرادية والضحك . وقد بقي كل أولئك في صورة عوامل مساعدة للكلام ، ومما هو بعيد عن الدقة أن يطلق لفظ « كلمة » على ما يحدث بين المتكلم والسامع من أصوات

(١) الجمعي من النشاط ماصدر عن جماعة والاجتماعي ماصدر عن المجتمع أو نسب إليه ،

والفرق بينها هو الفرق بين group activity و Social activity .

خاصة . ولنوضح ذلك بأسلوب مجازى نقول إن الأصوات الكلامية ليست طيارات اخترعت لنقل الأفكار باعتبارها ركاباً بين شخص وآخر . فيجب أن نكرر أن النشاط الطبيعي لا يمكن أن يستبعد من فكرة الكلام . واستحالة نقل الأفكار لا بد أن تظل مطلقة لا يمكن التغلب عليها . وإنما يستطيع السامع بالاستنتاج من أفكاره الخاصة فحسب أن يقرر بفهمه أن التكلم كان يقصد الشيء الفلاني ؛ وأما ما يجري بين المتكلم والسامع فهو مجرد عن كل معنى .

فالكلام إذاً نشاط إنساني تثيره عوامل من الخارج ، هذه العوامل هي نواة الشيء المقصود ويمكن إطلاقه على عمليات النطق التي يقوم بها التكلم منظوراً إليها من زاوية شبيهة بزاوية السامع . وخصائص الكلام بهذا المعنى تلخص في أنه يتصل بظروف خاصة وسماع وشيء مقصود ، وأنه نتيجة لإرادة المتكلم الذي تبدى أعماله النطقية علامات الكلمات المستعملة وتمنحها حيوية لم تكن لها في الظروف الأخرى .

أما اللغة فاصطلاح جمعي تضم في دائرتها وحدات ذهنية يستطيع المتكلم بمساعدتها أن يستعمل علامات الكلمات ؛ ولكن المعرفة بهذه الوحدات الذهنية ليست بنت اليوم أو الأمس ، بل ترجع إلى أيام الطفولة فمحصلنا من الكلمات يترايد يوماً بعد يوم ، ويزداد معنى بعض الكلمات سعة عما كان .

ومن العدل أن نعتبر الكلمات وهي أمم مكونات اللغة وحدات . مع أنه يجب ألا يغيب عن الخاطر أن قواعد الجمع بين هذه الكلمات في السياق وأنواع التنظيم في الكلام بهذه الكلمات وحدات لغوية أيضاً . ويمكن أن يقال باختصار إن الجملة وحدة الكلام وإن الكلمة وحدة اللغة .

سيرى القارئ من هذا أن الكلام نوع من الدراما التي تحتاج على الأقل إلى اثنين من الممثلين ، وإلى منظر أو موقف خاص ، وإلى عقدة أو شيء مقصود وإلى كلمات مرتجلة . ويرى « جاردنر » أن مما هو قريب من المعجزات أن واضع نظرية اللغة لم يفكروا في وصف أي واحد من هؤلاء فنرى العقدة تذكر من حين إلى آخر ؛ والكلمات مذكورة بكثرة ، ونسمع هنا وهناك عن واحد من الممثلين أو كليهما . وقليل من النكتاب من أصر على ذكر اللوقف أو المنظر . ويجب أن ننبه

هنا إلى أن ما يسميه النحاة أقسام الكلام وهم يقصدون الاسم والفعل والحرف ليس في الواقع إلا أقسام اللغة (فقول صاحب الألفية الكلام وما يتألف منه يجب أن يصير إلى اللغة وما تتألف منه) .

والكتابة في نظر « جاردنر » كلام ثانوى . ولقد جاءت الكتابة وهى ابنة فن التصوير وسيلة من وسائل ترجمة الكلام المسموع إلى وسط مرئى مستقل نسبياً عن الزمن والمسافة . وإذا كانت النظرية اللغوية تدعى أنها صحيحة فيجب أن تطلق اصطلاح الكلام على المسموع والمكتوب كليهما . ويدعو عامل الدوام فى الكتابة وعامل عدم المواجهة إلى تدقيق الكاتب فى اختيار تعبيراته أكثر مما يدقق المتكلم . ويقوم الترقيم فى الكتابة مقام التنغيم وحركات اليد والوجه فى الكلام ؛ ولكنه يقصر عنها غالباً . ومن الأشكال الأخرى للكلام الثانوى كتابة العميان البارزة وإشارات التلفراف واسطوانات الجراموفون .

واللغة نتيجة فى نظره من نتائج الكلام ، والكلمات ملخصات لتجارب سابقة لا تشتمل على التجربة الحاضرة ، ولكن فى نفس الوقت الذى تخطر فيه أى كلمة فى النطق مطبقة على شىء مقصود يحدث خلط يترك أثرأعلى هذا البند الخاص فى حصول المتكلم من الكلمات . فإذا استعملت الكلمة فى اتفاق تام مع تقاليد استعمالها فإن الأثر هنا أن تؤكد الملامح المركزية فى المنطقة المقبولة للمعنى . وكل استعمال خاطئ لهذه الكلمة ولو اتضح المقصود فى هذا الظرف الخاص باستعمالها خطأ ليس له نفوذ عليها فى المستقبل . فما يؤثر فى مستقبل الكلمات ليس الاستعمال الخاطئ وإنما الاستعمال الذى يحود بها قليلاً جداً عن تقاليدها .

وأما سيرسن^(١) فيرى أن أعظم تقدم قد تم فى الإدراك النظرى لطبيعة اللغة منذ بدأت دراسة اللغة دراسة جادة هو أننا لم نعد نفعل ما كان يفعل غالباً فى الأزمنة الماضية من النظر إلى اللغة باعتبارها مادة أو شيئاً يوجد بنفسه أو (إذا استعملنا التعبير الذى استعملوه كثيراً) كأننا عضويًا يمينا ويموت كالكائنات

(1) Mankind, Nation & the individual, London, 1946.

المضوية الأخرى ، ولكننا تعلمنا أن نرى اللغة في جوهرها نشاطا إنسانيا ومجهودا فرديا للشخص الذى يفهم بها أو يتصل بشخص آخر على الأقل .

ومع هذا وكنتيجة له نجد أننا نلقى ضغطا على الشخص كعامل ينتج ويستطيع أن ينتج فى أى لحظة جملا أو كلمات ، وقد ساعدنا اعترافنا بذلك على فهم كثير من الظواهر اللغوية فى ما يتصل بمرحلة خاصة من مراحلها ، أو التغير الذى يطرأ عليها من مرحلة إلى أخرى ؛ أى من الناحيتين السنكرونية والديا كرونية أو الاستاتيكية والديناميكية أو بعبارة أبسط كموضوع للوصف أو للبحث التاريخي .

ومادما ننظر إلى اللغة باعتبارها العقلي أى كوسيلة من وسائل الاتصال ونقل الأفكار فسوف لاندنو أبدا من الفهم التام لطبيعتها . ونستطيع هنا أن نستحضر إلى الذهن عبارات ثلاث متقابلة بعض التقابل : أولاها أن اللغة توجد لتعبر عن أفكار الشخص ، وثانيها عبارة تاليران الشهيرة أن اللغة توجد لتخفى أفكار المرء ، وثالثها عبارة كير جارد أن اللغة إنما يستعملها كثير من الناس ليخفى وراءها فقره إلى الأفكار .

وربما يتوقع المرء من المناطقة أن يعطوا عناية خاصة لاستخدام اللغة فى التعبير عن الأفكار ، وهكذا ترى عبارة چيفوتز^(١) تقول : إن اللغة تخدم ثلاثة أغراض :

(١) كوسيلة للاتصال (٢) كمساعد ميكانيكي للفكرة (٣) كوسيلة للتسجيل والرجوع إليها ، ولكنه لا يفتن إلى أن العنصر الثالث فرع للعنصر الأول ؛ لأن الإنسان إذا سجل شيئا للرجوع إليه وعاد به فى المستقبل إلى أفكاره القديمة فإن هذا لا يختلف كثيرا عن مفهوم العنصر الأول ، وهو نقل أفكار شخص إلى شخص آخر ، حين يقرأ مذكراته الخاصة .

أما من ناحية أنها مساعد ميكانيكي للتفكير فمن المؤكد أن معرفة اللغة

(١) عالم إنجليزي فى المنطق والاقتصاد عاش فى القرن التاسع عشر .

تساعد التفكير مساعدة جوهرية جدا . ومن ناحية أخرى يجب ألا ننسى أن بعض عميقي الفكرين شكوا من أن اللغة التقليدية قد عوقبتهم أحيانا من النوص على الأفكار : فهي بمفرداتها وصيغتها الثابتة ترغم الفكر على أن يسير على السبل المطروقة وأن يفكر كما فكر الآخرون من قبل .

ولا يستطيع يسبرسن بحال أن يتبع چيفوتز في قوله إن اللغة في أصلها الأول قد استعملت غالباً للغرض الأول لاهل سبيل نفى الأغراض الأخرى ، أو في جمعه . هذه الأهداف الفكرية الثلاثة هي الأهداف الوحيدة التي تستخدم اللغة من أجلها ؛ فهي تنطبق على المفكرين بحسب ، وعليهم في أعمق حالاتهم الدراسية فقط .

ثم يدعو القارىء إلى أن يفكر معه فيما قالته مدام دى ستايل^(١) عن الهدف من اللغة حين تكلمت عن اللغة الفرنسية : « أنها ليست فقط وسيلة لنقل الأفكار والعواطف والشئون ، ولكنها أداة يهدف المرء إلى أن يلعب بها فيحى الأرواح ، كالوسيق لبعض الناس ، وكالشروبات القوية لبعض الآخر . يرى يسبرسن أن هذا يثير الإعجاب ، والغلظة الوحيدة التي يجدها في هذه العبارة أنها تبدو كما لو كانت قد سبقت لشيء يوجد في فرنسا فقط .

وفي كل مكان وزمان يمكن أن نجد من الناس من تسكره شهوة التكلم ويتلذذون لسماع أصوات أنفسهم . ومن الناس من يتكلم إلى الخيل والكلاب والحيوانات المستأنسة ، ومنهم من يتكلم إلى نفسه . ويجب ألا ننسى أن الأوتار الصوتية بجانب استعمالها في نقل الأفكار وقبل أن يبدأ في استعمالها في هذا الغرض ، هي أكثر اللعب الإنسانية حياً إلى الإنسان ، وأن الأطفال والرجال كليهما في المجتمعات البدائية والتمدنة على السواء يجدون سروراً عظيماً في ترك أوتارهم الصوتية ، وألسنتهم وشفاههم ، تؤدي أنواعاً مختلفة من اللعب .

وهكذا نصل إلى الجانب الاجتماعي للكلام ، ويمكن أن يقال فيه نفس الشيء . ففي الاختلاط الاجتماعي لا تنطق الكلمات في معظم الحالات لتقرر شيئاً

(١) كاتبة فرنسية من واضعي أسس المذهب الرومانتيكي في الأدب .

أو تنقل فكرة أو توضح غامضاً ، ونادراً ما تعبر عن شعور مشترك ، ولكن لتخلق استكفاء للرجبة الاجتماعية .

وهذا الجانب من الموضوع قد أكده مالمينووسكى في الماضى القريب فى ملحوظ لكتاب فى الإستمولوجيا . The Meaning of Meaning لأوجدن وريتشارد . وقد أجرى مالمينووسكى ملاحظاته فى جزر تروبرياند بقرب غينيا الجديدة ، حيث رأى كيف يسلك هؤلاء البدائيون فيما يختص باستعمال اللغة . يرى مالمينووسكى أن اللغة فى أشكالها البدائية يمكن أن تدرس فى ظل فهم أنواع النشاط الإنسانى الأخرى ، فتمتبر كإحدى طرق السلوك الإنسانى فى موقف عملى معين . وأهم ما فى الأمر أن المرء يتصل بالآخر عن طريق الكلام . وكل إنسان يجب أن يلتقى مع أبناء جنسه وهنا هو حيث تساعد اللغة المرء . وليس أكثر إيداء لأحد الرجلين لاثالث لهما من سكوت الآخر . فالرجل الصامت مخلوق رهيب والغريب الذى لا يتكلم لغة البلاد يمتبر عدواً فى كل بلاد العالم . وأنواع التحية المختلفة كأنواع الأسئلة العرضية مثل « كيف حالك ؟ » أو « جاى من فىن ؟ » كل ذلك لا يقصد به نقل الأفكار ، وإنما المقصود به إنشاء علاقة اجتماعية بين شخصين التقيا . ويرى يسبرسن على عكس دى سوسور أن أكثر الكلام فردية لا بد أن يكون مشروطاً من الناحية الاجتماعية ، وفى كل نطق كلامى عنصر اجتماعى إلا فى حالة الطفل الذى يناعى نفسه فى المهد ، أو فى حالة الوحيد الذى يسلى نفسه بالفناء أو الكلام المحرف . وإلا فكل متكلم لا بد أن يطابق فى كلامه مقياسا اجتماعيا فيتكلم كما يتكلم الآخرون . والسبب الوحيد الذى يدفعنا إلى الكلام هو الرجبة فى التأثير فى الآخرين ، فلا بد لنا لهذا السبب أن نراعى ميوهم وما يرضيهم .

وكل شخص لهذا يفرض عليه مقياس من الخارج يقىس كلامه عليه ، ويتعلم الشخص بملاحظته لكلام الآخرين . فاللغة إذا فى نظر يسبرسن حاصل جمع بالنسبة للكلام ؛ فكل الألسنة المختلفة تكون معا اللغة الشعبية . هذا صحيح فيما يختص بمجموع المفردات المستعملة من جميع الأفراد على الأقل ، أما فيما يختص بالجوانب الأخرى للغة بما فيها المصطلح فيمكن القول بأن اللغة الشعبية تمتبر متوسط الألسنة

الفردية لاحصل جمعها . هنا نشق من جميع الأفراد مدركا كليا كالدرك الكلى الذى نسميه حصانا والذى لا يتفق معه حصان واحد فى أى ناحية لو نظرنا إليه بدقة . ولهذا يرى يسبرسن أن يقسم المسألة لا إلى كلام ولغة كما فعل دى سوسور بل إلى لغة فردية ولغة جماعية .

وكأن دى سوسور يتكلم عن صورة صوتية ذهنية ينسج التكلم على منوالها يقول يسبرسن بفكرة التقسيم إلى كلام بالفعل وكلام بالقوة ؛ فالكلمة المنطوقة فعلية والكلمة التى تبقى فى الذهن غير منطوقة أو تبقى فى القاموس غير مستعملة كلمة بالقوة ، وكلاهما مشروط اجتماعيا والفرق بين دى سوسور وبين يسبرسن كما يراه الأخير أن المرء إذا قال كلمة لا معنى لها فهى كلام عند دى سوسور لأنها عمل فردى فحسب وهى هراء عند يسبرسن لأن الكلام عنده مشروط من الناحية الاجتماعية بمطابقة مستوى صوابى معين .

ويقول هارولد بالمر^(١) إن هذا الشيء المركب غير المتجانس الذى نسميه اللغة يشتمل فى الحقيقة على ناحيتين : أولا حاصل جمع أحوال النشاط الذهنى والعضوى الذى يقوم به شخص حين ينقل لشخص آخر (بالإشارة أو النطق أو الكتابة) إدرا كما (فكرة أو رأيا أو عاطفة) وهذا هو الكلام ، ثانيا حاصل جمع أوضاع متعارف عليها منظمة ومقبولة من الجهرة الاجتماعية التى تستعمل الناحية الأولى لتضمن الوضوح التبادل بين أفراد هذه الجهرة وهذه هى اللغة . فالناحية الأولى طائفة من النشاطات الشخصية والثانية طائفة من أوضاع التعارف . والكود التجارى يختلف عن الأعمال التى يستلزمها إرسال الرسائل به ومنظمة الإشارات البحرية غير الأعمال التى تستلزمها الإشارة بالأعلام ، والكود الموسيقى من النغمات والسكتات يختلف عن حركات المزف التى يؤديها الموسيقى ، والكود الذى تجده

(١) ملخص من كتاب يسبرسن Mankind, Nation & the Individual

في جدول سير القطارات غير السفر بهذه القطارات . وبالاختصار يمكن القول إن كل كود يختلف عن الأعمال التي تم بحسبه مطابقة لمتنظياته .

ولا ينطبق هذان الجانبان على النظر والعمل لأن في كلامنا نظرا وعملا ، وفي لغتنا كذلك . ونظرية الكلام من دراسة علم النفس وتطبيقه من عمل التكلم ، ونظرية اللغة من دراسة علم اللغة وتطبيق اللغة يقوم به هؤلاء الذين يعلون ويدرسون كودها بأنفسهم . وكلما نجحنا في نقل مدركاتنا فنحن نطبق الكلام ، وكلما حللنا طريقة تعبيرية بنجاح أو شرخاها أو كونا جملة أجنبية بالطريقة التركيبية الخالصة فنحن نطبق اللغة .

ويرى بلومفيلد^(١) ، وهو أحد تلاميذ وايس ومن أتباع مذهب السلوكيين ، أن أشق خطوة في دراسة اللغة هي الخطوة الأولى ، لأن هذه الخطوة إذا كانت غير مضبوطة أو كانت على الطريق الخاطيء فإنها ستقود المرء دائما في هذا الطريق الخاطيء . ولذلك يرى أن يبدأ دراسته بمحدث كلامي بسيط يفترضه بين فتي وفتاة يسيران في الطريق ؛ فيرتب خطوات هذا الحادث كما يأتي : —

- ١ — تشمر الفتاة بالجوع .
- ٢ — ترى تفاحة على شجرة
- ٣ — تتحدث أصواتا بتكليف حنجرتها ولسانها وشفيتها .
- ٤ — يقفز الفتى على السور ويتسلق الشجرة ، ويأخذ تفاحة ويحضرها إليها فيضعها في يدها .
- ٥ — تأخذ الفتاة التفاحة فتأكلها .

يمكن أن يدرس هذا النسق من الحوادث بطرق مختلفة . ولكن الذين يدرسون اللغة سيفرقون بين الكلام والحوادث الأخرى التي نسميها أحداثا عملية .

فإذا نظرنا إلى هذه الحادثة بتلك الطريقة نجد أنها تتكون من ثلاث مراحل بحسب الترتيب الزمني .

(أ) أحداث عملية سابقة للحدث الكلامي (الشعور بالجوع ورؤية التفاحة)

(ب) كلام (إحداث الأصوات المذكورة) .

(ج) أحداث عملية تالية للحدث الكلامي (القفز وإحضار التفاحة والأكل)

فإذا بحثنا الأحداث العملية التي قبل الكلام والتي بعده فسنجد أن ما قبل الكلام يتعلق بالفتاة ؛ فهي جائعة بمعنى أن بعض عضلاتها كانت في حالة تقلص ، في حين أن بعض السوائل كانت تفرز وعلى الأخص في المعدة ، وربما كانت عطشى أيضاً بمعنى أن حلقتها ولسانها كانا في حالة جفاف . وقد وصلت الأشعة الضوئية المنعكسة من التفاحة الحمراء إلى عينيها ، ورأت الفتى بجانبها فدخلت تجاربها الماضية مع الفتى في الصورة . دعنا نفترض أن هذه التجارب ليست إلا علاقة عادية مثل تلك التي بين الأخ وأخته أو بين الزوج وزوجته ؛ فكل ما يسبق الكلام ويتعلق بالفتاة يمكن أن تسميه مثير المتكلم .

ثم نعود بعد ذلك إلى الأحداث العملية التي تلت الكلام ، وسنجد أنها تتعلق بالفتى الذي هو السامع . تلك الأحداث هي إحضار التفاحة وإعطائها للفتاة . فالأحداث العملية التي تتلو الكلام وتتعلق بالسامع يمكن أن تسمى استجابة السامع . والحوادث التي تتلو الكلام تتعلق أيضاً بالفتاة بطريقة هامة جداً ؛ فهي تحصل على التفاحة في قبضتها ثم تأكلها .

فإذا كانت الفتاة وحدها وربما حصلت على التفاحة بنفسها إذا استطاعت ، أو ظلت جائعة إن عجزت ، وكذلك إذا كانت علاقاتها سيئة بالفتى . فالشعور بالجوع مثير يرمز له بالحرف S والحركة في سبيل الحصول عليه رد فعل يرمز له بالحرف R . وتتلخص الحالة حين وحدتها أو سوء علاقتها بالفتى في :

$$S \rightarrow R$$

ولكن الفتاة في القصة الأولى بدل أن تذهب بنفسها إلى التفاحة ، استبدلت

بذلك كلاماً جعل الفتى يقوم برد الفعل بدلا منها، فاللغة إذا قد تجعل الإنسان يصدر منه رد فعل أو استجابة R حين يكون المثير مثيراً للإنسان آخر S .

وفي الحالات التالية يتساوى الناس في القدرة الخاصة والقوة ولكنهم يختلفون عملياً، والواقع أنه كلما اتسع مدى اختلافهم في ذلك اتسع مدى القوة الخاصة التي يتحكم فيها كل إنسان، فلا يحتاج المجموع إلا إلى صائد واحد وطباخ واحد وخياط واحد؛ وهذا هو المقصود بتقسيم العمل . وتقسيم العمل ككل شيء في المجتمع الإنساني إنما يرجع إلى وجود اللغة .

يقول بلومفيلد : ولكننا لم نتكلم عن الكلام إلى الآن مع أنه هو الجزء الذي يهمننا من القصة باعتبارنا من طلاب علم اللغة . فأما الحوادث العملية قبل الكلام وبعده فإنما نهتم بها لصلتها بالكلام . إن التكلم يحرك أوتاره الصوتية وفكك الأسفل ولسانه وهلم جرا بطريقة ترغم الهواء على أن يأخذ شكل موجات صوتية . فحركات التكلم هذه رد فعل أو استجابة للمثير S . وبدل أن يقوم التكلم برد الفعل R بنفسه يستبدل بهذه الاستجابة تحريك جهازه النطق بطريقة خاصة . ويمكن أن يرمز لهذا البديل بالحرف r . وبالاختصار يستطيع التكلم أن يستعمل إحدى طريقتين للاستجابة ورد الفعل الفتى يسببه مثير ماها :

$$S \rightarrow R$$

$$S \rightarrow r \text{ أو}$$

وفي حالة اختيار الكلام يكون للرء قد اختار الطريقة الثانية .

وتؤثر الموجات الصوتية التي في فم الفتاة في الهواء الخارجى فتحدث به حركة موجية مماثلة . وهذه الموجات التي في الهواء الخارجى تصطدم بطبلة أذن الفتى فتحدث بها ذبذبة تؤثر على أعصابه تأثيراً خاصاً وهنا يكون الفتى قد سمع الكلام . فسمع الكلام مثير بالنسبة للفتى جعله يجرى ويحضر التفاحة كما لو كان هو جائئاً . ورد الفعل أو الاستجابة الذي قام به في هذه الحالة قد يكون مسبباً عن مثير له هو

نفسه S أو عن بديل كلامي من الفتاة ورمز لهذا بالحرف s . وتمثل الطريقتان فيما يأتي :

$$S \rightarrow R$$

$$s \rightarrow R$$

وإذا نظر إلى القصة جميعها على هذا الأساس وجدنا تجرّى على النسق التالي :

$$S \rightarrow r \quad s \rightarrow R$$

وحرف s في هذا النسق هو الكلام وحرف r هو السماع . فإذا كان الشخص العادي يهتم بالمرحلتين $S \rightarrow R$ فإن الباحث اللغوي إنما يهتم بما بينهما $s \rightarrow r$ لأن هذا غايته أن يشرح لنا المعاني المشمولة في $S \rightarrow R$ التي تهمننا كأشخاص عاديين .

ولكن كلمة المجتمع ليست مجازاً . فأى مجموعة إنسانية لا بد أن تكون وحدة أعلا من الحيوان الفرد ، كما أن الحيوان ذا الخلايا المتعددة يعتبر وحدة أعلا من وحيد الخلية . وتتعاون الخلايا في الحيوان التعدد الخلايا بطريق الجهاز العصبي ويتعاون الأفراد في المجتمع بطريق الموجات الصوتية .

وتختلف الأصوات الخاصة التي يستعملها مجتمع ما من المجتمعات عن الأصوات التي يستعملها مجتمع آخر . وهكذا يتكلم بنو الإنسان لغات مختلفة . وكل طائفة من الناس تستعمل نظاماً واحداً للعلامات الكلامية تسمى مجتمعاً لغوياً . ومن الواضح أن قيمة أية لغة إنما تعتمد على من يستعملونها بنفس الطريقة ، فكل عضو من الجماعة ينطق الأصوات المضبوطة في مناسباتها المضبوطة أو بمباراة أخرى يستجيب استجابة مضبوطة .

وكل طفل يولد في جماعة يكتسب عاداتها الكلامية واستجاباتها في السنين الأولى من حياته . وإذا ذهبنا إلى بلاد غريبة فإن علينا كذلك أن نتعلم نظماً عرفية ثابتة في هذه البلاد لا نعرفها كنظام العملة والمقاييس والمكاييل والأطوال والروور وعادات السلوك وساعات الأكل وهم جرا . ولا يجمع المسافر الإحصاءات عن هذه

الأشياء وإنما تضعه ملاحظاته الأولى على الطريق ، حتى تميزها ملاحظات أخرى أو تعدلها . واللغوى محظوظ من هذه الناحية ، فإن نشاط الجماعة لا يبدو مضبوطاً في أى حالة من الحالات كما يبدو في اللغة . فهناك مجموعات ضخمة من الناس تبنى الجمل التي تتكلمها من نفس المفردات والتراكيب ، ولذلك يستطيع اللغوى ذو الملاحظة أن يصف العادات اللغوية لأى مجتمع دون الحاجة إلى إحصاء . ولا يحتاج إلى القول إنه إذا أراد دراسة اللغة فإنه يجب أن يعمل جاهداً ، وأن يسجل كل صيغة يجدها وألا يمدد نفسه بالاعتماد على عقلية القارئ ، أو على تراكيب لغة أخرى ، أو على نظرية من نظريات علم النفس . ويجب فوق كل شيء ألا يختار بعض الحقائق أو يشوهها طبقاً لنظرته الخاصة إلى ما يجب أن يقوله المتكلم .

ولعل القارئ يرى أن بلومفيلد قد جند نفسه لشرح نظرية الكلام دون أن يعنى بنظرية اللغة . وهو في شرحه لنظرية الكلام ، يقرب إلى الدراسات الطبيعية قرب السلوكيين منها ، ويوضح الحقائق الكلامية في ظل فهمهم للنفس الإنسانية ؛ وهو مع ذلك يحذر الباحث من الاعتماد على نظرية من نظريات علم النفس . ولا يعنى بلومفيلد كثيراً في كتابه بالضغط على التقابل بين الفكرتين اللغوية والكلامية ؛ وإنما يلح إلى النظم العرفية تليحاً حين يتكلم عن اللغات الأجنبية . ويرى فنديرس^(١) أن من الحق الآن أن يقال : إن الإنسان كأن اجتماعي . وإحدى الخصال التي تشهد بفصاحة على الخاصية الاجتماعية في الإنسان تكمن لاشك في الفرزة التي تدفع الأفراد الذين يعيشون في مجتمعات أن يجعلوا لأنفسهم مصلحة مشتركة فيما يتعلق بظروفهم ، وخصائصهم المتشابهة ، ليميزوا عن هؤلاء الذين لا تتحقق فيهم هذه الخصائص إلى نفس المدى .

وكل فرد في الجماعة يشعر بأنه يتكلم لغة تختلف عن لغة الجماعة المجاورة ، ولهذا فإن اللغة وجوداً حقيقياً في الإحساس المشترك بين هؤلاء الذين يتكلمونها ، وهذا التحديد ، وإن بدا لأول وهلة صريحاً في ذاتيته ، يبنى على حقيقة هي إضافة

(1) Language. p. 239,

وعى التكلم بالإحساس بمثل لغوى أعلى معين يحاول كل فرد أن يحقق به
الشموه بالشركة فى اللغة .

و يوجد تفاهم واضح بين الأفراد فى نفس الجماعة لتبقى اللغة مطابقة لقواعدها ،
ولكن العادة ليست اعتباطية بل إنها على العكس تحددها دائماً مصلحة الجماعة ؛
وهذه المصلحة هنا هى أن يفهم كل فرد منها الفرد الآخر ، ولهذا يعارض كل فرد
منها خلق أى شىء اعتباطاً ، ومن السهل أن تتبّع المخالفة الفردية للعادة وبهزأ
بها ، ويُعاقب المخالف حتى لا يتبق له أية رغبة فى ارتكاب مخالفة أخرى . ولا يمكن
لمخالفة ما أن تصبح قاعدة إلا إذا كان كل فرد فى الجماعة ميالاً إلى ارتكابها
أو بعبارة أخرى يجب أن ينظر إليها باعتبارها قاعدة لا خرقاً لقاعدة .

وللناس فكرة دقيقة عن لغاتهم ؛ فهم يحسون بمنتهى الدقة بأقل خروج
على اللغة ، ولذلك فإن خير من يستشار فى أمور الاستعمال اللغوى هم العامة ، أما
الجامع اللغوية فإنها يحق لها أن تبحث ما إذا كان الأتوموبيل مذكراً أو مؤنثاً ،
أو بعبارة أخرى أن تبحث فى المسائل النظرية .

هذه الرغبة فى توحى الصواب وضمان ثبات العادة هما اللذان يخلقان اللغة
فى أى مجتمع ؛ ولكننا إذا بحثنا عن التحقق التام للغة فى فرد فسوف لا نجد ؛
وكثير هؤلاء الذين يتكلمون الفرنسية ، ولكن ليس هناك متكلم واحد
بالفرنسية يستطيع أن يؤدى وظيفة القاعدة والمثال للآخرين . ومن هنا نقول
إن اللغة الفرنسية لا توجد فى اللغة التى يتكلمها أى كائن إنسانى بمفرده . ويمكن
أن يقال باختصار إن اللغة شكل لغوى مثالى يفرض على الأفراد فى الجماعة الواحدة
« وأعم تعريف للغة هو أنها نظام من العلامات ^(١) » ويقصد بالعلامات هذه الرموز
التي تستخدم فى خلق اتصال بين شخص وآخر ، وما دامت أنواع هذه الرموز
متعددة فمن الواضح أن هناك لغات متعددة ، فكل حاسة يمكن أن تستخدم
فى خلق لغة ما ، فهناك لغة للشم ولغة للمس وأخرى للسمع وأخيرة للبصر ، ولكن

أهم لغة هي لغة السمع التي ربما تساعدها أحياناً لغة بصرية هي الإشارات باليد والوجه ، وأغلب اللغات البصرية المستعملة الآن مشتقة من اللغة السمعية ، وهذا يصدق على الكتابة ، ونظم الإشارة المختلفة . ولا تصبح اللغة حقيقة اجتماعية إلا إذا كان العقل الإنساني نامياً ليستخدمها . وأصل اللغة من الناحية النفسية يتلخص في خلق قيمة للرموز ، وهذا ما يفرق بين لغة الإنسان ولغة الحيوان .

والعلم الذي يدرس الكلام في اللغة (علم الأصوات) يمكن أن يدرس ثلاث جهات من نشاطه ، عملية إنتاج الصوت ، ثم انتقاله بين المتكلم والسامع ، ثم سماعه . والإنتاج والسمع متساويان من ناحية الأهمية للغة ، لأن اللغة إذا قدر لها أن توجد فلا بد لها له من شخصين متصلين على الأقل . ولا بد أن يقصد بالكلمة أن تكون مسموعة ، ويلعب السمع دوراً هاماً في تغيرات اللغة ، وبواسطة الأذن يحصل كل متكلم على عاداته النطقية ، ولكن من الناحية النظرية لا نستطيع أن نعطي السمع مكاناً هاماً في الدراسات اللغوية . ومن ثم أصبح علم الأصوات مقصوراً زمنياً طويلاً على إنتاج الكلام .

ولا يضيف فندريس كثيراً إلى نظرية الكلام ، وإنما يشرح الوسائل والأجهزة التي تساعد على إنتاجه ، وأما نظريته إلى اللغة فهي في نطاق نظرة المدرسة الفرنسية التي على رأسها دي سوسور ، وهو يتبع بالي في التفريق بين اللغة العقلية واللغة العاطفية .

فصنده أن « الفرق الأساسي بين اللغة العاطفية واللغة العقلية إنما يتضح في تركيب الجملة ؛ وهذا الفرق يبدو جلياً حين تقارن لغة الكتابة بلغة الكلام^(١) . » وإنما يكون الفرق في تركيب الجملة في نظره في اختيار المفردات ، وفي طريقة ترتيب الكلمات في الجملة أو ما يسميه البلاغيون « التقديم والتأخير » .

أما لويس^(٢) فإنه يقدم فصلاً لعلاقة اللغة بالعقل الجمعي فيقول : إنه يقصد بالعقل « الاتجاه النزوعي Conative للسلوك إلى إدراك Cognition البيئة عملياً أو نظرياً

(1) Language, p. 145.

(2) Language in Society. p 92.

إدراكاً قد يقتضى استجابة وجدانية affective للبيئة . والخاصية الجوهرية لهذا السلوك العقلي أنه يستعمل الرموز سواء أ كانت شفوية أم تصويرية . وربما يكون الشخص في أية لحظة واعياً بيمض سلوكه العقلي وأقل وعياً بيمضه الآخر ، وغير واع بالكثير منه . فالعقل الواعى Conscious mind يميل إلى استعمال الرموز الشفوية ، ولكن العقل تحت الواعى subconscious والعقل غير الواعى unconscious يميلان إلى أن يرمز لهما بالصور والتحويلات الصورية للغة .

ولكل شخص عقيدة دأمة من الأفكار والإحساسات والرغبات يبدو أثرها في سلوكه الظاهر ، ولكنه هو يميل إلى أن يظل غير واع بها ، ويسمح لها بالظهور في العقل الواعى إذا كانت بصورة مقنعة فحسب . فكل السلوك العقلي إذاً يستعمل الرموز سواء كانت من هذا النوع أو من ذاك ، وتختلف الرموز باختلاف نوع النشاط العقلي ، أى ما إذا كان إدراكياً أو زوعياً أو وجدانياً ، والمدى الذى يسمح فيه للوعى أن يشمله . فيمكن القول إذاً بأن العقل سلوك في وسط من الرموز .

ومما يرجع إلى اهتمامنا باللغة ووظائفها في المجتمع أن يصبح من الضروري أن نترف بأن سلوك الجماعة الإنسانية تصبح له خصائص معينة كلما وجد الرمز الاجتماعى أى التفاهم ؛ وهذا النوع من النشاط الذى يشتمل على رمزية يودى في المجتمع نفس الوظيفة التى يؤديها النشاط العقلي في الفرد .

فالتدبر الجمعى والوضع الجمعى للخطط والإحساس الجمعى والإرادة الجمعية كل أولئك يتعدل بوجود أشكال رمزية للتفاهم في الجماعة . هذه الرموز الجمعية هى التى تمكن الجماعة من أن تباشر نشاطها وتمسكها اللغة من أن تباشر هذا النشاط بإتقان أعظم . وتجعل اللغة في قدرة الجماعة أن تمنح الرمز لعقلها الجمعى فتعطيه القوة التى يصبح بها عقلاً جمعياً واعياً .

والاعتراف بكل أولئك هام جداً لفهم وظيفة اللغة في المجتمعات الحديثة . وطبيعة العقل الجماعى لا تحس إلا إذا اعترفنا بأنه شكل من أشكال السلوك الجماعى . وكما أن علم النفس يرى العقل الفردى جزءاً جوهرياً من مجموع سلوك

الفرد فيجب أن نرى العقل الجماعى أهم وسيلة تستخدمها الجماعة فى نشاطها . فالسلوك الجماعى كما قلنا مختلف تمام الاختلاف عن السلوك الفردى ، وأنواع النشاط التى يقوم بها الأشخاص وهم فى المجموع ذات أنماط تختلف عن أنواع النشاط التى يقوم بها أفراد فى وحدة وعزلة .

والسلوك الجمعى الإنسانى كما نعرفه الآن يظهر غالباً أو دائماً فى وسط من رموز تفاهمية ، وتلك هى الوسيلة التى تستطيع الجماعة بها أن تنظم بقية سلوكها بالتأجيل والتوجيه فى ضوء ذكرياتها عن الماضى . وبمباراة أخرى تصبح رموز التفاهم الوسيلة التى ينسب للمجموع بها سلوكه ، والوسيلة التى ينمى بها المجموع عقله الجماعى . فإذا كان هذا حقاً فقد يكون هناك تطور أعظم فى بعض الجماعات منه فى الجماعات الأخرى طبقاً لمدى استخدام الرموز التفاهمية ، ولظهورها المركب ، وربما تنغمس جماعة أحياناً فى سلوك جماعى ليس له رموز تفاهمية فى داخل الجماعة ، وهذا هو السلوك الجماعى غير الواعى ، أو السلوك الذى لا تميه الجماعة كجماعة برغم أن الأفراد فى هذا المجموع ربما كانوا على وعى به . أما طبقاً للمدى والمظهر المركب للرمزية الجماعية فى السلوك الإجماعى ، فلا بد أن يكون هناك اختلاف من جهة التوسع والتدرج فى الوعى الجماعى بالسلوك الإجماعى .

وللغة مكان فريد بين الأنواع المختلفة من الرمزية التفاهمية لأنها الوسيلة التى يصبح بها العقل الجمعى عقلاً جمعياً واعياً . فالسلوى الجماعى إذاً على ثلاث درجات : بلا رموز جماعية ، ورموز جماعية غير شفوية ، وبلغة . وفى الحقيقة أن السلوك الجماعى الإنسانى نادراً ما يكون من الصنف الأول ، أو بمباراة أخرى يوجه العقل الجماعى دائماً السلوك الجماعى الإنسانى مهما كان هذا العقل بدايياً أو ناقص الوعى ، وحينما يسيطر المجتمع على اللغة بدرجة عظيمة يوجد العقل الجماعى الواعى وعياً تاماً . يقول ساير^(١) إن الكلام ظاهرة عادية جداً فى الحياة اليومية حتى إننا لا نقف

لنفكر في تعريفه ، وإنه ليبدو طبيعياً للإنسان كما يبدو المشى - وهو أقل في طبيعيته من التنفس فحسب - ومع ذلك فلا نحتاج إلا إلى لحظة من التأمل لنقتنع بأن الإحساس بالمظهر الطبيعي في الكلام ليس إلا إحساساً خادعاً . فعملية اكتساب الكلام في الحقيقة تختلف عن تعلم المشى . وفي حالة المشى لا تظهر الثقافة على المسرح فللطفل عوامل مركبة تسمى الوراثة العضوية هي كل ما يحتاجه في التكييفات العضوية والعصبية التي نسميها المشى . والحقيقة أن الانسان الطبيعي مقدر له أن يمشى لا لأن الكبار سيساعدونه على أن يتعلم المشى ولكن لأن أعضائه قد أعدت لذلك .

ولكن اللغة ليست كذلك . وباعتبار معنى خاص يمكن القول بأن الإنسان مقدر له كذلك أن يتكلم ، ولكن هذا يتوقف تماماً على الظروف التي يولد فيها لا من ناحية الطبيعة فحسب ، ولكن من ناحية المجتمع الذي سيقوده في طريق التقاليد العامة . فإذا تفينا المجتمع من الصورة فسوف يتعلم الإنسان المشى ، إن عاش ، ولكنه سوف لا يتعلم الكلام أبداً . فإذا أخذت المولود من مجتمعه إلى مجتمع آخر فسوف يتعلم المشى ، كما كان سيتعلم في مجتمعه الأول ، ولكنه سيتكلم لغة المجتمع الثاني الذي نشأ فيه . فالكلام نشاط إنساني يختلف إلى غير حد بحسب انتقالنا من مجتمع إلى مجتمع ، لأنه وراثته تاريخية للجماعة ، ونتيجة من نتائج الاستعمال الجماعي المستمر في العصور الطويلة . وهو يختلف كما تختلف كل الجهود الخالقة ، وربما لا يكون ذلك بنفس الدرجة من الوعي ، ولكن على أي حال بنفس الدرجة من الحقيقة ، كما في الأديان والمعتقدات والعادات والفنون في الشعوب المختلفة . وإذا كان المشى وظيفة عضوية غريزية للشخص فإن الكلام وظيفة مكتسبة ثقافية غير غريزية .

وهناك حقيقة كثيراً ما دعت إلى أن تمنح الاعتراف باللغة باعتبارها نظاماً عرفياً من العلامات ، وغررت بالمقل العام فجملته ينسب إليها أساساً غريزية ليست لها ؛ تلك هي الملاحظة الشهيرة التي تقول إنه تحت ضغط العاطفة كالأمم والفرح مثلاً ، ننطق بحالة غير إرادية ببعض الأصوات التي يأخذها السامع دلالة على العاطفة نفسها .

ولكن هناك بونا شاسعاً بين هذا التعمير غير الإرادى عن الشعور ، وبين النوع المادى للتفاهم ، وهو الكلام . فالنوع الأول غرزى غير رمزى ، لأنه لا يدل على نوع العاطفة ، ولكنه فيضان آلى لطافة العاطفة ، وهو جزء من العاطفة نفسها ؛ ثم هو لا ينقل فكرة على أى حال ، فهو كالنباح والصهيل وما إلى ذلك . أما اللغة فهي طريقة إنسانية غير غرزية لنقل الأفكار والعواطف والرغبات بواسطة نظام من الرموز التى تستعمل بحسب الإرادة . هذه الرموز سمعية مبدئياً ، وهى تنتج عما يسمى عادة أعضاء النطق . وربما جر الكلام عن أعضاء النطق إلى الظن بأن الكلام غرزى . ولكن هذه الأعضاء فى حقيقتها ليست وظيفتها النطق وإنما تقوم بوظائف حيوية تساعد على جعل استمرار الحياة أمراً ممكناً .

وجوهر اللغة يتلخص فى أنها تخصص رموزاً صوتية للعناصر المختلفة للتجارب . وهذه الرموز يجب أن تكون مخصصة بحسب التعارف ، لا بحسب الطبيعة ولا المنطق ، أى أن العلاقة بين الكلمة وبين مدلولها علاقة اعتباطية غير مسببة . والسيوطى^(١) كلام وجيز يفرق بين اللغة والكلام ، ولست أدرى إن كان السيوطى واعياً بهذا التفريق أولاً ، حيث يقول : « فإن قال قائل ، فقد يقع البيان بغير اللسان العربى ، لأن كل من أفهم بكلامه على شرط لغته فقد بين . قيل له : إن كنت تريد أن المتكلم بغير العربية قد يعرب عن نفسه حتى يفهم السامع مراده فهذا أخس مراتب البيان ، لأن الأبكم قد يدل بإشارات وحركات له على أكثر مراده ثم لا يسمى متكلماً فضلاً عن أن يسمى بيناً بليغاً » .

وهنا نقطتان هامتان من التفريق . أولاًها أن المتكلم إنما يتكلم على شرط لغة معينة بمعنى أنه يأتى بكلامه مصوغاً بحسب النظم الصوتية والصرفية والنحوية من مفردات هذه اللغة ومادتها . فالكلام كما يبدو فى نظره نشاط عضلى مصوغ من رموز معينة موضوعة بحسب قواعد معينة هى اللغة . وثانيها أن الذى يستعمل الإشارة يستعمل اللغة لا الكلام .

وأما رأى ابن جنى^(١) في اللغة فهو أنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم . وهذا في الواقع تعريف للكلام ، لا للغة . ويقول في مكان آخر^(٢) : غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح ، لا وحي ولا توقيف إلا أن أبا علي رحمه الله قال لي يوماً هي من عند الله واحتج بقوله سبحانه وعلم آدم الأسماء كلها ، وهذا لا يتناول موضع الخلاف ، وذلك أنه قد يجوز أن يكون تأويله أقدر آدم على أن واضعَ عليها . وهذا المعنى من عند الله سبحانه لا محالة . فإن كان ذلك محتملاً غير مستنكر سقط الاستدلال به .

ثم يشرح ابن جنى^(٣) طريقة المواضع بقوله : « ثم لنعد فلنقل في الاعتلال لمن قال بأن اللغة لا تكون وحيًا ، وذلك أنهم ذهبوا إلى أن أصل اللغة لا بد فيه من المواضع . قالوا وذلك كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعداً ، فيحتاجوا إلى الإبانة عن الأشياء المعلومات ، فيصفوا لكل واحد سمة ولفظاً ، إذا ذكر عرف به ما مسماهُ ليمتاز من غيره ، وليغني بذكره عن إحضاره إلى مرآة العين ، فيكون ذلك أقرب وأخف وأسهل من تكلف إحضاره كبلوغ الغرض في إبانة حاله » .

ثم يعود فيذكر نظرية أخرى عن أصل اللغة^(٤) هي أن منبع اللغة الأصوات الطبيعية والصيحات البدائية التي كان الانسان الأول يؤديها كتعبيرات طبيعية عن انفعالاته (راجع مقاله ساير ص ٥٤-٥٥) فيقول : « وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات كدوى الريح وحنين الرعد وخرير الماء ، وشحيج الحمار ، ونعيق الغراب ، وصهيل الفرس ، وزيب الظبي ونحو ذلك . ثم وُلدت اللغات عن ذلك فيما بعد . وهذا عندي وجه صالح متقبَّل » .

ثم يعود ابن جنى في نفس الصفحة إلى القول بأنها من عند الله عز وجل ويقوى في نفسه اعتقاد كونها توقيفاً من الله سبحانه ، وأنها وحي .

(١) الخصائص ص ٣١ .

(٢) ص ٣٩ .

(٣) ص ٤٢ .

(٤) ص ٤٤ .

منهج الدراسات اللغوية

تعدد الأنظمة في اللغة الواحدة

إننا نسمى كل مجموعة من الكلمات أيا كان عددها ما دامت تقع بين سكتين وتستغرق مرة واحدة من صمات التنفس « مجموعة كلامية » سواء كانت جملة مفيدة أو جزءاً من جملة أو كانت كلمة واحدة . والمجموعة الكلامية نسق من الأصوات أو سلسلة منها ، وهي بهذا مادة للوصف من الناحية الأصواتية . وتم دراستها من الناحية الأصواتية عن طريق وصف مخارج أصواتها وطرق النطق بها وصفاتها فيقال مثلاً إن الصوت الفلاني من أصوات هذه الكلمة يخرج من المخرج الفلاني ، وهو شديد أو رخو أو مركب أو متوسط وهو مهموس أو مجهور ، مطبق أو منغور أو معلق . ويتم ذلك الوصف بعد ملاحظة وتجارب سنتكلم عنها في مكان آخر من هذا الكتاب . فإذا تناولنا العلاقة بين أصوات هذه المجموعة الكلامية بأن قلنا إن هذا الصوت واحد من المجموعة الأصواتية التي نسميها « حرف كذا » ، وإن موقعه قبل الصوت الفلاني الملاصق له قد حتم أن يبدو هو في شكله الحاضر ، وإن الحرف الذي هو أحد أصواته يبدو بصورة أخرى في الواقع الأخرى ، كالتون مثلاً تكون مفردة في شكل معين ، فإذا تلاها قاف تغير صوتها ، وكذلك إذا تلتها جيم أو شين أو صاد أو ذال أو ظاء ، وهلم جرا ، أقول إذا تناولنا هذا كنا ندرس التشكيل الصوتي ، لا الأصوات ، وكذلك إذا درسنا مواقع النبر في الكلام ونظام المقاطع فيه وطرق تنغيمه وسلوك الأصوات في الفواصل بين الكلمات وفي نهاية المجموعة الكلامية أو بدايتها ، كما هو الحال في همزة الوصل وفي الوقف . كل أولئك دراسة للتشكيل الصوتي لا للأصوات . ولعل الفرق بين الناحيتين واضح . فالأصوات حركات عضوية نشأت عنها قيم صوتية في نشاط حركي ذو نتيجة صمعية يدرس كلاهما من الناحية الطبيعية ؛ وأما العلاقات فهي ليست حركات طبيعية ولا تشريفية خاصة بوظائف الأعضاء ، ولكنها ارتباطات من نوع معين بين الأصوات المتخارجة في الورد في الموقع الواحد ، إذا كانت من

حرف واحد وغير المتخارجة إذا كانت من حرفين أو حروف مختلفة . هذه الارتباطات أفكار مدركة لا أشياء مأموسة ، ووسائل للتناول الدراسي للغة لا أجزاء من سلسلة الأصوات في المجموعة الكلامية .

ويمكن دراسة المادة اللغوية لامن هاتين الناحيتين فحسب ، بل من نواح أخرى متعددة عن طريق مجموعة من الطرق المتساندة والتكنيكات المترابطة . والأنظمة اللغوية كالنظام الأصواتي والتشكيلي والصرفي والنحوي وهلم جرا ، تخترع ولا تكتشف . والواقع أن الخليل وسيبويه لم يكتشفا النحو العربي وإنما اخترعاه اختراعاً ، ويريد بعض المحدثين وقد لمس نواحي النقص في هذا الاختراع أن يحسن النظام المخترع حتى يكون أداة أقدر على تفهيم النصوص العربية ، وكل باحث في اللغة يجب أن يكون قادراً على استعمال مقدرته الاختراعية . فكما اخترع النحاة جهاز النحو العربي اخترع القراء الجهاز الأصواتي الصالح لتقرير حقائق القراءات واخترع الصرفيون الصيغ الصرفية المتنوعة من فاعل ومنفعل ومستفعل ، واخترع كل أولئك الأصول الثلاثة للكلمة وجملوها مادتها التي يدل عليها بها . وكل ذلك مجال مفتوح للبحث والتنقيب يتطلب الوعي الدراسي الصحيح ، ولم يقفل فيه باب الاجتهاد .

فاللغة إذاً متعددة الأنظمة . فلها نظامها الأصواتي الموزع توزيعاً لا يتعارض فيه صوت مع صوت ولها نظامها التشكيلي الذي لا يتعارض فيه موقع مع موقع ، ولها نظامها الصرفي الذي لا يتعارض فيه صيغة مع صيغة ، ولها نظامها النحوي الذي لا يتعارض فيه باب مع باب ، ولها بعد ذلك نظام للمقاطع ونظام للنبر ونظام للتنعيم فهي « منظمة من النظم » على حد تعبير بعضهم ، ويؤدي كل نظام منها وظيفته بالتعاون مع النظم الأخرى .

وهنا بعد ذلك أن تتكلم عن المناهج التي تقوم عليها دراسة هذه النظم ، ونشرح بقدر الإمكان طريقة التناول في كل فرع من فروع الدراسات اللغوية .

منهج الأصوات - الفوناتيكا

الصوت

يجب أن نبدأ هنا بتحديد اصطلاحات ثلاثة نود أن نستعين باستخدامها استخداماً خاصاً على الشرح ، ومن المهم إلى أقصى حد أن نفرق بين مفهوماتها . تلك هي :

١ - الجرس ونقصد به ما يقصد بالكلمة الإنجليزية Noise
٢ - الحس ونقصد به معنى الكلمة الإنجليزية Voice وقد استمرنا كلمة حس من الكلام العامى فى نحو (فلان حسه جميل) .

٣ - الصوت والمراد به معنى الاصطلاح الإنجليزى Sound
فالجرس أى أثر سمعى غير ذى ذبذبة مستمرة مطردة كالنقرة على الخشب أو الطبله ، وكالاصطدام وضجيج حركة المرور وما يسمع نتيجة سقوط جسم على آخر وحك جسم بجسم وهلم جرا .

والحس مانطقه جهاز صوتى حى وبخاصة الجهاز النطقى الإنسانى ؛ فمعناه إذا ضيق محدود لا يشتمل فى دلالته على معنى الصوت اللغوى لأن الحركات العضوية التى تدخل فى مفهوم الصوت اللغوى لا تدخل فى دلالة هذا الاصطلاح .

وأما الصوت بالمعنى العام (الذى يشمل اللغوى وغير اللغوى) فهو الأثر السمعى الذى به ذبذبة مستمرة مطردة حتى ولو لم يكن مصدره جهازاً صوتياً حياً . فما نسمعه من الآلات الموسيقية النفخية أو الوترية أصوات وكذلك الحس الإنسانى صوت . ويتوقف فهم الصوت بهذا المعنى العام على اصطلاحات ثلاثة يجب التفريق بينها أيضاً . هذه الاصطلاحات هي :

١ - درجة الصوت Pitch

٢ - علو الصوت Loudness

٣ - قيمة الصوت Quality or timbre

فدرجة الصوت سمكها أو دقته (ودعنا نختار هاتين الصفتين من صفات الأحجام فنستعملها استعمالاً مجازياً) ويتوقف السمك والدقة على عدد الذبذبات في وقت معين يحدد عادة بالثانية فإذا كثر عدد الذبذبات في الثانية كان الصوت دقيقاً وإذا قل كان الصوت سميكاً . وإذا توقفت الدرجة على عدد الذبذبات فإن عدد الذبذبات بدوره يتوقف على :

١ - سمك مصدر الذبذبة كالوتر مثلاً فالوتر السميك ينتج صوتاً سميكاً وبالعكس .

ب - طول هذا المصدر فالوتر الطويل ينتج صوتاً سميكاً وبالعكس .

ج - قوة التوتر فالوتر المشدود ينتج صوتاً أدق من ذلك الذي ينتجه الوتر المسترخي .

د - شكل المصدر وهو ما يتوقف عليه ما إذا كان الصوت طبيعياً أو مصطنعاً *falsetto*

والأوتار الصوتية في الرجل أسمك وأطول من الأوتار الصوتية في المرأة ولهذا صار صوت الرجل أسمك من صوت المرأة بصفة عامة وكلاهما أسمك من صوت الطفل . ويتوقف علو الصوت على المدى الذي يصل إليه مصدر الذبذبة في التراوح بين نقطتي غاية ابتعاده من نقطة الصفر . ومعنى ذلك أنه إذا كان الوتر الصوتي الإنساني في حالة صمت سواء كان مقفلاً أو مفتوحاً فهو في النقطة الذبذبية صفر؛ أي أنه غير منتقل . فإذا بدأ في الذبذبة تحرك إلى أعلى وأسفل بمدى يتساوى فيه ما بين نقطة الصفر وغاية الصعود بما بين نقطة الصفر وغاية الهبوط . فإذا اتسع ذلك المدى كان الصوت عالياً ، وإذا ضاق كان الصوت منخفضاً . وهذا المدى بدوره يتوقف اتساعه وضيقة على كمية الهواء الخارج من الرئتين المار بين الأوتار الصوتية ؛ فإذا زادت كمية الهواء اتسع المدى وبالعكس ، أما في البيانو مثلاً فيتوقف على قوة الضرب على المفتاح ، وفي العود والكمان على قوة ضرب الوتر أو الضغط عليه .

وبالاختصار يتوقف العلو على الإثارة في جميع ذلك .

وأما قيمة الصوت فهي أثره السار أو المنفر في الأذن ومن المعروف أن أي صوت يمكن تحليله إلى نغمة أساسية ونغمات أخرى فرعية وأن النغمة الأساسية (أو نغمة درجة الصوت كما يسمونها) هي أعلى هذه النغمات ، وأن النغمات الفرعية نتيجة ذبذبات تكون مضاعفات حسابية مع عدد الذبذبة في النغمة الأساسية . ولإيضاح ذلك نقول إننا إذا اخترنا مثلاً وترًا من أوتار العود أو الكمان فسنجد أنه حين يضرب يتذبذب ككل من أجل النغمة الأساسية ، ثم تتذبذب أجزاؤه مرتعشة في نفس الوقت من أجل النغمات الفرعية . فإذا تذبذب الوتر ككل ٢٠٠ مرة في الثانية مثلاً فسنجد أن من أجزائه ما يتذبذب ٤٠٠ مرة ومنها ما يتذبذب ٦٠٠ ، ٨٠٠ ، ١٠٠٠ ، ١٢٠٠ . وهكذا . وإذا أخذنا عموداً من الهواء في آلات النفخ فإننا نجد أنه ينقسم إلى هذه الأجزاء التي بينها علاقة حسابية أيضاً فيكون منه ما هو نغمة أصلية ومنه ما هو نغمات فرعية .

وتسمع النغمات الفرعية في نفس الوقت مع النغمة الأساسية مكونة معها كلاً هو الصوت ولكن هذه النغمات الفرعية لا تسمع بمفردها . وتتوقف قيمة الصوت على هذا النسق الرينبي الخاص من النغمات الفرعية فكما أن العود في تصميم بنائه قد صنع ليختلف في القيمة الصوتية عن الكمان ، أي أنك تستطيع أن تقرر بالسمع دون أن ترى الآلة ما إذا كان المزروف عوداً أو غيره ، كذلك تستطيع أن تقرر بالسمع ما إذا كان صوت العلة المنطوق هو هذا الصوت أو ذاك ، وتنسبه إلى الفتحة أو الكسرة أو الضمة . فاختلاف شكل العود عن شكل الكمان كاختلاف شكل الفم في نطق أحد الأصوات عنه في نطق الآخر يغير شكل الموجة الصوتية بإيضاح النغمات الفرعية الخاصة بهذا الوضع وإعطائها أهمية في السمع وإن اتحد طول الموجة في الحالتين . واختلاف شكل الموجة هو اختلاف القيمة وذلك ما يميزه الأذن بسهولة .

وهذه القيمة الصوتية تجعلك تميز صوت صدقك في التليفون من أصوات الآخرين ولويشبهونه في الدرجة والعلو . وتتوقف النغمات الفرعية على نسيج الأوتار

الصوتية نفسها . بقى بعد ذلك أن نرى كيف يحدث الصوت الإنسانى أو ما اصطلاحنا على تسميته « الحس » .

إن الهواء الخارج من الرئتين إما أن يجد الأوتار الصوتية مفتوحة فتحاً تاماً بحيث لا تعترض طريقه فيمر منها دون أن يحدث بها ذبذبة أو احتكاكاً ، وإما أن يجدها متقاربة قريباً يمكن الهواء من أن يحتك بها دون أن يحدث بها ذبذبة ، وإما أن يجدها قريبة جداً بحيث لا يمر بها دون أن يحدث بها ذبذبة . والوتران الصوتيان في ذلك كالشفقتين يستطيع الإنسان أن يفتحهما في طريق الهواء الخارج من الفم ، ويستطيع كذلك أن يقرهما بالنفخ بهما ، ويستطيع أن يقرهما بدرجة أكبر ليحدث بهما صوتاً مسموعاً .

أما الأوتار الصوتية فإنها حين تتباعد مع مرور الهواء بينها تسمح بحدوث ما يسمى بالتنفس المادى غير المصحوب باحتكاك الهواء بهذه الأوتار . فإذا تقاربت لدرجة تحتم احتكاك الهواء بها حدث ما نسميه الهمس وهي حالة تغاير تماماً تلك التي اصطلاحنا على أن نسميها حالة إنتاج الحس التي لا بد لها من وجود ذبذبة في الأوتار الصوتية .

بقى بعد ذلك أن نشرح هذه الحالة الأخيرة « حالة الحس » . إن الذبذبة التي تحدث في الأوتار الصوتية ليست كل شيء فيما يتعلق بإنتاج الحس ، وكل ما ينتج عن هذه الذبذبة هو ما اصطلاحنا على تسميته « الجرس » . أما كيف يتحول هذا الجرس إلى حس له درجة وعلو وقيمة على نحو ما شرحناه سابقاً فذلك سيتوقف على عوامل مساعدة يمكن تسميتها حجرات الرنين .

نحن نعلم أن وتر العود من غير جسم العود لا يؤدي نفس الغرض الذى يؤديه وهو مركب على هذا الجسم ، وأن الضرب عليه وهو خارج العود سيؤدي إلى جرس قصير الأمد قد لا يتجاوز الثانية ، وآية ذلك أنك تستطيع أن تأخذ أحد أوتار العود فتفصله ثم تحكم شده بين شيتين ثم تضرب عليه بنفس الريشة المستعملة في العزف على العود ، ولست أشك إن فعلت في أنك ستدرك الفرق بين حالتى الوتر مشدوداً على العود ومشدوداً خارجه .

ويقال ذلك عن أوتار كل آلة موسيقية وترية كما يقال في الأوتار الصوتية الإنسانية . فالذي يحدث إذا من الأوتار الصوتية من غير اعتبار العوامل المساعدة ليس إلا جرساً كالذي يحدث من وتر مشدود في غير آلة موسيقية .
ومن نعلم أيضاً أن وظيفة الصندوق في العود إنما هي إيجاد الرنين الضروري لإحداث صوته ، وهذا الرنين أشبه ما يكون بأصداء الجرس الوتر تشابك في صندوق العود ويكمل بعضها بعضاً . وإذا كان للعود صندوق واحد يؤدي هذه المهمة ففي الإنسان صناديق كثيرة ؛ فالتجويف الصدري والحلق وتجويف الفم كله حجرات رنين من أنواع ممتازة ، ولهذا كان الجهاز الصوتي الإنساني أكثر الآلات الصوتية كمالاً وإيفاء للغرض .

يخرج الهواء إذا من الرئتين فيجد الوترين الصوتيين متقاربين قرباً شديداً ولكنهما غير مقفلين ، فيمر بينهما فيتذبذبان ويكون لذلك جرس يتردد صداه في حجرات الرنين التي ذكرناها فوق هذا الكلام ، ويتكون من مجموع الجرس والأصداء الرنينية حس له مقوماته الخاصة من درجة وعلو وقيمة ، وسنرى فيما بعد أن النشاط اللغوي الإنساني يحسن استخدام العلو والقيمة إلى أقصى غايات الإحسان فيستخدم الأول في التنعيم^(١) وفي التفريق بين الصحاح والعلل ويستخدم الثانية في التفريق بين أفراد كل نوع من الصحاح والعلل من ناحية صفاته .

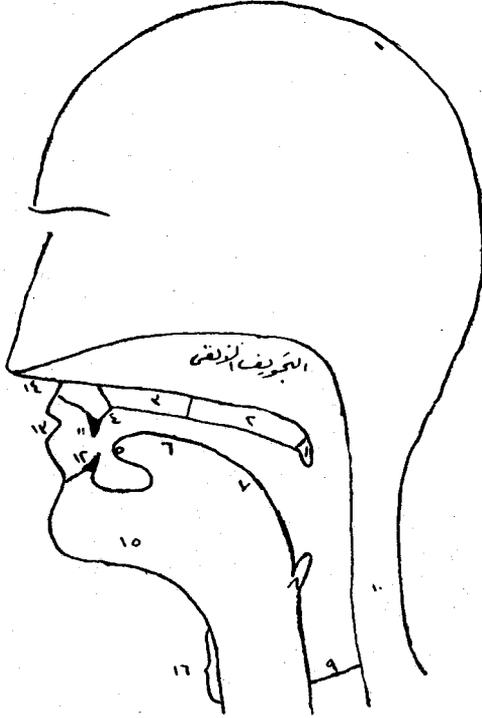
الصوت اللغوي

حين يتكلم المتكلم نلاحظ أنه يقوم بحركات خاصة بفكه الأسفل وشفثيه ولسانه ، ونلاحظ كذلك أن أثراً سمعياً معيناً يصل إلى آذاننا فنفهم أنه مرتبط بهذه الحركات التي في فم المتكلم .

هذا الأثر السمعي لا يبدو في مظهر ذبذبة مستمرة طويلة غير معدلة ، كالتى نسمعها من صفارة الإنذار أو من صفارة القطار ، وإنما هي معدلة بمقدار ما يصاحبها من حركات الفم التي ذكرناها في البداية . هذه الحركات النطقية ملونة بألوانها الصوتية الخاصة هي ما اصطاح العلماء على تسميته بالأصوات اللغوية . فالصوت

(١) سيأتي فصل خاص لشرح هذا الاصطلاح (التنعيم) .

اللغوى إذاً ذو جانبين أحدها عضوى والآخر صوتى ؛ أو بعبارة أخرى أحدها
حركى والثانى تنفسى ؛ أو بعبارة ثالثة أحدهما يتصل بعملية النطق والثانى يتصل
بصفته . وعملية النطق هذه تحدث فى أية نقطة مما بين الشفتين والأوتار الصوتية
فى الجهاز النطق الإنسانى .



الجهاز النطقى

- ١- اللسان - ٢- الحنجرة - ٣- الفم - ٤- الحلق - ٥- البلعوم - ٦- القصبة الهوائية - ٧- الرئتان
- ٨- الحجاب الحاجز - ٩- المعدة - ١٠- الكبد - ١١- البنكرياس - ١٢- المرارة - ١٣- الكلى - ١٤- المثانة - ١٥- البربخ - ١٦- الرحم - ١٧- المبيض

ويجب أن نشير هنا إلى حقيقة هامة تتصل بحركات هذا الجهاز هى أن بعض
أعضائه ثابت والبعض الآخر متحرك فالأجزاء الثابتة هى الأسنان واللثة والفم
والجدار الخلقى للحلق ؛ والأجزاء المتحركة هى الشفتان واللسان من طرفه إلى
ما يشمل لسان الزمار ، والفك الأسفل والطبق بما فيه اللهاة والحنجرة والأوتار

الصوتية والرئتان، أضف إلى ذلك الحجاب الحاجز وبعض العضلات البطنية، وهذان الأخيران سوف لا يدخلان في دراستنا هذه .

وهناك حقيقة أخرى لا بد من الإشارة إليها هي أن الوظيفة الأساسية لهذا الجهاز ليست متصلة بالنطق اللغوي ، وإنما تؤدي وظيفة حيوية بالعمل على جعل استمرار الحياة أمراً ممكناً . فالشفتان صمام لحفظ الطعام من الانتشار أثناء المضغ ، وتستعملان كذلك في المر والبلعق؛ والأسنان والأضراس لتقطيع الطعام ومضغه، واللسان، وهو عضلة في نهاية التعقيد من ناحية تركيبه وحركته ، يساعد على خلط الطعام في الفم . ويفصل سقف الفم بين تجويفين مختلفان في الوظيفة ، هما تجويف الفم وتجويف الأنف . والتجويف الأنفي حجرة لتكثيف الهواء قبل هبوطه إلى الرئتين، والحلق ممر الهواء ، وهو ينتهي بالأوتار الصوتية التي هي جزء من الحنجرة ، وهذه الأوتار صمام لحفظ الرئتين من الأجسام الغريبة ولحبس الهواء فيهما لأغراض مختلفة ، منها السعال وحمل الأحمال الثقيلة ، والرئتان تكرر ان الهواء وترسلانه إلى القلب ، ويتم هذا التكرير عن طريق التنفس .

ولكن الضرورة الاجتماعية مضافة إلى الذكاء الإنساني خلقا وظيفة ثانوية لهذا الجهاز الحيوي، هي وظيفة النطق اللغوي . ويستطيع الإنسان بتحرك الأجزاء القادرة على الحركة من هذا الجهاز وتقريبها من أجزائه الأخرى أن يحدث تضيقاً في مجرى هواء ، كما يستطيع بإصاق الأجزاء القادرة على الحركة أيضاً بالأجزاء الأخرى منه أن يقفل مجرى الهواء إقفالاً تاماً ؛ وبهذا التضيق وذلك الإقفال أو عدمهما يستطيع المرء أن يحدث من الأصوات ما لا حصر له ، ولعل عدد الأصوات المستخدمة في جميع اللغات الإنسانية في كوكبنا هذا لم تستنفد كل الإمكانيات الصوتية في الجهاز النطق الإنساني . ولكن هذه الجهرة الضخمة من الإمكانيات النطقية لا تستخدم كلها في لغة واحدة ، وإنما تختار كل لغة منها طائفة قليلة متباينة ، يختلف بعضها عن بعض ؛ إما من ناحية مكان التضيق أو الإقفال الذي هو المخرج ، وإما من ناحية الأثر الصوتي المسموع جهرأً كان أو همساً ، وإما من ناحية الطريقة التي يخرج بها الهواء عبر المخرج ، سواء كانت هذه الطريقة انفجاراً

أو احتكاكا أو خروجاً حرّاً ، وإما من ناحيتين أو أكثر من هذه النواحي .
ويحس التكلم العادى دائماً ، إذا كان واعياً بالأصوات التى يتكلمها ، أن هذه
الأصوات لا تمدو بحال عدد الرموز الكتابية فى لفته ، ولكن هذا الإحساس
خاطيء بالطبع ، وربما لا يكون من بين المتكلمين باللهجة القاهرة من يدرك بلا
إرشاد أن اللام فى طلب ، من الناحية الصوتية ، غير اللام فى ثلاثة ، وأن التاء فى
يتعلم غير التاء فى يتصرف ، لأن من عادته أن يعامل الصوتين فى كل حالة معاملة
الحرف الواحد . فإذا كانت اللامات والتاءات تختلف فى اللهجة الواحدة فلا شك
أن فى لغات العالم عدداً ضخماً من اللامات والتاءات التى يختلف كل منها عن الآخر
مخرجاً جهاً أو همساً أو طريقة أو درجة ، أو رنيناً أو تفخياً أو ترقيقاً .

فلا يفرنك إذاً أن تسمع التكلم الأجنبى يأتى فى كلامه بأصوات تذكرك
بأصوات لنتك ، فتظن بادىء ذى بدء أن هذا هو عين الصوت الذى تتكلم به
أنت . فأنت إذا دقت السمع وجدت فرق ما بين السماء والأرض بين صوتك الذى
فى كلامك وصوته الذى فى كلامه ، وذلك فرق يبدو بدقة الملاحظة ، كما يبدو
بالوسائل الميكانيكية التى تستخدم فى البحث فى معمل الأصوات اللغوية ، تلك
الوسائل التى سنشرحها بعد قليل . وهذا الفرق من ناحية أخرى يرجع إلى
اختلاف نوع التكيف العضلى الذى يصحبه ، وهذا التكيف أمر فردى
فى طابعه ، حتى ليختلف الأخوان فى طريقة النطق ويختلف الشخص مع نفسه
من نطق إلى نطق ، بحسب ظروفه العضلية والنفسية .

ولكن لاجدال فى أن التاء ، إن اختلفت من فرد إلى فرد ومن لهجة إلى
لهجة ومن لغة إلى لغة ، فهى فى مجموعها نوع لفظى معين تشترك اللغات فيه ويختلف
فى أفرادها . وهذا هو الذى يبرر كتابة أسماء الأعلام فى اللغات الأجنبية بمقابلات
رمزية عربية . لاحظ التاء مثلاً فى الكلمات الآتية :

ستالين - تورين - تفليس - سان استيفانو - مارجرىت - كلكتا .

وإنك لتجد رموزاً عربية أخرى فى هذه الكلمات إلى جانب التاء يمكن أن

يقال فيها ما يقال في التاء . وهذا أيضاً هو المبرر الوحيد لخلق أبجدية أصواتية عالمية محدودة عدد الرموز . فكل رمز في هذه الأبجدية نوعي (Typological) ، يدل على طائفة من حالات النطق تشترك في سلوك عضلي وسمعي معين ، وتختلف في تفاصيل نطقها وسماعها . ففي العربية تاء وفي الإنجليزية أخرى وفي الهندستانية ثالثة ، ولكن العربية أسنانية مهموسة ، والإنجليزية لثوية مهموسة ، والهندوستانية انقلابية retroflex أقل همساً من كليتهما ؛ ومع ذلك فإن الكلمة الإنجليزية التي بها تاء مثل (توماس) إذا نقلت إلى العربية ابتدأت بالتاء أيضاً .

ولكننا ضربنا مثلاً بالتاء فحسب ، مع أن الواقع أن ذلك يقال عن كل ما في اللغة من رموز أصواتية . ولقد سبق أن قلنا إن في اللغة العربية حرفاً يضم اسمه في مفهومه طائفة من الأصوات التي تختلف في مخارجها من الأسنان في الأمام إلى اللهاة في الخلف . لاحظ نفسك وأنت تنطق النون في قولك « من ظلم » (مع ملاحظة أن اللسان لا بد أن يخرج مع الظاء) ، وستجد أن النون صوت يخرج اللسان معه كما يخرج مع التاء والذال والظاء . ثم لاحظ نفسك أيضاً وأنت تنطق النون في « من شاء » ، « من جاء » ، « من خرج » ، « من غاب » ، « من قعد » ، « من بات » ، « من يكون » ، ثم في قولك « أنا » ، وستجد — لا محالة — أن بعض هذه الأصوات يختلف عن بعض ، ولكنها كلها تلتقي تحت مفهوم حرف النون . ولاحظ كذلك أننا قد قابلنا النون الأجنبية بنون عربية في ثلاث من الأمثلة التي جئنا بها من قبل وهي :

ستالين — تورين — سان استفانو .

ولست أريد هنا أن أدخل في مسألة نقل الأعلام الأجنبية بحروفها إلى اللغة العربية ، واستمارة الكلمات الأجنبية بحروفها كذلك ؛ فلهذا النقل نظام خاص من المقابلات لا أحب أن أخوض فيه في هذا الكتاب . ولكن الذي أحب أن أقوله هنا هو أن لدراسة الأصوات منهجاً خاصاً بها تبحث على أساسه . وما دام إنتاج الصوت عملاً فردياً — وقد سبق أن قلنا إن الأخوين لا ينطقان نطقاً متشابهاً

تماماً — فإن دراسة الأصوات إنما تقوم على أساس فردى لاجمعي ؛ وذلك أنك تختار من اللهجة التي تريد أن تدرسها من الناحية الأصواتية متكلماً من متكلمي هذه اللهجة نشأ عليها من طفولته ، مع تفضيل المتكلم الذي لم يغادر المنطقة اللغوية التي تتكلم اللهجة فيها طول حياته ؛ فهذا خير من يمثلها تمثيلاً صحيحاً . والأفضل في ذلك أيضاً أن يكون ذلك المتكلم (ولنسمه بعد ذلك مساعد البحث) أمياً لا يعرف القراءة والكتابة ، لأن للقراءة والكتابة تقاليدها التي لا تمتشى دائماً مع المنهج الصحيح . فإذا كان المساعد قارئاً كاتباً تدخلت معرفته بذلك في مجرى البحث ، وضعت كثيراً من الفائدة على طالب البحث .

لقد حدث حين درست لهجتي الخاصة (لهجة الكرنك مركز أبي طشت بمديرية قنا) لدرجة الماجستير في جامعة لندن أن اتخذت نفسي مساعداً لنفسي ، حيث كنت طالب البحث . فلما سجلت رسالتي للدكتوراه في دراسة أصوات لهجة عدن وتشكيلها الصوتي ، حدث أن اتخذت مساعداً لي عدنياً كان يدرس القانون في لندن . وقد كان أول عملي معه أن استمليه بعض القصص والحكايات باللهجة العدينية ، وأن أسجل بعض ذلك على اسطوانات في معمل الأصوات بمعهد اللغات الشرقية في لندن .

وكنت إذا تم التسجيل أدت هذه الاسطوانات جملة جملة ، وربما كررت إدارة الاسطوانة للجملة الواحدة عشرين إلى ثلاثين مرة أو أكثر ، حتى أحصل منها على الأثر الصوتي المرضي ، فأسجله بكتابة أصواتية مضبوطة محددة الرموز . ويتم ذلك عادة بحضور المساعد ، حتى يصحح لسمعي ما قد تدغمه الاسطوانة حين سماعها . فإذا وجدت كلمة غامضة في سماعها من الاسطوانة طلبت إلى المساعد أن يكررها ؛ فلا يزال يكررها حتى أطلب إليه أن يكف ، ثم أدير هذه الكلمة بخصوصها على الاسطوانة ، وأقارن بين السامعين حتى يتضح ما في الاسطوانة لأذني . ومع أن لهجة عدن ولهجتي الخاصة بينهما وضوح متبادل — لأنهما ، كما يعلم القارئ ، يتسميان إلى لغة واحدة هي اللغة العربية — لم يكن من السهل عليّ في بعض الحالات أن أحدد مفاصل الكلمات ، فأعلم أين تبدأ الكلمة وأين تنتهي . ذلك لأن تحديد

الكلمات في أية لهجة غير معتادة بالنسبة للباحث إنما يقوم على أسس معقدة أصواتية وتشكيلية وصرفية ونحوية ، وعلى عوامل أخرى سند كرها حين الكلام عن تعريف الكلمة .

الملاحظة

هذا الذي أشرت إليه في الكلمات الماضية هو ما يسمى في منهج الأصوات بطريقة الملاحظة . ولن تكون طريقة الملاحظة وافية بالفرض منها دون أن تصحبها ملاحظة ذاتية من جانب طالب البحث . وذلك بأن يقلد الطالب مساعده في نقطة على مسمع من المساعد ، ويسأله وهو يفعل ذلك أن يدلّه على مواطن الغلط في التقليد ، ولا يزال به يسأله ويستفهمه حتى يقول المساعد إنه يرضى بنطق الطالب للمثال باعتباره ممثلاً لنطق اللهجة ، أو أقرب ما يكون منه . ويجب على الطالب إذا أراد أن يستوثق من أمانة المساعد أو من اتبائه أن يخادعه أحياناً ، لأن المساعد قد يرضى في بعض الأحيان بنطق غير صحيح ، ويدعى صحته ، إما تأديباً منه مع الطالب ، أو لتعبه ، أو عدم اتبائه . فإذا علم أن الطالب يخادعه أحياناً بتعمد الخطأ في النطق ، كان ذلك حافزاً له على الجد والانتباه ، والتدقيق في قبول نطق الطالب .

ومن المهم جداً أن تتخذ لنفسك طريقة لوضع الأسئلة التي تسأل بها المساعد ، لأن السؤال الذي يسوء اختيار طريقته إما أن يجاب عنه جواباً يقود إلى طريق خاطيء في الاستنتاج ، وإما أن يُحجّر المساعد فلا يستطيع الإجابة عليه . فليس من المفيد أبداً أن تستعمل في أسئلتك اصطلاحات فنية يجهل المساعد معناها ، لأن هذه الاصطلاحات هراء بالنسبة له ولست أتصور طالباً مثلاً يسأل مساعده ، على علم منه بجهله ، أن ينطق له جملة باللحن التنغيمي الأول ، ولا أن يسأله أن يقدمه قائمة من الكلمات التي تبدأ بالمقطع القصير (ص ع) . والطالب الذي يفعل ذلك يعمّق عمله بقدر ما يحجر مساعده بلاسك ، ويدرك أنه أبعد ما يكون عن مراعاة مقتضى الحال .

وما يساوى ما تقدم في الأهمية ألا تدع مساعدك ، وقد تعود على سماع الاصطلاحات منك ، يعرف الهدف الذي ترمي إليه من اختيار الأمثلة واختيارها ،

فلا تدعه يعرف السبب الذي من أجله تطلب إليه أن ينطق هذا المثال أو ذلك . ولا تقل له إنني أريد أن أرى من نطقك التي طلبته منك أن أرى ما إذا كان الصوت الفلاني مفخماً أو مرهقاً في هذا المثال ، لأن ذلك يجعله يضطرب في تحديد القيمة الصوتية الصحيحة لهذا الصوت ، فإما أن يببالغ في التفخيم ، وإما أن يببالغ في الترفيق ، وإما أن يتوسط بينهما على حساب القيمة الصحيحة للصوت . وبعبارة أخرى سيقوده هذا إلى الوعي بنطقه ؛ والوعي بالنطق أول مراحل التلجج .

وليس من المفيد أيضاً أن تواجهه بالاستفهام عن أحد احتمالين لا ثالث لهما ؛ كأن تقول له أفي هذا الموضع حركة أم سكون فربما كان هذا موضعاً من مواضع التقلبة التي لا هي بالحركة ولا بالسكون . وخير ما يفعله في هذا الحالة - إذا أمكن - أن تكتب الكلمة بالأبجدية التي تكتب بها اللهجة ، وتسال مساعدك أن ينطقها لك ، وأنت تلاحظ بعد ذلك كيف ينطق . فإن كان غير كاتب ولا قارئ ، أو لم تكن للهجته أبجدية تكتب بها ، فاسأله عن الكلمة التي يطلقها على المعنى الفلاني ، على أن تكون هذه هي الكلمة التي تبحث عنها . فجوابه لك حينئذ يكون بنطق الكلمة نطقاً صحيحاً ، تستطيع - إذا أردت - أن تطلب إليه أن يعيده قدر ما تشاء . والميزة التي تمتاز بها الملاحظة على الطرق الميكانيكية في البحث تكمن في أن الأذن الإنسانية أكثر الآلات ضبطاً للاستخدام في الأغراض اللغوية . زد على ذلك أن المادة التي تبحث بالأذن إنما هي الكلام الحي نفسه ، في مقابل ما يدرس على الحنك الصناعي وهو بصمة اللسان ، وما يدرس على الكيموغراف وهو الترميمات الكتابية ، وما يدرس بالأشعة فوق البنفسجية وهو صورة الجهاز النطقي في وضع ثابت معين .

واستخراج الحقائق من الملاحظة استخراج مباشر ، ومن الآلات غير مباشر . ولعل طريقة واحدة من طرق الملاحظة قد نجحت في التغلب على عامل التوقيت بخلق دوام من نوع معين للنطق ، تلك هي طريقة تسجيل الصوت تسجيلاً يجعله في المتناول كلما أريد سماعه . فهو يسمع حينذاك بكل خصائصه التي فيه دون أن يتأثر القرص بالعوامل الخارجية عضلية كانت أو نفسية كما يتأثر التكلم .

تسجيل الصوت

يُعتبر التسجيل، كما أشرنا من قبل، توسيعاً لمدى الملاحظة بإدخال عنصر الدوام على النطق. وهذا الدوام استمرار بالقوة^(١) للنطق حتى تبدأ إدارة الأسطوانة فيصير استمراراً بالفعل. وذلك لأن الأسطوانة باقية دائماً ومدارة أحياناً. ومثل ذلك يقال عن الشريط ووسائل التسجيل الأخرى. ويمكن الإعادة غير المحدودة العدد، لنطق خاص على الأسطوانة برفع ذراع الإبرة عن المكان الذي ينتهي فيه النطق ووضعها ثانية في المكان الذي بدأ فيه. ويستطيع الطالب أن يتقن هذه العملية إتقاناً لا حد له. وتعتبر الأسطوانة، من بين وسائل التسجيل الأخرى، أحسن وسط لحفظ أكبر عدد ممكن من ملامح الصوت المختلفة، وإعطائها لأذن السامع. ولكن التسجيل بصفة عامة لا يمكن أن يقارن بالصوت الحقيقي الصادر عن الجهاز الإنساني، ولا سيما إذا كان المقام مقام بحث أصواتي لغوي. وذلك لسببين: أولهما أن الصوت الإنساني الحيّ أوضح في قيمته من تسجيله الذي على الأسطوانة، وأن هذا التسجيل ليس إلا تقليداً غير مطابق تماماً للأصل، وثانيهما أن التسجيل المسموع يعطي الطالب فرصة السماع فحسب، وأما الصوت الحيّ فلأذن فيه فرصة السماع، وللعين فرصة الرؤية، إذ يلاحظ الباحث حركات شفطي المساعد ولسانه وفكك الأسفل، وكل ما تصل إليه عينه من أعضاء نطق المساعد. وإن عدم ملاحظة هذه الحركات في الأسطوانة المسموعة يجعلها أحط بكثير من الصوت الطبيعي. ومما يؤخذ على التسجيل إذا قارناه بالصوت الحيّ أن الطالب إذا سجل على أسطوانته أصواتاً غير واضحة — وكثير ما هي — فإنه لا يستطيع أن يحصل من الأسطوانة على توضيح كاف لهذا النموض، حتى ولو أدار هذا النطق على الأسطوانة آلاف المرات. أما إذا جاءك مساعدك أحياناً بصوت غير واضح، فإنك ستستوضحه. وسيوضح لك ما غمض في نطقه الأول.

(١) أى لا بالفعل.

والتسجيلات هي الوسائل الوحيدة (تقريباً) التي يمكن أن تختبر بها دقة نتائج الملاحظة أو عددها في نواح كثيرة في علم الأصوات اللغوية ، مثل قيم الأصوات العلية ، والتنغيم ، والنبر ، وهلم جرا . ففي غياب مساعد البحث لا يمكن استقصاء هذه الملامح اللغوية بواسطة أية وسيلة آلية إلا وسيلة التسجيل . وهذا ما يعطى التسجيل قيمة بين وسائل البحث الآلية لا تشاركه فيها وسيلة أخرى .

ومن المهم جداً أن يكون الطالب حذراً في اختيار المادة التي يسجلها على الاسطوانات لأغراض البحث اللغوي ، لأن المفروض في هذه المادة أن تخدم أغراضاً معينة في العمل . ويتطلب موضوع ما في دراسته مادة تختلف عما يتطلبه موضوع آخر . فطالب الأنثروبولوجيا مثلاً قد يسجل من مادة اللغة ما يسجله طالب الأصوات ، أو طالب التشكيل الصوتي ، أو طالب النحو أو الصرف ، ولكن هذا ليس ضرورياً ، لأن طالب الأنثروبولوجيا لا تهتمه قوائم الكلمات ، ولا جداول التصريف ، كما تهتم الطلاب الآخريين المذكورين ؛ بل يهتم في الغالب بالفقرات ، والقطع الكاملة التي تتضح بها ظاهرة أنثروبولوجية معينة .

أما مادة التسجيل لطالب الأصوات ، فإنها تشتمل على ما يأتي :

١ - قوائم معدة من الكلمات التي تشرح المقارنة بينها ظاهرة نطقية معينة .

٢ - قصص معدة قبل التسجيل .

٣ - قصص مرتجلة وسيصادف الطالب كثيراً من هذه في منطقة اللهجة .

٤ - محادثات وديالوجات وما أشبه ذلك من أنواع الحوار . وما يُعدّه

الطالب من هذه المادة قبل التسجيل يتطلب مقدرة خاصة على الاختيار ، ونفوذ النظرة في العمل ، وفي التنبؤ بالأمثلة التي سيختارها حين كتابة مؤلفه عن اللهجة المدروسة .

«البلاتوغرافيا»

أو تكنيك الحنك الصناعي

يقول فيرث « لقد استعملت البلاتوغرافيا منذ طليعة التجارب التي قام بها روسيلو »^(١). ومع أن هذه الطريقة من طرق البحث قد بدأت باستعمال بصمات أصوات ثم نطقها منفردة خارج بيئة الكلمة ، إلا أن هذه البصمات لا ينظر إليها نظرة ثقة في الوقت الحاضر ، لأن اللغة إنما تنبني من النطق الكامل ، لا من نطق الأصوات المستخرجة من بيئتها الطبيعية . ومن نتاج هذه النظرة إلى البلاتوغرافيا أن أصبح طالب اللغة الآن يقوم بالتجارب على بصمات للأصوات في الكلمات التامة ، أو في الجملة ، حين توجد الجملة المناسبة . وهذه البصمات على نوعين :

١ - أمثلة تختار بحيث يكون واحد فحسب من أصواتها المكونة لها صالحاً لإنتاج بصمة على الحنك الصناعي ، ويمكن أن نسمى هذا النوع : وحيد البصمة (انظر البصمات من ١ إلى ٦) .

٢ - أمثلة تختار بحيث يكون أكثر من واحد من أصواتها صالحاً لمثل هذا بشرط ألا تتداخل مناطق البصمات للأصوات المختلفة في المثال . ويمكن أن نحصل من هذا النوع على أمثلة ذات بصمات ثلاث لا يتداخل بعضها مع بعض . ومن ذلك المثال العددي ضرُّوك . ففي هذا المثال تقع بصمة الضاد المعدنية على ما يقابل أطراف الثنايا من الحنك الصناعي (dental articulation) لأن الضاد المعدنية يخرج فيها اللسان . وأما الراء التي تجاور صوت علة متأخر ضيق (أحد أصوات الضمة أو واو المد) ، فإن بصمة اللسان على الحنك الصناعي معها إنما تقع في منطقة مقدم الفار ومؤخر اللثة (Post-alveolar) ، وأما بصمة الكاف في هذا المثال وقد

(1) Words — Palatograms and articulation, Bulletin of the S.O.A.S. - Vol XII, Parts 3 & 4. 1948. pp. 857 — 64.

سبقها صوت العلة المذكور ، فإنها تقع في الزوايا الخلفية التي في نهاية الحنك (Post - Palatal) . ويسمى هذا النوع متعدد البصمة ، (انظر البصمات من ٧ إلى ١٢) .

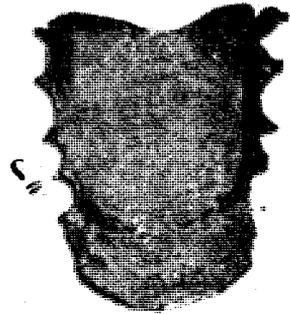
واختيار النوع الأول من هذه الأمثلة أسهل بكثير من اختيار النوع الثاني ؛ وهذا النوع الأول يوجد بكثرة ضخمة في الكلمات العربية . فاختيار أى مثال من هذا النوع ينظر الطالب في الكلمة ؛ فإذا وجد فيها أكثر من صوت واحد ينطق باللسان ، فليدهمها ، فإن وجد فيها صوتاً واحداً مما يتحرك اللسان في نطقه فليخترها . ومن هذا النوع عرب ، حلف ، شتم ، مزح ، صرح ، مسح ، أو لم ، أوفد ، أبرع ، أبأس ، أحفر ، عمر ، رحمة ، ملام ، وهلم جرا .

بعد أن يجمع الطالب الأمثلة التي سيجرى بها تجارب الپلاتوغرافيا ، ويكون قد جمعها طبقاً للسألة التي يريد بحثها بواسطة هذه الأمثلة ، يأتي بالمساعد ويعد له الحنك الصناعي فيلصقه بسقف فمه مثبتاً من أطرافه في أسنانه العليا ، بعد أن يكون قد نظفه بالزيت ، ورش عليه الطباشير الفرنسي ، ثم نفخ فائضه عنه . حينئذ ينطق المساعد الكلمة وحيدة البصمة مثلاً ، فلا يتصل لسانه بالحنك الصناعي إلا في صوت واحد من أصواتها . وحينما يتصل اللسان بالحنك الصناعي ، يترك عليه بصمة يتلاشى الطباشير بها ، ويظهر سواد الحنك الصناعي بدل بياض الطباشير . ثم يُخرج الحنك الصناعي من الفم بحذر ، دون أن يسمح للأصابع أن تتركبه بصمات ، وسيرى الطالب حينئذ موقع اللسان على الحنك الصناعي ، فيستطيع أن يعلق على النطق في هذا المثال ، أو على نطق الصوت في الموقع المذكور . ولذا ذكر حدود البصمات مضبوطة ، رأى القارئون بهذه التجارب ، أن يقسموا الحنك الصناعي إلى مناطق كما هو موضح بالرسم المصاحب ليستطيع الطالب أن يصف البصمة باستعمال أسماء هذه المناطق لمن لم ير البصمة نفسها .

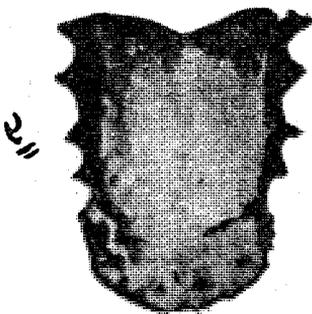
عزبان
tirba:q



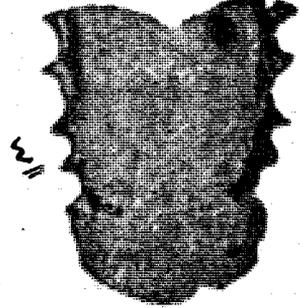
مربو
marhu:m



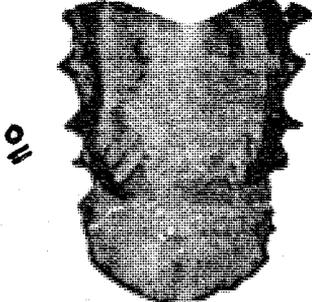
فرد
farfa(h)



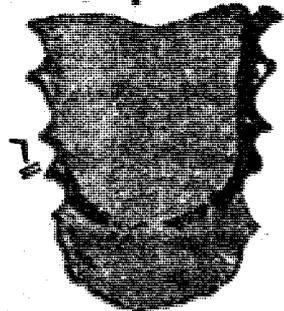
فرد
furma(h)



برمة
burma(h)



قبرة
qabrü(h)



قنوت
qanūt:

٧



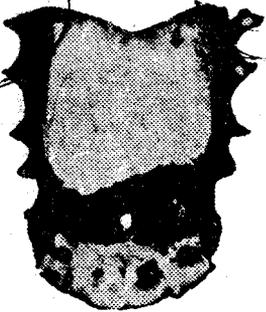
قنوت
qanūt:f

٨



جدل
jadal

٩



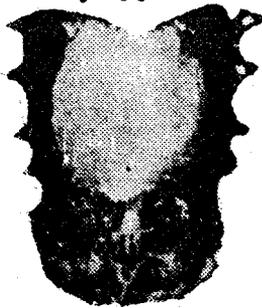
قنوت
qanūt:c

١٠



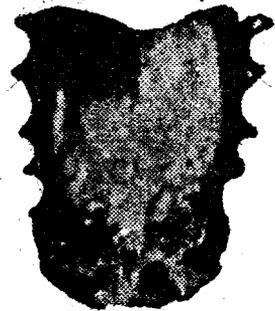
جبد
jabbad

١١



جرادة
jard:dz(n)

١٢



دیب
di:b

۱۲



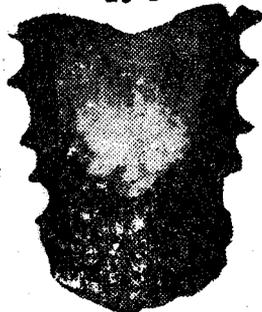
داب
dz:b

۱۳



دوب
du:b

۱۵



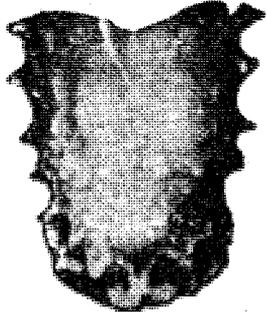
دادم
dad:m

۱۶



دباب
dadz:b

۱۷



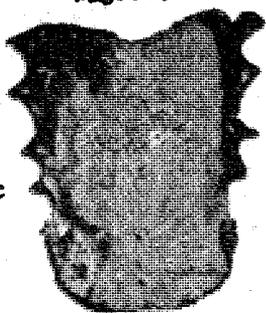
دادم
hudu:m

۱۸



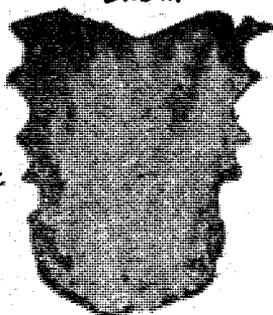
مكوف
mācū:f

١٩



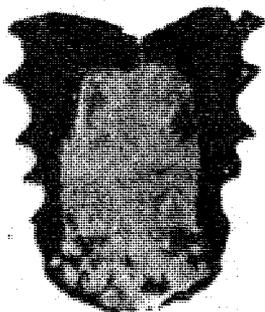
بؤم
būc m

٢٠



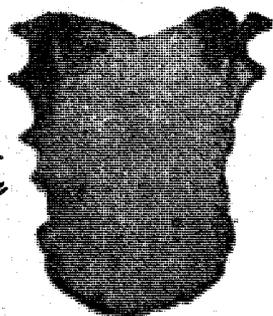
فبه
fūc

٢١



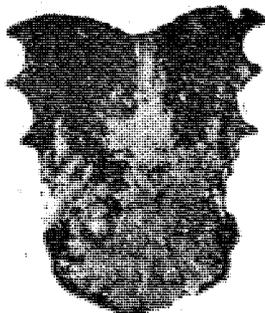
بوع
būc

٢٢



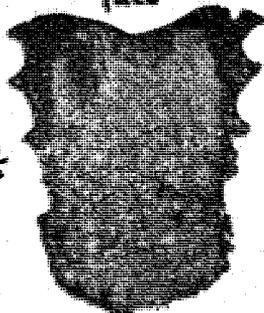
فكوه
fuccū:h

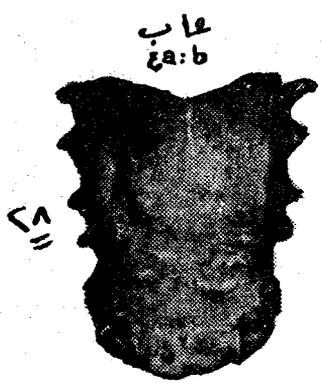
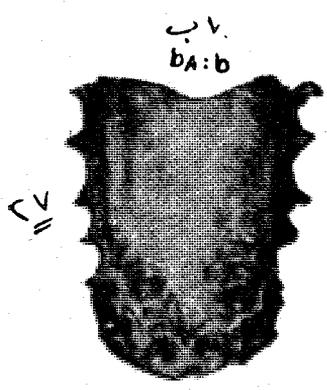
٢٣



فكّه
fucc

٢٤





جلورة
ju:lu:da(h)

٢١



كباب
cib:b

٢٢



كباب
cib:b

٢٣



جلورة
ju:lu:da(h)

٢٤



نخنة
ni:shah

٢٥

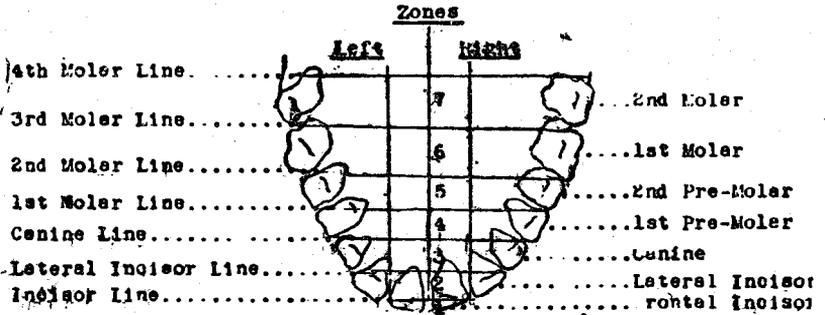


أظفص
su:ffih

٢٦



The Palatogram Figure



The Horizontal Lines	The Zones	The Grouped Zones
1. Incisor Line	Dental	Dental
2. Lateral Incisor Line	Denti-Alveolar	
3. Canine Line	Alveolar	Alveolar
4. First Molar Line	Post-Alveolar	
5. Second Molar Line	Pre-Palatal	Palatal
6. Third Molar Line	Mid-Palatal	
7. Fourth Molar Line	Post-Palatal	
The Vertical Lines	The Vertical Zones	
The Median Line	Right and Left zones: to speaker's right and left of the median line.	
The Right Line	Right Alveolar zone: to the right of the right line.	
The Left Line	Left Alveolar zone: to the left of the left line.	

ولا يجب أن ننسى حصر المواقع الممكنة في الكلمة العربية هنا ، وإن كان ذلك من دراسة التشكيل الصوتي لا من دراسة الأصوات . هذه المواقع هي :

- ١ - البداية ، كوقع الكاف من كتب .
- ٢ - ما كان بين علقين ، كوقع التاء من كتب .
- ٣ - المشدد في الوسط ، كوقع اللام المشددة من علم .
- ٤ - ما كان سوا كيناً في الوسط ، كوقع العين من معلوم .

- ٥ - ما كان متحركاً في الوسط ، كوقع اللام من معلوم .
- ٦ - ما كان قبل الآخر في المجموعة الكلامية ، كوقع الجيم من استخرجت .
- ٧ - الساكن المفرد في الآخر ، كوقع الباء من اضرب .
- ٨ - الساكن المشدد في الآخر ، كوقع اللام المشددة من استقل .

فلكل موقع من هذه المواقع بصمته الخاصة ، وجهه الخاص ، ومدته النطقية الخاصة ، (بقطع النظر عن الكمية التي هي اصطلاح تشكيلي لأصواتي) .

ويجب أن يعلم الطالب تمام العلم مدى توضيح البلاطوغرافيا لمشكلات النطق ؛ فلا يتطلب منها ما لا تستطيع البصمة أن تجيب عليه . فإذا أراد الطالب أن يحتفظ بهذه البصمة لمقارنتها بغيرها في المستقبل ، فلذلك إحدى طريقتين ؛ أولاً أن أن يصورها صورة شمسية ، وثانيتهما أن يضعها في ما كس ضوئي يمس صورتها على لوح زجاجي ، فيستطيع الطالب حينئذ أن يضع على الصورة المعكوسة شريطاً من الورق الشفاف بعرض طول الصورة ، ويشف الصورة على مبدأ هذا الشريط ، ويكتب التاريخ وهجاء الكلمة بالكتابة الأصواتية تحت الصورة ثم يعيد التجربة على نفس المثال في تاريخ آخر ، ويشف الصورة الثانية على نفس الشريط بجانب الأولى ، فاعلامها ما فعل بالأولى . ويكرر ذلك ، ثم يقارن الصور كلها في تاريخ لاحق ، ليستنتج منها ما يستحق الملاحظة والتسجيل . وكل بصمة من هذه البصمات يجب أن تفهم باعتبارها نوعية فحسب (Typological) . والسبب الذي يدعونا إلى القول بنوعيتها هو أننا لانجد بصمتين لنطق واحد تتفقان في كل التفاصيل ، فقد تكونان متشابهتين بقرب ، فتوضمان في قسم نوعي معين ، ولكنهما كما قلنا لا تتفقان تمام الاتفاق .

فإذا أخذنا بصمات لصوت في بيئته الكلامية غير منزول ولا مأخوذ على حدة ، وبمحننا سلوكه في المواقع المختلفة ، لكل موقع مثاله ، وكررنا البصمات لكل مثال معين ، فقد رأينا صورة لها بعض الوضوح عن بلاطوغرافيا هذا الصوت للمعين . وقد تكون البصمات للصوت الواحد مختلفتين من الناحية النوعية إذا

كانت كل منهما خاصة بموقع من المواقع الثمانية المذكورة غير موقع البصمة الأخرى ، لأن المواقع كما قلنا تؤثر في النطق آثارا مختلفة .

لعل القارئ قد أخذ فكرة واضحة عن وظيفة هذه البصمات في البحث ، فهي تستعمل في المقارنات النطقية بين الأصوات المختلفة ، ومن المواقع المختلفة للصوت الواحد أيضا ، وهي تستعمل كذلك لبيان الخطأ الذي يقع فيه بعض الباحثين ، كأن يفهموا من القول بأن الصوت الفلاني مخرجه كذا أن هذا المخرج ثابت في كل الحالات والظروف ؛ فلكل نطق صفاته الخاصة التي يمكن إدراكها من شكل البصمة وحجمها . ويجب أن تكون الأمثلة المقارنة مما تجوز مقارنته وشروط المقارنة بين شيئين أن يتفقا في الكثير ويختلفا في القليل من صفاتهما ؛ أيا كان هذان الشيئين .

فإذا أردت أن تقارن المواقع المختلفة للصوت الواحد ، فقارن بصماتها المأخوذة في نفس التاريخ . مثال ذلك بصمة التاء في تاب ، وكتب ويات . وأما إذا أردت أن تقارن البصمات المأخوذة لمثال من هذه بعينه ، فقارن ما أخذه من بصمات في تواريخ مختلفة . مثال ذلك أن تقارن بصمات التاء في تاب في أيام مختلفة .

فاختلاف المثال لا يتعارض مع وحدة الحالة العضوية والنفسية المفهومة من وحدة الزمن الذي تنطق فيه الأمثلة ، ولكن المثال حين يتحد يتطلب اختلاف هذه الحالة بالمخالفة بين أزمنة نطقه ليظهر الخلاف في البصمات ، إذا كان هناك خلاف .

وخير الأمثلة التي تختار لهذه التجارب كما رأيت في مجوئي هي تلك الأمثلة ذات أصوات العلة الواسعة (أي التي يتسع الفم في نطقها كأصوات الفتحة) ، لأن الاتصال الجانبي بين اللسان وبين الحنك الصناعي في نطق هذه الأصوات أقل بكثير منه مع أصوات العلة الضيقة (أي التي يضيق الفم في نطقها كأصوات الكسرة والضمة) . ومن ثم كانت البصمة الجانبية للنوع الأول غير متدخلة في تحديد بصمة الصوت الصحيح ، بكمس البصمة الجانبية للنوع الثاني . (قارن البصمات من ١٣ إلى ١٨) .

وقوة النطق وضعفه مما تمكن دراسته عن طريق البلاتوغرافيا . وخير ما تفهم القوة والضعف إنما يكون في الحركات المضوية للنطق. وقوة اللسان (أو قل ضغطه) في نطق أى صوت على الحنك الصناعى ستظهر في شكل بصمة واسعة بالنسبة لبصمة النطق الضعيف .

وفي الحق أن اختلاف القوة يظهر في اختلاف سمة البصمة الجانبية ، كما يظهر في بصمة المخرج التي تظهر على خط الوسط (راجع The Palatogram Figure ص ٧٥) ، وهذه البصمة الجانبية هي السبب الذي من أجله وصفنا أصوات العلة الضعيفة بالتدخل في بصمة الصوت الصحيح ، لأن أصوات العلة الضيقة ذات بصمة جانبية لا يمكن تجاهلها في دراسة البلاتوغرافيا ، وإن بصماتها لتبدو واسعة بقدر كاف حتى في النطق الضعيف (قارن بصمات الكاف العدنية مع أصوات العلة المختلفة في البصمات من ١٩ إلى ٢٤)

ولقد حاولت حين دراستي للهجة عدن أن أدرس عن طريق البلاتوغرافيا ظاهرة السمة والضيق في أصوات حرف العلة الواحد ، كالفتحة والكسرة والضمة والحرفين الآخرين اللذين أطلقت عليهما الرفعمة والخفضة وهما يكتبان في الكتابة الأصواتية بالرمزين e ، o على التماكب .

ولقد اخترت الأمثلة لهذا الغرض بقدر الإمكان بحيث تكون كل أصواتها الصحيحة من النوع الذي لا يترك بصمة على الحنك الصناعى ، وجعلتها جميعا على وزن قال الساكنة اللام ، وجعلت الصوت الأخير في جميعها واحداً ، واخترت الأول في كل مثال من مجموعة من المجموعات التشكيلية السبعة التي تترتب بحسب تقخيما وترقيتها على النحو الآتى :

المجموعة الأولى : ص ض ط

» الثانية : خ غ ق

» الثالثة : ب ف و م

» الرابعة : هـ ع ح

» الخامسة : ن ر ل

» السادسة : ت د س ز

» السابعة : ش ج ك ي

فاخترت الأمثلة الآتية :

صاب - خاب - باب - عاب - ناب - داب - شاب .

لدراسة السعة والضيق في الفتحة الطويلة اللذين يتناسبان مع التفخيم والترقيق طردا وعكسا ، وقد أردت بذلك أن أرى ما إذا كان صوت العلة يختلف في السعة والضيق باختلاف المجموعات السبع ، كما يختلف باختلافها من ناحية القيمة الأصواتية التي يطلق عليها اصطلاح التفخيم أم لا ، أو بمباراة أخرى لأرى ما إذا كان هناك تطابق بين السعة والضيق وبين التفخيم والترقيق في أصوات العلة مع هذه المجموعات السبع . وذلك لأن من المعلوم أن القيمة الأصواتية التفخيمية أو الترقيقية ترتبط بوضع اللسان في أثناء النطق ، ومن المحتمل جدا أن هذا الوضع يرتبط بمساحة البصمة (قارن البصمات من ٢٥ - ٣٠) .

وليست البصمات نطقا ولا يجب أن تعامل كذلك ؛ ولكن الرابطة الوحيدة بينها وبين النطق أن الخلاف بين بصمة وبصمة يتفق مع الخلاف بين نطق ونطق ولذلك صح من الناحية الفنية أن تتخذ هذه البصمات وسيلة من وسائل العمل « وكذلك كل وسيلة آلية من وسائل البحث ، إذ تستخدم في اختبار النطق المكرر ، لينتج إلا توسيعا للحدى الآلية الخطوية في الإنسان ، أو إضافة إضافية ، إن صح هذا التعبير ، تستطيع فقط أن تكشف عن استنتاجاتها من النطق . ويحدث ذلك دائما في ظل محدودية الآلة (١) » .

وأحد مظاهر محدودية البلاطوغرافيا أنها لا تستطيع أن تخضع للبحث كل الأصوات الضعيفة ؛ فليس لبعض هذه الأصوات بصمة ، مثل الباء واليم والواو

والفاء والحاء والعين والهمزة والهاء وهم جرا . وفي الحقيقة أن الأصوات الصحيحة التي تنطق بمقدم اللسان فحسب هي التي يمكن أن تدرس عن طريق هذا التكنيك . ومن مظاهر محدوديتها أيضا أنك لا تستطيع أن تختار كل نسق متتابع من الأصوات الصحيحة في الكلمة لتدرس بصماته عن هذا الطريق ، لأن كلمة مثل « تبدو » مثلا تختلط فيها بصمة التاء ببصمة الدال ، لأنهما من مخرج واحد ، ولا يستطاع حينئذ دراسة أيهما . وحسبك أن تنظر إلى البصمات ٣١ - ٣٦ ترى مبلغ تداخل النطق حتى لا يمكن استنتاج أى شيء من البصمة .

الكيموغرافيا

أو تكنيك التعرجات الذبزية

لقد كان للكيموغرافيا تاريخها الخاص في التطور وإدخال التحسينات عليها ، سواء كان ذلك من ناحية طريقة الاستعمال ، أو من ناحية شكل الآلة . « وتكنيك الكيموغرافيا الذي يستعمل الآن ينتج خطوطا متموجة سوداء على أرضية بيضاء تحدث صورة أوضح وأكثر أترأ مما كان في الماضي . وأصبح من غير الضروري أن يتم تلميع الورق المكسو بالدخان ، وهكذا استغنى عن ناحية من أكبر النواحي غير المرغوب فيها في كيموغرافيا الطريقة العادية^(١) . »

ومكونات كل سطح كيموغرافي هي ما يأتي :

١ - خط وهمي يمثل سلبية الإثارة (ويسمى خط الراحة أو خط الصفر) ، يمكن أن يرسم بسن الكيموغراف على ورقة مثبتة على سطح عجلة عريضة تسمى الطبلية تدور أمام هذا السن . ويمكن عند الإرادة أن يهبط السن على سطح الورقة فيرسم التعريجات ، أو يرتفع عنها فلا ترسم هذه التعريجات برغم دوران الطبلية . ووظيفة هذا الخط الوهمي أن يبدأ رحلة السن يكون على أحد جانبيه ، ولذلك

(1) Firth & Adam, Improved Technique in Palatography & Kymography — Bulletin S.O.A.S. Vol. XII. Part 3, 1950.

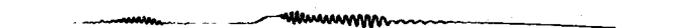
KYMOGRAPHY: MOUTH TRACINGS.

1. ^{بغض} JI qd̄i: 

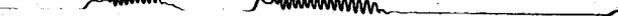
2. ^{عنه} zaqqa 

3. ^{بطن} JI qd̄i: 

4. ^{عطر} zaqqa 

5. ^{أجر} sacl 

6. ^{أكثر} factar 

7. ^{كتب} cctab 

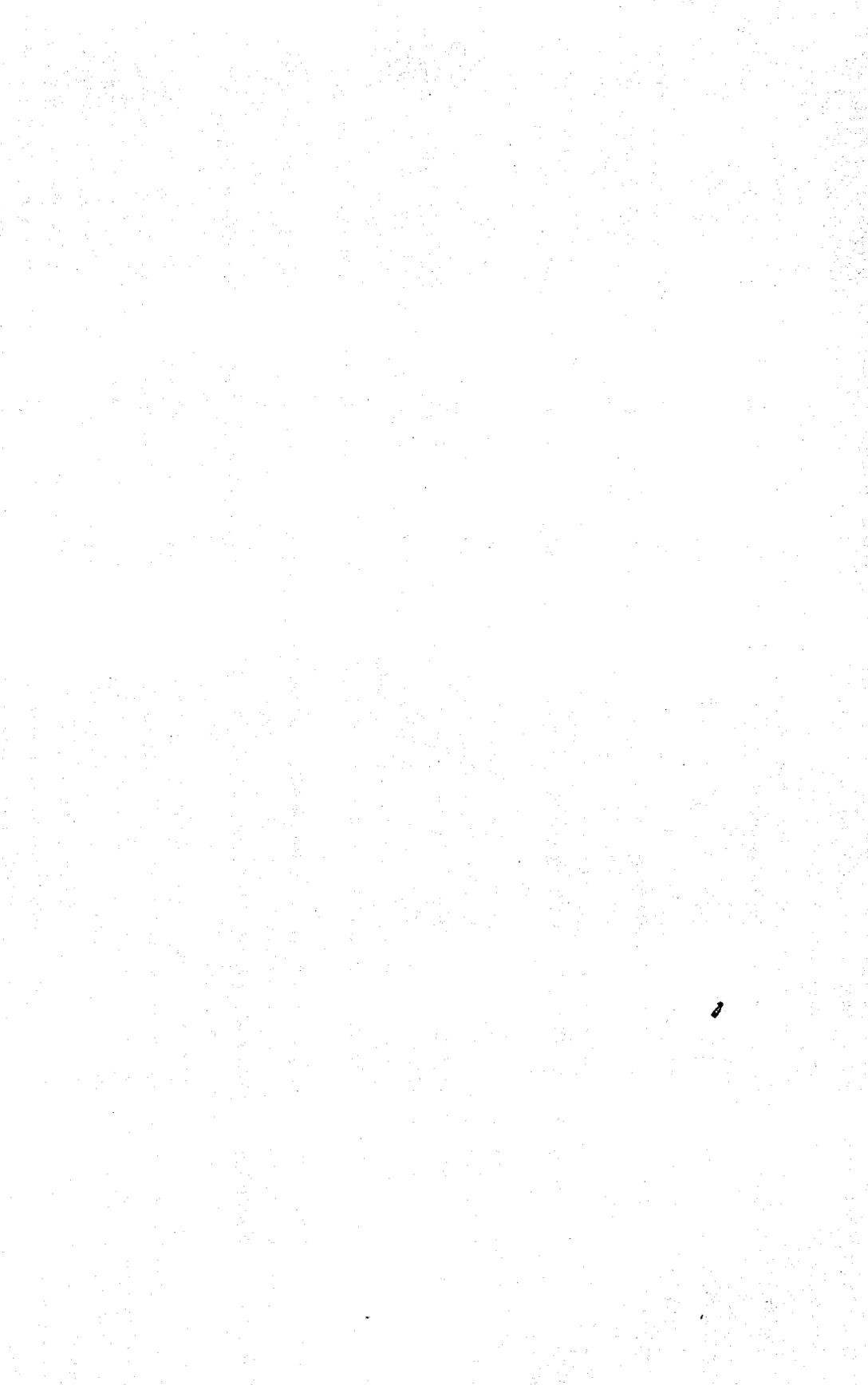
8. ^{مقلع} maqla: 

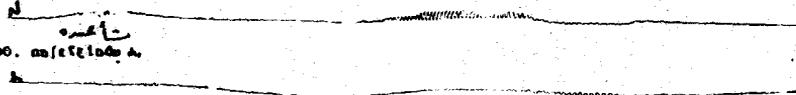
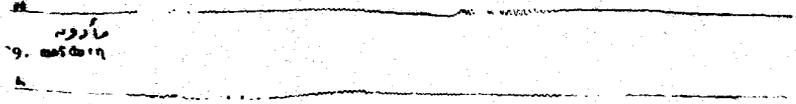
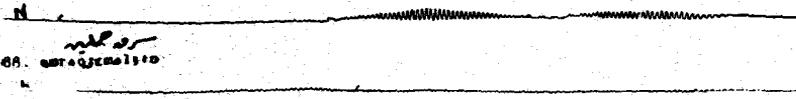
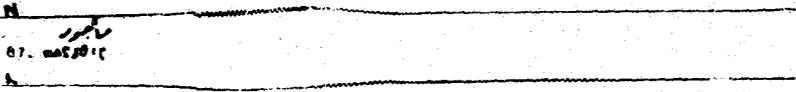
9. ^{مقول} maqbū: 

10. ^{سرقه كناية} saraqcitā:b 

11. ^{آد} sa: 







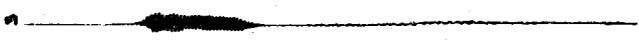
ل
زغ
47. MAED



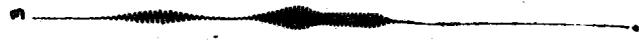
ل
زف
48. NDHF



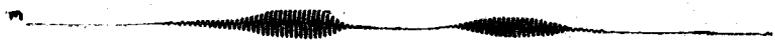
ل
زغ
49. YAMB



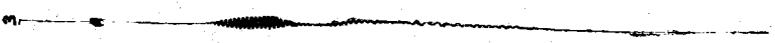
ل
عزير
50. GASIA



ل
حبس زغ
51. HabaZZa:ndb



ل
زغ
52. JIqhae



يمثل نقطة الصفر التي يقاس منها عمق التعرج (ويمثل هذا العمق في الواقع شدة ضغط هواء التنفس على السن) .

٢ — رحلة السن الكاتب يمينا أو شمالا من هذا الخط بالنسبة إلى ضغط النفس عليه ، ويصله هذا الهواء عن طريق أنبوبة من المطاط متصلة بيوق الفم .

٣ — خط متموج يمثل وجود الجهر في الصوت ، فإذا انعدم الجهر انعدم التموج في الخط ، وإن بعدت رحلة السن الكاتب عن الخط الوهمي . ومعنى ذلك أنه في نطق الفاء مثلا يرسم السن خطا غير مرجح (لانعدام الجهر) إلى جانب الخط الوهمي غير منطبق عليه (لوجود ضغط التنفس الذي في الفاء) . وإذا فالرحلة موجودة والتعرج منعدم (انظر مثال ٣) .

وإذا قيست الرحلة بالنسبة إلى خط الصفر أو خط الراحة فكانت رأسية عليه تقريبا ، دل ذلك على انفجار الهواء بعد حجزه عند نقطة معينة في الجهاز الصوتي ، وهذا الانفجار هو المسمى الشدة . أما في الرخاوة أو التركيب أو التوسط ، فلا تكون الرحلة بنفس الدرجة الرأسية ، لأن التسريح المفاجيء للهواء حين الانفجار يقذف بالسن الكاتب في اتجاهه بزاوية قائمة تقريبا على خط الصفر أحيانا (انظر مثال ٢) ويعتمد به عن هذا الخط إلى نقطة تتناسب مع ضغط الهواء الناتج عن الانفجار . يحدث ذلك في أصوات مثل التاء والذال الطاء والكاف والباء وبقية الأصوات الشداد (انظر الأمثلة ١ - ١٠) ، وأما الخط الذي يهبط إلى مستوى خط الصفر بالتدرج ، والذي يرتبط بالأصوات الرخوة فيمكن أن يعتمد عن خط الصفر بقدر ما يعتمد الخط الناتج عن الانفجار ، لأن القرب والبعد عن خط الصفر يتناسب كما قلنا مع ضغط هواء النفس لامع طريقة النطق من شدة أو رخاوة . وهذا الضغط الذي يحدثه هواء النفس ، والذي ينتج عنه بعد خط التعرج عن خط الصفر ، يرتبط كذلك بقوة النطق أو ضعفه . ولهذا فإن من رأيي أن قوة النطق أو ضعفه يمكن أن تدرس في خطوط الكيموغرافيا أيضا . ويمكن أن يمثل لهذا بخط التعرج الذال على صوت صحيح بين صوتي علة إذا قورن بمشدد (م - ٦ منهج اللغة)

في الوسط ، أو مفرد ، أو مشدد (لاحظ ضعف نطق الكاف في ٦ والقاف في ٨، ٩).

ومما يمكن أن يدرس في خطوط الكيموغرافيا أيضا الجهر والهمس ، ويعرف ذلك عن طريق الخطوط الناتجة عن وضع بوق على الفم ، أو وضع بوق على الحنجرة مباشرة (أنظر الأمثلة ٤٧ - ٥٢ وفيها يرمز للحنجرة برمز L وللهمس برمز m موضوعين على بداية الخططين) . وقد قلنا إن وجود التمرجات في خط الكيموغرافيا دليل على وجود الجهر والعكس صحيح . وكذلك يمكن أن تتعلم من هذا الخط ما إذا كان انفجار صوت ما تاما أو غير تام عن طريق ملاحظة رحلة السن وما إذا كانت مبتعدة عن خط الصفر أو لا (أنظر الأمثلة ١٠ - ١١).

ويمكن كذلك أن ندرس الغنة في النطق ، بأن نوصل الأنف بسن كاتب غير سن الفم وسن الحنجرة ، ويعمل الثلاثة معا كجموعة مترابطة بينها وحدة الزمان والمكان والنطق . ومما يلاحظ بهذه المناسبة أن أصوات العلة السابقة لصوت من أصوات النون أو اللاحقة له تتكون دائما بلون الغنة إذ يخرج بعض الهواء في نطقها من الأنف وبعضه من الفم (أنظر الأمثلة ٨٧ - ٩٠).

ومرة أخرى أحب أن أؤكد أيضا أن « خط الكيموغرافيا لا يمد نطقا أكثر مما تعد كلمة أو جملة في الهجاء الإملائي أو أي هجاء آخر سواء كان شاملا أو غير شامل . فهذا الخط استنباط من نوع معين تأخذ الآلة بمحدودياتها جميعا من الهواء الذي يخرج التحكم^(١) » .

صور الأشعة

إن الصورة الاستاتيكية الثابتة المأخوذة بالأشعة ليست من الأسس التي تقبل بسهولة للدراسات اللغوية ، لأنها إذا استخدمت لأغراض لغوية فسوف تنقصها الناحية الديناميكية الحركية التي هي خاصة من خواص النطق اللغوي .

(1) J. Carnochan A Study in the Phonology of an Igbò Speaker
Bulletin. S. O. A. S. Vol. xii Part 2.

فهذه الصورة إذا تفتقد بعض الشروط التي تؤهلها لأن تستخدم كتكنيك لغوى ناجح ، ولكنها تعطى صورة واضحة عن الأوضاع الساكنة للنطق ، وإن كانت هذه الأوضاع ، على رغم صلتها ببعض أوضاع الأصوات اللغوية ، لا تعتبر موثوقا بها في تمثيل هذه الأصوات .

وربما كان من حظ الدراسات اللغوية في المستقبل أن يستطاع استخدام صور أشعة متحركة في بحوثها ؛ ولو تم هذا لخطا بالدراسات اللغوية خطوات جبارة إلى الأمام . وتستخدم صور الأشعة الثابتة بأن يجلس المساعد بجانبه إلى آلة التصوير ، وقد اختير هذا الوضع دون الأوضاع الأخرى لتجنب إخفاء عضو لعضو آخر في الصورة ، إلا مالا يمكن تجنبه كإخفاء الأضراس وبعض الأسنان للسان . ويمكن الحصول على هذا الوضع الجانبي مضبوطا بتعديل جلسة المساعد تعديلا مستمرا حتى يقنع المصور بوضعه كما يراه على شاشة الآلة . وإذا أخذت صورة بميل إلى اليمين أو إلى الشمال أى دون اتخاذ وضع جانبي مثالي ، فستكون النتيجة أن تظهر فجوة الحلق أضيق مما هي (قارن صورتي الميل إلى اليمين والشمال) ، فإذا حصلت على الوضع المناسب فخذ صورة في وضع راحة ، ثم أطلب إلى المساعد من بعدها أن ينطق الصوت المختار كما لو كان مشكلا بالسكون ، وأن يطيل في نطقه إياه ما أسعفه النفس ، وتأخذ صورة له في أثناء هذا الوضع الثابت . ثم كرر ذلك مع الأصوات المختارة الأخرى ، وستحصل في النهاية على طائفة من الصور تظهر كل منها وضعا ثابتا يلقى ضوءا على حركات نطقية معينة (أنظر الصور المصاحبة للنطق ببعض الأصوات المعدنية) .

هذه الصور على أى حال — مهما كانت ضوءا يلقى على الحركات النطقية — تعتبر ضوءا من خارج تكتيك الدراسات اللغوية . وهي تقبل في هذه الدراسات دائما على شرط فهمها كذلك ، وعلى شرط الألتماز مع تكتيك لغوى آخر كالملاحظة أو البلاوغرافيا .

الأصوات العربية

المخرج مكان النطق ؛ ويمكن أن نحصر المخارج والصفات التي تستخدمها اللغة العربية الفصحى في التمييز بين أصواتها . وهذا الاستخدام للتمييز إما يعتبر من منهج التشكيل الصوتي لامن منهج الأصوات . ولكن منذ الذي استطع أن يكتفى من العملة النقدية بأحد وجهيها عن كليهما ؛ فالأصوات والتشكيل الصوتي كما قلنا وصف ثم تععيد للموصوف . والمعروف أن كل شيء يمكن أن يحد إيجابا وسلبا ، والحد الإيجابي ذكر الماهية ، والسلبى ذكر التقيض أو بعبارة الأصوليين الإيجابي مفهوم الموافقة ، والسلبى مفهوم المخالفة . وكما أن بعض حده الشيء أنه هو نفسه ، يمكن أن يقال إن بعض حده أيضا أنه ليس هو ذلك الشيء الآخر . وهذا البعض الأخير من الحد يستخدم كثيرا باعتباره « قيمة خلافية » ضرورية في فهم أى شيء . « فالقيم الخلافية » إذا هامة جدا في دراسة الأصوات والتشكيل الصوتي ، بل لها من الأهمية مايساوى أهمية « القيم الوفاقية » ، وسنحاول بعد ذكر المخارج أن نطبق هذا الكلام . والمخارج التي نذكرها هنا تختلف إلى حد ما عن تلك التي توجد في علم التجويد والقراءات اختلافا اقتضاه منهج البحث الحديث ، وسنشير عند كل نقطة من نقطة الخلاف بين هذه المخارج وتلك إلى وجه النقص الذي تراه في وجهة نظر النحاة والقراء .

هذه المخارج هي :

- ١ - شفوى Bi-labial ؛ ويكون بتقريب المسافة بين الشفتين بضمهما « أو إقفالهما في طريق الهواء الصادر عن الرئتين .
- ٢ - شفوى أسناني Labio-dental هو نتيجة اتصال الشفة السفلى بالأسنان العليا لتضييق مجرى الهواء .
- ٣ - أسناني Dental : مبنى على اتصال طرف اللسان بالأسنان العليا .

- ٤ — أسناني لثوى Denti — alveolar : وهو ما اتصل طرف اللسان فيه
بالأسنان العليا ، ومقدمة اللسان بالثة ، وهي أصول التنايا .
- ٥ — غارى : Palatal : وهو الذى تحدث فيه صلة بين مقدم اللسان وبين
الغار (وهو الحنك الصلب الذى يلي اللثة) .
- ٦ — طبق Velar : وهو ما نتج عن اتصال مؤخر اللسان بالطبق (وهو الجزء
الرخو الذى فى مؤخرة سقف الفم) ، وهذه التسمية خلقت خلقا ، لتناسب أغراض
البحث اللغوى ، وقد أخذتها من كلمة « مطبق » ، وكلمة « إطباق » ، بعد خلق صلة
بين معانى الكلمات الثلاث :
- ٧ — لهوى Uvalar وهو ما اتصل فيه مؤخر اللسان باللهاء (وهي آخر
جزء فى مؤخر الطبق) .
- ٨ — حلقى Pharyngal : ونقصده المخرج الناجم من تضيق الحلق . والحلق
فى اصطلاح هذا الكتاب هو ما يعرف فى الإنجليزية بكلمة Pharynx ، ولا يشمل
المنطقة التى تسمى baccal area فهو ما بين الحنجرة وبين جذر اللسان ويسمى فى
العامية « الزور » .
- ٩ — حنجرى Glottal : وهو نتيجة الإفعال أو التضيق فى الأوتار الصوتية
التي فى قاعدة الحنجرة .
- ولقد خلط النحاة العرب خلطا كبيرا فى تحديد هذه المخارج . وحسبك أن
ترى ابن الجزرى^(١) يفاضل بين الآراء المختلفة فى تحديد عدد منها ، حتى إذا عد
سبعة عشر مخرجا وجدناه يسمى النون مثلا مرة زلقية لأنها تخرج من زلقة اللسان ،
ومرة أخرى خيشومية لأنها تنطق فى تجويف الفم وهو الخيشوم ، ومرة ثالثة
يقول إنها من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا ؛ فهو بهذا يعطى النون مخرجا
خاصا حينما ، ويجمعهما مع الراء واللام حينما ، ويضمهما إلى الميم فى مخرج حينما آخر .
ثم يغلط فى تحديد مخارج أصوات الخاء والغين والكاف والطاء والذال والتاء

فيقول : إن صوتي الخاء والعين من أدنى الحلق إلى الفم وراء مخرج القاف ، مع أنهما من مؤخر اللسان مع الطبق أمام مخرج القاف . وهو يجعل الكاف خلف القاف ، والعكس أصح ، فصوت الكاف من نفس مخرج صوتي الخاء والعين . ثم هو يقول إن الأصوات الثلاثة الأخيرة نطقية ، ويقصد أنها من نطق النار (ونسبها في هذا الكتاب النار) ، والصحيح أنها أسنانية لثوية .

وأما صفات الأصوات فيمكن النظر إليها من زوايا متعددة :

١ - الطريقة التي يتم بها النطق في مخرج ما (الشدة والرخاوة والتركيب والتوسط) .

٢ - حدوث ذبذبة في الأوتار الصوتية وعدمه (الجهر والهمس) .

٣ - تحرك مؤخر اللسان أو مقدمه تحركاً ثانوياً أثناء حدوث النطق في موضع آخر (الإطباق والتفوير والتحليق) .

أما من الناحية الأولى فإن الهواء الخارج من الرئتين إما أن يصادف مجراه مسدوداً سداً تاماً عند أية نقطة في الجهاز النطق من الأوتار الصوتية إلى الشفتين ، وإما أن يصادف في طريقه تضيقاً لا سداً ، وهذا التضيق يسمح للهواء بالمرور ، ولكن مع الاحتكاك بنقطة التضيق .

وفي الحالة الأولى ، عندما ينسد مجرى الهواء انسداداً تاماً ، تحتجز كمية الهواء خلف نقطة الانسداد في حالة ضغط أعلى من ضغط الهواء الخارجي . حتى إذا انفك هذا الانسداد ، وانفصل العضوان المتصلان لسد المجرى انفصالاً مفاجئاً ، اندفع الهواء الداخلي ذو الضغط الثقيل إلى الهواء الخارجي ذي الضغط الأخف محدثاً جرساً انفجارياً ، هو عنصر مهم من عناصر نطق الأصوات الشديدة . ونقول إنه من عناصر نطق الأصوات الشديدة لأن نطق الصوت الشديد يتكون من أكثر من عنصر واحد ، ويمكن بيان ذلك بالإيضاح الآتي :

(١) اتصال عضوين	(٢) انحباس الهواء خلف	(٣) انفصال العضوين فجأة
لسد المجرى	نقطة تلاقيهما	وتسريح الهواء

جدول الاصوات العربية

صفات الأصوات											مكان الإصدار		
أصوات متوسطة				صوت مركب	أصوات رخوة				أصوات شديدة				
كلها مجهور				مجهور	مهموس		مجهور		مهموس			مجهور	
صوت صلب	أنفي	تكراري	جانبى	مرفق	مرفق	منجز	مرفق	منجز	مرفق	منجز		مرفق	
w	m										b	شفوي	
	ŋ				f	Ⓢ						شفوي أسناني	
	ŋ				θ	ð	ð					أسناني	
	ŋ				s	ʃ	z	ʒ	t	t̤	d	d̤	أسناني لثوي
	n	r	l										لثوي
y	ʀ			ʃ	ʃ	ʒ							غاري
	ŋ				x	ɣ			k		q		طبعي
	N								q				لهوي
					h	ç							حلق
							h		ç				حضري

الاصوات التي حول دائرة ليست صد عربية انصاع

يحدث ذلك في الأصوات الشداد مثل الباء ، والتاء ، والذال ، والضاد ،
والطاء ، والقاف ، والكاف ، والهمزة .

فإذا وجد الهواء مجراه مضيقاً غير مسدود ، صرف في هذا الجرى احتكاكاً بالمعزوين
الذين سبباً تضيقه . والأصوات التي يصحبها هذا النوع من طريقة النطق تسمى
الأصوات الرخوة ؛ وذلك مثل أصوات التاء ، والحاء ، والخاء ، والذال ، والسين ،
والشين ، والصاد ، والظاء ، والعين ، والغين ، والفاء .

قلنا إن انفصال المعزوين اللذين يسدان مجرى الهواء في الأصوات الشداد
انفصال سريع مفاجيء . وأسرع والمفاجأة ، هنا شرط مهم من شروط تسمية
الصوت شديداً . ولكن في أصوات اللغة العربية التي نقرأها القرآن في مصر
واحداً منها لا يصاحبه هذا الانفصال المفاجيء ؛ بل يصاحبه انفصال بطيء . وفي
هذا الانفصال البطيء مرحلة بين الإنسداد المطلق والانفتاح المطلق شبيهة كل
الشبه بالتضيق الذي وصفناه حين الكلام عن الأصوات الرخوة . وتأتي هذه
المرحلة بمد الانفجار مباشرة فتسمح للهواء السبب عن الانفجار بأن يمتك
بالمعزوين اللذين في طريق التباعد البطيء احتكاكاً شبيهاً بما يصاحب الأصوات
الرخوة . ومعنى ذلك أن هذا الصوت العربي يجمع بين عنصر الشدة وعنصر
الرخوة ؛ فهو مركب منهما ؛ ولهذا سميناه صوتاً مركباً . ذلك هو صوت الجيم .

ومن الممكن أن يمر الهواء بمجره دون انحباس أو احتكاك من أي نوع ،
إما لأن مجراه في الفم خال من الموقات ، كما في صوتي الواو والياء ، وإما لأن مجراه
في الفم يتجنب المرور بنقطة السد أو التضيق ، كما في صوت اللام ، وإما لأن هذا
التضيق غير ذي استقرار على حاله ، كما في صوت الراء ، أو لأن الهواء لا يمر بالفم
وإما يمر بالأنف ، كما في أصواتي الميم والنون . وكل هذه الطائفة من الأصوات
تسمى الأصوات المتوسطة ، لأنها ليست شديدة ولا رخوة .

إذاً يجتمع لنا من أنواع الأصوات بالنسبة لطريقة النطق في مخرج ما أربعة :

٢ — الصوت الرخو .

٣ — الصوت المركب .

٤ — الصوت المتوسط .

وأما بالنسبة لحدوث ذبذبة في الأوتار الصوتية تصاحب نطق الصوت أو عدم وجود هذه الذبذبة ، فيمكن تقسيم الأصوات إلى قسمين :

١ — المجهور ، وهو الصوت الذى تصحب نطقه ذبذبة في الأتار الصوتية .

٢ — المهموس ، وهو ما لا تصحب نطقه هذه الذبذبة .

فالجهر والمهمس ناحيتان تختلف فيهما الأصوات وتتقابل ، حتى لو اتحدت مخارجها ، كما في صوتى الدال والتاء ، وكما في صوتى الزين والسين ، فالصوت الأول من كل زوج مجهور والثانى مهموس ، والزوج الأول شديد والثانى رخو ، والزوجان معاً من الأصوات الأسنانية اللثوية ، ونحن نعود بهذا كرتك مرة ثانية إلى فكرة تحديد الصوت تحديداً إيجابياً أو سلبياً ، وإلى المعنى الذى تقصده بالقيم الخلافية .
انظر مثلاً إلى الجدول الآتى :

همس	جهر	
ت	د	شدة
س	ز	رخاوة
—	ج	تركيب
—	ل	توسط

فبعض معنى « د » أنها صوت شديد مجهور ، وبعض هذا المعنى أيضاً أنها ليست « ت » ولا « ز » ، مع اشتراك بينها وبين القرين الأول فى الشدة ، وبينها وبين الثانى فى الجهر . فالبعض الثانى من المعنى ، أو سمه مفهوم المخالفة إن أردت أو الجانب السلبي إن شئت ، هو الذى ينبئ على القيمة الخلافية بين « د » ، « ت » من ناحية ، وبين « د » و « ز » من ناحية أخرى . ومثل ذلك يقال فى التفريق

بين كل صوت وآخر من أصوات اللغة . ولعلك قد لاحظت أن « ج » و « ل »
في هذا الجدول الصغير ليس لهما مقابل مهموس .

والواقع أن المخارج (Articulations) ، والصفات (Correlations) ، هي
الأساس الذي يقوم عليه بناء التطريز اللغوي الذي سيأتى الكلام عنه في منهج
التشكيل الصوتي . ولم ينته تطبيق الصفات عند هذا الحد ، فهناك ظاهرة عضلية
تصحب النطق ، وتتسبب في وجود ظاهرة أخرى أصواتية تطرد معها وجوداً وهدماً ؛
تلك الظاهرة هي ما يسميه القراء الإطباق . وليحذر القارئ من الخلط بين
اصطلاحين يختلفان أكبر اختلاف ، وإن أحداً في كثير مما يخلق صلة بينهما
ذاتك هما :

١ — الطبقية ، (أو النطق في مخرج الطبقة) Velar Articulation .

٢ — الأطباق ، (أو ما يسمى في علم الأصوات) Velarization .

فالطبقية ارتفاع مؤخر اللسان حتى يتصل بالطبق فيسد الجرى أو يضيقه
تضييقاً يؤدي إلى احتكاك الهواء بهما في نقطة التقائهما ، فهي إذاً حركة عضوية
مقصودة لذاتها يبقى طرف اللسان معها في وضع محاييد . أما الإطباق فارتفاع مؤخر
اللسان في اتجاه الطبقة بحيث لا يتصل به ، على حين يجري النطق في مخرج آخر
غير الطبقة ، يغلب أن يكون طرف اللسان أحد الأعضاء العاملة فيه . فالأطباق
إذاً حركة مصاحبة للنطق الحادث في مخرج آخر ، وتنتج عنه قيمة صوتية معينة ،
تلون الصوت المنطوق برنين خاص كما في نطق أصوات الصاد ، والضاد ، والطاء ،
والظاء ، والحاء ، والغين ، والقاف . فإذا عرفنا أن الإطباق صفة تطرد وجوداً
وهدماً مع قيمة صوتية معينة ، أمكن أن نقول إن الإطباق يصلح نقطة اتفاق
أو نقطة اختلاف بين الأصوات اللغوية ، فهو مثلاً نقطة اتفاق بين صوتي الصاد
والضاد ، ونقطة اختلاف بين صوتي الصاد والسين ، لأن الصاد مطبقة ، والسين
ليست كذلك وقد عبر النحاة والقراء الأقدمون عن الطبقية والإطباق كليهما
باصطلاح « الاستعلاء » ، وقصدوا بذلك علو مؤخر اللسان في اتجاه الطبقة ،
سواء اتصل به كما في الطبقية ، أم لم يتصل كما في الإطباق .

ويقابل الإطباق (Velarization) التنوير (Palatalization) . والتنوير الميل بالصوت ذى المخرج الذى خلف الغار إلى أن ينطق فى الغار ، أو أقرب ما يكون إليه . فصوت الكاف المجاور لأحد أصوات الكسرة مغورّ فى لهجة العراق ، كما فى قولهم « فيك » و « ركيك » وفى اللغة الفارسية كما فى قولهم « حاكم » وحتى صوت « Ch » فى الألمانية يقسمونه إلى نطق مغورّ « ich lout » وآخر غير مغور ويسمى « ach lout » . فأتت ترى أن مخارج الأصوات وصفاتها أساس يبنى عليه التفريق بينها من حيث مكان كل منها فى المنظمة التشكيلية التى تسمى الأبجدية . وليس الإطباق السبب الأول والأخير فى ظاهرة التفخيم ، بل هو أحد عنصرى هذه الظاهرة .

أما العنصر الآخر من عناصر التفخيم ، فهو التحليق (Pharyngalization) وهو قرب مؤخر اللسان من الجدار الخلقى للحلق ، نتيجة لتراجع اللسان بصفة عامة . فالتفخيم إذاً ظاهرة أصواتية ناتجة عن حركات عضوية تغير من شكل حجرات الرنين بالقدر الذى يعطى الصوت هذه القيمة الصوتية المفخمة . أما التنوير فنتيجته قيمة أصواتية مرققة ترقيقاً عظيماً كما فى الأمثلة التى ذكرناها .

أصوات العربية الفصحى

قلنا إن الصوت غير الحرف ؛ ومن المعروف أن حروف الهجاء الصحيحة فى العربية الفصحى ثمانية وعشرون ، وأن حروف العلة ثلاثة ، لكل منها كيتان ، إحداهما قصيرة وأحركة ، والثانية طويلة أولين . فجموع الحروف فى العربية لفصحى واحد وثلاثون حرفاً بناء على هذا الفهم . أما أصوات العربية الفصحى فأكثر من ذلك ؛ وسنحاول هنا أن ندرس الأصوات الصحيحة دراسة مختصرة بقدر ماتسمح المسافة المخصصة فى هذا الكتاب . وسنرى فى الجدول الموضح لهذه الدراسة أن كل صوت من هذه الأصوات له مكانه من رقعة الجدول ، وأن هذا المكان يحدده عوامل عضوية نسميها أمكنة النطق ، وأخرى صوتية نسميها صفات الأصوات . وسيكون تناولنا لهذه الأصوات مرتباً على أساس عضوى ، بالإضافة

إلى طريقة النطق أو الصفة ، ومعنى ذلك أن تتناول الأصوات بالترتيب التالى.
مقروءا من الشمال إلى اليمين :

١ - أصوات شديدة :

b , d , o , t , t , k , q , f

٢ - أصوات رخوة :

g , s , o , z , p , s , r , y , x , c , h , h

٣ - صوت مركب :

j

٤ - أصوات متوسطة :

r , l , m , n , n , n , n , n , n , w , y

والقارىء مرجو أن يرجع حين الحاجة إلى تحديد معانى هذه الرموز الذى أفرد
بمكان خاص فى صدر هذا الكتاب . وإليك القول فى شرح هذه الأصوات على
ترتيبها فوق هذا الكلام .

« b »

صوت شفوى شديد مجهور مرقق ، ينطق بضم الشفتين ، وإقفال ما بين
الحلق والتجويف الأنفى برفع الطبق ، على حين توجد الذبذبة فى الأوتار الصوتية
ولقد حرص القراء والنحاة على جهر صوت الباء هذا فى كل موضع ، أى سواء
كان موقعها فى أول الكلام ، أو فى وسطه ، أو فى آخره . ولذا قرأوا القرآن
بإضافة صوت علة بمد كل باء ساكنة مظهرة ، وسموا هذه الظاهرة ظاهرة القلقة .
أما فى اللهجات الحديثة فإن صوت الباء قد يأتى مهموسا فى وسط الكلام ،
إذا تلاه صوت مهموس ، وفى آخر الكلام ، إذا سبقه صوت مهموس ، أو صوت
علة طويل مثال ذلك :

أبشع = ع ر ب ع

كسب = ك س ب

كتاب = ك ت ب

وتم تفجير صوت الباء أحيانا من الأنف بدل الشفتين ، كحينما تكون الباء في نهايه الكلام ، كما في المثالين الأخيرين من الأمثلة السابقة . ويتم هذا التفجير الأنفى بالقاء الشفتين على اتصالهما ، ثم فصل الطبق عن الجدار الخلفى للحلق فجأة فيمر الهواء قويا في المجرى الأنفى ويتم التفجير .

« d »

وهذا صوت أسنانى لثوى شديد مجهور مفخم ، كما ينطق به قراء القرآن في مصر في وقتنا الحاضر . وهو بهذا القيد ينطق بوضع طرف اللسان بحيث يلتصق بالأسنان العليا ، ومقدمة بحيث يتصل بأصول الثنايا التى تسمى اللثة ، ثم إصاق الطبق بالجدار الخلفى للحلق ، ليسد المجرى الأنفى ؛ ويتم كل ذلك مع وجود ذبذبة في الأوتار الصوتية .

وإذ تنطق الضاد يرتفع مؤخر اللسان في اتجاه الطبق ، وتلك ظاهرة عضلية تسمى الإطباق ، ينتج عنها تغير شكل حجرة الرنين تغيرا يؤدي إلى خلق أثر صوتى معين يسمى التفخيم .

أما الضاد العربية القديمة فقد وصل إلينا من أوصافها ما يمكن تلخيصه فيما يلى :

١ - النطق الاسنانى

٢ - الرخاوة .

٣ - الجهر .

٤ - الإطباق .

٥ - التفخيم .

٦ - الاستطالة ؛ وهى نتيجة طبيعية لامتداد اللسان من الأسنان إلى مايدانى الجدار الخلقى للحلق ويسمى التحليق ، كما ذكرنا ذلك في موضعه من هذا الكتاب ، وهو يوجد في الضاد المصرية الحديثة ، وفي كل الاصوات الطبقيه وهى الضاد والضاد والطاء والظاء .

٧ - الاستملاء ، وقد نسبة الأقدمون إلى الأصوات المطبقة وإلى الأصوات الطبقية على السواء . والطبقيات من أصوات الاستملاء التي اعترف بها العرب ، أى التي يتم نطقها في الطبقة هي أصوات الخاء والعين والقاف ، مع توسع في مدلول الطبقة في حالة القاف حتى يشمل الهمزة باعتبارها قصوى أجزائه . ويظهر كذلك أن الضاد الفصحى كانت جانبية مع رخاوتها . أى أن الهواء الخارج في نطقها يخرج من جانب اللسان ويحتك به . وهذه الأوصاف مجتمعة تشير إلى ضاد غير شبيهة بما تنطقه في الوقت الحاضر ، وقد حاولنا تمثيل نطق هذه الضاد لطلبة كلية دار العلوم ، بناء على مجموع ما أورده النحاة والقراء من صفاتها السابقة :

« d »

وصوت الدال صوت أسنانى لثوى شديد مجهور مرقق ، ينطق بإلصاق طرف اللسان بداخل الأسنان العليا ، ومقدمه بالثمة ، في نفس الوقت الذى يلتصق فيه مؤخر الطبقة بالجدار الخلقى للحلق ، وتحدثذبذبة في الأوتار الصوتية . وهو بهذا الوضع يعتبر المقابل المرقق للضاد التي تنطق في اللهجات المصرية الحديثة . ولكن القراء القدماء يصفونه بأنه المقابل المرقق للطاء القديمة ، وسناقش ذلك عند الكلام عن الطاء . ومؤخر اللسان منخفض في النطق بهذا الصوت ، وهذا الانخفاض يعطى لحجرة الرنين شكلا مغايرا لشكلها في حالة التفخيم ، وتكون النتيجة حينئذ رقيق الدال .

ومع أن هذا الصوت مجهور في صفة العامة ، إلا أنه قد يهمس في بعض المواقع في الكلام العامى ، كأن يكون مغلوا بصوت مهموس ، كما في الكلمة العامية العامية :

يدفن = yidfin

وأن يكون في نهاية الكلام مسبوقا بصوت مهموس كما في الكلمة العامية :

رغد = ræfd

أو مسبوقة بصوت علة طويل كما في كلمة :

عيد = i i d

أما في العربية الفصحى وفي قراءة القرآن بصفة خاصة فقد حرص القراء على أن يجهروا صوت الدال في كل موقع ، وذلك يجعلها من الأصوات المقلقة .

« † »

أما صوت الطاء فأسنانى لثوى شديد مهموس مفخم ، كما ينطق به في الفصحى في مصر في أيامنا هذه . ويتم نطقه بإصصاق طرف اللسان بالأسنان العليا من داخلها ، ومقدم اللسان بأصول الثنايا (أى اللثة) ، ويرتفع مؤخر اللسان في نفس الوقت في اتجاه الطبق ، وهذا ما يسمى بالإطباق ، ويتأخر قليلا إلى الجدار الخلفى للحلق ، وهذا ما يسمى بالتحليق ، ويرتفع الطبق حتى يسد المجرى الأنقى .

أما الطاء التى وصفها لنا القراء القدماء فجهورة على مارأوا ، وهذا يحتاج إلى قليل من المناقشة . فى بعض اللهجات العامية المعاصرة صوت من أصوات الطاء يمكن وصفه بأنه مهموز ، ولإيضاح ذلك نقول : إن طرف اللسان ومقدمه يتصلان فى نطقه بالثنايا واللثة ، ويعلو مؤخر اللسان ، ويتراجع إلى الخلف فى اتجاه الجدار الخلفى للحلق ، ويقفل المجرى الأنفى للهواء الخارج من الرئتين ، بمخلق اتصال بين الطبق وبين الجدار الخلفى للحلق . وفى نفس الوقت تقفل الأوتار الصوتية ، فلا تسمح بمرور الهواء إلى خارج الرئتين . وبذلك تتكون منطقة فى داخل الفم والحلق يختلف ضغط الهواء فيها عنه فى الرئتين وفى الخارج . وفجأة يتم انفصال الأعضاء المتحركة التى وصفنا اتصالها فى وقت معا ، فيندفع هواء الرئتين إلى الخارج ، ويندفع الهواء الخارجى إلى الداخل ، فيحدثان بالتقائهما أثرا صوتيا هو صوت الطاء ، كالتى تنطق فى بعض لهجات الصعيد مثلا . ومعنى كون الطاء مهموزة هنا أنه صحبها إقفال الأوتار الصوتية حين النطق ، فأصبح عنصر الهمز جزءا لا يتجزأ من نطقها . هذه الطاء مهموسة قطعا ، لأن إقفال الأوتار الصوتية لايسمح بوجود الجهر .

ويرجع عندي أن الطاء العربية الفصحى القديمة التي وصفها القراء كانت في صوتها وفي نطقها بهذا الوصف . ثم لغرابة صوتها على السمع ، أخطأ النحاة والقراء ، فجعلوها مجهورة في دراستهم ، وجعلوا الدال مقابلاً مرققاً لها . أضاف إلى ذلك أن النحاة والقراء في القديم قد وضعوا قاعدة قياسية تقول : إن كل صوت من أصوات القلقة مجهور شديد ، وهذا ما جعلهم يخطئون الصواب ، لافي صفة الطاء فحسب ، بل في وصف أصوات مهموسة أخرى بالجهر ، كالقاف والهمزة . يقول ابن الجزري^(١) « وأضاف بعضهم إليها (يقصد إلى حروف القلقة) الهمزة لأنها مجهورة شديدة » . فصوت الطاء الفصحى إذاً أسناني لثوي ، شديد ، مهموس ، مفتخم ، مهموز .

«t»

صوت أسناني لثوي شديد مهموس مرقق ، يتم نطقه بإصااق طرف اللسان بداخل الثنايا العليا ، ومقدمه بالثة ، وبتخفيض مؤخر اللسان ، وإقفال الجري الأنفي ، وفتح الأوتار الصوتية إلى درجة تمنع الذبذبة أن تحدث ، ومن ثم يتمتع بوجود الجهر .

وكثيراً ما يعقب نطق التاء نفخة بسيطة aspiration ، وعلى الأخص إذا وليها صوت من أصوات الكسرة كما في « تين » و « عتيق » . وأقل من ذلك ما يلاحظ من أن احتكاكاً كما يتبعها في بعض اللججات الحديثة ، فيجعلها تبدو صوتاً مركباً من شدة تتبعها رخاوة ، ويكون أشبه في ذلك الوقت ينطق (تس) أو "ts" لا (ت) ، ونسمع بعض نساء القاهرة من أوساط معينة ينطقن (أختسى) بدل (أختى) . ويجهر هذا الصوت في نطق بعض القاهريين إذا وليه (ز) ، كما في (يدزحم) ، بدل (يتزحم) .

«k»

وصوت الكاف طبق شديد مهموس مرقق ، يتم نطقه برفع مؤخر اللسان

(١) النشر في القراءات العشر ص ٢٠٣ .

في اتجاه الطبقة ، وإصاقيه به ، وإصاقيه بالطبق بالجدار الخلفي للحلق ليسد المجرى الأنفي . وهذا مع فتح الأوتار الصوتية ، حتى يكون هس^ه لاجهر . والمقابل لهذا الصوت هو صوت (g) ، الذي يدل على نطق الجيم في القاهرة ، والقاف في الصعيد .

وقد يجهر هذا الصوت جهرا خفيفا إذا وليه صوت الدال كما في :

يكذب = yigdib

وتصحبه نفخة خفيفة aspiration إذا وليه صوت من أصوات الكسرة كما في كلمة « تأكيد » . وفي بعض اللهجات العربية يتم نطق هذا الصوت نطقا مغورا ؛ أي أن مخرجه يميل إلى القرب من منطقة النار في سقف الفم ، كما يسمع في لهجات العراق ، وفي لهجة عدن ، في مواضع معينة ، نحو :

فيك - عليك - حكيم - حكمة .

فهذه الأصوات في لهجة العراق تبدو للسمع كأنها أصوات مركبة من التاء الساكنة والشين ، وهي أقل تنغورا من ذلك في لهجة عدن .

«q»

وهذا صوت لهوى شديد مهموس له بعض القيمة التفخيمية ، ولكنه لا يوصف بأنه مفخم . ويتم نطقه برفع مؤخر الطبقة ، حتى يلتصق بالجدار الخلفي للحلق ، ورفع مؤخر اللسان ، حتى يتصل باللهاة ، وهي الزائدة التي في النهاية الخلفية للطبق ، وحتى يتصل كذلك بالجدار الخلفي للحلق ، في الوقت الذي تنفتح فيه الأوتار الصوتية في وضع تنفس ، لافي وضع جهر .

لقد مر بنا أن هذا الصوت من أصوات القلقة ، وأن النحاة والقراء قد أخطأوا في اعتباره مجهورا لهذا السبب . ومر بنا أيضا أن الطبقة غير الأطباق ، وأن النحاة العرب لم يفرقوا بينهما ، بل أطلقوا عليها معا اسم « الاستعلاء » ، وأن كليهما ينتج بعض القيمة التفخيمية ، ولكن التفخيم لا يتم إلا إذا انضم

التحليق إلى الأطلاق أو الطبقية . والتحليق — كما ذكرنا — سحب اللسان إلى الخلف في نقطة معينة ، وهو غير النطق الحلقى الذي توصف به أصوات العين والحاء .

وصوت القاف لهوى ، ومن ثم كان طبقيا لا مطبقا . ويتم معه قرب اللسان من الجدار الخلقى للحلق في نقطة فوق تلك التي تتصل بها ظاهرة التحليق ، ومن هنا لم يكن صوت القاف من الأصوات المفخمة تفخيا كاملا ، وإنما كان له بعض القيمة التفخيمية الذي جاء من وجود العنصرين الطبق والحلقى في نطقه .

« ٤ »

صوت حنجري شديد مهموس مرقق ، يتم نطقه بإقفال الأوتار الصوتية إقفالا تاما ، وحبس الهواء خلفها ، ثم إطلاقه بفتحها فجأة . ويطلق على هذا الصوت عادة الاصطلاح « وقفة حنجرية » Glottal Stop . وتأتي جهة الهمس في هذا الصوت من أن إقفال الأوتار الصوتية معه لا يسمح بوجود الجهر في النطق . ولكن النحاة والقراء أخطأوا فعدوا هذا الصوت مجهورا ، وهو أمر مستحيل استحالة مادية مادامت الأوتار الصوتية مقفلة في أثناء نطقه .

ولكن هذا الصوت قد يأتي مُسهَّلاً ؛ أى أن إقفال الأوتار الصوتية قد لا يكون تاما حين النطق به ، بل يكون إقفالا تقريبا . وفي حالة التسهيل هذه يحدث الجهر ، ولكن المجهور حينئذ ليس وقفة حنجرية ، بل تضيق حنجري أشبه بأصوات الة منه بهذا الصوت .

الأصوات الرخوة

« ٥ »

هذا الصوت شفوي أسناني رخو مهموس مرقق ، يتم النطق به بخلق صلة بين الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا ، ورفع مؤخر الطبق ، وإصاقه بالجدار الخلقى للحلق ، وفتح الأوتار الصوتية إلى درجة لا يكون معها جهر ، بل يكون معها تنفس مهموس .

ومع أن هذا الصوت مهموس ، يلحقه بعض الجهر في حالات خاصة في اللهجات الحديثة . ومن تلك الحالات الخاصة ما يسمع في لهجة القاهرة من الكلمات التي تتلو فيها (لا) أو (ز) أو (ز) ، (وهذا الرمز الأخير للظاء العامية) مثال ذلك :

يفزع = yivza ء أفناني = ʔ avɣ ʔ ʔ ni i

أفزع = ʔ avɣ a ʔ

« ٤ »

وصوت الظاء هذا أسناني رخو مجهور مفتخم ، يتم النطق به بوضع طرف اللسان بحيث يلتصق بأطراف الثنايا العليا ، مع رفع مؤخر اللسان في اتجاه الطبق ، وتقريبه من الجدار الخلفي للحلق ، وسد الجرى الأنفي برفع الطبق حتى يلتصق بالجدار الخلفي للحلق ، وتضييق الأوتار الصوتية تضييقا يسمح بوجود ذبذبة فيها ينتج عنها الجهر .

تستعيز بعض اللهجات العامية عن هذا الصوت بصوت آخر يمكن أن نرمز له بالرمز (ڤ) حيناً و (ڤ) حيناً آخر . وفي لهجات عربية أخرى لا يفرق بين (ڤ) و (ڤ) ، لا باعتبارهما صوتين ، ولا باعتبارهما حرفين ، كما في لهجة عدن .

ففي لهجة القاهرة مثلاً نفرق بين الكلمتين الآتيتين :

ضفر = ʔ a far أى صنع صغيرة

ظفر = ڤ a far أى انتصار

ولكن لهجة عدن لا تفرق بينهما ، وتنطق كليهما بضاد مخرجها الأسنان . وكما أن الفارسي يتردد في الكتابة حين تمل عليه كلمة فيها الهاء ويسألك عما إذا كانت من (حُطّسى) أو من (هوّز) ، والسوداني يتردد حين تمل عليه كلمة (قدر) فيسألك إن كانت بالقاف أو بالنين ، يتردد العدني في الكلمة التي فيها الضاد بين كتابتها بالضاد أو بالظاء ، لأن الضاد والظاء في لهجة عدن حرف واحد .

« ٥ »

وصوت الذال أسناني رخو مجهور مرقق ، لا فرق بينه وبين الظاء الفصحى إلا التفضيم والترقيق . وإذا كان السبب في التفضيم ، وهو ظاهرة صوتية ، ما يلابسه من أطباق (رفع مؤخر اللسان إلى الطبق) وتحليق (تقريب مؤخر اللسان من الجدار الخلفي للحلق) ، وهما حركتان عضويتان ؛ فإن السبب في الترقيق عدم هاتين الحركتين . فليس في نطق الذال إذاً إطباق ولا تحليق ، ومن ثم ليس في نطقها تفضيم . ومن اللهجات العامية ما يستميض عن هذا الصوت صوت الدال ، ومنها ما يستميض عنه صوت الزين . مثال ذلك :

عَامِّي		عَمْرَبِي
دakar = ضد أني		sakar = ذكر
Zakar = جاء ذكرشيء ما على لسانه		

« ٥ »

وصوت التاء هو المقابل المهموس لصوت الذال ، فهو إذاً أسناني رخو مهموس مرقق ، يتم نطقه كما في نطق الذال بوضع طرف اللسان بحيث يلاصق أطراف الأسنان العليا ، وبإيقال المجري الأنفي برفع الطبق بحيث يلتصق بالجدار الخلفي للحلق ، وجمل الأوتار الصوتية مفتوحة ، حتى لا يكون جهر .

وليس لهذا الصوت وجود في اللهجات المصرية العامية ، ويستعاض عنه إما بصوت التاء وإما بصوت السين

ففي لهجة القاهرة :
 ضد خفيف = ti f iil
 ثقيل = { s æ f iil = رذل

وفي لهجة الكرنك :
 صفيق = t æ æ bit
 ضد متحرك = { s æ æ bit

(Z)

وهذا صوت أسناني لثوي رخو مجهور مرقق ، ينطق به بوضع طرف اللسان

ضد الأسنان السفلى ، ومقدمه ضد اللثة ، مع رفع الطبق إلى أن يلتصق بالجدار الخلفي للحلق ، فيسد الجرى الأنفي ؛ ويتم كل هذا مع وجود ذبذبة في الأوتار الصوتية .

والمقابل للمفخم لهذا الصوت هو الظاء العامية المصرية (ڤ) أما مقابله المهموس فهو صوت السين .

« ڤ »

وصوت الصاد أسناني لثوي رخو مهموس مفخم ؛ يتم النطق به بوضع طرف اللسان ضد الأسنان السفلى ؛ ومقدمه ضد اللثة ؛ ورفع مؤخر اللسان في اتجاه الطبق (وهو ما يسمى الإطباق) ، ورجوعه في اتجاه الجدار الخلفي للحلق (وهو ما يسمى التحليق) حتى ينتج عن الحركتين كليهما الأثر الصوتي المسمى التفخيم ؛ وفي نفس الوقت تفتح الأوتار الصوتية فلا يكون منها جهر .

إن المقابل للمجهور لهذا الصوت هو (ڤ) الذي يوجد في اللهجات العامية ؛ أما المقابل المرقق فهو (S) . وقد يجهر هذا الصوت قليلا في مواقع معينة في اللهجات العامية ؛ ومن هذه المواقع في لهجة القاهرة ما إذا تلاه صوت أسناني لثوي مجهور كما في :

قصدك = ʕ a ʔ d æ k

نافص زعل = n a a ʕ i ʔ z æ ʕ æ

« S »

وصوت السين أسناني لثوي رخو مهموس مرقق ، ينطق به بوضع طرف اللسان بحيث يلتصق بالأسنان السفلى ؛ ومقدمه بحيث يلتصق باللثة ؛ مع رفع الطبق بحيث يلتصق بالجدار الخلفي للحلق ليسد الجرى الأنفي في طريق الهواء الخارج من الرئتين ؛ ثم مع خفض مؤخر اللسان وفتح الأوتار الصوتية في وضع التنفس المهموس .

والمقابل للمجهور لهذا الصوت هو (Z) ؛ أما مقابله المفخم فهو (ڤ) . وقد

تجهر السين جزئياً في لهجة القاهرة في نفس المواضع التي تجهر فيها الصاد ؛ نحو :

أسدل = æzda: ؟

كيس زيب = Kizzibiib

« ر »

وهذا صوت غارى رخو مهموس مرقق ، يتم النطق به بوضع طرف اللسان ضد الأسنان السفلى ، ومقدمه ضد الغار ، مع خفض مؤخر اللسان ، ورفع الطبق حتى يلتصق بالجدار الخلقى للحلق . ويتم كل ذلك مع فتح الأوتار الصوتية في وضع تنفس مهموس .

والمقابل للمجهور لهذا الصوت هو صوت الجيم الشامية 'z' . وقد يجهر في أماكن معينة في اللهجات العامية ، ومن ذلك ما إذا وليه صوت الغين في لهجة القاهرة كقولهم .

وزارة الأشغال = wizaaritiaal ؟ æzi:

وما إذا وليه صوت 'g' في لهجة عدن كقولهم :

أشجار = æzga:

« ز »

وهذا صوت طبق رخو مجهور مرقق ، وإن ارتبط بقيمة شبه تفخيمية في بعض المواقع . ويتم النطق به برفع مؤخر اللسان حتى يتصل بالطبق وخلق صلة تسمح للهواء الرئوى بالمرور ، ولكن مع احتكاك باللسان والطبق في نقطة تلاقيهما ، وهذا هو عنصر الرخاوة في الغين ؛ وفي نفس الوقت يرتفع الطبق ليسد المجرى الأنفى ، وتحدث ذبذبة في الأوتار الصوتية .

لقد اعتبر النحاة والقراء الحلق مخرج الغين ، وبهذا يستطيع الباحث أن يقف منهم أحد موقفين يبنى كل منهما على طريقة فهمهم للاصطلاح (حلق) . فإذا كان مفهوم هذا الاصطلاح في أذهانهم مطابقاً لما نفهمه نحن الآن ، فهم ولا شك

مخطئون في القول بأن صوت الغين يخرج من الحلق . أما إذا كانت فهمهم
للاصطلاح أوسع من فهمنا له حتى يشمل ما بين مؤخر اللسان والطبق ، فلا داعي
للقول بخطئهم .

والمقابل المهموس لهذا الصوت هو صوت الخاء .

« خ »

صوت طبق رخو مهموس مرقق ، ولو أن له قيمة شبه مفخمة في بعض
المواقع . ويتم النطق بهذا الصوت بنفس الطريقة التي يتم بها النطق بصوت الغين
مع فرق واحد : هو أن الأوتار الصوتية في هذه الحالة الأخيرة لا تكون بها
ذبذبة ، ومن ثم كان صوت الخاء مهموساً .

وما قيل عن النحاة والقراء في اعتبارهم صوت الغين صوتاً حلقياً يقال بخذافيره
في صوت الخاء .

« ح »

وصوت العين حلق رخو مجهور مرقق ، يتم نطقه بتضيق الحلق عند لسان
الزمار ، وتتوء لسان الزمار إلى الخلف حتى يتصل أو يكاد بالجدار الخلفي للحلق ،
وفي نفس الوقت يرتفع الطبق ليسد المجرى الأنفي ، وتحدث ذبذبة في الأوتار
الصوتية ، ويحتك الهواء الخارج من الرئتين بلسان الزمار والجدار الخلفي للحلق
عند نقطة تقاربهما .

لقد عد النحاة العرب صوت العين من الأصوات المتوسطة ، وربما كان ذلك
لعدم وضوح الاحتكاك في نطقها وضوحاً سميماً ؛ ولكن الأصوات المتوسطة
تشارك جميعها في خصائص ليست موجودة في نطق العين . وأوضح هذه الخصائص
حرية مرور الهواء في المجرى الأنفي أو المجرى القموي ، دون سد طريقه أو عرقلة
سيره بالتضيق عند نقطة ما . وقد اتضح بصورة الأشعة أن في نطق العين تضيقاً
كبيراً للحلق ، وهذا ما يدعوننا وما دعا غيرنا من المحدثين قبل ذلك إلى اعتبار
صوت العين رخواً لا متوسطاً .

(ħ)

أما صوت الحاء فخلق رخو مهموس مرقق ، وهو المقابل المهموس لصوت العين . ويتم النطق به كما يحدث مع صوت العين ، مع فارق واحد ، هو أن الأوتار الصوتية في نطق الحاء مفتوحة ليس بها ذبذبة . ويمتور هذا الصوت بعض الجهر في لهجة عدن بجنوب بلاد العرب ، وعلى الأخص حين يكون بين صوتي علة كما في

(ba ħ at = بحث)

أو متلوا بصوت مجهور كما في (أحمد = a ħ m æ d) والجهر في كلتا الحالتين لا يبلغ مبلغه في النطق بالعين

(h)

وصوت الهاء حنجري رخو مجهور مرقق ، يتم النطق به بتضييق الأوتار الصوتية إلى مرحلة في منتصف الطريق بين الهمس والجهر ، حتى إذا مر هواء الرئتين بينهما كان لاحتكاكه بهما أثر صوتي لا هو بالهمس^(١) ولا هو بالتنفس .

هذا الأثر الصوتي فيه بمض الذبذبة ، وذلك ما يجعلنا ننظر إلى هذا الصوت باعتباره مجهوراً . ولكن هذا الصوت المجهور يهمس إذا وليه آخر مهموس كما في (يهفو = y æ hfuu) . أما إذا تلاه صوت مجهور ، بقى على جهره . ويمطى قراء القرآن في مصر عناية خاصة لجهر هذا الصوت ، حتى ليبلغون به حد المبالغة أحياناً .

الصوت المركب

(j)

ومعنى التركيب هنا أن نطق هذا الصوت يستلزم طريقتين من طرق النطق ، أولاهما الشدة أو الانفجار ، والثانية الرخاوة أو الاحتكاك . ويمكن وصف هذا الصوت بأنه غاري مركب مجهور مرقق ، يتم النطق به بأن يرتفع مقدم اللسان

(١) راجع معنى الاصطلاح (حس)

في اتجاه الغار ، حتى يتصل به محتجزا ورائه الهواء الخارج من الرئتين . ثم بدل أن ينفصل عنه فجأة ، كما في نطق الأصوات الشديدة ، يتم هذا الانفصال ببطء ، فيعطى الفرصة لهواء الرئتين بعد الانفجار أن يحتك بالمعزوين المتباعدين احتكاكا شبيها بما يسمع من صوت الجيم الشامية (j) .

ويمكن إيضاح هذا الصوت أيضا بأن فيه عنصرين هما (g j) .

ويلاحظ أن نطق أصوات الجيم يختلف باختلاف اللهجات ، وقد وصفنا نطق الجيم الفصيحة ، وينطق مثلها في الصميد والسودان ، أما في القاهرة وعدن فلجيم صوت (g) ، ولها في الشام صوت (j) . ويتضح هذا الخلاف بإيراد مثال واحد ؛ فكلمة جميل مثلا (على أنها تكتب بنفس الصورة في مختلف البلاد العربية) تنطق بصور مختلفة منها :

jæ miil — gæ miil — jæ miil

الأصوات المتوسطة

«r»

صوت ثنوى تكرارى مجهور ، ينطق به بترك اللسان مسترخيا في طريق الهواء الخارج من الرئتين ، فيرفرف اللسان ، ويضرب طرفه في اللثة ضربات مكررة ؛ وهذا معنى التكرار في صفته .

ولهذا الصوت حالات فيما يختص بالتفخيم تختلف باختلاف موقعه من السياق فهو مرفق إذا ما تلاه صوت من أصوات الكسرة ، أو وقع ساكنا بعد هذا الصوت ؛ ومفخم فيما عدا ذلك ، ومن قواعد القراء .

ورقق الراء إذا ما كسرت كذاك بعد الكسر حيث سكنت

لاحظ الفرق بين أصوات الراء من جهة التفخيم والترقيق في الأمثلة الآتية :

حَرَمٌ — يَحْرُمُ — حَرِيمٌ — حَرْمَانٌ

فالراء الأول والثاني مفخمان ، ولكن الأخيرين مرفقان .

« ا »

صوت لثوي جانبي مجهور ، يتم النطق به رفع طرف اللسان حتى يتصل بالثة ورفع الطبق حتى يتصل بالجدار الخلفي للحلق ، فيسد المجرى الأنفي ، ويحدث ذبذبة في الأوتار الصوتية . ومعنى الجانبية في نطق هذا الصوت أن أحد جانبي اللسان أو كليهما يدع الفرصة للهواء الرئوي ليمر بينه وبين الأضراس في الوقت الذي يمتنع فيه مروه على وسط اللسان لحيولة طرف اللسان المتصل بالثة دون ذلك .

وهذا الصوت مفخم في لفظ الجلالة ، إذا لم يسبقه صوت من أصوات الكسرة ، وكذلك يجوز تفخيمه إذا تلاه صوت من أصوات الفتحة ، وسبقه أحد الأصوات المطبقة . قارن الأمثلة الآتية :

الله - بالله - الصلاة - الطلاق - الظلام

« m »

وهذا صوت شفوي أنفي مجهور ، تتصل الشفتان حين النطق به ، ويهبط الطبق فينفتح المجرى الأنفي ، ويمر الهواء منه ، في حين تحدث ذبذبة في الأوتار الصوتية . وهذا الصوت مرقق في العربية الفصحى ، ولكنه في اللهجات العامية قد يفخم بحسب موقفه من السياق كما في كلمة :

مطر *ma t ā r*

« m »

صوت شفوي أسناني أنفي مجهور ، يتم النطق به بخلق صلة بين الشفة السفلى وبين أطراف الأسنان العليا ، وبخفض الطبق ، وإحداث ذبذبة في الأوتار الصوتية . وهذا الصوت مرقق دائماً . وهو صوت الميم أو النون إذا تلتها الفاء ؛ ويسميه القراء إدغاماً بغنة كما في كلمة « ينفع » و « هم خالدون » .

« n »

وهذا صوت أسناني أنفي مجهور ، ينطق به بإخراج اللسان ، أي وضع طرفه

عند أطراف الأسنان العليا ، وخفض الطبق ، وإحداث ذبذبة في الأوتار الصوتية .
وهو صوت النون قبل الدال والتاء والظاء ، وكذلك يمكن وصفه بالتفخيم
إذا وليه الظاء ، وبالترقيق إذا وليه الدال أو التاء . ولسنا بحاجة إلى القول بأنه
في حالة التفخيم يرتفع مؤخر اللسان في اتجاه الطبق ، وينسحب إلى الجدار الخلفي
للحلق بعكس حالة الترقيق . قارن مثلاً :

إن ذهب — إن ثاب — إن ظلم .

« η »

وهذا صوت أسناني لثوي أنفي مجهور ، ينطق به بوضع طرف اللسان ضد
الأسنان العليا (في حالة الشدة والسفلى في حالة الرخاوة فيما يتبعه) ، ومقدمه ضد
اللثة ، مع خفض الطبق ، وإحداث ذبذبة في الأوتار الصوتية .

وهو لا يرد إلا قبل الدال والتاء والظاء من الأصوات الشداد ، وقبل الزين
والصاد والسين من الأصوات الرخوة ؛ ويرد كذلك قبل الضاد والظاء العاميتين
كما ينطقان في مصر . وهو لهذا إما مرقق أو مفخم ، بحسب ما يأتي بمدته من هذه
الأصوات ، نحو :

إن دأب — إن تبع — إن طلب — إن زرع — إن صلح — إن سكت .

« π »

صوت لثوي أنفي مجهور مرقق ، يتم النطق به بجعل طرف اللسان ضد اللثة
مع خفض الطبق لفتح المجرى الأنفي ، وإحداث ذبذبة في الأوتار الصوتية . وهو
صوت النون المفردة ، والتي بين صوتي علة كما في :

أنا — نفع — أمان

« ρ »

صوت غاري أنفي مجهور مرقق ، يتم النطق به برفع مقدم اللسان في اتجاه
الغار ، مع خفض الطبق حتى ينفتح المجرى الأنفي ، وإحداث ذبذبة في الأوتار
الصوتية .

وهو صوت النون التي يليها صوت الشين أو الجيم أو الياء نحو :
من شاء — من جاء — من يكن .

« ٧ »

صوت طبق أنفى مجهور يتلوه الكاف في اللغة الفصحى ، ويتلوه هو وأصوات (g) ، (x) ، (لا) في اللهجات العامية . ويتم النطق به برفع مؤخر اللسان إلى الطبق ، وخفض الطبق إليه ، حتى ينفتح المجرى الأنفى ، ويكون ذلك مع إحداث ذبذبة في الأوتار الصوتية .

ولم يأت هذا الصوت قبل الخاء والعين في اللغة العربية لأن النون تظهر ولا تخفى قبلها ، قارن :

i i ٧ k æ æ n	؛ i i ٧ g æ æ l	؛ i i ٧ xaaf	؛ i i ٧ لا aab
إن كان	إن قال	إن خاف	إن غاب

« N »

وهذا صوت لهوى أنفى مجهور ، يرد قبل صوت القاف ، وينطق به برفع مؤخر اللسان ، وسحبه إلى الخلف حتى يتصل باللهة تمهيداً لنطق صوت القاف . وهو صوت يوجد في الفصحى وفي بعض اللهجات العامية كلهجة عدن . مثال :

؛ i Nqaal

« w »

صوت شفوى نصف علىّ مجهور مرقق ، ينطق به بضم الشفتين ضماً دون الإفصال ، مع تنوئهما إلى الأمام ، ورفع مؤخر اللسان ، وسد المجرى الأنفى ، ووجود ذبذبة في الأوتار الصوتية .

ولا فرق بين هذا وبين صوت الضمة من الناحية الأصواتية المحضة ، ولكن التفريق بينهما يأتي عن طريق التشكيل والتطريف اللغوي ، حيث تأتي الواو بعد علة وقبلها ولا تأتي الضمة كذلك مثل : واحد — تعويد — أووه .

« y »

صوت غارى نصف عِلَىّ مجهور مرقق ، ينطق به برفع مقدم اللسان في اتجاه النار ، ورفع الطبق حتى يسد المجرى الأنفى ، مع وجود ذبذبة في الأوتار الصوتية . ولا فرق من الناحية الأصواتية المحضة بين هذا وبين صوت الكسرة ، ولكن الفرق بينهما ، كما فى الواو والضمة ، يرجع إلى التشكيل والتطيرز ؛ فصوت الياء يأتى سابقاً ولا حقاً للاملل ولا كذلك الكسرة . مثال ذلك :

يأتى - تميم - أحيوه

أصوات العلة

إن علاج « أصوات » العلة علاجاً دراسياً يختلف فى دراسة الفصحى عنه فى دراسة اللهجات العامية . والسبب فى ذلك يرجع إلى أمرين :

١ - أن « حروف » العلة فى اللهجات العامية أكثر منها فى الفصحى ؛ فالفصحى تعترف بثلاثة حروف علة يختلف كل منها بين الطول والقصر ، ويمكن تسميتها الكسرة والفتحة والضمة ، فى الوقت الذى تعترف فيه اللهجات العامية بخمسة يمكن تسميتها الكسرة ، والخفضة (أى الفتحة المائلة) ، والرفعة (أى الضمة المائلة) ، والضمة .

٢ - نظام التفخيم فى اللهجات العامية يختلف عنه فى الفصحى ، ومن ثم كان الارتباط بين القيم الصحيحة والقيم العلية تفخماً ورفقاً يقتضى اختلافاً بين الفصحى والعاميات فى هذه الناحية .

نخلص من هذا إلى القول إن الحروف الثلاثة التى تعترف بها الفصحى يحتوى كل منها على ثلاثة أصوات ؛ أحدهما ، وهو المفخم ، يرتبط بأصوات الإطباق الأربعة (ڤ ، ڤ ، ڤ ، ڤ) ، والآخر ، وهو أقل تفخماً ، بالأصوات الطباقية (ڤ ، ڤ ، ڤ) ، والثالث ، وهو المرقق ببقية الأصوات . ويمكن أن نرمز لهذه بما يأتى :

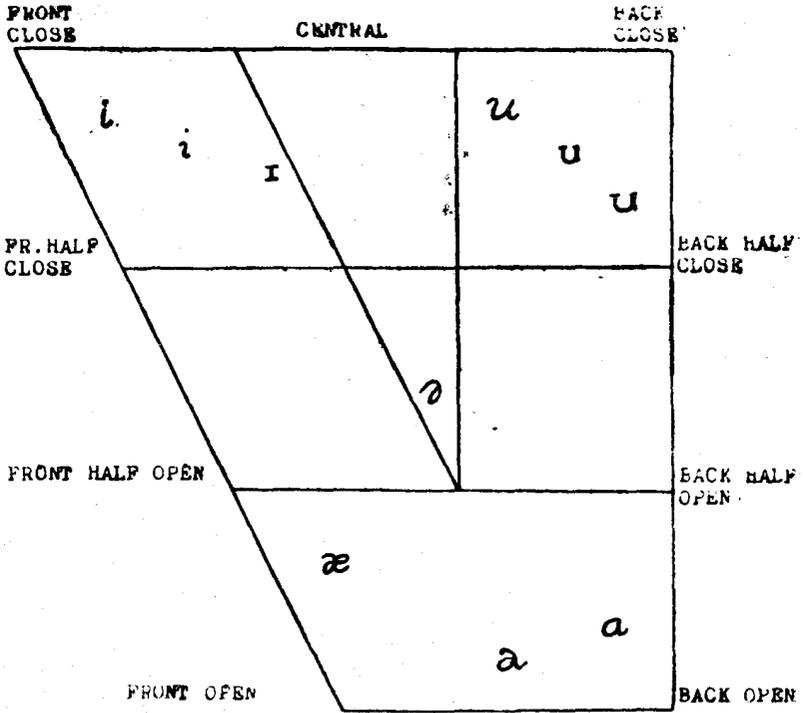
مفتاح	أقل تفخيماً	مرقق
كسرة	i	i
فتحة	a	æ
ضمة	u	u

إلى هنا أتينا بالحركات القصيرة ؛ فإذا أردنا أن نرمز لأصوات اللين كررنا الرمز القصير كما يأتي :

ii	iz	ii
aa	aa	ææ
uu	uu	uu

وإذا كان التفخيم في الفصحى يرتبط بالأصوات ، فإنه في العاميات يرتبط بالمواقع ، على نحو ما فصلناه في منهج التشكيل الصوتي في هذا الكتاب .

ولقد حرص علماء الأصوات على أن يضبطوا إلى أقصى حد ممكن ما يستطيع المرء أن يسميه أوضاع أعضاء النطق بأصوات العلة ، وجاءوا لذلك بمقياس موضح بالرسم الذي تراه ، في الصفحة الآتية وصلوا إلى شكله هذا بعد محاولات متعددة . وتمثل الزاوية الحادة والنفرجة في مقدم الرسم مقدمة منطقة حروف العلة في الفم ، أما الزاويتان القائمتان فتمثلان مؤخر هذه المنطقة . فأقصى ما يبلغه صوت الكسرة من العلو والتقدم هو الزاوية الحادة ، وأقصى ما يبلغه صوت الفتحة من الاستفال والتقدم هو الزاوية المنفرجة ، وأما ما يبلغه هذا الصوت الأخير من الاستفال والتأخر (أو سمة التفخيم إن شئت) الزاوية القائمة السفلى ، وأقصى ما يبلغه صوت الضمة من العلو والتأخر هو الزاوية القائمة العليا . وبين صوت الفتحة الأمامية (أو المرقمة) وبين الكسرة منطقة أصوات الخفضة ، وبين صوت الفتحة الخلفية (أو المفخمة) وبين الضمة منطقة أصوات الرفع . وأما المثلث الأوسط فهو منطقة الأصوات المركزية ، التي منها صوت القلقة في اللغة العربية . ويرى القارىء على هذا الشكل الأوضاع التقريبية لأصوات العلة في العربية الفصحى وعلى الأخص في نطق القراء .



منهج التشكيل الصوتي

(الفونولوجيا)

لقد ذكرنا وجهات نظر بعض العلماء في التفريق بين الكلام واللغة ؛ ووضحنا أن الكلام أعمال ، وأن اللغة نظام - أن الكلام حركات ، وأن اللغة قوانين هذه الحركات - أن الكلام نشاط يجري (على حد تمبير السيوطي) على شروط اللغة . وقلنا إن دراسة الأصوات التي تجري في الكلام من حيث هي حركات عضوية مقترنة بنفثات صوتية هي ما نسميه علم الأصوات . ولكن دراسة الأصوات غير مقصورة على هذه الناحية الدراسية الطبيعية فحسب ، بل هي تخضع لقواعد معينة في تجاورها ، وارتباطاتها ، ومواقعها ، وكونها في هذا الحرف أو ذاك ، وإمكان وجودها في هذا المقطع أو ذاك ، وكثرة ورودها وقلتها . ثم دراسة الظواهر التي لا ترتبط بالأصوات (الصحاح والملمر) من حيث هي ، بل بالمجموعة الكلامية بصفة عامة ؛ كالموقعية والنبر والتنغيم . ودراسة الأصوات من هذه النواحي الأخيرة دراسة لسلوكها في مواقعها أكثر مما هي دراسة للأصوات نفسها ، وتلك هي دراسة التشكيل الصوتي . ويضع تروبتسكوي المسألة وضماً آخر^(١) حيث يقول : « إن علم دراسة أصوات الكلام هو علم الأصوات وعلم دراسة أصوات اللغة هو علم التشكيل الصوتي » . فعلم الأصوات إذاً أوصاف لأعمال ، وعلم التشكيل الصوتي أوصاف لأبواب وقواعد . والكلام من عمل التكلم والأبواب والقواعد من عمل الباحث ، يخترعها اختراعاً ولا يكتشفها اكتشافاً . ويقول كاتنينو^(٢) « إن الأصوات دراسة للظواهر الصوتية والتشكيل الصوتي دراسة لوظائف الأصوات » .

ولكننا نجد أنفسنا في كثير من المواضع نستعمل في التشكيل الصوتي اصطلاحات نستعملها في الأصوات . فإذا كنا نقسم الأصوات مثلاً إلى شديد

(1) Principe de Phonologie. Paris, 1949. p. 3.

(2) ibid, p. 12.

ورخو ومركب ومتوسط ، فهذا هو تقسيم الحروف في التشكيل الصوتي أيضاً ؛
وإذا قسمنا الأصوات إلى مجهور ومهموس ، أو إلى مفخم ومرقق ، أو نسبنا إليها
مخرج معينة ، فإننا نعمل نفس الشيء مع الحروف . وقد يبدو هذا خلطاً في التفكير ،
وارتباكاً في استعمال الاصطلاحات . وفي الحق أن ذلك قد يكون كذلك في تناول
عن غير خبرة أو فهم ؛ ولكن الخبير الفاهم لا يستطيع أن يخلط بين الطريقتين
من طرق الاستعمال إلا عن سوء قصد ؛ فمن المقرر دائماً أن يتنبه الباحث قبل
البداية إلى المستوى الذي يدرس عليه ، أهو مستوى الأصوات أم مستوى
التشكيل الصوتي . وإن الناظر إلى تعريف كاتينيو للعلمين الذي وضعناه فوق هذا
الكلام ليجد أننا إذا استعملنا اصطلاح « الشديد » مثلاً للصوت ، فإنما نطلقه
وصفاً لظاهرة حركية من ناحية ، وصوتية من ناحية أخرى . فهذه الظاهرة
حركية لأن الشدة نتيجة لإقبال مجرى الهواء إقبالاً تاماً ، ثم تسريح هذا الهواء
تسريحاً مفاجئاً له طبيعة الانفجار في السمع .

ولكننا إذا تكلمنا عن نفس الاصطلاح من الناحية التشكيلية فإنما نتكلم
عن « وظيفة » صوتية من مجموعة وظائف يتكون منها « النظام » الصوتي للغة
معينة . وكل وصف تشكيلي إنما يبنى على إيجاد المقابلات الصوتية التي توجد
في اللغة ، والتفريق بين معانيها . وتلك أشياء تأتي بمددراسة الأصوات من حيث هي ،
ولكنها تستقل عن دراسة الأصوات استقلالاً تاماً . فالمقابلة بين مجهور ومهموس
ثم مفخم ومرقق ، ثم صجيج وعله ، ثم شديد ورخو ومركب ومتوسط ، ثم بين
طويل وقصير ، وبين مخرج ومخرج آخر ، وبين النبر وعدمه ، وبين اللحن الأول
واللحن الثاني ، كل أولئك وما يتصل به من فهم دلالة كل مقابل من هذه المقابلات
هو الأساس الذي يبنى عليه علم التشكيل الصوتي .

دعنا إذاً وقد فرقنا بين هذين القسمين نحاول دراسة أهم الموضوعات التي يتناولها
هذا العلم ، ثم طريقة البحث فيه ، ثم تخصص فرعاً منه كاد يستقل عنه بكلمة قصيرة
ذلك الفرع هو ما يسميه الأمريكيون Phonemics ويقصدون به خلق الأبجديات
المناسبة للهجات غير المكتوبة . ولذا أحب أن أنبه القارئ إلى أنني سوف

استخدم كلمة « الأبجدية » بعد هذا ترجمة لاسم هذا الفرع من فروع الدراسة اللغوية .

وسنبدا كلامنا هنا بالتفريق بين الصالح consonants والملل vowels وفي علم اللغة كما في بقية العلوم أفكار رئيسية لم يستقر الباحثون على تعريف لها يقبله الجميع . ومن هذه الأفكار « الكلمة » ، وسوف نحاول مناقشة تعريفاتها في مكان لاحق من هذا الكتاب ، ثم « الصحيح » ؟ ثم « العلة » . وسوف أحاول هنا أن أشرح الأسس التي بنى العلماء عليها التفريق بين الصالح والملل ، لا لأخرج للناس تعريفا ، ولكن لأوضح مقدار الضعف الذي يجده المرء في أسس التعريفات القديمة . وباستقراء هذه الأسس التي فرق العلماء عليها بين الصالح والملل ، نجدها كما يأتي :

١ - الأساس الفسيولوجي .

٢ - الأساس الصوتي (لاحظ عدم استعمال كلمة « أصواتي ») .

٣ - هذان الأساسان مجتمعين .

٤ - الوظيفة والتوزيع (أو كما يسمونه التطيرز اللغوي) .

وباستعراض هذه الأسس نرى أن هناك منهجين من مناهج الدراسة مختلفين قد استخدمنا في التفريق . فأما واحد فيشمل الأساسين الأول والثاني ، متفرقين أو مجتمعين ، ويمالج الصالح والملل على مستوى علم الأصوات ، وأما الثاني فيتناولهما من ناحية الوظيفة والتوزيع أو التطيرز ، وذلك على مستوى علم التشكيل الصوتي .

ومعظم حالات التفريق بين هاتين الطائفتين تخلط بين النهجين المتقدمين نهج الأصوات ونهج التشكيل . وهاك أمثلة للتفريق بين هذين القسمين (الصالح والملل) على الأساس الفسيولوجي .

١ - يقول هنري سويت^(١) « إن التفريق الأساسي بين الملل وبين

(1) Primer of Phonetics p. 31.

الصحاح يتمثل في أن تشكيلات الفم مع اللمل إنما تعدل الهواء المجهور فحسب وهو فيما عدا هذا عنصر جوهرى فيها ، ولكن تضيق مجرى الهواء أو إيقافه هو أساس الصوت الصحيح ، على حين تكون حالة الحنجرة شيئاً ثانوياً .

٢ - ويقول تروبتسكوى^(١) إن خاصية الصحيح ، بمباراة أخرى ، هي إنشاء عقبة في طريق الهواء ، أو فتح هذه العقبة ، على حين تبدو خاصية العلة في صورة انعدام أية عقبة أو تعويق .

٣ - ويقول فندريس^(٢) « كل اللمل يقتضى أن يكون الفم مفتوحاً ، ولو اختلف هذا الفتح في الحجم ، ولكنه دائماً أكبر مما هو مع الصحاح » .

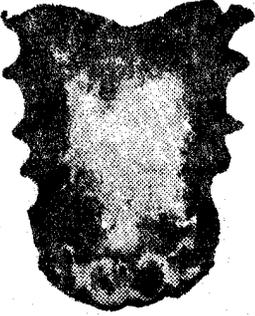
وليس المدخل الفسيولوجى إلى هذا التفريق مصطنعاً وسطحياً فحسب ، ولكنه غير واف بالغرض أيضاً من وجهة النظر العملية . أما أنه مصطنع وسطحى فلا أنه يعتمد على مادة من خارج اللمة ، بعد قطع الصلة بين هذه المادة وبين بيئتها الأصلية التى هى علم الفسيولوجيا ، وتجاهل أثر الموقع والوظيفة باعتبارها عاملين من أهم عوامل التشكيل الصوتى . ويستخدم عبارة اعتبارية في تقرير المسألة تتعارض مع تجارب الأصوات فى الململ^(٣) وأكثر من ذلك أن هذه العبارات الفنية الفسيولوجية قد استخدمت لحل مسألة لم يعين مستوى بحثها ، أهو الأصوات ، أم التشكيل ، أم هما معاً . وإن عدم تخصيص مستوى لهذا التفريق ليجعله محتملاً أن يكون على مستوى التشكيل الصوتى . فإذا كان ذلك كذلك فإن المدخل الفسيولوجى ، إذا صح أن يرتبط بدراسة الأصوات ، فليس هناك مكان بين تجريدات علم التشكيل الصوتى لمثل هذا المدخل العضوى العضى ، لأن الصحاح واللمل فى علم التشكيل حروف لأصوات ، أى وحدات فكرية لآحركات تشرحها الفسيولوجيا ولهذا فليس من الدقة فى شيء أن نقول إن (حرف) العلة لا يوجد فى نطقه وتعويق ولاعقبه فى طريق الهواء أثناء نطقه ، لأن الحروف لاتنطق ، وإنما تنطق الأصوات .

(1) Principe p. 97 — 8.

(2) Language p. 54.

(٣) لاحظ الصمات المصاحبة التى أخذت من الكلام العدى لىء المد الأخيرة وهى علة وللايات المتحركة وهى صحاح وستجد بصمة الطائفة الأولى ذات دلالة متعارضة مع هذا التفريق

أبيام
fabje:m

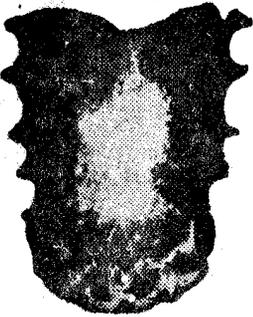


٤٧

معيوب
mae: b

٤٨

وغني
wae: j



٤٩

عسي
z: sae



٥٠

مطية
xat: jje, h

٥١

عيب
gab: jeb

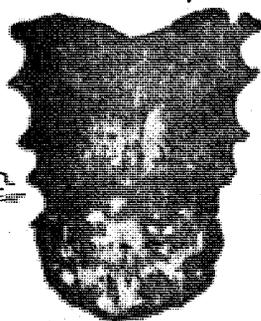
٥٢

هلمى
Helmi:

۱۱۲

هوبى
Hubi:

۱۱۳



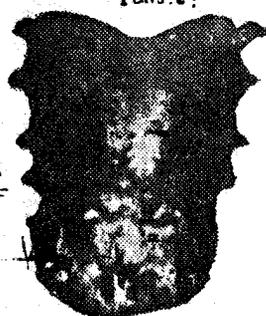
هوبى
Hubi:

۱۱۴



سايه
Saiye:

۱۱۵



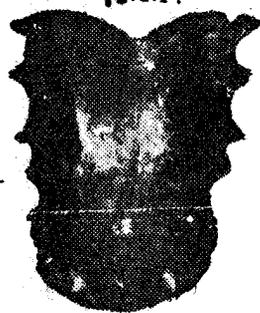
هوبى
Hubi:

۱۱۶



تارنى
Tarni:

۱۱۷



وهذه العبارة عرضة للنقد حتى لو جاءت في علم الأصوات ، وبأنتها هذا النقد من شهادة تجارب الپلانوغرافيا (أو الحنك الصناعي) . فقد وجدت في لهجة عدن أن بعض أصوات العلة يسبب حين نطقه موقعا لسانيا أعلى ، واتصالا أكبر بين اللسان وبين الحنك الصناعي ، مما يسبب الصوت الصحيح الصالح للمقارنة به ؛ يؤخذ ذلك من حجم البصمة .

وهذه حقيقة تبدو أوضح ما تبدو في حالة طوال أصوات العلة الأمامية الضيقة (أى مجموعة الأصوات المسماة بآء المد) ، في نهاية المجموعة الكلامية ، إذا ورننت بالصوت الصحيح (ى) أى الياء الساكنة ، في نفس الموقع . وشبهه بهذا أن كل صوت علة : طويلا كان أم قصيرا ، في أى موقع ، له بصمة أوسع مساحة مما ينتجه صوت الياء الواقع بين صوتى علة كما في كلمة (حياة)^(١) .

وواضح أن هذا المدخل الفسيولوجى للتفريق بين الصحاخ والعلل سطحى مصطنع ، وقاصر لا يكفي الحاجات العملية للبحث ، سواء في الأصوات أو في التشكيل الصوتى وستزى بمد قليل أن التفريق على أساس صوتى (نسبة إلى علم الصوت أحد فروع علم الطبيعة) ليس أكثر غناء في هذا المجال . وسنودر هنا بعض أمثلة التفريق على هذا الأساس بين هاتين الطائفتين : الصحاخ والعلل :

١ - يقول ماروزو^(٢) : يعتبر علماء الأصوات الصحيح مكونا في جوهره من جرس^(٣) ناتج عن مرور الهواء عبر القناة الصوتية ، فيخرج عن هذا التعريف الصوت أو الحس الذى يخصص العلة .

٢ - ويقول دانيال جونز^(٤) : ليس التفريق بين الصحاخ والعلل اعتباريا

(١) انظر معنى الاصطلاحات الخاصة بأصوات العلة في قسم الأصوات واول البصمات اللانوغرافية السابقة .

(٢) Lexique de la Terminologie Linguistique p. 36.

(٣) انظر معنى الجرس في القسم الخاص بالأصوات .

(٤) Outline of English Phonetics, p. 23

فسيولوجيا ، ولكنه في الحق تفریق مبنى على اعتبارات صوتية هي العلو النسبي ،
أو قوة الإسماع ، في الأصوات المختلفة » .

وأما التفریق على الأساسين مجتمعين فيمكن أن يجده القارئ في الأمثلة الآتية

١ - نقول آيد وورد^(١) : « العلة في الكلام العادي صوت يمر الهواء
في نطقه خلال الفم في تيار مستمر ، لانصادفه عقبة ولا تضيق ينتج عنه احتكاك
مسموع ، وكل الأصوات الأخرى صحاح » .

٢ - ويقول إدوارد ساپير^(٢) : « يتم النطق في الأعضاء التي تتكون منها
حجرة الرنين المسماة الفم على طريقتين ، فربما سمح للتنفس ، سواء كان مجهورا
أو مهموسا ، مغنونا أو غير مغنون ، أن يمر خلال الفم دون أن يُمنع أو يُعطل عند
أية نقطة ، وربما منع فجأة من المرور ، أو سمح له بالمرور خلال فجوة ضيقة يحتك
بها . وتوجد مراحل انتقال بين النوعين الأخيرين من أنواع النطق . ويصبح
لتنفس غير المعطل نون خاص أو قيمة صوتية مطابقة لشكل حجرة الرنين التي
هي الفم » .

ويقول أيضا : « وطريقة النطق في الفم ليست كافية بالطبع لحد الصحاح ،
بل يجب أن ندخل في اعتبارنا المخرج »

ويجب أن نعقب هنا بأنه إذا لم يصلح المدخل الفسيولوجي للتطبيق في هذا
المجال ، فلن يصلح المدخل الطبيعي الصوتي ، لأن الحروف وحدات فكرية
تجريدية تقسيمية لا جرس لها ولا تنطق . وهكذا يصبح المدخل الطبيعي قاصرا
سواء أكان بمفرده أم بالإضافة إلى الأسس الفسيولوجية . وسواء كان هذان
المدخلان مجتمعين أو متفرقين فإنهما غير لغويين ، ولا يمكن اعتبارها أساسين
أصليين من أسس البحث اللغوي تفرق عليهما المفهومات اللغوية المجردة التي هي غريبة
عن علم الطبيعة بقدر ما هي أجنبية عن الفسيولوجيا . وإذا لم تستخدم التعريفات
السابقة فكرة النوعية والنظم اللغوية ، فإن التعريف الآتي يستخدمها بلا شك .

(1) Phonetics of English, p. 65.

(2) Language, P. 1 - 53.

يقول بلوخ وترجير^(١): « العلة صوت لا توجد عقبه في الفم حين نطقه ، حتى
يلجى تيار الهواء من الرئتين إلى الشفتين وما وراءها دون أن يتوقف أو يحشر
في مجرى ضيق ، ودون أن يحيد عن خط الوسط في قناة مروره ، أو يحدث
ذبذبة في أى عضو فوق الحنجرة . هذا الصوت مجهور من الناحية « النوعية »
وإن لم يكن هذا ضروريا من الناحية الفعلية ، والصحيح بعكس هذا ، صوت
يتوقف الهواء في نطقه عن الجريان توقفا تاما نتيجة إقفال الحنجرة أو قناة الفم
أو ينحرف عن خط الوسط في قناته إلى فتحة جانبية ، أو يجعل أحد الأعضاء
التي فوق الحنجرة تتذبذب . »

واستعمال كلمة النوعية هنا يستدعى للذهن مدخلا تشكليا ، على حين يقوم
التفريق في حقيقته على أسس طبيعية فسيولوجية .

ولقد وجد التفريق على أساس الوظيفة التي يؤديها الصحيح أو العلة عناية
من بعض الباحثين . فنحن نرى قنديس مثلا يعترف بالوظيفة المختلفة التي يقوم
بها كل من النوعين ، ولكنه حين يفرق بينهما بالفعل ، لا يستعمل اختلاف
الوظيفة في هذا التفريق . ولقد روينا لقنديس من قبل تفريقا بين هذين القسمين
على أساس فتح الفم مع كل منهما . ولكنه يقول في اختلاف وظيفة الصحيح
عن وظيفة العلة : « ومع أن الوظيفة قد تختلف في هذين ، لا يوجد شيء
في الطبيعة الفعلية للأصوات ولا حد فاصل ، يفرق بينهما » ثم يفرق هو بعد ذلك
على الأساس الذي اقتبسناه له من قبل .

لم يرد إلى هذا الحد أى تعريف أو تفريق يقوم على الفصل بين ما هو أصواتي
وما هو تشكيلي من الصحاح والعلل ، حتى ينتج تناولا مزدوجا لهذه المسألة ولكن
دى سوسور يتناول المسألة تناولا مزدوجا حين يستخدم اصطلاحات مزدوجة
للدلالة على اختلاف النظرة إلى الصحاح والعلل باختلاف الأصوات والتشكيل
الصوتي واصطلاحات دى سوسور كما يأتي :

(1) Outline Of Linguistic Analysis, p. 18.

اصطلاحات تشكيلية اصطلاحات أصواتية

الصحيح : Consonantes (حروف صحيحة) Consonnes (أصوات صحيحة)
الملل : Sonantes (حروف علة) Voyelles (أصوات علة)
ويقول^(١) : إن الاصطلاحات Consonnes ، Voyelles تدل كما رأينا في صفحة
٧٥ على أنواع مختلفة ، أما Sonantes ، Consonantes فإنها تدل بالعكس على
وظائف في المقطع »

هذه الثنائية في الاصطلاح تسمح بتجنب ارتباك منهجي بقي زمتنا طويلا .
فمع أن نوع (i) واحد في fidèle وفي pied إذ هي صوت علة ، لكن هذا
الصوت حرف علة في fidèle وحرف صحيح في pied
ويستمر النص قائلا : « وقد رأينا مثلا أن w ، y ليسا شيئا مختلفا عن — u ،
ولكن حين يُسأل المرء عن السبب الذي ينتج الوظيفة المزوجة أو التأثير الصوتي
المزدوج (لأن كلمة وظيفة لا يقصد بها غير هذا) ، يجب بأن الصوت كذا يؤدي
الوظيفة كذا ، وبحسبها تقع عليه الثبرة المقطعية أو لا تقع »
والمالم الآخر الذي توخى ثنائية المصطلحات هو كينيت بايك الذي يستعمل
الاصطلاحات الآتية :

اصطلاحات تشكيلية اصطلاحات أصواتية

الصحيح : Consonants (حروف صحيحة) Non - Vocoids (أصوات صحيحة)
الملل : Vowels (حروف علة) Vocoids (أصوات علة)
ويقول^(٢) (إن صوت العلة هو الصوت الذي يخرج الهواء أثناء نطقه :
(١) من الغم (٢) على وسط اللسان (أي أنه ليس جانبيا) (٣) بلا احتكاك
في الغم) ولكن الاحتكاك في مكان آخر لا يمنع الصوت من أن يكون صوت علة
والآن نحاول تأمل الأصوات الصحيحة : وتشمل هذه أي صوت يخرج الهواء

(1) C. D. L. G. , p. 87 — 8 — 9.

(2) Phonemics, pp. 13 — 60.

أثناء نطقه من الفم لكن من جانب اللسان ، وأى صوت يخرج الهواء أثناء نطقه من الفم محدثاً احتكاكاً محددًا بنقطة من الفم ، وأى صوت لا يحد تيار الهواء مخرجاً أثناء نطقه .

ويستمر بعد ذلك فيقول : « لكل لغة أنواعها الخاصة من إنساق الحروف ، ففي بعض اللغات يأتي الكثير من الحروف الصحاح جنباً إلى جنب بلا توسط حروف العلة (أو سم ذلك إن شئت كتلا من الحروف الصحاح) والبعض الآخر لا يميل إلى هذه السكتل من الحروف الصحاح ، ولكنه يفضل تعاقب الحروف الصحاح وحروف العلة . وربما يشك الباحث في البداية حين يتناول بعض اللغات فيما إذا كانت أنساق معينة تكتب في *u* ، *y* ، أو *w* أى حروف علة أو حروف صحيحة فيجب أن تسمى هذه الجزئيات حروفاً صحيحة أو علة طبقاً للطريقة التي ترد بها في نسق الكلام في مواقع موازية لورود ما اعتبر حرفاً صحيحاً بالتأكيد مثل *t* ، *s* ، أو حروف علة بالتأكيد مثل *a* . »

وأخيراً يقول : « وحين يكون الصوت من نوع مشكوك في ظاهره بأنه ربما كان منتمياً لحرف صحيح أو لحرف علة ، يجعل الباحث قراره مبنيًا على أساس توزيع هذا الصوت في المقاطع الأضوائية والمقاطع التشكيلية ، أو في الوحدات الصرفية *morphemes* ، أو توزيعه بالنسبة إلى ما لا يبدو مشكوكاً فيه . »

وبعد فما الصحاح وما الملل ؟ لقد جرت المادة في لغتنا العربية على أن نطلق الاصطلاح « حرف » على مفهوم واسع فهو يشمل ما يأتي :

- ١ - الحرف بمفهومه الأجدى التقسيمي ، ويشمل المفهوم الأصواتي أيضا .
- ٢ - والحرف بمعناه الخطي الرمزي الكتابي .
- ٣ - والحرف أحد سبعة أحرف قرئ بها القرآن .
- ٤ - والحرف بمعنى بنط الطباعة .

ذلك إلى جانب استعمالاته الكثيرة التي لا تدخل تحت مفهوم الاصطلاح ،

كالحرف بمعنى الطَّرْف ، وقوله تعالى : (ومن الناس من يعبد الله على حرف)
وهلم جرا .

والذي يهمننا من كل هذا أن نسلخ عن المفهوم الاصطلاحي الأول جانبه
الأصواتي ، ونذع للكلمة مفهومها الأبيجدي التقسيمي ، فنخرج بتقسيم عربي
أبيجدي تجريدي فكري لحروف لا تنطق ، وإنما هي أقسام ثمانية وعشرون صحاح ،
وثلاثة علل ، يدخل تحت كل قسم منها واحد أو أكثر من الأصوات . وتكون
النتيجة بعدئذ أن يكون في اللغة العربية أصوات كثيرة مقسمة إلى أقسام ،
أى حروف ، أقل في العدد ؛ وكل من الحروف والأصوات ينقسم إلى قسمين
رئيسيين هما الصحاح والعلل ؛ وإليك بيان الحروف الصحيحة وحروف العلة :

فأما الحروف العربية الصحيحة فهي :

ء ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ع غ ف
ق ك ل م ن ه و ي .

وأما حروف العلة فهي :

الكسرة (ويشمل مفهومها ياء المد) ، والفتحة (ويشمل مفهومها ألف المد)
والضمة (ويشمل مفهومها واو المد) ، أى أن حروف العلة إما أن تكون قصاراً
أو طوالاً ، فالقصير منها حركة ، والطويل مد . كل هذا على الأساس التشيكيلى .

ومن الضروري أن يفرق الباحث بين هذين الأساسين من أسس الدراسة ،
التشكيل الذى يدرس الحروف ، والأصوات الذى يدرس الأصوات بالطبع . ومن
الضرورى للباحث أن يبدأ بوصف الأصوات ، ثم يحدد أقسامها بعد ذلك عن
طريق التخارج فى الموقع ، بمعنى أن الصوتين اللذين يقمان فى موقع واحد ، كالفاء
من فَلَقَ والعين من علق ، ينسبان لحرفين مختلفين إذا اختلف معنى إحدى
الكلمتين عن الأخرى .

أما إذا لم يقعا فى موقع واحد ، فلو قَسَرْت أحدهما على أن يحل محل الآخر
لم يتميز المعنى ، كما لو أحللت محل الميم فى ملق الصوت الذى نسميه إدغاماً بفنة ،

وهو من حرف اليم ، فإنها إذاً من حرف واحد : هذا هو معنى التخارج في النون .
والحروف تجريدات ، والأصوات تحقيقات ، فإذا وجد أن صوتاً من الأصوات
تحقيق لحرف صحيح ، فهو صوت صحيح ، وإذا وجد تحقيقاً لحرف علة ، فهو صوت
علة . خذ مثلاً لذلك : أحد أصوات الضمة مع صوت الواو . ليس هناك فرق
أصواتي بين الضمة الطويلة والواو الساكنة المطالة . انطق أيهما شئت ،
واسأل جارك أن يخمن أيهما تعني ، وستعلم أن أذنه لم يخبره الخبر اليقين ؛ فأين
يقع الفرق بينهما إذاً ؟ إنه يقع في التوزيع والوظيفة ، فمن الناحية التوزيعية ، تأتي
الواو محرّكة ولا تأتي الضمة ؛ ومن الناحية الوظيفية ، تأتي الواو بدايةً لقطع
ولا تأتي الضمة . فإذا وجد الباحث الأجنبي في اللغة العربية صوتاً كالذي نطقته
ولم يعرفه جارك فليحرّكه وليبدأ به مقطعا ، فإن أطاعه في الكلام فهو صحيح ،
وإن لم يجد لكلامه معنى فليجرب اعتباره حرف علة ، وسيجده كذلك . يفعل
ذلك دون أن يدخل في مضائق الفسيولوجيا أو الطبيعة ، أو يستعمل اصطلاحاتهما ،
لتحديد مفهومات لغوية بحتة .

ويجب في تحديد الحروف أن نمي باعتبارين هامين :

١ - التطرّيز اللغوي (أو التوزيع) .

٢ - الوظيفة ؛

وقد وضعنا معنيهما بمض التوضيح بالمثل فوق هذه السطور .

ومع الاحتفاظ بهذين في الذاكرة ، يمكن تحديد الصحاح أو الملل في ضوء
اللغة أو اللهجة التي ترد فيها ، وتنتمي إليها ، لا على أساس صدق هذا التحديد في كل
لغات العالم ، لأن لكل لغة تطريزها الخاص ، ووظائفها الخاصة التي تسندها إلى
الصحاح والملل .

تقسيم الحروف

لا يستطيع الباحث إذاً أن يبنى تقسيمات الحروف على اعتبارات فسيولوجية

عضوية ، أو طبيعية صوتية ، كما أشرنا إلى ذلك في كلامنا عن التفريق بين الصحاح والعلل ؛ لأن الحروف الصحاح وحروف الملة لا تنطق ، وإنما تنطق الأصوات الصحاح وأصوات الملة .

وعند تقسيم هذه الوحدات التشكيلية ، (التي نسميها الحروف فننسب إليها مخارج وصفات كمخارج الأصوات وصفاتها) ، لا نقصد من هذه النسبة أى معنى عضوى فسيولوجى فى المخارج ، ولا طبيعى صوتى فى الصفات ؛ وإنما نستعمل الاصطلاحين « مخرجا » و « صفة » استعمالا تشكليا محضا ، غير أصواتى ، لندل به على أنواع لا أعمال ، وعلى أفكار تقسيمية لاموضوعات طبيعية ، وعلى وسائل للتناول لعمليات لفظية ، وأخيرا كما يقول كاتينو على وظائف لا حركات . وعند ما نتكلم فى معرض التشكيل عن نطق شفوى ، إنما نتكلم عن أحد أنواع النطق المستخدمة فى اللغة العربية مثلا ، لا على عملية النطق نفسها ، أى أننا نتكلم عما يشمل حروف الباء والميم والواو ، لا عن أى صوت بعينه من أصوات هذه الحروف .

وأما اصطلاح العلاقة ، (ونقصد بها جهة الشركة أو التخالف بين صحيح وصحيح ، كملاقة الجهر المدركة إيجابيا بين د - ز ، وسلبيا بين د - ت ، أى أنها جهة شركة بين الزوج الأول ، وجهة اختلاف فى الزوج الثانى) ، فإنه لا يدع فى التفكير شك فى جهة إطلاقه ، برغم اتصاله بصفات فى الأصوات تتصل بالناحية الصوتية الطبيعية ، وتناولها من ناحية التشكيل تناول للتنظيم ، لا للوصف الصوتى كما فى علم الأصوات . فيدل اصطلاح « العلاقة » هنا على صفة ربما كانت إيجابية فى أحد طرفيها سلبية فى الطرف الآخر ، مع اتحاد الطرفين فى المخرج ، كما فى مثالنا السابق (د فى مقابل ت) . ويختلف استعمال هذا الاصطلاح هنا عن الطريقة التى يستعمله بها تروبتسكوى ؛ إذ يقصد به « مجموع الأزواج ذات العلاقة المتبادلة التى تخصصها نفس علامة العلاقة ^(١) » ؛ ومعنى الأزواج ذات العلاقة المتبادلة فى نظره كل حرفين (أو كما يقول هو « فونيمين » وسنشرح الاصطلاح « فونيم » فيما يأتى) يقف أحدهما فى وجه الآخر مقابلا له فى سلب صفة وإيجابها ، كوجود

(1) Principe , p, 89 ,

الجهر في أحدهما والهمس في الآخر ، كما في د ، ت . ويقصد بعلامة الملاقة
خاصية تشكيلية كالجهر مثلا ، يخلق إيجابها وسلبيها زوجا أو أزواجا ذات علاقة
متبادلة . أما بالمعنى الذي تقصده نحن من الاصطلاح « علاقة » فإنه يدل على
ما يشمل إلى جانب الجهر طرق النطق كالشدّة والرخاوة والتركيب والتوسط ،
وما يشمل صفات كالتفخيم أيضا .

وإلى جانب استخدام الاصطلاح « علاقة » أحب أيضا أن أطلق الاصطلاح
« ميل » على ظاهرة لم يخلق لها اصطلاح فيما كتب عن علم اللغة ، تلك هي الميل
بالخروج الأصلي أثناء النطق إلى تدخل مخرج آخر ، كالذي نسميه الإطباق ،
وما نسميه التنوير ، وذلك الذي نسميه التحليق ، ومعنى ذلك ارتفاع مؤخر
اللسان في اتجاه الطبق أثناء النطق في مخرج بعيد عن هذه المنطقة ، أو مقدمه
في اتجاه الغار ، أو يتراجع جذعه في اتجاه جدار الحلق ، أو تقفل الحنجرة ،
أو تحدث نفخة مصاحبة ، وإنما تفرد الميول بملاج منفصل عن علاج العلاقات ،
لأن هذه الميول صفات في الموقع أكثر مما هي صفات في الحرف ؛ وذلك كلام
يصدق في اللهجات العامية على وجه خاص .

وإذا فلا بد من استخدام المخارج والملاقات والميول (أو المخارج والصفات إن
أردنا الاختصار) في تقسيم الحروف ، لنجمل من مجموع هذه الحروف منظمة
تطريزية توزيمية ، يقوم كل حرف فيها بوظيفة تشكيلية خاصة تساهم في المعنى العام .
واصطلاح التطريز مستعار من فن الزخرف الذي يقوم على أساس في وحدات
زخرفية ، يحتل كل منها مكاناً في المجموعة التطريزية ، متكاملا مع أمكنة الوحدات
الأخرى ، ومختلفاً عنها . ويؤدي المجموع غرضاً زخرفياً ؛ ولشرح ذلك نقول : إن
أى حرفين في النظام التشكيلي في أى لغة لا بد أن تكون بينهما جهة اختلاف
واحدة على الأقل . وهذه الجهة إما أن تكون مخرجا أو صفة ، ولو اتفق حرفان
في المخرج والصفة لما صح أن يسميا حرفين ، بل إنما يكونان حرفاً واحداً . وإن نظرت
واحدة إلى جدول الحروف لتبين كيف لا يتفق اثنان منها في المخرج والصفة كليهما
بل لا بد من اختلاف بينهما ، يجعل لكل منهما مكانه في المنظمة التطريزية
للحروف . وإليك الجدول :

الاصوات

متوسط		مساكن		رضو		شديد		المخارج
جهور كل	جهور	مهموس	مهموس	جهور	جهور	مهموس	مهموس	
الف	غير مفخم	مفخم	غير مفخم	مفخم	غير مفخم	مفخم	غير مفخم	شفتوى شفتوى اسنانى اسنانى اسنانى لثوى
حرف الله	أنى	تكرارى	جانبي					
و	ف	ث	س	ص	ظ	ط	د	شفتوى شفتوى اسنانى اسنانى اسنانى لثوى
	ن	ر	ل	ج	غ	ق	ض	
	ي				ع	ه		شفتوى شفتوى اسنانى اسنانى اسنانى لثوى

ويمكن تشبيه هذه المنظمة التشكيلية الحرفية في مجموعها بمربعات رقعة الشطرنج ،
فالمربعات في هذه الرقعة تختلف بحسب الاعتبارات الآتية :

١ - سواد المربع وبياضه ،

٢ - مكان المربع في الخط الرأسى ،

٣ - مكانه في الخط الأفقى ،

٤ - مكانه في الخط المائل ،

ولا يمكن أن يتحد مربعان في كل هذه الصفات ، وذلك هو معنى فكرة
التطريز في الرقعة . وبشبهه هذا الجدول الذى وضعناه أمامك من حيث إن خطه
الأفقى مخرج ، وخطه الرأسى صفة ، ولا يمكن أن يتحد حرفان في المخرج والصفات
جميعها ، وهذا هو معنى التطريز الحرفى في الجدول واللغة كليهما .

« نظرية الفونيم »

كل مجموعة كلامية لا بد أن يتكون من سلسلة من الأصوات التى ينتهى
كل منها فى الآخر فى شكل ارتلاقي ، ولا يتفق اثنان منها اتفاقا تاما . ولكننا
إذا أردنا التحليل اللغوى فإننا نتجاهل عمداً هذه الارتلاقية الصوتية ، ونبدعى
إمكان إيجاد الحدود بين صوت وصوت ، وإمكان إخراج صوت من هذه السلسلة
وإحلال آخر محله . ومن المعلوم أن الدراسات اللغوية -- لأغراض عملية أيجدية
ونحوية ودلالية -- تقبل أن تربط عدداً من هذه الأصوات اللغوية برباط واحد ،
تطلق عليه اصطلاحاً شاملاً كالتون مثلاً . فالنون اصطلاح شامل يدخل تحته عدد
من الأصوات ، كالذى فى بداية « نحن » ، والذى قبل التاء فى « إن تاب » ،
وقبل الظاء فى « إن ظهر » ، وقبل الشين فى « إن شاء » ، وقبل القاف فى « إن
قال » ، مع اختلاف واضح بين هذه الأصوات فى المخرج . لاحظ أن صوت النون
فى « إن تاب » و « إن ظهر » مما يخرج فيه اللسان ، كالتاء والذال والطاء تماماً .
لقد اصطلاحنا على أن نسمى هذا العدد من الأصوات حرف النون ، فنجعل الحرف

أعم من الصوت كما سبق . وهذا أيضاً هو المقصود عند بعض الباحثين بالاصطلاح « فونيم » ، إذاً فالفونيم في أحد معانيه يقصد به معنى الحرف .

وهو في رأى دانيال جونز^(١) عائلة من الأصوات التي يعتبر كل منها عضواً من أعضاء العائلة ، يترابط مع الآخرين بهذه الطريقة التي شرحناها في النون ، ويسمى واحد من هؤلاء الأعضاء عضواً رئيسياً . والسبب الذي يبنى عليه اختيار الرئيسى من بين الأعضاء واحد مما يأتي :

١ - إما أن يكون هذا العضو أكثر وروداً في الاستعمال اللغوى من بقية الأعضاء .

٢ - أو لأنه العضو الذى يستعمل منعزلاً عن السياق .

٣ - أو لأنه متوسط بين الأعضاء المتطرفة كصوت النون اللثوى في مقابل بقية أصواتها .

وتسمى بقية الأعضاء أعضاء ثانوية للفونيم ، أو العائلة الصوتية المذكورة .

ولإيضاحه إيضاحاً أكبر يستعمل دانيال جونز كلمة « لنة » بمعنى كلام شخص واحد ذى أسلوب ثابت ، ويستعمل اصطلاح « بيئة الصوت » ليقصد الأصوات المحيطة بهذا الصوت في ظروفها كلها ، من جهر وكفية وعلو في الصوت وهلم جرا . ثم يقرر بعد ذلك أن الفونيم في لنة ما عائلة من الأصوات متقاربة في خصائصها ، تستعمل بطريقة لا تسمح بأن يستعمل أحدها في نفس البيئة الصوتية التي يستعمل فيها الآخر أبداً . ومعنى ذلك أن النون التي قبل الثاء ، بما فيها من إخراج اللسان ، ومن الصفات الأخرى ، لا تحمل محل النون التي قبل القاف ؛ لأن لكل منهما مكانها وبيئتها الصوتية الخاصة بها . وهذا هو المقصود بمعنى التخارج بين الأصوات ؛ فكل صوتين من نفس الحرف متخارجان من جهة الموقع ؛ أى لا يقع أحدهما موقع الآخر . والعلاقة بين الأعضاء المختلفين في الفونيم الواحد إما أن تكون عضوية أو صوتية ؛ أى أنها إما أن تكون علاقة بالمخرج ، أو علاقة بالصفة .

(1) The Phoneme Theory, Cambridge 1950

فالعلاقة بين الخاء الهموسة في «يخشى» والجهورة في «أصخ غير مأثور» علاقة بالخرج مع اختلاف الصفة، ولكن العلاقة بين النونات المختلفة التي ذكرناها علاقة بالصفة مع اختلاف المخرج .

ويرى دانيال جونز أن الصوت الواحد لا يمكن ، إلا في حالات نادرة ، أن يكون منتعياً إلى فونيمين اثنين في نفس الوقت . ويأتي لذلك بأمثلة كثيرة يمثل بها للقاعدة ولشواذها . ونضيف هنا أن الصوت الشفوي الأسناني الذي نسميه إدغاماً بفغنة (م) يكون من أصوات الميم تارة ، ومن أصوات النون تارة أخرى . ويتضح ذلك من مقارنة المثالين :

ينفع ، دعهم في غيرهم .

فنفق النون في ينفع ، ونطق الميم في دعهم يتم بنفس الطريقة . ومن الفونيم ما يكون ذا أعضاء ممتدة ، كالنون ، وما يكون ذا عضو واحد ، كالياء .

لقد قلنا من قبل إن أعضاء العائلة الفونيمية الواحدة متخارجون ، فالنونات المختلفة متخارجة من حيث الموقع ، ولهذا تتخرج أهمية خاصة في نهاية الخطورة ، من جهة الدلالة ؛ لأن الصوتين إذا انتميا إلى فونيمين مختلفين ، انتفت عنهما فمكورة التخارج ، وصح أن يحل أحدهما محل الآخر ، ليحدث تعديلاً في الدلالة أو في المعنى المعجمي ، بخلق كلمة جديدة . فالمعروف مثلاً أن التاء فونيم غير فونيم التاء ، وأنا إذا وضعنا التاء موضع التاء من كلمة « تاب » ، تغيرت الكلمة ، وتغير معناها ، وأصبحت « تاب » . فإذا وضعنا فونيم العين بدل التاء ، أصبحت « عاب » . فإذا استبدلنا ذلك بالحاء ، أصبحت « خاب » . فإذا حلت الراء محلها أصبحت « راب » . والشين « شاب » ، والنين « غاب » ، وهلم جرا . فحول أحد الصوتين محل الآخر دليل على أنهما ينتميان لفونيمين مختلفين . وهذا أحد أوجه الكشف عن القيم الخلافية في اللغة . وإضافة الفونيم إلى الكلمة ، واستخراجه منها ، كاستبداله فيها ، يميز الكلمة عن الأخرى . فثال التمييز بالإضافة « جد » و « جدد » ، وبالاستخراج العكس ، وقد سبق التمثيل للتمييز بالاستبدال .

ومما تتميز به كلمة عن كلمة «الكلمة»، كما في «قال» و«قل»، ففي المثال الأول
لبن أطول من الفتحة التي في الثاني، وفي الثاني تشديد أطول من الإفراد الذي في
الأول، وهذا فرق في الكمية. ومن ذلك النبر، ولكن اللغة العربية استغنت
بوسائلها المتعددة عن استخدام هذه الوسيلة من وسائل التمييز بين الكلمات،
ومثال التمييز بالنبر في الإنجليزية كلمة Contract مع وضع النبر على أول أصوات
الكلمة، و Contract مع وضعه على r ومعنى الكلمة الأولى «عقد»
ومعنى الثانية يتفق اتفاقاً مدوناً. ومن ذلك أيضاً نغمة الكلمة؛ وهي تستخدم
في اللغة الصينية وفي لغات غرب أفريقيا وهذا النوع من اللغات يسمى - Tone
Languages، كل ذلك يسمى الخلافات الصغرى التي يفرق بها بين كلمة وأخرى.
وقد يجرى التفريق بخلافين أصغرين أو أكثر، كما في «قل» و«قال» حيث
يفرق بينهما بصوت الضمة في مقابل صوت الألف اللينة من جهة، وباختلاف
كمية طولها من جهة أخرى. وكما في «قل» و«قأس» ، حيث نضيف إلى
الخلافين السابقين ثالثاً بين اللام والسين. والمفهوم أن قال في المقارنة الأولى
وقاس في الثانية ساكنان بالوقف.

وأهم شيء في هذا الصدد أن يكون مجموع الخلافات الصوتية بين كلمة وكلمة
كافياً لأن يرر دعوى اختلافهما، أما الطريقة التي يتوصل بها إلى إيجاد مجموع هذا،
فليس لها مثل هذه الأهمية. وإنما نقول مجموع الخلافات لأن هذه الخلافات
باعتبارها فرادى قد لا يكفي واحد منها للتفريق، بنفسه فحسب، بين الكلمتين،
ولكنها مجتمعة قد تكفي لذلك.

هذه النظرة إلى الفونيم يمكن أن تسمى نظرة عضوية تركيبية، لأنها تعترف
بكلمة «عائلة أصوات». ولكن نظرات أخرى إلى الفونيم قد أخذت تنافسها في
التفكير اللغوي، وأهمها النظرة العقلية، والنظرة الوظيفية التركيبية. فأما أصحاب
النظرة الأولى فيعتبرون الفونيم صوتاً مفرداً، له تجريد ذهني، أو صورة ذهنية،
يستحضرها المتكلم إلى عقله بالإرادة ويحاول بلا وعي أن ينطقها في الكلام،
فينجح في بعض الأحوال في تحقيق صورة الصوت بالنطق، ولكنه في أحوال

يخفق ، فيستحضر أقرب الأصوات إلى هذه الصورة . وهذا شبيه بنظرية
المثل عند أفلاطون .

ولقد نحا « بودوان دي كورتيني » مكتشف هذه النظرية نحواً نفسياً في
التفكير فيها حيث عرف الفونيم بأنه صورة ذهنية ، وفرق لهذا بين نوعين من علم
الأصوات ، أولهما علم الأصوات العضوي ، وثانيهما علم الأصوات النفسى . وجعل
الأول لدراسة الأصوات المنطوقة ، والثانى لدراسة الأصوات المنوية فى النطق .
ويفرق بين مجموعتين من الرموز الكتابية الأصواتية ، على هذا الأساس أيضاً ،
أولاهما لكتابة الأصوات المنطوقة ، والثانية لكتابة الفونيمات ، أو الصور
الذهنية ، أو الأصوات المنوية فى النطق .

ومن أحباب النظرية النفسية أيضاً ساير^(١) ، الذى يستعمل فى مقاله المعنون « أنماط
الأصوات فى اللغة » ، الاصطلاح « أصوات مثالية » ، ليقصد الفونيمات من وجهة
النظر العقلية . ويقول بأن « هذه الأصوات المثالية التى يكونها إحساس المرء
بالعلاقات المقصودة بين الأصوات الموضوعية أكثر تحقّقاً فى نظر المتكلم الفطرى
من الأصوات الموضوعية نفسها » ويقول فى نفس المقالة « إن السيكولوجية المركبة
للملاقة والنمط واضحة فى نطق أبسط صحيح أو علة » . ويقول مرة أخرى « ويوجد
بالبدئية مكان للصوت (منظوراً إليه باعتباره نقطة حقيقية فى النمط لا
باعتباره أحد الصور الصوتية المشروطة) فى نظام لوجود إحساس عام بعلاقته
الأصواتية بالأصوات الأخرى » ويقول : « إن غرض هذه المقالة وروحها
أن ترى أن الظواهر الأصواتية ليست عضوية ، مهما كان من الضرورى فى
المراحل الأولى للبحث اللغوى الاستقرائى أن نعطى الحقائق الأصواتية تجسّماً
عضوياً . فالناقشة الحاضرة فى الحقيقة توضيح خاص لضرورة الذهاب إلى ما وراء
مادة الإحساس ، فى أى نوع من أنواع التعبير ، لتدرك من الأشكال ما يدرك
بالبدئية ويعطى معنى للتعبير » .

(1) Sound patterns in Language, Language, Vol. 1, 1945
pp. 37—51 and La Réalité Psychologique des Phonemes
Journal de Psych. Jan-Apr, 1933.

ومن العلماء طائفة ترفض الإدراك النفسى للفونيم ، ويقولون فى نفس الوقت إن الفونيم لا يوصف عن طريق الأصوات التى توضحه ، بل يحددونه فى ضوء وظيفته التركيبية فى اللغة .

وفى مقدمة هؤلاء تروبتسكوى^(١) ، الذى يبدو أنه يعتبر الفونيم أى واحد من الخلافات الصغرى التى تفرق بين الكلمات فى المعنى ، وقد سبق شرح ذلك . ويحدد الفونيمات بأنها وحدات تشكيلية لا يمكن تقسيمها من وجهة النظر اللغوية إلى عناصر متتابعة أدق ، وقال إنها علامات مميزة ، لا يمكن تعريفها إلا بالرجوع إلى وظيفتها فى تركيب كل لغة على حدها .

وهو يقول أيضاً إن الفونيم مجموع الصفات التشكيلية ذات الصلة بالموضوع . ثم هو يقول : إن الفونيم فكرة لغوية لانفسية . ومما يرضى أن تروبتسكوى يقود بنظرته هذه إلى نفس النتائج العملية التى قادت لها أوضاع أخرى للنظرية ، وذلك أن هذه النظرية تمنحنا مادة جوهرية لتحليل التراكيب اللغوية ، وأساساً قوياً للكتابة الأصواتية .

ويبدو أن بلومفيلد يرى نظرية الفونيم من نفس زاوية تروبتسكوى ؛ فهو يعرف الفونيمات بأنها « الوحدات الصغرى من الصفات المميزة للأصوات » ، و« أصغر ما يحدث اختلافاً فى المعنى من الوحدات » . ولقد قال أيضاً : إن فونيمات اللغة ليست أصواتاً ولكنها صفات فى الأصوات التى ينتجها التكلم بالتدريب ، ويميزها فى تيار الكلام العملى .

أما « توادل » فىقول إن الفونيم ليس له وجود حقيقى ، لامن الناحية العضوية ولا من الناحية النفسية ، وإنما هو وحدة خرافية تجريدية . وهذا هو رأى هيلدسلف كما يبدو ، وكل هذه الآراء تقود إلى نفس النتيجة العملية . هذه النتيجة العملية هى :

(1) N. S. Troubetzkay, Grandzüge der Phonologie, p. 34.

- ١ - أن الفونيم يؤدي وظيفة دلالية ، حيث تأتي الدلالة من الفونيمات والمورفيمات والكلمات والجملة .
- ٢ - يعين على تعلم النطق الأجنبي .
- ٣ - يعين على استخدام الأصوات الصحيحة في أماكنها الصحيحة .
- ٤ - يعين على فهم النحو والصرف وبقية الدراسات اللغوية ، عن طريق الإضافة والاستخراج والاستبدال .
- ٥ - يعين على خلق أبجديات منظمة للغات المختلفة . وهذه الناحية محل دراسة ضخمة في أمريكا ، تعرف تحت عنوان « Phonemics » ،

المجاورة في السياق

ليس كل حرف صالحاً لأن يجاور كل حرف آخر في القطع . وشكل القطع ، ويخرج الحرف المجاور وصفاته ، والملحقات الصرفية ، وغير ذلك ، هي العوامل التي تحدد ورود حرف بعينه في موقع بعينه ، أو عدم وروده . وسيجد الباحث نفسه مرغماً على دراسة الكلمة بدون الملحقات الصرفية التي بها . ونقصد بالملحقات ما اتصل بأول الكلمة ، كالسين والتاء في استعمل وكأحرف المضارعة ، أو دخل في وسطها ، كتاء الافتعال ، أو جاء في آخرها ، كالفهائر المتصلة ، وهلم جرا .

ونحب أن نسمى ما اتصل بالأول صدراً إلحاقياً ، وما دخل في الوسط حشواً ، وما جاء في الآخر عجزاً . وإنما يرغب الباحث على دراسة الكلمة بدون ملحقاتها لأن هذه الملحقات ذات حروف ثابتة لاتتغير بتغير الموقع ، ومن ثم فهي بحكم ثبوتها تجاور كل ما يأتي منها من حروف الكلمة . وأدعى للضبط أن يقصر الباحث نفسه على الكلمة غير ذات الملحقات ؛ لأن دراسة المجاورة في السياق إنما تعتبر موجهة إليها باعتبارها نواة الدلالة ، ولأنها ذات معنى معجمي ، بخلاف الملحقات التي يقصد بها معنى الوظيفة الصرفية أو النحوية التي تؤديها ، وورق بين المعنى المعجمي والمعنى الوظيفي .

وقبل أن نبدأ في تحديد هذه الحروف المتجاورة في المقطع ، نحب أن نلم بالإمامة عابرا بمعنى القطع ، وإن كان هذا الاصطلاح مما يصعب تحديده صعوبة تامة . سوف لأنحاول تعريف المقطع ؛ لأن دراسة المقطع سيفرد لها باب خاص ؛ وإنما نحاول أن نمد مقاطع العربية ، ونبين حدودها فيما يأتي :

في العربية ستة مقاطع ، في كل منها صحيح واحد أو أكثر ، وعلّة واحدة فحسب ، سواء أكانت هذه طويلة أم قصيرة : فإذا رمزنا للصحيح بالرمز (ص) وللعلّة بالرمز (ع) إذا كان قصيراً و(ع ع) إذا كان طويلاً ، أمكننا أن نبنى المقاطع العربية في أشكالها المختلفة .

١ - ع ص

٢ - ص ع

٣ - ص ع ص

٤ - ص ع ع

٥ - ص ع ع ص

٦ - س ع ص ص

والمقطعان الأولان قصيران في كميتهما ، والثالث والرابع متوسطان ، والأخيران طويلان .

والقاعدة في تمييز المقطع الأول أنه يوجد في بداية كل ما بدىء بهمزة الوصل . فالعروف أن هذه الهمزة إنما تأتي طارئة على الكلمة ، ليتوصل بها إلى النطق بالساكن ، أو على الأصح بحرف العلة الذي قبل الصحيح الساكن في أول الكلام فحسب . أما في وسط الكلام ، فلا تأتي مطلقاً . ومن هنا كان العنصر الدائم الذي يعتد به في هذا المقطع هو جرف العلة ، والحرف الصحيح ، الذي يليه مباشرة ؛ فيوجد هذا المقطع مثلاً في بداية كل ما كان على وزن استفعال ، وانفعال ، واقتمال ، وفي أفعال هذه المصادر ، وفي أداة التعريف . ويجب أن نشير هنا إلى أن هذا المقطع

نشكلي فحسب : أى أنه لا وجود له فى الدراسة الأصواتية لأن المقطع العربى من الناحية الأصواتية لابد أن يبدأ بصوت صحيح . أما من الناحية التشكيلية التى تدرس القاعدة والنظام ، لا النطق ، فقد أوردنا تكرر وجود هذا المقطع فوق هذا الكلام ويزيد هنا ما يأتى :

إذا تهجينا كلمة « استخراج » فلا شك أن مكوناتها هى كسرة فى البداية ، فسین سا كنة ، فتاء مكسورة ، نحاء سا كنة ، فراء بعدها ألف مد ، فتيم . والذى يهمنا هنا هو أننا إذا أردنا النطق بهذه الكلمة دون أن تسبقها كلمة أخرى ، فسنضطر إلى التمهيد للنطق بها بمخلق همزة ليست من بينها ، هى همزة الوصل ، وستوضع هذه الهمزة قبل الكسرة التى فى البداية ، ولكننا إذا قلنا مثلاً « أمر استخراج » ، فسوف لانظر إلى خلق هذه الهمزة . لماذا ؟ لأن الراء من كلمة أمر سدت مسدّها . ولكن الراء من كلمة أخرى ، والتشكيل لا يعتبر المقطع وحده سمعية كما تفعل الأصوات ؛ فإذا كان المقطع من الناحية الأصواتية هو مجموع الهمزة والكسرة والسين السا كنة فى الحالة الأولى ، ومجموع الراء والحركة والسين السا كنة فى الحالة الثانية ، فإنه يتكون من وجهة النظر التشكيلية من الحركة والسين السا كنة فحسب . لأن الهمزة والراء طارئتان ، وكلتاها غريبة على الكلمة ، وما كان غريباً على الكلمة لا يعد من مقاطعها من وجهة النظر التشكيلية .

وقد سبق أن قلنا إن الحركة فى هذا المقطع يرمز لها بالرمز (ع) ، والصحيح يرمز له بالرمز (ص) ، فبنية المقطع إذا هى (ع ص) ، ولكنك ستجده فى دراسة الأصوات دائماً فى صورة (ص ع ص) .

وقاعدة المقطعين الثانى والثالث (ص ع ، ص ع ص) أنه إذا تحرك حرف بالكسرة أو الفتحة أو الضمة القصيرة ، فإذا تحرك ما بعده ، فالحرف المتحرك الأول مع حركته مقطوع من نوع (ص ع) ، كالكاف المفتوحة من كَتَبَ ؛ أما إذا سكن ما بعده ، فالحرفان وبينهما الحركة يكونان مقطعا من نوع (ص ع ص) ، كاليم المفتوحة والحاء السا كنة من « محمود » .

وقاعدة المقطعين الرابع والخامس أنه إذا تحرك حرف ياء المد أو ألفه أو واوه،
فإذا تحرك التالى له ، فالحرف الأول وحرف المد يكونان مقطعا من نوع (ص ع ع)،
كالقاف والألف من قاتل ؛ أما إذا سكن ما بعده ، فالصحيحان وبينهما المد
يكونان مقطعا من نوع (ص ع ع ص) ، كاليم والواو والدال من «محمود» .
وقاعدة المقطع السادس أنه إذا تحرك حرف بحركة قصيرة ؛ ثم تلاه ساكنان مثل
«عبد» ، أو ساكن مشدد ، مثل «شد» ، فإن الحرف الأول والحركة والساكنين
جميعا تكون مقطعا من نوع (ص ع ص ص) فإذا نونت عبد وشد ، تغير نظام
المقاطع ، فأصبحت بنية الكلمة (ص ع ص + ص ع ص) بدل (ص ع ص ص)
وبعد أن شرحنا بنية المقاطع نود أن نبين المقصود بالحرفين المتجاورين
في السياق ، وهذان إما أن يكونا :

١ - الصحيح في المقطع (ع ص) والصحيح الذى يأتى بعده بداية لمقطع
جديد .

أو ٢ - الصحيح في المقطع (ص ع) والصحيح الذى يأتى بعده بداية
لمقطع جديد .

أو ٣ - الصحيحان اللذين في مقطع (ص ع ص) .

أو ٤ - الصحيح الذى في المقطع (ص ع ع) والصحيح الذى يأتى بعده
بداية لمقطع جديد .

أو ٥ - الصحيحين اللذين في المقطع (ص ع ع) .

أو ٦ - الصحيح الذى في البداية ، والصحيح الذى قبل الآخر من المقطع
(ص ع ص ص) .

أو ٧ - الصحيحين الساكنين في نهاية المقطع (ص ع ص ص)

٧ - الصحيح الذى في نهاية (ص ع ص) ، أو (ص ع ع ص)

أو ، (ص ع ع ص ص) ، وما يأتي بعده بداية لقطع جديد ، (مع العلم أن (ص ع ع ص) ، (ص ع ص ص) لا يكونان في وسط الكلام إلا في اللهجات العامية فقط) .

وسيجد الباحث أن الأساس الذي يمتنع عليه أن يتجاوز الحرفان إنما هو المخارج! فانظر إلى الجدول الذي سبق ، وستجد أن كل حرف أسناني المخرج لا يميل إلى أن يجاور نفسه ، ولا حرفا له نفس المخرج إلا قليلا ويشمل ذلك (ض ط ت ز ص س ظ ذ ث) . فإن قلت فما تقول في «تذليل» التي يجتمع فيها التاء والذال متجاورتين ، فالرد على ذلك أننا ندرس الكلمة خالية من الملحقات والزوائد . ويمكن أن يقال نفس الشيء عن (خ - غ - ك - ق) إذا توسعنا في مدلول «طبق» إلى ما يشمل ما كان مخرجه اللهاة التي هي نهاية الطبق . وكذلك عن (ب م و ف) إذا توسعنا في مدلول «الشفوي» إلى ما يشمل الفاء ، وهي شفوية أسنانية ، وعن (ع ح ه د) إذا توسعنا في مدلول الحلق إلى ما يشمل الحنجرة ، وهلم جرا .

يقول السيوطي (١) . «قال ابن دريد في الجهرة أعلم أن الحروف إذا تقاربت مخارجها كانت أثقل على اللسان منها إذا تباعدت لأنك إذا استعملت اللسان في حروف الحلق دون حروف الفم ودون حروف الذلاقة كلفته جرسا واحدا وحركات مختلفة ألا ترى أنك لو ألقت بين الهمزة والماء والحاء فأمكن لو وجدت الهمزة تتحول هاء في بعض اللغات لقربها منها نحو قولهم في أم والله هم والله وقالوا في أراق هراق ولو وجدت الماء في بعض الألسنة تتحول وإذا تباعدت مخارج الحروف حسن التأليف .

قال واعلم أنه لا يكاد يجيء في الكلام ثلاثة أحرف من جنس واحد في كلمة واحدة لصعوبة ذلك على ألسنتهم» .

ويروي السيوطي عن الشيخ بهاء الدين صاحب عروس الأفراح أن رتب الفصاحة متفاوتة فإن الكلمة تخف وتثقل بحسب الانتقال من حرف إلى حرف

لا يلائمه قرباً أو بعداً فإن كانت الكلمة ثلاثية فتراكيها اثنا عشر .

- ١ - الانحدار من المخرج الأعلى إلى الأوسط إلى الأدنى نحو ع د ب
- ٢ - الانتقال من الأعلى إلى الأدنى إلى الأوسط نحو ع رد
- ٣ - من الأعلى إلى الأدنى إلى الأعلى نحو غ م ه
- ٤ - من الأعلى إلى الأوسط إلى الأعلى نحو ع ل ن
- ٥ - من الأدنى إلى الأوسط إلى الأعلى نحو ب د ع
- ٦ - من الأدنى إلى الأعلى إلى الأوسط نحو ب ع د
- ٧ - من الأدنى إلى الأعلى إلى الأدنى نحو ف ع م
- ٨ - من الأدنى إلى الأوسط إلى الأدنى نحو ف د م
- ٩ - من الأوسط إلى الأعلى إلى الأدنى نحو د ع م
- ١٠ - من الأوسط إلى الأدنى إلى الأعلى نحو د م ع
- ١١ - من الأوسط إلى الأعلى إلى الأوسط نحو ن ع ل
- ١٢ - من الأوسط إلى الأدنى إلى الأوسط نحو ن م ل

ثم يقول إن أحسن هذه التراكيب الأول ، فالعائتر ، فالسادس . وأما ه ؛
٩ فهما سيان في الاستعمال ، وإن كان القياس يقتضى أن يكون أرجحهما ٩ ، وأقل
الجميع استعمالاً ٦ .

وواضح هنا أن العلو والتوسط والدنو مقاييس اعتبارية بالنسبة إلى المخارج
في حروف الكلمة ، في الجهاز النطقي . وهذه المقاييس النسبية واضحة في كل الأمثلة
إلا في المثال الرابع (علن) ، لأن مخرج اللام والنون واحد ؛ ولكنهما يختلفان
في الصفة ؛ فاللام يجرى الهواء معها من جانب اللسان ، وأما النون فإن هوائها
يجرى في الخياشيم ، وهي أوغل من جانب اللسان وأبعد . ولست أفهم ما يقصده
الشيخ بهاء الذين من جعل الرء أدنى مخرجا من الدال في المثال الثاني ؛ مع أن
العكس هو الصحيح ، ولعل المثال فيه (عبد) لا (عرد) .

هذا مثال من أمثلة دراسة المجاورة في السياق على طريقة اللغويين من العرب

وهو مجهود ليس باليسير الهين ، وإن كان غير محدد الدلالات الاصطلاحية . على أن هذا الموضوع بحاجة إلى دراسة أوسع ، ومجهود أضخم ، لأن فيه الكثير من أسرار اللغة العربية ، التي لتبديها الدراسات التقييدية الشائمة في النحو والصرف والبلاغة .

أما تقسيم حروف العلة ؛ فإنه يختلف في الفصحى عنه في اللهجات العامية . ذلك لأن حروف العلة في الفصحى ثلاثة هي الكسرة حركة ومدما ، والفتحة ، والضمة كذلك ؛ وأما في اللهجات العامية فلا بد للباحث من الاعتراف بمحرفين آخرين يمكن أن يسمى أحدهما الحفظة ، وهي التي تتوسط الكسرة والفتحة ، ثم الرفة ؛ وهي التي تتوسط الفتحة والضمة ، ويمكن أن يرمز e ، o ، لهما على التعاقب . وينبغي أن ننبه هنا إلى أن هاتين في معظم اللهجات العامية طويلتان فقط ؛ أي أيهما مدتان لآخركتان . والاعتراف بالقصر والطول في حروف العلة كالاقرار بالإنفراد والتشديد في الحروف الصحيحة إذ هو في كلتا الحالتين تعبير عن وجود كيتين مختلفتين في الحرف الواحد . وكما أن الحرف المشدد بمحرفين ، كما يقولون ، يعتبر المد بمحركتين كذلك . ومن ثم استخدمنا في الدلالة على المقاطع الرزين (ع) ، (ع ع) للدلالة على اختلاف الكمية كما استخدمنا (ص) (ص ص) تماما .

وكل من هذه الحروف يضم مجموعة من القيم الأصواتية المختلفة ، المرتبطة بالقيم التي تنسب إلى الصحاح المجاورة لها . وحرف العلة في مجموعه لا يعبر عن أية قيمة أصواتية بمفردها ؛ وإنما يشملها جميعاً كعنوان لها ، وهو كالحرف الصحيح لا ينطق . وينبغي أن نشير أيضاً إلى أن أصوات العلة المركزية ، التي تعتبر القلقة أوضح أمثلتها ، لا تدخل تحت حرف من هذه الحروف ؛ أي أنها ، وإن كانت أصواتاً لغوية ، فهي لتحديد موقع ورودها . أي أنها تخدم غرضاً موقعياً prosodic ، ولا تدخل في النظام العلى للغة أو اللهجة العربية المدروسة . ولا يمكن أن يقال عن واحد منها إنه من حرف الكسرة أو الفتحة أو الضمة .

وكما أن ورود حرفين صحيحين متجاورين مقيد باعتبارات تطريزية مخرجية يتقيد ورود حرفي علة متجاورين لتجاور مقطعيهما ، لنفس السبب على ما يبدو . وللمقاطع ص ع ، ص ع ص ، ص ع ص ثلاث إمكانات عليية ، هي

الكسرة والفتحة والضمة ، مع موقعية القصر (أى أن هذه الثلاثة تأتي قصيرة في شكل حركات في هذه المقاطع) . أما القطمان ص ع ع ، ص ع ع ص ، فلمهما هذه الإمكانيات مع موقعية الطول (أى أن هذين المقطعين يشتملان على الكسرة أو الفتحة أو الضمة في صورة ياء المد أو ألفه على التعاقب) . وهذا في الفصحى ؛ أما في اللهجات العامية ، فإن (ص ع ع ص) يضم إلى ذلك اشتماله على الخفضة ، والرنمة أيضاً ، وهما لا تأتيان مطلقاً في ص ع ع . لقدقت بدراسة تجاور حروف العلة بتجاور المقاطع التي ترد فيها في لهجة عدن ، في رسالتي للدكتوراه ، وهي دراسة إحصائية طويلة تمسك عن إيرادها هنا لاعتبار المسافة المخصصة في الكتاب .

المقطع

إن اختيار رمز من الرموز ليدل على شيء من الأشياء إنما هو مسألة اختيار مطلق ، مادام واضح الرمز بين ، بما لا يحتمل الغموض ، أى معنى أو فكرة أو شيء يقصد من استعمال هذا الرمز . وذلك هو المقصود من « تحديد الرمز » ؛ فيستطيع المرء أن يستخدم رمزاً قديماً بمعناه التقليدى ، أو يدخل عليه بعض التعديل في الشكل أو الدلالة ، أو يخلق رموزه الخاصة ، طالما التزم ببيان دلالتها قبل الاستعمال . والمقاطع تعبيرات عن نسق منظم من الجزئيات التحليلية ، أو خفقات صدرية في أثناء الكلام ، أو وحدات تركيبية ، أو أشكال وكميات معينة . فيمكن إذاً أن يخلق نظام رمزي للمقاطع ، طبقاً للنظرة الأولى أو الثانية أو الثالثة أو الرابعة ، أى تبعاً لوجهة النظر التي ينظر بها إلى هذه المقاطع ، ولناحية دراستها دراسة معينة . فإذا بحث باحث في المقطع من جهة اعتباره تعبيراً عن نسق منظم من جزئيات التحليل اللغوى ، فإنه يستطيع أن يفعل ما فعلناه من قبل ، فيخصص رموزاً للصحيح وآخر للعلّة ، وليكن هذان الرمزان ص ع ، ع . وأن يعبر عن طبيعة النسق في المقطع بترتيب هذه الرموز بحسبه ، فيقول مثلاً إن من الأنساق القطعية نسقاً في صورة ص ع ، وآخر في صورة ص ع ص ، وثالثاً في صورة ص ع ع ، وهلم جرا . فهذه أنساق منظمة من الرموز لأنساق منظمة من الصحاح والعلل .

أما إذا نظرنا إلى المقطع باعتباره خفقة صدرية (كما ينظر إليه الموسيقيون غالباً) ، فإن أى رمز كالنقطة ، والسهم ، كاف لأن يدل على المقطع في كافة كمياته وأشكاله . ذلك بأن الذى يهمننا هنا ليس كمية المقطع ولا شكله ولا تركيبه في صورة نسق معين ، وإنما الدلالة على مقطع أيا كان . وبهذا الاعتبار يمكن التمييز عن عدد المقاطع في كلمة مثل كتب (فعل ماض ساكن الباء) ، بالرمز (← ←) .

ولقد بنى العروضيون من العرب مقاييسهم العروضية بناء على هذه النظرة على ما يبدو ؛ حيث نظروا إلى المقاطع باعتبارها خفقات صدرية أو وحدات إيقاعية أوشيثاً له هذه الطبيعة ، ووصفوا النظام الإيقاعى العروضى باستخدام الاصطلاحين « حركة » و«سكون» ، ودلوا على الحركة بشرطة ، وعلى السكون بدائرة ، واعترفوا بثلاث إمكانيات إيقاعية كما يأتي :

(-) وتدل على مايساوى ص ع ،

(٥ -) وتدل على مايساوى (ع ص) ، أو (ص ع ص) ، أو (ص ع ع) ،

(٥ ٥ -) وتدل على مايساوى (ص ع ع ص) ، أو (ص ع ص ص)

فأنت ترى أن الرمز الواحد من هذه الرموز الثلاثة قد يدل على أكثر من بنية مقطعية واحدة . ويمكن أن نلاحظ على هذه الرمزية العروضية ما يأتي :

١ - تدل الشرطة على صحيح متحرك بحركة قصيرة . واستمارة الرمز هنا من رمز الحركة في الكتابة يدل على أنهم كانوا يعتبرون الصحيح الذى في بداية المقطع تابعاً للحركة ، وهذا عكس وجهة النظر النحوية ، التى تجعل الحركة صفة للصحيح . ويجب أن ننبه إلى أن علم اللغة الحديث لا يجعل أيّاً من الصحيح ، والحركة ملكاً يمين للآخر ، وإنما هما وحدتان مستقلتان متتابعتان ، لا ترد أحدهما وصفاً للآخرى .

٢ - رمز لسكل من موقعية الطول (انظر إلى معنى الاصطلاح «موقعية»)

والصحيح الساكن (أى الذى يقع في نهاية المقطع) بدائرة واحدة ، فإذا اجتمع هذان أو تكرر الصحيح الساكن رمر لهما بدائرتين .

٣ - لا يرد أكثر من دائرتين بين شرطة وشرطة .

٤ - يمكن قياس موقعية الطول على تمليق النغمة في الموسيقى ، أما الحرف الساكن فهو أشبه بالفترة بين ضربتي الإيقاع منه بما يسميه الموسيقيون « السكنة » « Syncopation »

فإذا درسنا المقطع مع النظر إلى كونه وحدة تركيبية ، ورمزنا إلى كلمة تركيب بالرمز « ر » مثلاً ، صح لنا أن نقول إن في اللغة العربية ست وحدات تركيبية هي ر^١ ، ر^٢ ، ر^٣ ، ر^٤ ، ر^٥ ، ر^٦ . وتكون في هذه الحالة قد تجاهلنا النص على تحديد الفروق بين كل وحدة وأخرى ، وإن كنا قد نصصنا على هذه الفروق غير محددة حين فرقنا بين كل راء والأخرى بعدد مصاحب لها .

أما إذا درسنا المقاطع مع النظر إلى كونها أشكالاً وكميات معينة ، فسيكون لنا في الرمز إليها شأن آخر . دعنا نعين بالرمز « ق » كلمة قصير ، وبالرمز « م » متوسط ، وبالرمز « ط » طويل ، فهذه كميات ثلاث . ثم دعنا نعين بالرمز « ف » كلمة مفتوح ، ويقصد بها أن المقطع مما ينتهي بعلّة ، وبالرمز « ل » كلمة مقل ، ويقصد بها أن المقطع مما ينتهي بصحيح ، فإذا جاء في نهاية المقطع صحيحان مشكلان بالسكون ، كان الرمز « ل ل » . إذا فعلنا ذلك نتيج لنا الكميات والأشكال الآتية للمقاطع العربية :

١ - ق ل	وهو من الناحية التركيبية	ع ص	،
٢ - ق ف	»	ص ع	،
٣ - م ل	»	ص ع ص	،
٤ - م ف	»	ص ع ع	،
٥ - ط ل	»	ص ع ع ص	،
٦ - ط ل ل	»	ص ع ص ص	،

فالتفاف والميم والطاء تدل على كميات واللام والفاء تدل على أشكال .

ونحن نختار لدراسة المقاطع العربية وجهة النظر الأولى ، أي اعتبارها تعبيرات عن أنساق منظمة من الجزئيات التحليلية ، وبني رمزنا للمقاطع على هذا الأساس

باستخدام الرمزين ص، ع ليدل أولهما على الصحيح ويدل ثانيهما على العلة. ونرمز
للأنساق القطعية المنظمة الستة كما فعلنا من قبل بما يأتي :

ع ص	وهو قصير مقفل	ومثاله أداة التعريف ،
ص ع	وهو قصير مفتوح	ومثاله باء الجر المكسورة ،
ص ع ص	وهو متوسط مقفل	ومثاله كَمْ ،
ص ع ع	وهو متوسط مفتوح	ومثاله ما ،
ص ع ع ص	وهو طويل مقفل	ومثاله بَابُ بالسكون ،
ص ع ص ص	وهو طويل مزدوج الإفعال	ومثاله عبد بالسكون .

ومن الضروري أن نعرف بنوعين من أنواع المقاطع : أولهما هو المقطع
التشكيلي ، والآخر هو المقطع الأصواتي . أما أول هذين ، فهو تجريدي مكون من
حروف ، وأما الثاني فهو أصواتي محسوس مسموع مكون من أصوات . وهذه
الثنائية في التناول نتيجة حتمية للاعتراف بالحقيقة القائلة إن ماهو تعميدي
لا يتحقق دائما في النطق بالضرورة .

فالتعميد نتيجة من نتائج النظر إلى التطرير والتوزيع اللغوي ، فهو من عمل
الباحث اللغوي لإمن عمل التكلم ويحتم بعض ظواهر الموقعية كالحذف ، والطول
والقلقلة ، وما أشبه ذلك ألا يتغافل الباحث عن عدم اطراد الورد بين المقطع
التشكيلي والمقطع الأصواتي . وإننا لنجد أحيانا مقطعا تشكليا في صورة
(ص ع ص ص) يقابله من الناحية الأصواتية مقطعان هما (ص ع + ص ع ص)
كنتيجة من نتائج قلقة الصاد التي قبل الأخيرة في المقطع التشكيلي . مثال ذلك
في الفصحى كلمة عقل بقاء مقلقة ولام ساكنة . فعمل التشكيل يقول إن
القاف ساكنة ، ولكن بملاحظة الأصوات يدرك السامع أن بين القاف
واللام صوت علة مركزيا هو صوت القلقة . فالكلمة إذا مقطوع واحد من الناحية
التشكيلية ، ومقطعان من الناحية الأصواتية . ومن هنا كان من الضروري
التفريق بين هذين النوعين من أنواع المقاطع ؛ المقطع المقعد والمقطع المسموع .
ويستخدم هذان جنبا إلى جنب للتفريق بين ماهو تعبير عن القاعدة ، وبين ماهو

تعبير عن المثال . يقول بايك ^(١) « يجب على الباحث في بعض اللغات أن يستعد لأن يجد أن المقطع الأصواتي لا يطابق معظم التجميعات التركيبية للجزئيات التحليلية . فكما أن الجزئيات يجب أن يؤدي البحث إلى تحليلها إلى حروف تركيبية يجب كذلك أن تحلل المقاطع الأصواتية إلى مقاطع تشكيلية » .

وفي اللغة العربية كلمات أحادية المقطع مثل « مَنْ » وثنائية مثل « لَمَّا » وثلثية مثل « يُقَاتِلُ » ورباعية مثل « يَتَعَلَّمُ » وخماسية مثل « مُتَخَاصِمِينَ » وسداسية مثل « يتجاهلون » وسباعية مثل « مُتَّحِدٌ مَبْنِيٌّ » .

فأما الكلمات ذات المقطع الواحد ، فإن المقطع الذي تتكون هي منه قد يكون قصيرا أو متوسطا ، أو طويلا . ومعظم الكلمات التي يكونها مقطع قصير أو متوسط واحد أدوات نحوية . فما يقع من هذه في مقطع واحد قصير باء الجر المكسورة ، وواو العطف المفتوحة . ومما يقع في المقطع المتوسط ، سواء أ كان مفتوحا أم مقفلا ، « ما » و « قى » و « لا » و « لم » و « عن » و « كم » و « ولو » . وأما الكلمات غير الأدوات ، فقلما نجد منها ما تركيبه مقطع واحد قصير أو متوسط ، مثل « يد » و « دم » ، ولكن الكلمة كثيرا ما تأتي في صورة مقطع طويل واحد ، مثل « قال » و « باع » و « راح » ، أو مثل « عبد » و « عذر » و « قهر » بسكون الآخر في كل أولئك .

والشائع المقبول أن الكلمة العربية ذات حروف أصلية ثلاثة ، يسمى أولها فاء الكلمة ، وثنائها عينها ، وثالثها لامها ، وفي الأمثلة المتقدمة نجد أن هذه الحروف الثلاثة واضحة في « عَبْدٌ » و « عُنْدٌ » و « قَهْرٌ » ولكننا لا نجد في « قالٌ » و « باعٌ » و « راحٌ » إلا حرفين صحيحين ، يمكن أن زدها إلى هذه القاعدة ، هما فاء الكلمة ، ولامها ، فأين عين الكلمة ؟ وما صحة الدعوى على وجودها فيها ؟ إن عين الكلمة إذا لم تظهر في المثال فستظهر في الجدول ؛ فإذا

أحدنا « قال » مثلاً ، ووضمنها في جدول توزيبي ، وجدنا أن العين تظهر في بعض صيغته كما يأتي :

قال - قولاً - قوَال - أقوَال - مقَاوِيل - مقَاوِل - مقَاوِل - مقوَال الخ .
وكذلك باعَ - بيئعاً - بيَّاع - بائع ، الخ .
وكذلك رآخ - رَوَاحاً - رَوَّح - مُرَوِّح ، الخ .

وإذا فإن دعوى وجود الحرف الصحيح الغائب من الكلمة ، دعوى لها ما يبررها ، ومن أجمع الوسائل لإظهار هذا الحرف الغائب ، أن تضع حروف المادة في صيغة يقع الحرف الغائب ، فيها مشدداً ، كما في : قَالَ وقوَال ، وبَاعَ وبيَّاع ، الخ . ومعنى هذا أن الكلمة إذا بدت في مقطع واحد ولم توجد حروفها الثلاثة مجتمعة ، فإن ذلك لا يطعن في عدتها .

نخلص من هذا إلى القول بأن هذه الحروف الثلاثة يمكن أن توضع في مقطع واحد من نوع (ص ع ص ص) ، كما يمكن أن توضع في مقطعين ، كما في : كَتَبَ ، جَمَلَ ، حَسُوذَ ، كَانِبَ ، كَتَابَ ، جَمِيلَ ، صُدَاعَ ، قَرَبَ ، كُتِبَ ، سَمِجَ ، حَرَمَ ، بسكون الآخر في جميعها .
وكل هذه كلمات لم يلحق بها صدر ولا حشو ولا عجز .

وبعض الكلمات التي بها هذه الملحقات تأتي في شكل مقطعين أيضاً نحو :
يَكْتُبُ - مَكْتُوبٌ - يَحْرُمُ - يَرْمِي - يَرُوحُ ، بسكون الآخر في الجميع أيضاً .

وأما الكلمات ذات المقاطع الثلاثة أو الأربعة أو الخمسة أو الستة أو السبعة فإنها جميعاً من ذوات الملحقات الصرفية : ولو جئنا بكلمة مثل «مُحْتَمِلِيهَمَا» لوجدناها تتكون من مقاطع ستة كما يأتي :

مُح - ت - م - لِي - ه - مَا .

ص ع ص - ص ع - ص ع ع - ص ع ع - ص ع ع .

وهناك نماذج ممتنعة في تركيب الكلمات العربية من الناحية القطعية وكل صيغة من صيغ الميزان الصرفي إنما نعر إيجابياً عن عودج ممكن ، ولكن النماذج الممتنعة في اللغة العربية دراسة سلبية لا يمكن أن تنشأ إلا عن طريق المقاطع واستخدامها فيها وسنحاول هنا أن نذكر بعض هذه النماذج الممتنعة ، ولكننا يجب أن نشير ، قبل أن نفعل ذلك ، إلى أن النماذج الممكنة متكاملة من الناحية الدراسية مع النماذج الممتنعة . وهما معاً يعبران عن تركيب اللغة من الناحية القطعية إيجابياً وسلباً ، ومن هذه النماذج الممتنعة :

- ١ - كلمة تشتمل على المقطع (ع ص) في وسطها أو آخرها .
 - ٢ - كلمة مكونة من (ع ص + ص ع) بحسب .
 - ٣ - كلمة مجردة من المحقات واردة في صورة (ص ع ع + ص ع ص ص) .
 - ٤ - كلمة متعددة المقاطع تبدأ بالمقطع (ص ع ص ص) ، أما البادئة بالمقطع (ص ع ع ص) فمن أمثلتها ضالين .
 - ٥ - كلمة مجردة ثلاثية المقطع منتهية بالمقطع (ص ع ع ص أو ص ع ص ص) .
 - ٦ - كلمة مكونة من أكثر من أربعة مقاطع متحدة الشكل ، أما الكلمات ذات الأربعة مقاطع المتحدة الشكل فمنها ضَرَبَكَ ، (لَمْ) اسْتَقْبَلْتَهُمْ .
- هذه أمثلة من النماذج الممتنعة في اللغة العربية ، ولعل الوقت يسمح في المستقبل باستقصاء كل هذه الصيغ . وقائدة معرفة هذه النماذج مساوية لقائدة معرفة الموازين الصرفية ، لأن الموازين الصرفية إذا كانت نماذج محكم على الصيغ المكونة على مثالها نأمنها عربية ، فإن النماذج الممتنعة تمكنتنا من أن نحكم على شكل تركيب ما بأنه غير عربي .

بعد أن وصلنا إلى هذه المرحلة من الكلام عن المقاطع نجد من الخير أن نحاول أن نتكلم عن كل منها على حدة ، شارحين بعض المعلومات التي تتصل به ، وسنداً بطبيعة الحال بالمقطع الأول (ع ص) .

قلنا من قبل إن هذا المقطع تشكيلى غير أصواتى ، لأن الأصوات لا تترف بأن تتبدىء المجموعة الكلامية بحركة ولذلك تعدد إلى همزة تنشأ قبل هذه الحركة ، وتتخذها قنطرة للنطق بها ، ثم تترف هذه الهمزة من بنية المقطع . فإذا كان هذا المقطع التشكيلى فى وسط الكلام ، فإن دراسة الأصوات لا تترف به ؛ لأنها تتخذ من الصحيح قبله قنطرة ، كما أخذت همزة الوصل فى بداية الكلام . وحركة هذا المقطع من الناحية الصرفية قد تكون كسرة ، كما فى (اضرب) ، أو فتحة كما فى (الولد) ، أو ضمة كما (اصدق) . وهذا المقطع إن صح أن يقع فى وسط الكلام فإنه لا يصح أن يقع فى وسط الكلمة ، أى أنه يلزم موقعه فى بداية الكلمة الذى هو فيها فى غير بدء المجموعة الكلامية ، كما فى (الولد) ، (قال الولد لأبيه) . وهو لا يقبل النبر أبداً (انظر معنى النبر) كما يرى فى الجملة الآتية : الخير فى استقبال الضيف واحترامه .

وأما المقطع الثانى والثالث (ص ع و ص ع ص) ، فإنهما يوجدان وفيهما الكسرة أو الفتحة أو الضمة ، وقد يكونان منبورين ، وقد يكونان بداية الكلمة ، أو وسطها ، أو نهايتها . فورودها فى الكلام إذاً غير مقيد بشروط خاصة ، كما يتقيد المقطع (ع ص) . تأمل : سنستدرجهم حتى ننتقم منهم .

والمقطع الرابع ، (ص ع ع) ، يرد فى الفصحى وفيه ياء مد أو ألفه أو واوه ، فى أول الكلمة أو وسطها أو آخرها ، ويزاد على هذه الإمكانيات فى اللهجات العامية أن يرد فى أول الكلمة ، أو وسطها ، وفيه خفضة أو رفعة طويلة ، ولا ترد هاتان فيه فى آخر الكلمة . وقد يرد هذا المقطع منبوراً أو غير منبور . تأمل : سيأتى الله بالفرج .

وأما المقطع الخامس (ص ع ع ص) ، فإنه قد يوجد فى أول الكلمة ، ووسطها أو آخرها . وهو يرد فى الوسط فى بعض العاميات دون بعض . فهو يرد أولاً كما فى (ضالين) ، ويصلح هذا المثال للتدليل على وروده آخر أيضاً . وأما وروده وسطاً فمثل « مدهامتان » . وهو منبور فى الفصحى دائماً وفى نبره تفصيل فى العاميات . وتأتى فيه ياء المد أو ألفه أو واوه .

والقطع الأخير ، (صعصص) ، لا يوجد في الفصحى إلا في آخر المجموعة الكلامية ، حين الوقوف بالسكون على مشدّد ؛ أو على صحيحين مختلفي المخرج . أما العاميات ، فقد يرد في بعضها في البدء أو في الوسط . وهو دائماً منبور في الفصحى ؛ وفي نبره تفصيل في العاميات . وهذا المقطع ترد فيه الكسرة أو الفتحة أو الضمة ؛ وهو أحد المواضع التي تحدث فيها ظاهرة القلقلة في اللهجات العربية . تأمل : لله الحمد ؛ ولكن الحمد لله .
وفي العاميات : عَبْدُ رَبِّهِ ؛ مَقْصِّمٌ .

الموقعية

إن استعمال سويت^(١) لاصطلاحى « التركيب » و « التحليل » في دراسة اللغة يوضح الحاجة الملحة إلى دراسة الموقعية . ويظهر ظهوراً واضحاً من دراسة السياق النطقى أن التحليل إذا هدف إلى وصف الجزئيات الصغرى المكونة لهذا السياق (أو كما يسميها الأمريكيون من اللغويين segments) بمد استخراجها من تتابعه المتصل ، فإن التركيب إنما يتناول الكل المتصل كيفما كان مظهره . ويشمل هذا علامات المواقع والملاقات المتبادلة بين الأبواب اللغوية (linguistic categories) كالترباط والتوافق وتبادل التأثير في السياق وهذا ما سنشرحه في منهج النحو) .

أما دراسات علامات المواقع فهي ما نسميه الموقعية ، ونمثل مبدئياً لذلك بهمزة الوصل التي تدل على بداية الكلمة ، وعلى أن الكلمة في بداية المجموعة الكلامية . وأما العلاقات المتبادلة بين الأبواب اللغوية كالعلاقة بين باب الفعل وبين باب الفاعل فهي ما نسميه النحو . مثال ذلك ما يأتى :

في قولنا (قام محمد) تماسك سياقى ، من حيث إن البابين الذين يدرسان في هذا السياق يتبادلان أثر الأفراد والتذكير والغيبة ، وفي قولنا قام محمد الفاضل ترتيب سياقى ثابت ، لأن الفاضل لا يمكن أن يسبق محمداً ، أما بين قام ومحمد فالترتيب غير ثابت

(1) H. Sweet, Primer of Phonetics. pp 7 & 44.

لأننا نستطيع أن نقرر محمد قام ، وفي هذه الجملة الأخيرة توافق سياق من حيث إن قام ومحمداً واناضل تلزم جميعها حالة متشابهة في الأفراد والتدكير والفتية . كل ذلك من صميم الدراسات النحوية .

فالوقعية إذاً راسة لعلامات المواقع ، أو دراسة لسلوك الأصوات في الموقع ، طبقاً لما يقتضيه هو سواء أكان هذا الموقع بداية الكلمة ، أو وسطها ، أو نهايتها . وإذا فدراسة الأصوات المفردة المنزلة انمزالا مصطنعاً عن السياق ليست دراسة موقعية ، لأن الصوت المفرد المنزول ليس به مواقع نسبية تدرس أو تكون لها علامات .

والظواهر الانعزالية ظواهر أصوانية بحتة « أما إذا نظرنا إلى المادة اللغوية من وجهة النظر السياقية فسيكون صواباً أن نقول إننا لو وحدنا أية ظاهرة أصواتية خاصة بموقع أو نقطة اتصال بين الأصوات فمن المفيد أو ربما كان من بالأكثر إفادة أن نبر عنها بأنها موقعية في الجملة أو الكلمة » (١) .

ويمكن أن تقسم الموقعية في اللغة العربية الفصحى إلى أربعة أقسام رئيسية :

١ - موقعية البداية ،

٢ - موقعية الوسط ،

٣ - موقعية النهاية ،

٤ - موقعية الشروع .

موقعية البداية

أما موقعية البداية ، فتشمل ورود همزة الوصل في أول الكلام الذي يتبدى بمحرف علة متلو بصحيح ساكن ؛ أو بمبارة أخرى ، يتبدى بالقطع (ع ص) . همزة الوصل إذا علامة على هذا الموقع ؛ لأنها لا ترد في وسط الكلام ، حيث

يعتمد حرف العلة على بديل لها هو نهاية أى مقطع سابق . وقد سبق أن مثلنا
لذلك بالمثالين :

« الولد » ، « قام الولد » .

موقعيات الوسط

وأما موقعيات الوسط فتشمل ما يأتى :

١ - موقعية نقطة الاتصال ،

٢ - موقعية الشدة الأنفية ،

٣ - موقعية القفلة ،

٤ - موقعية الساكنين .

١ - موقعية نقطة الاتصال

فأما نقطة الاتصال فتدرس الموقمية فيها بالنسبة للحرف الصحيح يلتقى
بالصحيح ، وبالنسبة لحرف العلة يلتقى بحرف العلة . والتقاء الصحيحين مسئول
إلى حد كبير عن خلق دراسة الأصوات الصحيحة ، ثم هو أوضح ما يبنى عليه
علم القراءات . فنقطة اتصال حرفين ربما تكون البيئة الوحيدة لصوت لغوى معين .
لاحظ مثلا أن التقاء حرف النون بحرف الباء فى السياق يحقق النون فى صورة ميم ،
وهذا ما يسمونه الإقلاب . وإذا جاءت بعد النون فاء ، تحققت النون فى صورة إدغام
بننة ، وهلم جرا . إذا فنقطة الاتصال بين حرف صحيح وحرف صحيح آخر بيئة صالحة
لدراسة الموقمية . وكذلك الحال فى التقاء حرفى علة فى وسط الكلام . وكقاعدة عامة
يمكن القول إنه إذا التقى حرفا علة فى وسط الكلام ، فاللاحق منهما هو (ع) ،
التي فى (ع ص) ، أى أنه هو حركة همزة الوصل ، لو ألحقت همزة الوصل بأول
الكلمة التي هو فيها . لاحظ أننا إذا أقررنا كلمة « الولد » فإننا ننطقها همزة
مفتوحة ، فلأما ساكنة ، فو اوا مفتوحة إلخ ، إذا فالحركة الأولى فى الكلمة فتحة ،

ولكن هذه الفتحة تحتني من الناحية الموقعية ، في أمثلة مثل :

، يرمى الولد

، يدعو الولد

، لم يخرج الولد

، يخرج الولد

فعلامة الموقع في هذه الحالات ، هي عدم وجود (ع) التي في المقطع (عص) في النطق وهذا يدعونا إلى القول بعدم وجودها أيضا في قولنا .

قام الولد — أن يقوم الولد — غضبت على الولد .

قياسا على الأمثلة السابقة .

٢ — موقعية الشدة الأنفية

وأما موقعية الشدة الأنفية في العربية الفصحى ، فن المعروف أن الحروف الشديدة في هذه الفصحى هي الهمزة ، والباء ، والتاء ، والذال ، والضاد ، والطاء ، والقاف ، والكاف ، وأن هناك حرفا مركبا من شدة تعقبها رخاوة (أو كما يسمونها تعطيش) . وحروف القلقة من هذه هي الباء ، والذال ، والطاء ، والقاف ، والجيم ، والحروف غير المقلقة هي الهمزة ، والتاء ، والضاد ، والكاف ، هذه الأربعة الأخيرة هي موضع هذه الظاهرة الموقعية .

إن وجود صوت القلقة بعد حروفها الخمسة يحتم أن يكون الفم مخرج الهواء حين الانفجار الذي نسميه الشدة ، والذي هو خاصة من خواص النطق بأصوات هذه الحروف . وأما الحروف الأربعة الأخيرة فلا قلقة فيها ، ومن ثم إذا تلتها الميم أو النون ، فإن هواء الانفجار في نطق أصوات هذه الحروف الشديدة يخرج من الأنف ، وهذا الذي نسميه موقعية الشدة الأنفية . قارن الأمثلة الآتية :

يأمن — يأنس — يُئِمُّ — مَنِّنٌ — يَضْمَنُ — أَضْنَى — يَكْمَلُ

— يَكْنِي بحروف القلقة في :

أبناء - يُذمى - يذنبو - يطعم يُطنب - يقمع - يُقنع -
يجمع - يجنحى .

وستجد أن القلقة هنا تقترن بمخروج هواء الشدة من الفم وأن عدمها يقترن
بمخروج هذا الهواء من الأنف .

٣ - موقعية القلقة

وموقعية القلقة تربط بالحرف كما ترتبط بالموقع ، وقد ذكرنا حروفها فوق هذا
الكلام ، فارتباطها بها واضح . وأما ارتباطها بالموقع ، فيكفى أن نقول إن أى
حرف من هذه لا يقلل إذا شدد ، وإلا إذا تلاه آخر من نفس مخرجه ، فلا قلقة
لباء ساكنة متلوة بميم ولا لطاء متلوة بتاء ، وهلم جرا .

٤ - موقعية التقاء الساكنين

وأما موقعية التقاء الساكنين ، فعلامتها الكسرة التي لا مبرر لها من الناحية
الإعرابية البحتة ، وكل ساكنين التقيا يتحرك أولهما بهذه الكسرة ، إلا إذا
كان أولهما مدا وثانيهما مشددا ، كما يرى ذلك في الفرق بين الأمثلة الآتية :

لم يكن الذين كفروا - اضرب المذنب - لاتهن الفقير .

ولا الضالين - اتحاجوني في الله - مدهامتان .

الحاقّة ما الحاقّة - الطامّة - الصاخة .

والحقيقة أن كل هذه الأنواع من الموقعية يمكن إدراجها تحت موقعية نقطة
الاتصال فالإخفاء ، والإقلاب ، والإدغام بفتح ، تشير إلى نقطة اتصال من نوع
معيّن ، والشدة الأنفية تشير إلى نقطة اتصال بين شديد وأنفى ، والقلقة تشير إلى
نقطة اتصال حرف من حروفها بآخر من غير مخرجه ، والتكسر لالتقاء الساكنين
يشير إلى نقطة اتصال ساكن بساكن .

موقعة النهاية

وأما موقعة النهاية فأهمها في الفصحى سكون الوقف وهاؤه ، وفي الشعر القافية : وأما في بعض الماميات ، فإن من مظاهر هذه الموقعة أن تتحقق الفتحة التي قبل تاء التأنيث في صورة كسرة ، إذا سبقها حروف خاصة ، وأن يتحقق ياء المد وواؤه في نهاية الكلام أيضا في صورة أصوات علة مركبة ، وأن يكون المظهر الصوتي للفتحة والضممة في آخر مقطع من المجموعة الكلامية أكثرا فتاحا منه فيهما إذا وقعا في مقاطع في وسط الكلام . والأمثلة لذلك :

سَمَكَةٌ - قَاضِي - قَالُوا - رَاكِبٌ - يَدْخُلُ .

موقعيات الشيوخ

بقيت موقعة الشيوخ . وإنما سميت بذلك لأنها تميّن المواقع سواء أكانت في مبدأ الكلام أو وسطه أو نهايته ومنها :

١ - الإجهار والإهماس ،

٢ - قوة النطق وضمفه ،

٣ - التفضيم والترقيق ،

٤ - الكمية ،

٥ - النبر ،

٦ - التنظيم :

١ - الإجهار والإهماس

والإجهار جهر ما هو مهموس من جهة التبويع والتقميد ، والإهماس همس ما هو مجهور من هذه الجهة ، في موقع صالح لذلك . لقد أفهم كلام النحاة العرب أن ظاهرة التلقية في الأصوات مرجعها إلى تجنب الإهماس في حروف التلقية التي

زعموها جميعا مجهورة في التبويب والتقسيم ، مع العلم بأن الطاء والقاف من الحروف المهموسة من هذه الناحية .

والواقع أن اللهجات العامية لم تحترم جهر الحروف إلى هذه الدرجة ، وإنما تعمل موقمية نقطة الاتصال عملها في هذه الناحية ، دون نظر إلى الناحية التبويبية للحرف . والغالب أن الحرف المجهور إذا تلاه في الكلام حرف مهموس ، وكانا متلاصقين تلاصق جزءى الحرف الشدود ، فإن أولهما المجهور يلحقه بعض الهمس أو كله ، وذلك مانسميه الإهماس . ويحدث العكس في بعض الحالات في الحرف المهموس ، إذا لاصقه حرف صحيح مجهور لاحق له .

لاحظ إهماس الباء في أبشع ، وإجهار الفاء في أفضع ، والشين في وزارة الأشغال ، حتى لتصبح الباء P ، والفاء مثل V ، والشين مثل الجيم السورية تقريباً .

وهناك موقع آخر للإهماس هو موقع الحرف الأخير من المجموعة الكلامية وذلك مثل الباء في كتاب ، والضاد في خفض ، والزين في عزيز ؛ وعدم اختصاص هذه الظاهرة والظواهر التي ستأتى بمد ذلك بمكان واحد ، هو الذى برر تسميتنا لها بموقمية الشيوخ . وأنا استميج القارىء عذرا في اختيار كلمتى الإجهار والإهماس ، ولقد أكرت من الاعتراض عليهما لنفسى من كل ناحية ، ولكنهما خير ما يختار للدلالة على ظاهرة تتصل بالجهر والهمس ولا تتطابق معهما .

٢ — القوة والضعف

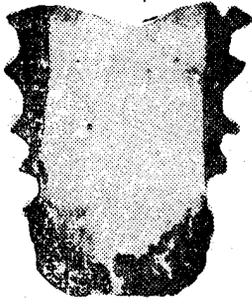
وأما موقمية القوة والضعف في النطق ، فقد سبق أن قسمنا مواقع الحرف في المجموعة الكلامية إلى ثمانية مواقع هي :

- ١ — البداية كموقع الكاف من كتب .
- ٢ — ما كان بين علتين كموقع التاء من كتب .
- ٣ — المشدد في الوسط كموقع اللام المشددة من علم .



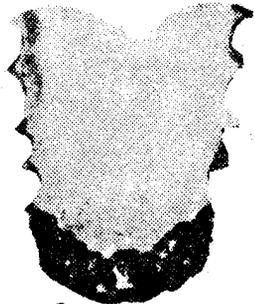
صِفَا
q̄i: f

٥١



ضَاع
q̄a: ʿ

٥٠



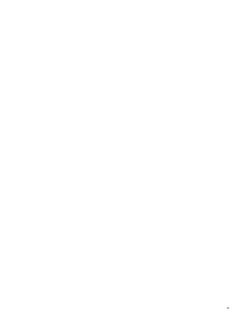
صَفَا
q̄a: h̄a:

٥١



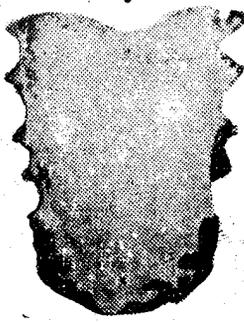
ضَفِيه
fa q̄i: h̄a: h̄i

٥٢



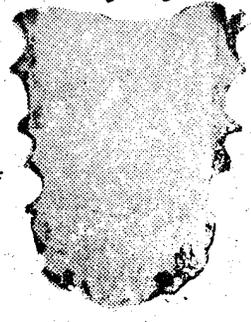
فَضَا
fa q̄a: h̄

٥٢



فَضَا
x x q̄a: ʿ

٥٢



- ٤ - ما كان ساكنا في الوسط كموقع العين من معلوم .
٥ - ما كان متحركا في الوسط كموقع اللام من معلوم .
٦ - ما كان قبل الأخير في المجموعة الكلامية كموقع الجيم من استخرجت
(بسكون التاء) .
٧ - الساكن المفرد في الآخر كموقع الباء من اضرب .
٨ - الساكن المشدد في الآخر كموقع اللام المشددة من استقل .

تلك هي المواقع التي توصف بالقوة أو الضعف ، وهي في هذا أشبه بيباب الفاعل ، يوصف بالرفع بقطع النظر عن أمثله التي هي محمد أو جعفر أو عبد الله .
فهذه المواقع تختلف قوة وضعفا في اللهجات العربية بقطع النظر عما يرد فيها من الأصوات والحروف .

ولهذا يقال مثلا إن الصوت إذا وقع مشددا في الآخر ، كان أقوى ما يكون نطقا . وهو أضعف ما يكون ، إذا وقع بين حرفي علة . ومعنى القوة والضعف هنا مرتبط ارتباطا تاما بتوتر أعضاء النطق ، أو تراخيها ، أثناء عملية النطق (قارن بصمة الضاد التي في أول الكلمة بالضاد التي بين حرفي علة في الأمثلة المصاحبة) .

٣ - التفخيم والترقيق

والتفخيم والترقيق يختلفان في الفصحى عنهما في العاميات فهما في الفصحى يرتبطان بالحروف ، أما في العاميات فهما ظاهرة موقعية ترتبط بالحروف وإنما بالموقع في السياق .

يقول النحاة القدماء إن حروف التفخيم هي (ص ض ط ظ غ خ ق) وبالتأمل في هذه الحروف ، نجد أن مما يعد في خصائصها إما صفة الإطباق ، وإما مخرج الطبق (وهو هنا يشمل اللهاة) : وصفة الإطباق ومخرج الطبق يشملهما في التجويد العربي اصطلاح « الاستملاء » . والذي يبدو لي أن التفخيم في هذه الحروف غير متحد القيمة ، ولامرات الورود في المثال .

حروف الإطباق الأربعة مفضمة إلى درجة أكبر من تفضيم الحروف الطبقية الثلاثة ، وهي ترد مفضمة أكثر مما ترد الثلاثة الطبقية ، ذلك لأن حروف الإطباق يبق لها تفضيمها في كل وضع ، ومع كل حرف علة سابق أو لاحق ، أما الثلاثة الطبقية فإنها لا تفضم في مجاورة الكسرة ويعترف علماء التجويد بأن الطبقة أقوى تفضيماً من الطبقية . يقول ابن الجزرى ^(١) : « ومنها المستقلة وهي ضد المستعملية ؛ والاستعلاء من صفات القوة . وهي سبعة يجمعها قولك : قط خص ضغط وهي حروف التفضيم على الصواب وأعلاها الطاء كما أن أسفل المستقلة الياء ، وقيل حروف التفضيم هي حروف الإطباق ، ولاشك أنها أقواها تفضيماً » .

هذا هو التفضيم في الفصحى ؛ تفضيم يرتبط بالحروف أكثر مما يرتبط بالوقع ، ولذلك لا يمكن اعتباره ظاهرة موقعية . أما في اللهجات العامية ، فهو على العكس من ذلك يرتبط بالوقع أكثر مما يرتبط بالحروف ؛ ففي لهجتي المحلية (لهجة الكرنك - قنا) . يمكن تلخيص هذه الظاهرة فيما يأتي :

تنقسم الحروف بالنسبة لهذه الظاهرة إلى أقسام خمسة ، كل قسم منها له سلوكه التفضيحي الخاص ، الذي يختلف عن سلوك بقية الأقسام . هذه هي الأقسام :

- | | |
|-----------------------|---|
| وهي المجموعة المطبقة | ١ - ص ض ط ظ |
| وهي تكرارية | ٢ - ر |
| وهي المجموعة الطبقية | ٣ - خ غ ك گك بدل (ق) |
| وهي مجموعة الخارج | ٤ - ب م و ف - ح ع ه |
| | القصوى في الشفتين والحنجرة |
| وهي المجموعة اللسانية | ٥ - ت د س ز ل ن ج ش ي والكسرة والحفظة وهي المجموعة اللسانية |
- الأمامية .

وسيرى القارىء من وصف المجموعات بالأطباق والتكرار والطبقية الخ ، أن

(١) كتاب النشر الجزء الأول ص ٢٠٢ .

كل مجموعة تربطها رابطة مخرجة خاصة . والمجموعتان الأولى مفخمة دائما ، أما المجموعات الأخرى فيلحقها التفخيم بحسب الموقع ، وهذا هو معنى كونه ظاهرة موقمية . والقاعدة في ذلك ما يأتي :

١ - كل ما يسبق حرفا من المجموعة الأولى في الكلمة فهو مفتخم مهما كانت المجموعة التي ينتمي إليها ، فالتفخيم صفة الحروف كلها في :

« رقص » ، « خبط » و « سمط »

وصفة الحرف المطبق وما قبله في :

« رصف » و « قطع » و « رطز » و « سطل »

٢ - كل حرف يسبق الراء في الكلمة فهو مفتخم مثلها إلا إذا سبق بكسرة أو خفضة ، غير مسبوقين بأحد حروف المجموعة الأولى ، كما في « سيرة » ، وإلا إذا كانت الراء متوسطة بين حرفين من المجموعة الخامسة ، كما في « جرس » ، ففي هاتين الحالتين ترقق الراء وما قبلها .

٣ - كل ما سبق المجموعة الثالثة ، أو الرابعة فهو مفتخم مثلها ، إلا :

(أ) حين يكون الوسط من المجموعة الخامسة ، كما في « رَزَع » و « خَلَقَ » و « غَنَمَ » .

(ب) حين يكون أول الكلمة ووسطها من المجموعة الرابعة أو الخامسة ، أو كليهما بأي ترتيب ، نحو : « زَبَقَ » و « بَزَقَ » و « دَلَقَ » و « بَحَقَ » .

٤ - (أ) إذا انتهت الكلمة بحرف من المجموعة الخامسة ، فهو مرقق وما قبله كذلك ، إلا حروف المجموعة الأولى وما سبقها في الكلمة ، نحو :

« حَصَدَ » « غَطَسَ » ، ولكن في « طَقَشَ » ، التفخيم للطاء

حسب .

وأما في لهجة عدن فالحروف مقسمة أيضا ، ولكن الأقسام سبعة ، مرتبة بحسب غلبة التفخيم على سلوكها . وهذه الأقسام مبنية على حسب اتحاد المخرج

أو قربه أيضا ، وهي الفخم ، والمضخم ، والمحايد ، والمدقق ، و المرقق كما يأتي :

١ - الفخم (الحروف الأسنانية الثوية المطبقة) ص ض ط وهي ذات تفخيم دائم .

٢ - المضخم (الحروف المطبقة) خ غ ق وهي أقل منها تفخيم .
المحايد وهو مجموعات ثلاث :

٣ - (الحروف الشفوية) ب م و ف وهي أقل من المجموعة الثانية

٤ - (الحلقية) ه ح ع وهي أقل تفخيمًا من المجموعة الثالثة .

٥ - (اللثوية) ر ل ن وهي أقل تفخيمًا من المجموعة الرابعة .

٦ - المدقق (الحروف الأسنانية اللثوية غير المطبقة) ت د س ز وهي أقل ترقيقًا من المجموعة الأخيرة .

٧ - المرقق (الحروف الغارية) ك ج ش ي وهي أقل ترقيقًا .

هذه الموقمية وظيفة من وظائف القطع ، وتقسم كل حرف من حروف العلة إلى سبعة قيم ، أصواتية ، ترتبط كل قيمة منها بمجموعة من هذه المجموعات .

وإذا كان ذلك حال الصحاح والعلل في القطع ، صح أن يوصف القطع بأنه مفخم ، أو محايد ، أو مرقق ؛ ويمكن دراسة هذا الاختلاف التفخيمي بين المقاطع في السياق وفي الجدول على السواء . ولذكر قاعدة التفخيم في المقطع نجد من الضروري أن تقسم المقاطع إلى قسمين رئيسيين : هما المفتوح والمقفل . ولكل منهما تناول خاص :

١ - المقطع المقفل وهو الذي ينتهي بحرف صحيح :

(أ) يكون هذا المقطع مفخما إذا كان في بدايته أو نهايته أحد حروف

المجموعة الأولى أو الثانية ، مثل الطاء واللام من طلق ، واللام والطاء من بلسط ، ، والصاد والحاء من وجد صاحبُه .

(ب) ويكون محايدا حيث تكون بدايته ونهايته كلتاها من حروف المجموعة

الثالثة ، أو الرابعة ، أو الخامسة ، مثل الباء والراء من عَبْر ، والراء والحاء من قَرَح ، والباء والنون من بَانَ .

(ح) ويكون مرققا إذا كان أحد حروفه من المجموعة السادسة ، أو السابعة وليس فيه حرف من المجموعة الأولى ، أو الثانية . نحو الدالين في عَدَدٌ ، والباء والدال من عَبَدٌ ، والباء والشين من رَكِبَ .

٢ - المقطع المفتوح وهو الذى ينتهى بحرف علة :

(أ) يكون هذا المقطع مفتوحا ، إذا بدأ هو أو لاحقه بحرف من المجموعة الأولى ، أو الثانية ، نحو :

الحرف الأول وحركته من طلب - بَطَّل - سطا - غلب - نَقَلَ - سقط .

(ب) ويكون محايدا ، إذا بدأ هو وتاليه بحرف من المجموعة الثالثة أو الرابعة أو الخامسة نحو الحرف الأول المتحرك من بَعَدَ عَبَدٌ .

(ج) ويكون مرققا حين يبدأ بحرف من المجموعة السادسة ، أو السابعة ، ويبدأ تاليه بأى حرف من غير المجموعة الأولى ، أو الثانية ، وينتهى بأى حرف من غير المجموعة الأولى فقط ، نحو الحرف المتحرك الأول من :

جَبَل - سَبَح - جَبَر - شَرَح - تَبَع - كبس

٤ - الكمية

وتأتى بمد ذلك موقعية الكمية التى ترتبط بأبواب ثلاثة رئيسية فى اللغة ونعنى بالكمية الطول والقصر فى المقاطع والحروف الصحيحة وحروف العلة وغالباً ما تستعمل كلمة الطول بدل اصطلاح الكمية وهما مفهومان من مفهومات التشكيل يقصد بهما باب تشكيل من أى لغة يعينها . فالكمية إذاً فكرة تقسيمية تجريدية لا أكثر ولا أقل ثم هى لا ترتبط بالزمن الفلسفى أكثر مما يرتبط به شكل الفعل الماضى والمضارع . أما المددة فهى اصطلاح أصواتى لا تشكلى يقاس بوسائل ميكانيكية ويدخل فى مفهوم الزمن ويمكن استخراجها من المسافة كما يستخرج من

السطوح التوقيتية كبناء الساعة وخط الذبذبة على سطح الورقة وهلم جرا .
والكميات والأطوال المختلفة مفهومات اعتبارية فالطول طويل بالنسبة لما هو أقصر ،
والقصير قصير منسوباً إلى ما هو أطول ، ولكن الوقت عامل من عوامل فهم المدة .
فإن المدة تقاس في علم الأصوات بواحد على مائة من الثانية ، والمدة تنسب إلى الصوت
والكمية تنسب إلى الحرف والمقطع . والمدة والكمية يتفقان ويختلفان فليس من
الضروري أن يكون الحرف المشدد وهو أطول كمية من المفرد أطول مدة في نطق
صوته من الحرف المفرد . وهذا الفرق الأخير يوضح الاختلاف بين الكمية والمدة
توضيحاً تاماً .

والذي نستطيع أن ندرسه هنا هو الكمية لا المدة ، ذلك بأن دراسة المدة
في اللغة الفصحى تتطلب من الوسائل الميكانيكية ما لا نملكه الآن ويؤسفني أن
أقول إن جامعة القاهرة لم تنبه إلى الآن إلى وجوب إنشاء معامل لهذا النوع من
الدراسات على ما له من خطورة في الخارج الآن من الوجهتين النظرية والعملية على
السواء . ولكنني أستطيع أن أذكر خلاصة دراستي للمدة في لهجة عدن بعد
الاستعداد لها بتجارب كيموغرافية ومقارنة نتائج هذه التجارب وقياس ذبذباتها
في معمل معهد اللغات الشرقية بلندن . والخلاصة أن النتيجة النهائية لهذه التجارب
هي ما يأتي :

١ - أطول الأصوات مدة هو المشدد الساكن في آخر المجموعة الكلامية
كالدال في مدّ .

٢ - ويليه في ذلك المفرد الساكن الأخير في المجموعة الكلامية كالدال
في بعيد .

٣ - ثم يليه المشدد في وسط المجموعة الكلامية كالدال في أدب .

٤ - ثم يليه ما ابتدئ به المجموعة كالدال في دخل .

٥ - ثم يليه ما تحرك بعد ساكن ولم يكن آخر كالدال في يهدم .

٦ - ثم يليه ما وقع سا كنناً قبل الأخير الساكن في المجموعة الكلامية كالمدال في هدم .

٧ - ثم يليه ما وقع سا كنناً قبل المتحرك في الوسط وهو المقصود بالموضع رقم ٥ كالمدال في يدخل .

٨ - وأقصر الجميع مدة ما وقع بين صوتي علة كالمدال في هدم .

ومن هذا ترى أن بعض الأصوات المفردة أطول مدة في النطق من بعض الأصوات المشددة وهذا يوضح لك الفرق بين المدة وبين الكمية .

أما الكمية في المقطع فقد سبق أن ذكرنا أن المقاطع العربية ستة منها قصيران ومتوسطان وطويلان وقلما إن من القصيرين مقفلاً ومفتوحاً ومن المتوسطين كذلك ومن الطويلين مقفل ومزدوج الإقفال وأوردنا صور المقاطع كما يأتي :

ع ص - ص ع - ص ع ص - ص ع ع - ص ع ع ص -
ص ع ص ص .

وأما الكمية في الصحاح فكلنا يعرف المفرد والشديد ويعلم أن الشديد أطول كمية من المفرد بل يعلم فوق ذلك أن الحرف الشديد بحرفين وأما في العلل فكلنا يعرف الفرق بين الحركة والمد ويعلم أن المد أطول من الحركة .

كل هذه الكميات تقسيمية نظرية لتكوين النظام اللغوي وإيجاد علاقات بين أقسامه وأقسام أقسامه فلا يقصد بها رواية شيء . من الزمن الفلسفي كما يقصد ذلك حين ذكر مدة النطق أو كما يطلو عليها اصطلاحاً (المدة) .

ولست أدري إن كان يحق لي أن أقول إن لفظي المجرى والمزيد الصرفيين من اصطلاحات الكمية ولكنني أحب أن ألاحظ ملاحظة عابرة أن المفروض في المجرى أن يكون أقصر من المزيد مع أنني لست أجد هذا في يُكرم ويُضرب .

كلنا يدرك أن الكلمات التي نتكلمها من أصوات متتابعة ينزلق كل تابع منها من سابقه . وليست هذه الأصوات في الكلمة بنفس القوة وإنما تتفاوت قوة وضعفاً بحسب الموقع . وكون صوت من الأصوات في الكلمة أقوى من بقيةها يسمى النبر . فالنبر إذاً موقعية تشكيلية ترتبط بالموقع في الكلمة وفي المجموعة الكلامية . وَحَدُّهُ أنه وضوح نسبي لصوت أو مقطع إذا قورن ببقية الأصوات والمقاطع في الكلام ويكون نتيجة عامل أو أكثر من عوامل الكمية والضغط والتنغيم . فالضغط لا يسمى نبراً ولكنه يعتبر عاملاً من عوامله ومع هذا فإنه يعتبر أهم هذه العوامل . وربما كان ذلك لأن النبر يعرف بدرجة الضغط على الصوت أكثر مما يعرف بأى شئ آخر أو لأن الضغط في صورته صورة القوة وصورة النغمة يتسع مجال تطبيقه على النبر أكثر مما يتسع مجال العوامل الأخرى . ويعتبر سويت^(١) الضغط مما يرتبط بالتركيب لا بالتحليل وذلك لأنه نسبي دائماً ويفيد المقارنة باستمرار إما بين مجموعتين مختلفتين من الأصوات وإما بين جزئين مختلفين من مجموعة واحدة . أما من الناحية العضلية فالضغط مجهود يخرج به الهواء من الرئتين وكل دفعة منه يصحبها إحساس عضلي لهذا السبب وأما من الناحية الصوتية فإنه ينتج أثراً يعرف بالعلو يتوقف على مدى الموجات الذهبية التي تسبب الإحساس بالصوت . واستعمال سويت لكلمة التركيب بسوقنا إلى فهم معنى الموقعية من كلامه .

والكلمات تركيبات من أنساق صوتية لها نظامها النبرى الخاص المستقل عن نظام النبر فى الأنساق الكبرى (الجمل والمجموعات الكلامية) . والواقع أن النبر فى الكلمات العربية من وظيفة الميزان الصرفى لا من وظيفة المثال ، فنحن إذا تأملنا كلمة « فاعل » نجد أن الفاء أوضح أصواتها لوقوع النبر عليها وباعتبار هذه الصيغة ميزاناً صرفياً نجد أن كل ما جاء على مثاله يقع عليه النبر بنفس الطريقة مثل قاتل ،

حائس ، وناقل ، ورايط ، وعازل ، وشاغل ، وضارب ، وعازم ، وخازن ، حتى
لأمر من صيغة الفاعل : كجاهد ، وسافر ، تقع في نموذج هذا الوزن فتلتقي النبر على
اء الكلمة ، ومثل ذلك أن صيغة مفعول وكل ما جاء على مثالها يقع النبر على عين
الكلمة فيها ، وما جاء على وزن مستفعل يقع النبر فيه على التاء ، وهلم جرا . ومن
تنا لانكون مباليين إذا قلنا إن النبر في الكلمات العربية موقعية تشكيلية وصرفية
نفس الوقت . أما في الأنساق الكبرى (أو السياقات ، أو بعبارة أخرى ، الجمل
المجموعات الكلامية) فيقع ترتيب النبر على غير المقتضات الصرفية البحتة ، بل
نه لا يرتبط بها وإن وافقها في الظاهر . هذا النبر الذي في السياق إنما يكون من
ظيفة المعنى العام ، أي أنه نبر دلالي . ومعنى هذا أن في اللغة العربية نوعين من
وقعية النبر في التشكيل الصوتي .

١ - النبر الصرفي .

٢ - النبر الدلالي .

وينقسم النبر الصرفي إلى قسمين بحسب قوة النطق ودرجة الدفعة : أولى ، وثانوى .
إنما سمي الأولى كذلك لسببين ؛ أولاً لأنه أقوى من الثانوى ، وإن استعمل كلمة
لى بهذا المعنى يقتضى كلمة ثانوى بالضرورة . وثانياً لأن موضع النبر الثانوى إنما
اس مسافته في المقاطع بالنسبة للأولى ، فإذا وضعت قاعدة المسافة بين الأولى
لثانوى بعدد من المقاطع ظهر الإيقاع اللغوى الخاص باللغة العربية . وقاعدة
بر الصرفي كما يأتي :

١ - النبر الأولى :

(أ) يقع النبر على المقطع الأخير في الكلمة إذا كان من نوع (ص ع ص)
(ص ع ص) . أى من النوع الطويل ، مثل قال ، استقال ، قل ، استقل
من النوع المتوسط في الكلمات أحادية المقطع كفعل الأمر من قال .

(ب) ويقع على ما قبل الآخر إذا كان متوسطاً والآخر متوسطاً ، سواء كان
المتوسط من نوع (ص ع ص) أو (ص ع ع) مثل :

عَلَّمَ - سَلَّمَ - عَيْدَكَ - يَتَوَفَّاكُمْ - قَاتِلٌ - جَوَارٍ
أو كان ما قبل الأخير من نوع (ص ع) القصير مبدوءة به الكلمة أو مسبوقاً
بصدر إلحاق نحو :

كتب - حسب - حرم - محترم - المحبس .

(ح) يقع النبر على المقطع الذى يسبق ما قبل الآخر إذا كان الآخر يقع
مع ما قبله فى إحدى الصور الآتية :

١ - (ص ع + ص ع ص) نحو علمك - حاسبك

٢ - (ص ع + ص ع ع) نحو علموا - حاسبوا - ضربك

ولا يقع النبر على مقطع سابق لهذا الأخير .

٢ - النبر الثانوى

إن مجال النبر الثانوى فى الكلمة أضيق منه فى الجملة أو المجموعة الكلامية ،
ومع هذا فإن النبر الثانوى يوجد فى الكلمات ذوات المقطعين فأكثر . فالمقطع
المنبور نبراً ثانوياً يمكن وجوده على مسافات محددة من النبر الأولى كما يأتى :

١ - يقع الثانوى على المقطع الذى قبل المقطع المنبور نبراً أولياً إذا كان ذو

النبر الثانوى طويلاً مثل ضالين - حاجات - مدهامات .

٢ - ويقع على المقطع الذى بينه وبين المنبور نبراً أولياً مقطع آخر إذا كان

المنبور الثانوى يكون مع الذى يفصل بينه وبين المنبور الأولى أحد الأنساق الآتية :

(أ) مقطع متوسط + آخر متوسط (ص ع ص) أو (ص ع ع) مثل :

علمناه - مستبقين - يستخفون - عاشرناهم .

(ب) مقطع متوسط + مقطع قصير مثل :

مستقيم - مستعدة - صاحبوهم

٣ - ويقع على المقطع الثالث قبل المنبور نبراً أولياً إذا كانت الثلاثة السابقة

لهذا المنبور الأولى تكون سقاً في صورة (متوسط + قصير + قصير أو متوسط) نحو :

مستحتمين - يستفيدون - ما عرفناهم - محتلوهم

ولا يقع الضغط الثانوى على المقطع الرابع السابق للمنبور الأولى في الكلمة

نبر السياق (أو النبر الدرولى)

ونبر السياق مستقل عن نبر الصيغة الصرفية الذى شرحناه ولو أنه يتفق معه في الموضع أحياناً . والفرق بين الدلالى والصرفى ، أو نبر السياق ونبر الصيغة ، أن نبر السياق يمكن وصفه ، على عكس نبر الصيغة ، بأنه إما أن يكون تأكيدياً ، وإما أن يكون تقريرياً . ويمكن تليخيص الفرق بين التأكيدى والتقريرى في نقطتين :

١ - أن دفعة الهواء في النبر التأكيدى أقوى منها في التقريرى .

٢ - وأن الصوت أعلى في التأكيدى منه في التقريرى .

وأى مقطع في المجموعة الكلامية ، سواء كان في وسطها أو في آخرها ، صالح لأن يقع عليه هذا النوع من النبر . والمسافة بين أى حالتى نبر في المجموعة الكلامية ، سواء كان كلاهما أولياً أو ثانياً أو مختلفاً ، لا تتعدى أربعة مقاطع .

والواقع أن هذه المسافة يتحكم فيها عامل الإيقاع في الكلام العادى ، ولا يظن ظان أن النبر في الكلام المتصل (أو في المجموعة الكلامية على حسب ما نسميه هنا) يقع أولياً فثانياً أو أولياً فثالثاً على التعاقب فر بما تجاوزت حالات من الأولى أو من الثانوى دون أن يتخللها النوع الآخر . ولكن الملاحظ أن المسافات بين كل حالتى نبر تبدو كأنها متساوية تقريباً وهذا ما نسميه الإيقاع وللقارىء إن شاء أن يتأمل كلامه ؛ ويحدد المسافات بين حالات النبر، وسيجد هذه الظاهرة واضحة كل الوضوح .

ولا يفوتنى هنا أن أشير إلى أن دراسة النبر ودراسة التنعيم في العربية الفصحى يتطلب شيئاً من المجازفة . ذلك لأن العربية الفصحى لم تعرف هذه الدراسة في قديمها

ولم يسجل لنا القدماء شيئاً عن هاتين الناحيتين ، وأغلب الظن أن ما نسبته للعربية الفصحى في هذا المقام إنما يقع تحت نفوذ لهجاتنا العامية ، لأن كل متكلم بالعربية الفصحى في أيامنا هذه يفرض عليها من عاداته النطقية العامية الشيء الكثير . وأظن القارىء يعلم أن القرآن الكريم نفسه يختلف نطقاً ونبراً وتنغيماً (وعلى الأخص في نطق الضاد والجيم والثاء والذال والطاء والقاف والكاف) من بلد عربي إلى بلد عربي آخر اختلافاً يجبر عن نسبة التباين في هذه الناحية بين اللهجات العامية في البلاد العربية المختلفة .

٦ - التنغيم

يمكن تعريف التنغيم بأنه ارتفاع الصوت وانخفاضه أثناء الكلام وربما كان له وظيفة نحوية هي تحديد الإثبات والنفي في جملة لم تستعمل فيها أداة الاستفهام . فقد تقول لمن يكلمك ولا تراه « أنت محمد » مقررًا ذلك أو مستفهماً عنه وتختلف طريقة رفع الصوت وخفضه في الإثبات عنها في الاستفهام ولكن كل شيء فيما عدا التنغيم يبقى في المثال على ما هو عليه ؛ ترتيب الكلمات في الجملة ، والبناء في الكلمة الأولى ، والإعراب في الثانية وحركة الإعراب وحركة البناء ، والنبر الثانوى على الهمزة والأولى على الحاء . كل ذلك إذ يبقى في الحالتين لا يصلح أساساً للتفريق بين الإثبات والاستفهام ، ولكن التنغيم هو ناحية الخلاف الوحيدة بينهما . وما دامت ناحية الخلاف هذه قادرة على أن توضح كلاماً من المعنيين فللتنغيم إذا وظيفة نحوية ، والوظيفة الأصواتية للتنغيم هي النسق الأصوائى الذى يستنبط التنغيم منه أما الوظيفة الدلالية فيمكن رؤيتها لا في اختلاف علو الصوت وانخفاضه فحسب ولكن في اختلاف الترتيب العام لنغمات المقاطع في النموذج التنغيمى الذى يقوم من الأمثلة مقام الميزان الصرفى من أمثلته ، اختلافاً يتناسب مع اختلاف الماخرات العامية التى تم فيها النطق . وليس في العربية وظيفة معجمية للتنغيم لأن اللغة العربية لا تستخدم بهذه الطريقة كما تستخدم الصينية وبعض لغات غرب أفريقيا .

ويمكن تقسيم التنغيم العربى من وجهتى نظر مختلفتين ؛ إحداها شكل النغمة

النبورة الأخيرة في المجموعة الكلامية والثانية هي المدى بين أعلى نغمة وأخفضها
سعة وضيقاً فأما من الوجهة الأولى فينقسم إلى قسمين :

- ١ - اللحن الأول الذي ينتهى بنغمة هابطة .
 - ٢ - اللحن الثانى الذى ينتهى بنغمة صاعدة أو ثابتة أعلا مما قبلها .
- وأما من الوجهة الثانية فينقسم إلى ثلاثة أقسام :

١ - المدى الإيجابى :

٢ - المدى النسبى .

٣ - المدى السلبي .

فمجموع التقسيمات إذا وقع في ستة نماذج تنغيمية مختلفة ، هي كل ما في اللغة
العربية من نماذج التنغيم ، وتقف من أمثلتها التي تحصى موقف الميزان الصرفى من
من أمثلته كما قلنا سابقاً . حتى إننا لنستطيع أن نسميها الموازين التنغيمية ؛ كما سمينا
الموازين الأخرى صرفية . هذه الموازين الستة هي :

١ - الإيجابى الهابط .

٢ - الإيجابى الصاعد .

٣ - النسبى الهابط .

٤ - النسبى الصاعد .

٥ - السلبي الهابط .

٦ - السلبي الصاعد .

لقد وقعت على هذا التقسيم في دراستى للهجة عدن ، وحاولت بعد ذلك أن
أطبقه على اللغة العربية الفصحى ، فوجدته وافياً بالعرض . وهذا التقسيم يختلف
عن التقسيم التقليدى الذى يستعمله الباحثون اللغويون ، فينونه على قسمين أحدهما
مؤكد والثانى غير مؤكد . ولكن التأكيد من الأفكار الذهنية ؛ وبحسب نحن أن

قيم الدراسة اللغوية على أساس الشكل والوظيفة . والتأكيد كفكرة ذهنية يكون في الإيجابي كما يكون في السلبي من هذه المديات ، فكما يؤكد المرء بالصوت العالي يؤكد أيضا بالصوت المنخفض جدا .

ويكتب التنغيم كما تكتب الموسيقى على خطوط أقمية ؛ ولكن عدد الخطوط هنا ليس خمسة كما في الموسيقى ، وإنما يختلف باختلاف عدد المديات ؛ فيجمل لكل مدى مسافة بين خطين . والمديات هنا ثلاثة ؛ فيلزم أن نستعمل في كتابتها خطوطا أربعة تحصر بينها مسافات ثلاث ، سفلاها لكتابة المدى السلبي ، وهي وما فوقها لكتابة المدى النسي ، والثلاث جميعا لكتابة المدى الإيجابي الذي هو أوسع هذه المديات الثلاثة .

ونفرق هنا عمدا بين اصطلاحى النغمة واللحن . فأما النغمة فنقصد بها تنغيم القطع الواحد في عموم المجموعة الكلامية فتوصف هذه النغمة بأنها صاعدة أو هابطة أو ثابتة ونقصد باللحن مجموع النغمات التي في المجموعة الكلامية أى الترتيب الأفتى للنغمات التي يشتمل النموذج أو الميزان عليها مع نظرة خاصة إلى النغمة المنبورة الأخيرة من هذا الترتيب . فالميزان إذا أعم من اللحن والذى ويشملهما جميعا في الفهم .

ولا يجب أن يفهم القارىء الاصطلاحات « إيجابي » و « نسي » و « سلبي » بمعناها في المعجم . فالاصطلاحات بطاقات لدلولاتها العملية التي لا تتطابق كثيرا مع المعنى المعجمى العام . ويستعمل المدى الإيجابي في الكلام الذى تصحبه عاطفة مثيرة .

ولتحديد هذا تحديدا أكثر ضبطا نقول : إن الكلام بهذا المدى تصحبه إثارة أقوى للأوتار الصوتية بإخراج كمية أكبر من الهواء الرئوى ، باستعمال نشاط أشد في حركة الحجاب الحاجز .

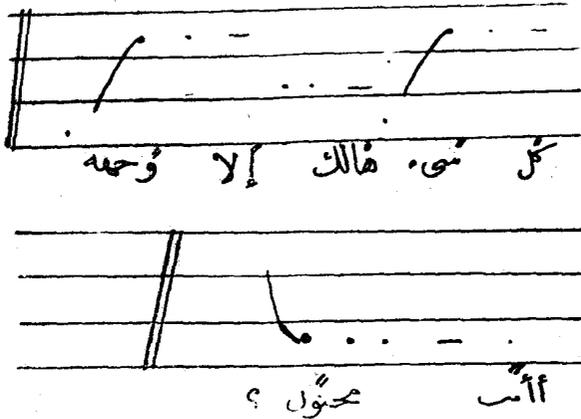
وهذا أكثر ضبطا من استعمال تعريف مبنى على الدراسات النفسية لأن علم النفس .

باعتباره علما مساعدا من أقل العلوم فائدة في الدراسات اللغوية .

ويستعمل المدى النسبي في الكلام غير العاطفي وتفهم سعة المدى وضيقة في محدودية المدى التنغيمي العام في اللغة المدروسة ، أي المدى الذي بين أعلى وأخفض نغمة كلامية تستعمل في المحادثة وذلك . لأنه ليس هناك سعة مطلقة وضيقة مطلق بل كل شيء في هذا المجال نسبي : وأما المدى السلبي فيستعمل في الكلام الذي تصحبه عاطفة تهبط بالنشاط الجسمي العام كالخزن مثلا .

وأما كتابة النغمات نفسها فكما يأتي :

- ١ - النغمة الهابطة ولا تكون إلا على مقطع منبور
 - ٢ - النغمة الصاعدة ولا تكون إلا على مقطع منبور
 - ٣ - النغمة الثابتة إذا كانت منبورة
 - ٤ - النغمة الثابتة إذا لم تكن منبورة
- وإليك مثلا من هذه الكتابة :



ولعل القارىء لا يحتاج إلى النص على أن النغمة الهابطة والصاعدة لا بد أن تصاحب النبر في المقطع أما النغمة الثابتة فقد تكون في مقطع منبور أو غير منبور كما يمكن رؤية ذلك في الأمثلة الواردة .

لقد تكلمنا من قبل في توضيح المعنى الاصطلاحي للمجموعة الكلامية ، وقلنا إنها سلسلة من الأصوات النغمية المتصلة في نفس واحد واقعة بين سكتين وهي بهذا التحديد قد تكون جملة أو كلمة. وزيد الآن أن تتكلم عن اصطلاح آخر، هو المجموعة المعنوية. يعلم القارئ أنه في إلقاء جملة شرطية يستطيع المرء أن يقسم هذه الجملة على تنفسين ، يتكلم في أولهما فعمل الشرط ، وفي الثاني جوابه وجزاءه ويمكن أن يفعل ذلك في الجملة المصدرية بأما ، وفي الجملة الطويلة التي لا يمكن أن تقال جميعها في تنفس واحد . يقسم المرء الجملة إلى أجزاء يقول كلا منها في تنفس مستقل . وعادة تقطيع الجملة عادة ضرورية في السرح يزاولها الممثلون على يد المخرج قبل التمثيل الفعلي .

وفي كل جملة مقسمة على هذا النمط ، يعتبر كل جزء منها مجموعة كلامية مستقلة ، لأنه يقع بين سكتين . ولكن هذه المجموعات الكلامية مترابطة من جهة المعنى ، وقد لا يقوم كل منها مستقلا عن المجموعات الأخرى ، دون أن يكون ذلك على حساب المعنى . تصور مثلاً أنك اكتفيت بجملة الشرط عن جوابه ، أو بما يبعدها فأنها الواقعة في الجواب . أو بالمبتدأ الموصوف بصلة عن خبره الجملة ألا يكون كل ذلك نقصا في المعنى ؟ إن المجموعات الكلامية المترابطة من جهة المعنى بهذه الصورة تكون في مجموعها مجموعة معنوية . فالمجموعة المعنوية إذا اصطلاح لغوي عام ، والمجموعة الكلامية اصطلاح أصواتي معناه يتصل بالدراسات الطبيعية التي منها التنفس وقد تكون المجموعة الكلامية مجموعة معنوية ، كما في محمد قائم ، إذا تمت الإفادة ، وقد لا تكون ، كما في إن قام محمد ، لأن الإفادة لا تتم عند هذا الحد ، برغم كون إن قام محمد مجموعة كلامية .

تخلص من هذا بأن الكلام قد يتم فيكون مجموعة معنوية وهو في نفس الوقت مجموعة أو مجموعات كلامية . ولا بد للمجموعة المعنوية من أن تنتهي بنغمة هابطة في التقرير والطلب والاستفهام غير المبدوء بهل والهمزة . أما في الاستفهام المبدوء بهل والهمزة ، وفي المجموعة الكلامية التي لم يتم بها المعنى ، فالنغمة النهائية

صاعدة أو ثابتة ، أعلى مما قبلها . هذه قاعدة عامة تقدمها بين يدي دراسة النماذج التنغيمية المختلفة .

أما ترقيم التنغيم فكترقيم الكتابة ، تحمل العلامة فيه من الكتابة محل الشهيق لاسترجاع النفس من الكلام ؛ وكلما جاءت سكتة وحب وجود علامة ترقيمية . وفي التنغيم علامتان ترقيميتان ، إحداهما خط رأسي واحد ، ليدل على وقفة مع عدم تمام الكلام ، وثانيتهما خطان رأسيان ، ليدلا على تمامه .

ويستعمل النموذج الإيجابي الهابط في تأكيد الإثبات كقولك في جواب من أنكرك أنه هو الذي قام بفعل معين: أنت فعلت هذا أى لاغيرك ، أو ادعى أنه فعل شيئاً غيره أنت فعلت هذا أى لا الآخر بجمل النبر والتأكيد في الجملة الأولى على الضمير ، وفي الثانية على اسم الإشارة ، مؤكدا النبر في الحالتين وهابطا بالنعمة المنبورة من أقصى علو المدى . ويستعمل أيضاً في تأكيد الاستفهام بكيف وأين ومعنى وبقية الأدوات فيما عدا هل والهمزة . أما إذا كان الاستفهام بهل أو الهمزة ، فإن النموذج المستعمل في التنغيم هو الإيجابي الصاعد .

وللإثبات غير المؤكد يستعمل النسبي الهابط ، ومن ذلك التحية والكلام التام وتفصيل المدودات والنداء وما عبر به عن فكرة مكملة لكلام سابق مباشرة كما في «لقد قابلت أخاك ... على دراجته» والاستفهام بغير هل والهمزة ، أما إذا كان الاستفهام بهل والهمزة ، أو بلا أداة أبدا فالستعمل النسبي الصاعد .

ويستعمل السلبي الهابط في تعبيرات التسليم بالأمر منحول لا حول ولا قوة إلا بالله . وعبارات الأسف والتحسر وكل ذلك مع خفض الصوت فإذا كان الكلام تمنياً أو عتاباً فالستعمل السلبي الصاعد المنتهى بنفحة ثابتة أعلى مما قبلها .

والفرق بين الثلاثة مديات (الإيجابي والنسبي والسلبي) فرق في علو الصوت وانخفاضه ، فالإيجابي أعلاها والسلبي أخفضها وبينهما النسبي .

وكم أحد في نفسى أمنية حارة أن ينظم المجمع اللغوى دراسات للتنغيم تنتهى بخلق مستوى صوانى موحد للقراءة والإلقاء في البلاد العربية كلها ، حتى لا تكون

العربية الفصحى خاضعة في كل إقليم للعادات النطقية العامة ، وحتى لا يجد العربي غرابة في إلقاء أخيه العربي ، فيكون أقدر على فهمه .

منهج الصرف

المورفيم

بعد أن انتهينا من شرح العناصر الصغرى التي يتكوّن منها الكلام تحت عنوان الأصوات ، وشرحنا علاقاتها وسلكنها في نظام خاص أو نظم خاصة تحت عنوان التشكيل ، زيد الآن أن نتناول بالتحليل عناصر أخرى أكبر من هذه ، تحت عنوان آخر هو الصرف ، أو البنية ، أو ما يطلق عليه الأوربيون « Morphology » . ومن طبيعة هذه الدراسة أن تتناول الناحية الشكلية التركيبية للصيغ والموازن الصرفية ، وعلاقاتها التصريفية من ناحية ، والاشتقاقية من ناحية أخرى . ثم نتناول ما يتصل بها من ملحقات ، سواء كانت هذه الملحقات صدورا أو أحياء ، أو أمجازاً .

ويدور على الألسنة اصطلاح هام في الدراسة الصرفية ، هو الوحدة الصرفية ، أو المورفيم « Morpheme » ، يغمض المراد به على كثير من الباحثين في اللغة ، حتى ليخلطون في تفسيره وتطبيقه خلطاً كبيراً . ولعل ممن وضعوا المعنى التقليدي لهذا الاصطلاح فندريس Vendryes⁽¹⁾ . فالمورفيمات في اعتباره عناصر صرفية . تربط بين الأفكار التي يتكوّن منها المعنى العام للجملة ، وهذه الأفكار واضحة في السيماتيات « Semanteme » ، أو نواة المعنى المعجمي .

ورأيه في ذلك أن الجملة تحتوى نوعين من العناصر ؛ تعبيرات عن أفكار ، وعلامات على الارتباط بين هذه التعبيرات . فإذا قلنا : « الحصان يجرى » كان لنا فكرتان : الحصان ، والجرى . ثم نوحّد بين الفكرتين في الجملة المذكورة ؛

(1) Language, p. 73.

ونحن نفكر دائما في صورة مُجَمَّل ، ونفرض أن العملية الذهنية التي تربط بين عناصر الجملة تتم في العقل مع العملية التي تربط بين الفاعل والفعل في حدود معينة . هذه العملية الذهنية التي يفرضها الاستعمال اللغوي تشمل عمليتين متعاقبتين ، التحليل والتركيب . وفي الأول يميز الذهن بين بعض العناصر التي تربط الصورة العامة بينها ، وفي الثاني يوحد الذهن بينها من جديد ، ليكون منها صورة لفظية . هذه العملية الثانية هي التي تهتم علماء اللغة ، لأن اختلاف اللغات ينبني على اختلاف هذه العملية في الأذهان .

دعنا نفرض إذاً أن العقول الإنسانية المختلفة تجرب أثاراً نظرياً متحداً للحصان الجارى ، وتحلل بنفس الطريقة تلك العناصر التي تكون الصورة ، وتنشئ نفس العلامة بين الحصان وبين الجرى . إذا تم هذا فسيكون التعبير عن هذه العلاقة مختلفاً باختلاف اللغة ، لأن الصور اللفظية سيتم تأليفها بطرق مختلفة .

فالسيماتيم في هذه الصورة عنصر لغوي يعبر عن الفكرة التي في الذهن ، كفكرة الحصان ، وفكرة الجرى ، والمورفيم هو العنصر الذي يعبر عن العلاقة بين هذه الأفكار . ففكرة الجرى ترتبط هنا ارتباطاً عاماً بالحصان ، عبر عنه بصيغة الغائب . فاللورفيات تعبر عن العلاقات بين السيماتيمات ، وهذه الأخيرة عناصر موضوعية من الأفكار . فالمورفيم في عمومته عنصر أصواتي (صوت أو مقطع أو عدة مقاطع) يدل على العلاقات بين الأفكار في الجملة .

ويورد مثالا من اللغة العربية الفصحى ، هو زيد يقتل ، ليدل على أنه من غير المهم أن يكون المورفيم متصرفاً أو غير متصرف . فيقول : إن هذا المثال إذا أريد به أن يدل على الاستمرار في الماضي ، فإن فعلاً ماضياً يجب أن يسبق هذا الفعل المضارع ويتم التصريف في كليهما على النحو الآتي :

كنت أقتل ،

كنت تقتل ،

كنت تقتلين ،

كان يقتل ،

كانت تقتل ، وهلم جرا .

ويقول إن هاتين الصيغتين تحسان دائماً صيغة واحدة ، حتى لو توسط اسم بينهما ، كما في « كان زيد يقتل » . وأولاهما مورفيم بسيط ، أما الثانية فسياقاً ، لأن الأولى تدل على علاقة ، والثانية تدل على فكرة .

أما في اصطلاح هذا الكتاب فيجربى التفريق بين كلمات ثلاث يتصل بعضها ببعض ، أولاهما « باب » والثانية « مورفيم » والثالثة « علامة » .

١ - « الباب » اصطلاح من علم اللغة العام ، له معنى العموم لا الشمول .

وهو ، إذا صح أن نستعمل اصطلاحات دي سوسور ، يستعمل بالنسبة إلى اللغة الميئة ، ثم هو وسيلة تقسيمية لا يمكن التعبير عنها على النمط الوجودي ، فلا تنسب له وجوداً خارجياً ، ويمكن إنشاء نظام من الأبواب في اللغة ، يعبر عن كل باب منه مورفيم معين .

٢ - والمورفيم اصطلاح تركيبى بنائى ، لا يعالج علاجاً ذهنياً غير شكلى ، إنه ليس عنصراً صرفياً ، ولكنه وحدة صرفية في نظام من المورفيات المتكاملة الوظيفة . وكل نظام من المورفيات ، له علاقة بنظام الأبواب ، لا يمكن في اللغة العربية أن يعبر عنها كالتعبير عن علاقة واحد إلى واحد . أى أنه لا يلزم أن يقابل كل باب في نظام الأبواب ، مورفيم في نظام المورفيات . وربما كان ذلك ممكناً في اللغة التركيبية مثلاً . وكل كلمة طائفة من المورفيات المتراسة ، أى طائفة من الوحدات من نظام مورفيمى لا يمكن دائماً أن تعبر عنه علامات وعناصر صرفية .

٣ - والعلامة هى العنصر الذى يعبر عن المورفيم تعبيراً شكلياً ، وتوجد في النطق . وهى إما أن تكون عنصراً أبجدياً أو فوق الأبجدي ، بمعنى أنها تكون في شكلها كمية أو نبراً أو تنغماً ، ويمبر عنها إما إيجابياً بوجودها ، أو سلبياً بعدمه ، إذ ربما يكون هناك ما يسمى « العلامة صفر » . أو الصيغ الصرفية ، وحركات الإعراب ، والإلحاقات ، وهلم جرا تكون نظاماً من العلامات لنظام من المورفيات ، يعبر عن نظام من الأبواب ، يتكون منه الصرف والنحو

العربيين . إن علاقة العلامة بالمورفيم أشبه ما تكون بعلاقة الصوت بالحرف ، وعلاقة المورفيم باب مثل علاقة الحرف بما ارتبط معه في مخرج تقسيمي واحد ، وعلاقة الباب بنظام الأبواب كعلاقة طائفة من الحروف مرتبطة بمخرج تقسيمي واحد بالأبجدية التشكيلية بصفة عامة .

وإذا أردنا التمثيل للترابط بين هذه الاصطلاحات الثلاثة ، نقول مثلاً : إن باب الفاعل يعبر عنه مورفيم خاص هو الاسم المرفوع ، وعلامته محمد مثلاً .

فالجملة المنطوقة تتكون من نسق من العلامات الصرفية ، بينها الترتيب والتوافق .

وفي الصرف مورفيات لها أسماء خاصة ، كالطلب ، والصيرورة ، والمطاوعة والتعدى والززوم ، والافتعال ، والتكسير ، والتصغير ، والوقف ، وهلم جرا تعبر عنها على الترتيب علامات هي : استفعل ، وانفعل ، وأفعل ، وفعل ، وافتعل ، وصنع التكسير ، والتصغير ، وعدم الحركة . فالطلب في الصرف مورفيم ، وفي النحو والبلاغة باب ، ووصيفته علامة صرفية . ومثل ذلك يمكن أن يقال في البقية .

الصيغة

والصيغة بالنسبة إلى المورفيم علامة ، وبالنسبة إلى أمثلتها المختلفة ميزان صرفي ؛ فلها هذان النوعان من التسمية . وهي بالاعتبار الثاني ملخص شكلي لطائفة من الكلمات ، تقف منها موقف العنوان من التفصيل الذي تحته . ثم إنها باعتبارها علامة لا بد لها أن تدل على معنى خاص هو معنى المورفيم ، فبأن هناك فرقاً بين معنى العلامة الصرفية التي هي الصيغة ، وبين معنى الكلمة التي هي المثال ؛ فالعنى الأول وظيفي ، والثاني معجمي . وأنا إن أشرت الكلام عن تعريف الكلمة وما يحيط بها من نقاش إلى ذكر منهج المعجم ، أجدني مدفوعاً هنا إلى أن أناقش معنى الصيغة ، وإلى شرح معنى الوظيفة فيه .

خذ مثلاً صيغة « فاعَلَ » تجدلها معنى وظيفياً خاصاً هو المورفيم ، ويسميه الصرفيون المشاركة . أضف إلى ذلك أن هذه الصيغة لا بد لها أن تكون صيغة فعلية ، وهذا جزء آخر معناها الوظيفي . ثم زد عليه أنها بشكلها الحاضر تتخذ ميزاناً صرفياً لها أسند إلى الغائب من هذا الفعل الذي يدل على المشاركة ، وهذا جزء ثالث من معناها الوظيفي أيضاً . ثم هي بتحديد الشكلى وبناء وسطها وآخرها على الفتح ، مغايرة تمام المغايرة لصيغة اسم الفاعل ، ولصيغة الأمر منها ، وهذا جزء سلبى من المعنى . فأنت ترى أننا لم نتعرض للمعنى المعجمى العرفى الذى فى قاتل ، وجادل ، وناضل ، وحاسب ، وما إلى ذلك من أمثلتها التى توجد معانيها المعجمية مفصلة فى القاموس ؛ فالمعنى الوظيفي نحوى صرفى ، والمعنى المعجمى عرفى واجتماعى إلى حد ما ، وإنما نقول إلى حد ما لأن الصفة الاجتماعية لا تتم إلا فى المعنى الدلالى ، الذى يكشف عنه تحليل الحدث الكلامى ، وسيأتى الكلام عن ذلك فى منهج الدلالة .

ولكن الصيغة الصرفية قد لا تكون بمفردها كافية للدلالة على المورفيم ، لوجود الغموض فيها ، فهى إذا فى حاجة إلى المثال ليوضح ما فيها من غموض . خذ مثلاً صيغة « فعَلَ » تجدها مشتركة بين الصفة المشبهة ، وبين المصدر ، وتجد من أمثلتها « شهم » ، و « ضرب » فإذا وقع الغموض فى الصيغة هنا ، فلن يقع فى الأمثلة ، لأن هذه الأمثلة إما أن تكفى بمفردها لشرح معنى الصيغة ، كالثالين المذكورين ، وإما ألا تكفى كما فى عدل التى تصلح لمعنى الصفة ، كما تصلح لمعنى المصدر . فإذا جاء هذا الغموض فى المثال كما جاء فى الصيغة ، اضطررنا إلى الاستعانة بوسيلة نحوية فى تحديد معانٍ صرفية ، تلك الوسيلة النحوية هى السياق . ومثل ذلك يقال فى صيغة فعيل ، التى تأتى صفة مشبهة ، ومصدراً وبمعنى اسم الفاعل واسم المفعول ، وفعال ، التى تأتى صيغة لمفرد ، ككتاب ، ولجمع ، ككلاب ، ولصدر ، كقتال . ولا يطعن ذلك أبداً فى محدودية المعنى الوظيفي للصيغة ، لأن هذا المعنى بحكم تسميته وطبيعته إنما يكون فى تحليل السياق ؛ والسياس كما قلنا إحدى الوسائل التى يلجأ إليها أخيراً فى إيضاح هذا المعنى ، وإذا فادام هذا هو الحال فلن يعمض على الفهم معنى وظيفي لغوى أبداً .

والصيغة باعتبارها علامة على المورفيم لا يدخلها الإعلال ، أما باعتبارها ميزانا صرفيا فهو يدخلها . « فالاستقامة » مثال من أمثلة علامة « الاستفعال » الدالة على مورفيم الطلب أو الصيرورة ، ولكنها على وزن استقالة ، وهذا هو الفرق بين اعتباريها المختلفين . و« بع » مثال من أمثلة أفعِل ، شأنها في ذلك شأن « اضرب » ، و« اجلس » ، و« احبس » ، ولكنها على وزن « فِعل » . ومن أمثلة هذه الصيغة أيضا « ق » ، و« رع » ، ولكنها على وزن « رع » . ومن هذا يتضح أن تفريقي بين الاعتبارين تفريق مقصود ، لأن كلا منهما ذو مهمة خاصة في تقرير حقائق البنية اللغوية الصرفية .

وتدخل الصيغة في الجدول كما تدخل الأمثلة ؛ فنحن نستطيع أن نصرف الصيغة من غير الاستمانه بأمثلتها ، وهذه خاصة من خواص اللغة العربية ، وربما كانت في اللغات السامية أيضا . مثال ذلك :

أنا	أفعلتُ	أفعل
نحن	أفعلنا	نفتعل
أنتَ	أفعلتَ	تفعل
أنتِ	أفعلتِ	تفتعلين
أنتما	أفعلتما	تفتعلان
أنتم	أفعلتم	تفتعلون
أنتن	أفعلتن	تفتعن
هو	أفعل	يفتعل
هي	أفعلتْ	تفتعل
ها	أفعلها	يفتعلان أو تفتعلان
هم	أفعلوا	يفتعلون
هن	أفعلن	يفتعلن

ومثل هذا يمكن أن يتم مع كل صيغة من صيغ الأفعال ، فيكون نتيجة ذلك تصريفاً في داخل مورفيم الافعال ، بحسب اختلاف الضمائر الشخصية ، التي يعبر كل منها عن مورفيم آخر هو التكلم أو الخطاب أو الفية ، مع مورفيم الأفراد أو التثنية أو الجمع .

واكتفاء الصرف بالصيغة ، كما كتفاء الأصوات بالصوت ، واكتفاء التشكيل بالحرف والمقطع ، استكفاء فرضه التحليل . وإلا فليست هذه إلا مفهومات منهجية ، لا تعبيرات باللغة .

ونحن لا نتكلم أصواتاً ، ولا حروفاً ، ولا مورفيات ، ولا صيغاً ، وإنما نتكلم بجملامفيدة مركبة من هذه الأجزاء التحليلية ، التي يعتبر النظر المنهجي مسئولاً عن أكثرها ، حيث يخلقه باعتبارها وسائل تقسيمية ، أو أدوات لتناول مادة اللغة تناوياً وينبئ على منهج خاص . فالصيغة جزء من المنهج لا من اللغة نفسها ، وإنك تقول « خرج محمد بالأمس » فتتكلم على شرط اللغة ؛ ولا تقول « فَعَلَ مُفَعَّلٌ بِالْفَعْلِ » ، لأن هذا ليس من اللغة .

واللغة العربية محظوظة جداً بوجود هذه الصيغ الصرفية ، لأن هذه الصيغ تصلح لأن تستخدم أداة من أدوات الكشف عن الحدود بين الكلمات في السياق . ويشكو معظم لغات العالم من عدم وجود مثل هذا الأساس الذي يمكن به أن تحدد الكلمات .

والباحثون في لغات غير لغاتهم جديدة عليهم يعانون التعب والمشقة اللذين يجدونهما في سبيل هذا التحديد ، فيعمدون إلى كل الوسائل الممكنة يستخدمونها في هذا الغرض ، ويظهر القسر والعسف في استخدامها واضحاً . فأما اتخاذ الصيغة الصرفية أداة من أدوات خلق الحدود بين الكلمات في السياق ، فيزة للغة العربية من كبريات ميزات التي تفاخر بها . وسندكر في تعريف الكلمة الذي سنورده في منهج المعجم بعض الوسائل التي يتذرع الباحثون بها في هذا السبيل .

وتساعد الصيغة في الأعم الأغلب على تحديد الباب أيضاً ، ذلك لأن معناها

الوظيفي هو المورفيم ، والمورفيم نفسه تعبير عن الباب ، فكأن الباب أحد معاني الصيغة غير المباشرة . ومعنى هذا الكلام أننا إذا أخذنا « فاعل » فسنجد كل ما على مثالها داخلا في باب الفعل الماضي الذي يدل غالبا على المشاركة ، (تقول غالبا احترازا من «سافر») ؛ فالصيغة هنا دلت على النسبة إلى قسم من أقسام الكلام ، وهذه ميزة من ميزات اللغة العربية أيضا ، واعتماد هذه الدلالة هي ما يسميه علماء اللغة بالتحديد الجراماطيقي « Grammatical Designation » . وإذا لم تدل الصيغة بنفسها على هذا التحديد ، يبقى مثالها محايدا من الناحية الجراماطيقية (وقد مثلنا لهذه الحالة بكلمة « عدل ») ، حتى يوجد ما يحدده ويوضح معناه الجراماطيقي .

ولكن الصيغة في اللغة العربية تعجز عجزا تاما عن أن تشمل طائفة كبيرة من العناصر اللغوية غير الخاضعة للاشتقاق كالضماير ، والأدوات .

ويلاحظ أن معاني هذه العناصر جميعها غير محدودة من الناحية المعجمية ، محدودة الكلمات ذات الصبغ الصرفية . وهذا هو الذي دعى برتراندرسل^(١) إلى أن يسمى بعض هذه العناصر « خواص مركزية شخصية » حيث يقول : « إنني أسمى الكلمات التي يختلف معناها باختلاف التكلم ووضعه في الزمان والمكان « خواص مركزية شخصية » والأسس الأربعة لهذا النوع هي أنا ، وهذا ، وهنا ، والآن » .

الاشتقاق

لاحظ علماء اللغة أن إرتباطا معينا يوجد بين الكلمات من جهة اللفظ والمعنى ، فقالوا بوجود ارتباط وضمي بين هذه الكلمات . ولقد جذب انتباههم من هذا ما يأتي : -

١ - أن الكلمة العربية ذات أصول ثلاثة ، يعبر عنها في الميزان الصرفي بقاء الكلمة وعينها ولامها ، وأنها تأتي مرتبة بهذا الترتيب .

(1) Human knowledge p. 100.

٢ - أن الكلمات العربية تأتي على هيئات صرفية معينة تسمى الصيغ ، وأن الخلاف بين الكلمات من الناحية التركيبية هو في الواقع اختلاف بين هذه الصيغ . والارتباط الذي قال به النحويون والصرفيون بين الكلمات المتحددة الأصل المختلفة الصيغة ، ارتباط لفظي أولاً ، ومعنوي ثانياً . أما لفظي فلأن حروف الأصل توجد في الصيغتين المترابطتين بنفس الترتيب ، وإن اختلف الهيكل العيلى في كلمة عنه في الأخرى ، فلا بد إذاً أن ترد الكلمتان إلى أصل واحد . وأما معنوي فلأن الملاحظ أن الكلمتين اللتين توصفان هذا الوصف تمبران عن معنى عام واحد تختلفان في دائرته ، كما تختلف الصيغتان ، لا كما تختلف المادتان المعجميتان . فلا بد إذاً أن تُرد هاتان الكلمتان إلى مادة واحدة .

ويلاحظ هنا أن الاختلاف اللفظي صرفي ، وأن الاختلاف المعنوي معجمي . فإذا اغتفر استعمال علم المعجم في تحديد المفهومات الصرفية ، أمكن القول بأن الاشتقاق « رد لفظ إلى آخر لموافقته إياه في حروفه الأصلية ، ومناسبته له في المعنى » .

ويرى بعض العلماء تقسيم الاشتقاق إلى صغير وكبير وأكبر . ويقول ابن جنى إن الصغير « ما في أيدي الناس وكتبهم كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتقرأه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغته ومبانيه وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة ، في تصرفه نحو سلم ويسلم ، وسالم وسلمان وسلمى والسلامة ، والسليم اللديغ أطلق عليه تافؤلاً بالسلامة ، وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته»^(١) .
فذلك هو الاشتقاق الذي زیده في دراستنا الصرفية هذه .

ولذلك سنكتفي به عن الكبير والأكبر ، لأن أحدهما لا يعترف بالترتيب في حروف المادة كشرط من شروط الاشتقاق ، ولأن الآخر يعتمد في دعوى الاشتقاق على التشابه في المخرج بين أى حرفين يحمل أحدهما محل الآخر كنعق ونهق . وإنما اخترنا الصغير لدراستنا هذه لأنه أكبر خطراً وأكثر استعمالاً في الناحية التطبيقية في اللغة .

لم يقنع النحويون بالقول بمجرد العلاقة بين المشتقات ، وإنما أصرروا على أن يكيفوا هذه العلاقة بكيفية خاصة ، فقرروها على أساس الأصل والفرع . بمعنى أن صيغة ما لا بد أن تتخذ أصلاً لبقيّة الصيغ ، وأن تسمى أصل الاشتقاق ، وأن تعتبر الصيغ الأخرى مشتقة منها . وذهب هؤلاء اللغويون في ذلك مذهبين شهيرين : «ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه»^(١) . وآتوا في ذلك بحجج ذكرها كمال الدين بن الأتباري في الإنصاف ، وأورد منها أن المصدر يصح لصحة العقل ويعتدل لاعتلاله ؛ وأن الفعل يعمل فيه ، وأنه يذكر تأكيذاً للفعل ، وأنه لا يتصور معناه إلا بفعل فاعل . وأنت ترى أن المراد هنا هو جعل الفعل أصل المشتقات لا أصل المصدر فحسب ، وإنما اختص المصدر بالذكر ، لأن البصريين جعلوه أصل الاشتقاق ، فجعل الكوفيون من هذا الأصل فرعاً ، وانسحب ذلك على كل ما عداه من الصيغ بالضرورة . ويرد ابن الأتباري على حجج الكوفيين واحدة بعد الأخرى فيقول رداً على حججهم إن المصدر لا يأتي إلا صحيحاً ، ولا يعتدل منه إلا ما فيه زيادة عن الأصل ، وهو فرع عن الثلاثي ، وهذا الذي يعتدل إنما يعتدل للتشاكل ، وذلك لا يدل على الأصالة والفرعية .

ويجوز أن يكون المصدر أصلاً ، ويحمل على الفعل الذي هو فرع . وكون الفعل عاملاً في المصدر لا يدل على أصالته ، لأن الجروف والأفعال تعمل في الأسماء ، ولا خلاف في أن الحرف والفعل ليسا أصلاً للاسم ، ولأن المصدر معقول قبل وقوع الفعل فهو قبله . وأما أن المصدر يأتي مؤكداً للفعل فذلك لا يدل على الأصالة في الفعل أيضاً ، لأن التوكيد غير مشتق من المؤكد في مثل « قام زيد زيد » ، فكذلك هنا . وأما أن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل ، فذلك باطل ، لأن الفعل في الحقيقة ما يدل على المصدر ، وأما صيغة الفعل ، فإخبار بوقوع ذلك الفعل في زمان معين ، ومن المحال الإخبار بوقوع شيء قبل تسميته .

ولعل القارىء يرى أن النجاة هنا قد خرجوا في حاجتهم عن شكلية اللمة إلى مضايق المنطق والفلسفة ، وبنوا جدلهم على نظرية ظهر فسادها ، هي نظرية

العامل^(١) . ولكن البصريين لم يكونوا أبعد في جدلهم عن هذه المثالب ، فقد ذهبوا « إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه »^(٢) . واحتجوا بحجج منها أن الدليل على أن المصدر أصل للفعل ، أن المصدر يدل على زمان مطلق ، والفعل يدل على زمان معين ، والمطلق أصل للمقيد ، فالمصدر أصل للفعل . ومنها أن المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ، ويستغنى عن الفعل ، ولاعكس . ومنها أن المصدر يدل على الحدث ، ولكن الفعل يدل عليه وعلى الزمان ، والواحد أصل الاثنين ، فالمصدر أصل للفعل . ومنها أن المصدر له مثال واحد ، والفعل له أمثله مختلفة ، كما أن الذهب نوع واحد ، وما تفرع منه أنواع مختلفة ، ومنها أن الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر ، وهو الحدث ، ولكن المصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل ، ولا بد أن يكون الأصل في الفرع لا العكس . ومنها أنه لو كان المصدر مشتقا من الفعل ، لجرى على سنن في القياس ، ولم يختلف شكله ، ولكنه لا يجرى على ذلك ، بل يختلف باختلاف الأجناس مثل « الرجل » ، « والثوب » ، والتراب . ومنها أنه لو كان المصدر مشتقا من الفعل ، لوجب أن يدل على ما في الفعل من الحدث والزمان ، وعلى معنى ثالث ، كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين عليهما وعلى ذات الفاعل أو المفعول به . ومنها أن الدليل على أن المصدر ليس مشتقا أن الهمزة لا تحذف منه في نحو « إكرام » كما تحذف من المشتق نحو مكرم ، ومنها أن اسم المصدر يدل على صدور ما عداه عنه .

والنظرة الفاحصة تكشف عن مبلغ تضارب هذه الحجج في منطقتها ، حتى لو قيل إن صاحب كل حجة منها غير قائل بالحجة الأخرى ، لأن هذا لا يفي أن هذه الحجج قد جاءت بها مدرسة البصرة المدافعة عن نظرية موحدة ، بفلسفة موحدة . فهذه الحجج تكشف عن عدم الوحدة في فلسفة النظرية البصرية . فالمصدر في نظرهم اسم حينما ودال على الزمان حينما واسم دال على الزمان حينما آخر ودال على الحدث

(١) راجع الرد على النحاة لابن مضاء في نقض هذه النظرية .

(٢) الإنصاف ص ١٤٤ .

دون الزمان في بعض الحجج . ثم من الذي يستتبع أن المصدر يدل على الزمان حتى ولو كان هذا الزمان مطلقاً ؟ أولاً يقول ابن مالك .

المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل كأمن من أمن فإذا علمنا أن ابن مالك يشرح بألفيته مذهب البصرين أكثر ما يشرح ، عرفنا مدى ضعف الحججة في القول بأن المصدر يحتوي عنصر الزمن . فعنصر الزمن هذا من خواص الأفعال ، لا الأسماء الجامدة ، ولا الأسماء المشتقة . وليس حرص البصريين على المنطق أقل من حرص الكوفيين ، ويكفي أن نلاحظ أن حججهم تشمل كلمات مثل « الأجناس » و « القياس » ، و « يقوم بنفسه » ، و « وزمان مطلق » . والزمان المطلق أو الفلسفي لا صلة له بالنحو ، وسيأتي شرح ذلك في منهج النحو إن شاء الله .

والقول بأن صيغة ما أصل لكلمة أو صيغة أخرى مما يتنافى مع المنهج اللغوي الحديث ، فلا يطبق هذا المنهج اصطلاحات مثل « نائب الفاعل » ، لأن في ذلك تلجها إلى أن الفاعل أصل للمرفوع بعد ما بنى للمجهول ، وليس ذلك كذلك . يقول الصبان تعليقاً على قول الأشموني « (النيابة مشروطة بأن يغير الفعل عن صيغته الأصلية) : هذا كالصريح في أن المبني للمفعول فرع المبني للفاعل وهو مذهب الجمهور ، وقيل كل أصل»^(١) . فحتى بعض النحاة الأقدمين كما زرى كان يستهجن أن يجعل صيغة أصلاً لصيغة أخرى . قال قول بأن كلمة أو صيغة أصل لكلمة أو صيغة أخرى مردود في القديم والحديث . فلا الفعل ، كما يقول الكوفيون ، ولا المصدر ، كما يقول البصريون ، أصل للمشتقات ؛ لأنك قد رأيت أن الأدلة على أصالة كل منهما ضعيفة لا تقاوم النظرة الفاحصة . فما وجه القول إذاً في الاشتقاق . وما نظرة علم اللغة الحديث إليه ؟

وجه القول كما أراه في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، أن مسألة الاشتقاق تقوم على مجرد العلاقة بين الكلمات ، واشتراكها في شيء معين ، خير من أن

(١) حاشية الصبان على الأشموني > ص ٤٣ .

تقوم على افتراض أصل منها وفرع ، وهو رأى فطن إليه السيوطى حين قال (١) :
 « قالت طائفة من النظار الكلمة كله أصل ». والقدر المشترك بين الكلمات المترابطة
 من الناحية اللفظية واضح كل الوضوح ؛ ذلك هو الحروف الأصلية الثلاثة . فأنت
 إذا نظرت إلى « ضَرَبَ » و « ضَارَبَ » و « مَضْرُوبٌ » و « مَضْرِبٌ »
 و « مُضَارِبٌ » و « ضَرْبٌ » وما تفرع من ذلك ، رأيت أنها جميعاً تشترك في
 (ض رب) ، وتتفرع منها . فطن إلى ذلك المعجميون ولم يفتن إليه الصرفيون .
 فهذه الحروف الثلاثة الصحيحة جذور اللغة العربية التي تتفرع منها الكلمات ،
 ولست أحب أن أدعى أنها جذور اللغات السامية جميعاً ، تشترك فيها ، وتتخصص
 كل منها بوضع المعنى المناسب للصيغة ، حتى إن بعض دارسى اللغات السامية
 يدرسون المادة بعينها دراسة مقارنة في هذه اللغات جميعاً ، ويضعون معاجمهم
 بهذه الطريقة (٢) .

وكلمات اللغة جميعاً مشتقة بهذا الاعتبار ، « وقالت طائفة من التأخرين .
 اللغويين كل الكلم مشتق ونسب ذلك إلى سيويه والزجاج » (٣) . فإدام لكل
 كلمة من كلمات العربية مادة تصاغ منها ، فلها اشتقاق منسوب إلى هذه المادة .
 ولا يبقى في الصرف ما يسميه الصرفيون الاسم الجامد . فيجب أن يبنوا التقسيم
 إلى جامد ومشتق إذاً على أساس جديد . وليس اشتقاق ما يسمونه بالجامد من
 نوع الاشتقاق الذى يحاوله بعض اللغويين تمليلاً لأسماء الأعلام والأجناس ، « قال
 أبو عبد الله محمد بن المولى الأزدى فى كتاب الترقيص ، حدثنى هرون بن زكريا
 عن البلعى عن أبى حاتم ، قال : سألت الأصمعى لم سميت منى منى ، قال لا أدرى
 فلقيت أبا عبيدة فسألته فقال لم أكن مع آدم حين علمه الله الأسماء ، فأسأله عن
 اشتقاق الأسماء ، فأتيت أبا زيد فسألته فقال سميت منى لما يبنى فيها من الدماء » (٤)
 ومن قال إن رمضان مشتق من الرمضاء ، وأن قضاة مشتق من انقضاء الرجل

(١) المزهر للسيوطى > ١ ص ٢٠٢ .

(٢) أنظر مثلاً ، A Hebrew & Chaldee Lex. to the Old Testament,

B. Julius Fuerst.

(٣) المزهر > ١ ص ٢٠٢ .

(٤) المزهر > ١ ص ٢٠٥ .

عن أهله أى بعد عنهم ، أو تقضّع بطنه إذا أوجمه ، وأن اليمين مشتق من اليمين ، والشام من الشؤم أو التشاؤم ، وأن الخليل من الخيلاء ، فإنه يعمل التسمية ولا يعقد صلة اشتقاقية صرفية . فإذا علمنا أن الأسماء لا تعمل ، وضح لنا أن الذين جاءوا بهذه التعليقات قد أضاعوا أوقاتهم ولم يأتوا بشيء ذى خطر .

وسائل خلق الرباعى

قلنا إن الكلمة العربية ذات ثلاثة أصول ترتبط بها من الناحية الاشتقاقية ، وقلنا كذلك إن هذه الأصول الثلاثة ، إلى جانب استعمالها من الناحية الصرفية ، تتخذ مادة للكلمة من الناحية المعجمية . ادعينا ذلك للغة العربية على الأقل ، ولم نجب أن ندلف من الميدان العربى الخاص إلى الميدان السامى العام ، لأن اللغات السامية الأخرى ليست موضوع هذا الكتاب من ناحية ، ولأن دعوى اشتراكها فى الأصل الثلاثى بحاجة إلى تفصيل فى القول والأدلة أكثر مما تسمح به المسافة المخصصة فى هذا الكتاب .

ولكن فى اللغة العربية صيغاً رباعية يقول النحويون عن بعضها إنه من مزيد الثلاثى ، ويقولون عن بعضها الآخر إنه أصلى فى حروفه الأربعة . فإذا عسى أن يكون علاج المنهج الحديث لهذه الرباعيات .

نقول مبدئياً إن المنهج التقليدى فى البحوث الصرفية قد اعتبر الهمز فى نحو أكرم ، والتضعيف فى نحو كرم ، من الزيادات التى يؤتى بها لغرض محوى ، هو التمعية . فالمعلوم أن الفعل الماضى (كرم) المضموم العين من الأفعال اللازمة ، ولكن أكرم وكرم كليهما متعديان . ولسنا نجب أن نخوض مرة أخرى فى أن بعض الكلمات أصل لبعضها الآخر ، ولا أن ندخل فى مناقشة ما إذا كان الفعل اللازم هنا أصلاً للمتعديين أو لم يكن . ويكفى أن نشير إلى أن الحروف الأصلية الثلاثة فى هذه الصيغ الثلاث هى الكاف ، والراء ، والميم ، وأما ما مراد عن ذلك فهو من الملحقات الصرفية التى سيأتى الكلام عنها فى حينه ، إن شاء الله .

ومن الملحقات الصرفية أيضا حرف اللين في قاتل ، وقوتل . فالحروف الأصلية في هذين الفعلين هي القاف ، والتاء ، واللام ، وأما حرف المد فقد جرى به ليعبر عن قيمة خلافية شكلية ، موازية لقيمة خلافية في المعنى . وتفرق القيمة الخلافية هنا بين « قَتَلَ » و « قاتل » وبين « قَتِلَ » و « قوتل » من جهة أخرى ، وهو تفریق يقتضيه الفرق في المعنى بين الصيغتين .

ومن الملحقات الصرفية أيضا أن تتكرر فاء الكلمة بين العين واللام ، إذا تماثلت العين واللام في الثلاثي ، فأصبحنا حرفا واحدا مشددا^(١) . فإذا أخذت أفعالا ثلاثية مثل جرّ ، هدّ ، عسّ ، كفّ ، ررّ ، زلّ ، وجدت أن الرباعي تتكرر فيه الفاء بين عنصرى الحرف المشدد بعد فكّه ؛ فرباعيات هذه الأفعال جر جر ، وهدهد ، وعسعس ، وكفكف ، ورررر ، وزلزل ، والفاء المكررة في كل هذا زيادة صرفية إلحاقية ، لا حرف أصلي ؛ تشهد بذلك الصيغة الثلاثية المجردة . ولقد حرصت اللهجات العامية على استخدام هذه الطريقة الصرفية في الإلحاق استخداما واسما جدا ، إما من الثلاثي المشدد الآخر على النمط المذكور كما في الأفعال الآتية :

لقلف	لفّ	لقلف	لقلف
فتفت	فت	فتفت	فتفت
شمشم	شم	شمشم	شمشم
رجرج	رج	رجرج	رجرج
دقدق	دق	دقدق	دقدق
خضخض	خض	خضخض	خضخض
حكحك	حك	حكحك	حكحك
تفتف	تف	تفتف	تفتف
دبدب	دب	دبدب	دبدب
شخشخ	شخ	شخشخ	شخشخ

(١) وذهب أبو اسحاق في نحو قلقل وصلصل وجرجر وقرقر إلى أنه يفعل وأن الكلمة

وإما من ثلاثي غير مضعف الآخر كما في صقفص من التصفية ، وإما من أسماء مثل :

ععب	من العبّ	سلسل	من السلسلة
سبب	من سببية الفرس	ورصرص	من الرصاص
رصرم	من الرمة	فلفل	من الفلفل
عشعش	من العش		

وإما من أصوات طبيعية مثل : بعب ، بقبو ، تهته ، جمجم ، دندن ، وغرغر ، وغنم ، وتكتك ، والفاء المكررة مزيدة في كل أولئك ، كما اعتبرناها مزيدة في الأفعال العربية .

على أنه ليس من الضروري أن تكون الفاء هي الزيادة في الصيغة الرباعية ، فقد تكون الزيادة زيادة حرة ، دون نظر إلى نوع الحرف المزيد ، ~~والم~~ ارتباطه بأحد الحروف الأصلية . وهناك طائفة من الأفعال في اللغة العربية تعتبر رباعية أصلية الحروف الأربعة في نظر الصرفيين ، ولكننا نرى أن أحد هذه الحروف مزيد ، حتى ولو لم يكن من حروف « سألتمونها » فن ذلك :

دحرج	درج	بعثر	بثر
سقلب	قلب	عربد	عرد (ومنها العرد = القوى)
شقلب	قلب	زغرد	غرد

فأنت ترى أن الفعل الرباعي ذو مادة ثلاثية ، إما أن يستعمل فيها فعل ثلاثي له نفس معنى الفعل الرباعي ، وإما أن تستعمل منها صيغ أخرى تدور حول نفس المعنى . وترى كذلك أن الحرف الزائد قد يكون حاء ، أو سينا ، أو شينا ، أو عينا ، أو باء ، أو زينا ، وقد يكون أى حرف من الحروف الأبجدية

وقد استخدمت اللهجات العامية نفس الطريقة في الزيادة أيضا . وسورد لك طائفة من الأفعال الرباعية العامية ، وضع أمام كل منها الحروف الثلاثة التي تقترحها

أصلاً لهذه الرباعيات . وقد نجد أن هذه الثلاثة تكون بنفسها فعلاً ثلاثياً عامياً من من لهجة أو أخرى ، أو فعلاً عربياً كما يأتي :

دربك	ربك	سلبك	لبن (سال لعابه كاللبن)
شعيط	شبت	شرمط	شرط
زروط	روث	حمرق	مرق
شردح	ردح	بجلق	بجق (مستعملة في الصعيد)
زمزق	زmq	فرفش	فرش
زفلط	فلت	فنتر	نتر
فرطح	فتح	مرمط	مرد - مرط
حنق	حذق	طريق	طبق
هردم	هدم أو ردم	دفلق	دقق
صرمخ	رمخ	دحدر	حدر
برطع	رتع	كربس	كبس
فنجر	فجر	طرطف	طرف
شنعر	نعر	حرجم	رجم
وسطن	وسط	خلبط	خاط

والزائد هنا أيضاً حرف غير مقيد بحروف « سألتمونها » . ولعل ذلك أن يكون مما يعزز دعوى ثلاثية الكلمة العربية تعزيراً كاملاً .

الملحقات

سيرجع بنا الكلام عن الملحقات الصرفية إلى فكرة المعنى الوظيفي مرة أخرى . فهذه الملحقات ، سواء كانت من حروف الزيادة ، أو من الأدوات ، أو مما يسمونه الضمائر المتصلة ، تتخذ معنى وظيفياً لامعجمياً . ومعناها الوظيفي في الكلمة التي تلحق هي بها هو المورفيم الذي تعبر عنه باعتبارها علامة ، والذي يعبر هو بدوره عن باب من أبواب النحو أو الصرف . فإذا أخذنا مثلاً « يحترمونها »

وجدنا أن الياء صدر (Prefix) في الكلمة تعبر عن مورفيم المضارعة الذى يعبر عن باب المضارع ، ثم ندع الحروف الأصلية الثلاثة (ح ر م) ، لأننا إنما نتكلم هنا عن الملحقات ، ولكننا لا بد أن نقع على التاء ، وهى حشو (Infix) فى الكلمة يعبر عن مورفيم الافتعال ، الذى يعبر بدوره أيضا عن باب الافتعال . أما الواو فأحد ثلاثة أعجاز (Suffixes) فى الكلمة ؛ وهى باعتبارها علامة تعبر عن مورفيم الفاعلية الذى يعبر عن باب الفاعل ، أو قل باب المسند إليه ، أو العمدة ، والنون علامة على مورفيم الرفع الذى يعبر عن باب رفع الفعل المضارع فى حالة تجرده من الناصب والجازم ثم الضمير المتصل عجز فى الكلمة أيضا ، وهو علامة على مورفيم المفعولية الذى يعبر عن باب المفعول أو قل باب الفضلة .

ففى الكلمة هنا طائفة من المورفيات هى المضارعة ، والافتعال ، والفاعلية أو العمدية والرفع والمفعولية أو الفضلية . وهذه المعانى جميعا وظائف تؤديها الإلحاقات فى الكلمة ، ويختص كل منها بملحق خاص به ، لكل منها معنى هو الوظيفة التى يؤديها ، أو بعبارة أخرى هو المورفيم الذى يعبر عنه . فمعنى الملحقات إذا وظيفى أولا وقبل كل شئ . ولقد سبق أن شرحنا الفرق بين المعنى الوظيفى والمعنى المعجمى ، فلا حاجة بنا هنا إلى أن نعيد القول فى ذلك مرة أخرى . فأتت ترى إذا أن الملحقات أنواع ثلاثة كما سبق :

Prefixes ١ - صدور

Infixes ٢ - أحشاء

Suffixes ٣ - أعجاز

فالصدر ما ألحق بأول الكلمة وتصدرها ، ليؤدى معنى صرفيا معنا ، بتعبيره عن مورفيم أو وحدة صرفية . وأشهر الصدور فى اللغة العربية حروف المضارعة ، وهمزة التعدية المفتوحة ، والحركة التى فى أول الافتعال ، ثم الحركة والنون الساكنة فى أول الانفعال ، والحركة والسين والتاء فى الاستفعال ، والتاء المفتوحة فى تفعّل وتفاعل ، والتاء والميم فى تمفعّل كتمنطق .

وإنما عنينا بالحركة التي في أول الافعال والانفعال والاستفعال حركة همزة الوصل ، وتلك هي الحركة التي في أول المقطع القصير المقفل (ع ص) ، ومنها أيضا ما يناسب هذه الصدور في تصاريف الصيغ المذكورة كفتعل ، ومنفعل ، ومنها الميم التي في أول مفعول من الثلاثي ، ثم ما ذكرناه في وسائل خلق الصيغ الرباعية من الزيادات الحرة التي تأتي في بداية الكلمة كما في شقلب ، وسقلب ، بمعنى قلب ، وزغرد المأخوذ من غرد ، والكلمات العامية شردح المأخوذ من رده ، وصرمح المأخوذ من رمح ، وبرطع المأخوذ من رتع ، وهلم جرا .

والحشو ما جاء في وسط الكلمة ليؤدي معنى صرفيا معنيا فيها ، أي ليعبر عن مورفيم أو وحدة صرفية معينة هي وظيفته . وأشهر الأحشاء في اللغة العربية تاء الافعال ، والتضعيف في مضعف العين من الثلاثي ، والفاء المكررة في نحو هَدَّ هَدًا ، وما زيد زيادة حرة في وسط الكلمة في أفعال مثل دحرج من درج ، وبعثر من بثر ، والأفعال العامية شعبط من شبت ، وفرطح من فتح ، وهردم من هدم^(١) ، وفنجر من فجر ، وطربق من طبق ، ودفلق من دقق ، وخببط من خاط ، وشروط الحشو أن يكون بين حرفين أصليين .

والعجز ما ألحق بأخر الكلمة ، فأدى معنى وظيفيا نحويا أو صرفيا ، بتعبيره عن مورفيم خاص ، يعبر عن باب من أبواب النحو أو الصرف . فإذا اتخذنا صيغة المسند إلى الغائب نموذجًا خاليا من الأعجاز ، صالحا لأن يتقبلها ، وجدنا أن أشهر الأعجاز في اللغة العربية الضمائر المتصلة ، ونون الوقاية ، وحركات الإعراب ، وحروفه ، وعلامة التأنيث ؛ وتشمل جموع التكسير كثيرا من الصدور والأحشاء والأعجاز ، كما تحتوي على كثير من مجرد التغيرات الداخلية .

والمهم في هذا الباب أن يقدر القارئ المهمة الأساسية للملحقات ، ومعناها الوظيفي ، وبعدها عن المعنى المعجمي . أنظر كيف شئت في المعجم ، وسوف لا نجد نون الوقاية محتصة بمدخل معجمي خاص ، وسوف لا نجد كذلك كافي الخطاب ، ولاياء التكلم ، مع ورودها مفعولا ، ومضافا إليه . ولكنك تجد معاني كل ذلك في النحو والصرف اللذين يحددان وظائفهما ومعانيهما الوظيفية .

(١) أما إذا كان الفعل من ردم فالزيادة فيه صدر لاحشو .

الجدول التصريفى والتوزيع الصرفى

إن دراسة الصرف لاتكون إلا دراسة رأسية ، وتلك هى الصيغة التى بصطبغ بها منهجه . وتقصد بالدراسة الرأسية دراسة الجدول ، سواء أكان تصريفيا أم اشتقاقيا . والواقع أن فكرة رأسية الجدول إنما تقصد فيما يقابل أفقية السياق . ولتوضيح هذه الفكرة نورد المثال الآتى ونعلق عليه :

	ضربتُ
	ضربنا
اعتذر	ضربتَ
اعتذرى	ضربتِ
اعتذرا	ضربتا

إذا كنتم قد ضربتم زيدا فاعتذروا إليه .

اعتذرن	ضربنَّ
	ضرب
	ضربا
	ضربتا
	ضربوا
	ضربن

وتبنى الفكرة الرأسية على الخلافات الشكلية فى المادة الواحدة ، أى اختلاف الصيغة الذى يتسبب عن التكيفات الصرفية المناسبة . أما الفكرة الأفقية ، فبناها على العلاقات بين الأبواب النحوية فى السياق . وسيأتى شرح ذلك ، إن شاء الله ، فى منهج النحو .

ولقائل أن يقول : كيف تدخل الإلحاقات التى فى صيغ الجدول فى هذا التناول الرأسى ، مع أنها ، بحسب معناها ، فى قوة الكلمات المستقلة ؟ فالتاء المضمومة فى

« ضربتُ » فاعل ، أى مسند إليه ، ولكنها تدخل في تصريف الفعل . وكذلك تدخل «نا» من « ضربتاً » والتاء المفتوحة من « ضربت » ، والمكسورة من « ضربتِ » ، و « تما » من « ضربتِها » ، « وتم » من « ضربتم » ، وهلم جرا . ويقع الجواب على ذلك في شطرين : الأول أن هذه ، وإن كانت مسندا إليها لا يمكن أن تستقل بنفسها فتعزل عن الصيغة . ومن ثم سميناهم ملحقات صرفية ، لا كلمات . فالتاء ، وإن أعربت فاعلا ، ليست إلا عجزاً في « ضربتُ » ، يدل على الفاعل كما دل مجرد المسند للغائب من الملحقات على الغائب . والثاني أن هذه الملحقات علامات ، تدل على مورفيمات ، تدل على أبواب .

فالتاء في « ضربت » علامة تدل على مورفيم الفاعلية الذي يدل على باب الفاعل في النحو . إذاً فليست هذه الملحقات كلمات ؛ وإنما هي أجزاء من كلمات . وسيأتى في تعريف الكلمة ، حين الكلام عن منهج المعجم أن كل ما لا يستقل بنفسه لا يسمى كلمة .

ولقائل أن يقول أيضاً إننا لم نسمع عن ما تسميه مورفيم الفاعلية في دراسة الصرف ، ولكنها سمعنا عن باب الفاعل في النحو . والجواب على ذلك أن نمثل بوجهي عملة النقد ، وبصفحتي الورقة ، حيث تتعدد جهات الشيء الواحد . فالفاعل ذو وجهين : وجه صرفي يدل عليه العلامة ، ويمكن وصفه بأنه شكلي ، وهذا هو المورفيم ، ووجه نحوي ، يدل عليه الوحدة الصرفية التي هي المورفيم ، ويوصف بأنه وجه تقسيمي . ينبئ فهمه على العلاقات في السياق ، وهو الباب . فالفاعل إذا مورفيم باعتبار ، وباب باعتبار آخر . وليس هناك تناقض إذا بين التسميتين الصرفية والنحوية .

ويقوم الجدول التصريفي على أساس التطيرز اللغوي أيضاً ، وقد سبق شرح هذا الاصطلاح ، فارجع إليه في منهج التشكيل الصوتي . ولزيد الفكرة وضوحاً فسوق إليك هذا الجدول ، لترى توزيع الصيغ فيه وكيف يتم .

مفرد		مثنى	جمع
مذكر	مؤنث	مذكر مؤنث	مذكر مؤنث
متكلم	ضربنا	ضربنا	ضربنا
مخاطب	ضربتَ ضربتِ	ضربنا ضربتبا	ضربتم ضربتبن
غائب	ضرب ضربت	ضربا ضربتا	ضربوا ضربن

وكافلنا إن جدول الأصوات و جدول الحروف يشبهان رقعة الشطرنج ، وفصلنا القول في وجه الشبه ، نؤكد وجه الشبه هنا بين هذا الجدول وبين الرقعة . ففي هذا الجدول خطوط رأسية ستة هي : المفرد المذكر ، والمفرد المؤنث ، والمثنى المذكر ، إلخ ، وخطوط أفقية هي المتكلم ، والمخاطب ، والغائب . وفيه مربعات يتلى كل منها بصيغة خاصة ، بينها وبين الصيغ الأخرى جهات خلاف تكون جزءا سلبيا من معناها . غير أن بعض المربعات هنا أكبر من البعض الآخر ؛ ففي قسم المتكلم مثلا نجد التقسيم إلى مفرد في عمومه ، أي بما يشمل المذكر والمؤنث ، ثم ما عدا المفرد في عمومه أيضا ، ومثنى المخاطب بقسميه مربع واحد . فالفكرة التطريزية قائمة هنا ، كما كانت قائمة في الأصوات والتشكيل ، وكما تقوم في كافة فروع الدراسات اللغوية الأخرى .

وأما التوزيع الصرفي فليس المقصود منه التصريف ، بل التحديد . فخذ مثلا صيغة صرفية معينة مثل ضارب ، وقاتل ، موقوفا عليهما بالسكون . إذا نظرنا إلى هاتين الصيغتين في انزالهما عن السياق ، كما هما الآن ، لم نستطع أن نحدد ما تحديدا صرفيا دقيقا . فهما تصلحان اسمي فاعل ، كما تصلحان فعلى أمر ، وإنما تتحدد كل صيغة أي منهما تحديدا صرفيا بأحد شيئين :

١ - ورودها في السياق حيث تبدو محددة بملاقاتها التشابكة .

٢ - وضعها في توزيع صرفي على النحو الآتي :

ضاربٌ	ضاربٌ	ضاربٌ	ضاربٌ
ضاربٌ أبيه	ضاربٌ أباه	الضارب	ضاربي
ضاربةٌ أبيها	ضاربةٌ أباهها	الضاربة	ضاربا
ضاربا أبيهما	ضاربانٌ أباهما	الضاربان	ضاربوا
ضاربوا أبيهم	ضاربونٌ أباهم	الضاربون	ضاربين
ضارباتٌ أبيهن	ضارباتٌ أباهن	الضاربات	

ويتضح من كل طائفة من هذه الطوائف ما المقصود بضارب في أولها .
 والمحادثات الصرفية من هذا النوع كثيرة في اللغة العربية ، يأتي معظمها على صيغة
 فاعل هذه ، ومن صيغة فَعَل كحسب ، وهرب ، وصيغة فَعِل كشره ، وجزع .
 والفكرة الراسية قائمة في التوزيع الصرفي كما كانت قائمة في الجدول التصريف
 لأن الصرف كما قلنا في مبدأ هذا الكلام ينبني منهجة على هذا الاتجاه الراسي
 بعكس النحو الذي ينبني على الاتجاه الأفقي السياق الذي تدرس فيه العلاقات بين
 الأبواب النحوية ممثلة في الكلمات التي في المثال المدرس .

منهج النحو

لقد ذكرنا أن النحو دراسة العلاقات بين أبوابه ممثلة في الكلمات التي في
 النص . فنحن حين نعرب نترجم الكلمات إلى أبواب ، ليتمكن أن ننظر إليها
 في ضوء علاقاتها النحوية . فإذا أعربنا « ضرب محمد عليا » ، لم تقنع بضرب كما
 هي ، وإنما سميناها باسم باب نحوي هو الفعل الماضي ؛ ولم تقنع بمحمد كما هو ،
 فسميناه باسم باب آخر هو الفاعل ، ولا بعلى على حاله ، فسميناه باسم باب المفعول .
 والسبب الذي نحول من أجله الكلمات إلى أبواب واضح جدا ، وهو كما ذكرنا
 أن النحو دراسة العلاقات بين الأبواب ، لا بين الكلمات ، ويقول ابن مالك وبعد
 فعل فاعل الخ ، ولا يقول وبعد ضرب محمد ؛ لأنه يتكلم عن الأبواب لا عن الأمثلة .

فحين تتحول الكلمات بالتحليل الإعرابي إلى أبواب ، تتضح العلاقات التي بينها ، لأن هذه العلاقات مقررة في قواعد النحو . وكل باب من هذه الأبواب معنى وظيفي للكلمة العربية به ، فحين نقول إن المعنى الوظيفي « لضرب » أنها فعل ماض ، نقصد أنها تقوم في السياق بدور الفعل الماضي ، وتؤدي وظيفته النحوية الخاصة به . وحين قال النحاة قديما إن الإعراب فرع المعنى كانوا في منتهى الصواب في القاعدة وفي منتهى الخطأ في التطبيق . لأنهم طبقوا كلمة المعنى تطبيقا معييا حيث صرفوها إلى المعنى المعجمي حيناً ، والدلالي حيناً ، ولم يصرفوها إلى المعنى الوظيفي .

والحق أن الصلة وثيقة جدا بين الإعراب وبين المعنى الوظيفي . فيكفي أن تعلم وظيفة الكلمة في السياق لتدعي أنك أعربتها إعراباً صحيحاً . وتأتي وظيفة الكلمة من صيغتها ووضعها ، لا من دلالتها على مفهومها اللغوي . ولذلك يستطيع المرء أن يعرب كلمات لا معنى لها ، ولكنها مصنوعة على شروط اللغة العربية ، ومرصوفة على غرار تراكيبها .

وإذا لم يصدق القارئ هذا الكلام ، فليسمح لي بأن أجروء على خلق هذا النص الآتي على مثال اللغة العربية ، وإن لم يكن هذا نصا عربيا ، فكل كلماته هراء :

« حنكف المستمع بسقاحته في الكمظ فمنذ التران تعنيذا خسيلا فلما اصطقف التران وحنكف شقله المستمع بحشله فانحكر سحيلاً سحيلاً حتى خبز » .

لكأني بالقارئ الآن قد بدأ في إعراب هذا النص ، وكأني أسمعه يقول :

حنكف فعل ماض ، والمستمع فاعل ، وبسقاحته جار ومجرور متعلق بحنكف ، إلى أن يتم له الإعراب الصحيح .

ولكن مهلا ! كيف يستطيع القارئ أن يعرب كلمات ليس لها معنى في القاموس ، مع أن نصها المسوق هنا لا يدل على معنى دلالي خاص ؟ الجواب بسيط جدا ؛ لأن هذه الكلمات الهوائية تحمل في طيها معنى وظيفيا . فالكلمة الأولى في النص تؤدي وظيفة الفعل الماضي لسبيين : الأول أنها جاءت على صيغته ، والثاني

أنها وقعت موقعه ؛ وتقوم الكلمة الثانية بدور آخر ، والثالثة بوظيفة ثالثة ، وهلم جرا . فالإعراب إذاً فرع المعنى الوظيفي ، لا المعنى المعجمي ، ولا المعنى الدلالي ، وأظننا قد فرّقنا بين هذه المعاني الثلاثة في مكان سابق من هذا الكتاب . ومن هنا كان قول النحاة صواباً ، وكان تطبيقهم خاطئاً .

ولا يمكن أن تقوم دراسة نحوية صحيحة دون أن يدخل في منهجها علم الأصوات ، وعلم التشكيل الصوتي ، وعلم الصرف . والباب الذي لا يستغنى عنه من علم التشكيل في الدراسة النحوية هو باب الموقعية ، لأن النحو مليء بالسلوك الموقعي للكلمات ، أي أن الموقع يتحكم إلى حد كبير في الإعراب ، وما يدل عليه من حركات وعلامات . ألسنت ترى موقعية واضحة في كسر آخر فعل الأمر في « اضرب الولد » ، وآخر المضارع في « لم اضرب الولد » ، مع أن الأول مبني على السكون من الناحية التقسيمية ، والثاني مجزوم ؟ فالوقعية هنا ، أو على وجه التحديد موقعية التقاء الساكنين ، هي التي اقتضت الحركة الأخيرة في الفعلين ، وقد سبق أن شرحنا الدور الذي يلعبه التنغيم في التفريق بين التقرير والنفي . هذا مثال من أمثلة كثيرة جداً على ضرورة الإحاطة بالأصوات والتشكيل الصوتي في أية دراسة نحوية ، ولقد كان النحاة القدماء هم واضعي علم القراءات ، فساعدتهم معرفتهم بالقراءات والأصوات التي فيها على أن يأتوا في النحو بما أتوا به .

أما الصرف ومدى ارتباطه بالنحو ، فدلّيه أن النحاة القدماء لم يفصلوا بين منهجيهما في تناول ، ويكفي أن تنظر مثلاً إلى ألفية ابن مالك ، ثم تحاول أن تفصل فيها بين أبواب النحو وأبواب الصرف ، وأنا واثق أن الأمر سيتطلب منك تفكيراً عميقاً ، وأنت ستجد بعض الأبواب مستعمية على الإضافة إلى هذا المنهج أو ذاك ، لإختلاط المنهجين فيها .

وهذه المناهج الأربعة (الأصوات ، والتشكيل ، والصرف ، والنحو) هي ما يطلق عليه في مجموعه اسم الجراماطيقا « Grammar » فمن قال إنني أدرس اللهجة الفلانية من جهة الجراماطيقا والأصوات ، أو الجراماطيقا

والتشكيل ، أو الجراماتيكا والصرف ، أو الجراماتيكا والنحو ، فهو مخطيء
فما يقول ، لأن الجراماتيكا اسم يشمل كل هذه الناهج .

والنحو دراسة الجمل التامة من ناحية العلاقات السنتاجماتية Syntagmatic
relations أو السياقية ، في مقابل الصرف الذى يدرس العلاقات البراديمجانية
Paradigmatic relations أو الجدولية . وإلى جانب ذلك يدرس النحو الأبواب
العامة لمعاني الجملة كالتقرير ، والنفى ، والاستفهام ، والتأكيد ، وهم جرا . وهنا
يدخل النطق ، فحذار من الخلط بين النحو والنطق .

وإذا علمنا أن الجراماتيكا تعالج المعنى حتى حدود المعجم ، ثم يبدأ دور المعجم
في تحديده على مستوى الكلمة ، حتى يصل به إلى حدود الدلالة التى تعالجه على
مستوى اجتماعى يشمل الجملة والماجريات المحيطة بها ، ظهر لنا أن المعنى الذى تدرسه
الجراماتيكا هو المعنى الوظيفى فحسب . وهو معنى يحدد وظيفة الصوت ، وظيفة
الحرف والمقطع والموقع والنبر والكمية والتنغيم ، وظيفة المورفيم والصفة ،
وظيفة الباب من أبواب النحو . ذلك هو قسط المعنى الذى يدرسه علم الجراماتيكا
بفروعه الأربعة . ولعل ذلك يوضح أن الدراسات اللغوية جميعا إنما تتجه إلى
تحديد المعنى ، سواء باعتبارها فرادى أو مجتمعة .

والمعنى المدروس هنا هو مدلول العلامات اللاغوية ، سواء كانت هذه العلامات
أصواتا أو كلمات أو جملا ، فهو معنى يوصل إليه عن طريق المنهج الشكلى . وليس
المقصود هنا المعنى النفسى ، أو المعنى الذى تبحث فيه الإيستيمولوجيا (علم أصول
المعارف) ، لأننا نباعد بين الفلسفة وبين الدراسات اللغوية ؛ إذ يزيد أن مجال
المعلومات اللغوية كلها راجعية تبني على الاستقراء بالحس ، لا ترانسندنتالية تبني
على الحدس والتخمين .

« أقسام الكلام »

لقد وضعنا في بداية هذا البحث الفرق بين اللفظة والكلام ، وقلنا إن الكلام
حركات عضوية مصحوبة بظواهر صوتية ، ويقوم على دراسته فرع خاص من

فروع الدراسات اللغوية هو الأصوات . ونود أن نضيف هنا أن النحاة قد استعملوا الكلام بمعنى الكلمات أحياناً ، قسموا تقسيم الكلمات إلى اسم وفعل وحرف تقسماً للكلام . وقد يبدو فكراً أن نقول إننا لا حاجة بنا في دراسة « الكلام » إلى أن ندرس « أقسام الكلام » ، ولكننا إذا أدركنا أن الكلام الأول يقصد به الحركات العضوية ، وأن الكلام الثاني يقصد به الكلمات^(١) ، بدا لنا هذا القول في صورة الحقيقة التي تملو على النقد . ولقد قسم النحاة القدماء الكلمات على أسس لم يذكروها لنا . وإنما جابهونا بنتيجة هذا التقسيم إلى اسم وفعل وحرف ؛ ولكننا إذا نظرنا إلى هذا التقسيم في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة أمكننا أن نصل إلى شيئين :

١ - أن الكلمات العربية يمكن أن ينقد تقسيمها القديم .

٢ - أن هذا النقد يبنى على أسس يمكن استخدامها في تقسيم الكلمات تقسماً جديداً . ونحن الآن مطالبون أن نأتي بهذه الأسس التي يبنى عليها تقسيم الكلمات . وسنجيب على هذه المطالبة بإيراد الأسس الآتية وشرح طريقة تطبيق كل منها في التقسيم :

١ - الشكل الإملائي المكتوب :

هذا هو الأساس الأول من أسس التقسيم ، فنحن نستطيع أن نقول إن طائفة من الكلمات العربية يمكن وصفها بأنها « طائفة الواو والنون » ، وإن من هذه الطائفة كلمة « مسلمون » ، وليس منها كلمة « مجنون » ، لأن تحليل هذه الطائفة من الكلمات يكشف لنا عن عدم تشابههما في قبول التنوين ؛ فلا نجد في اللغة العربية « مسلموناً » كما نجد « مجنوناً » ، و « ملعوناً » ، و « مأفوناً » ، وهلم جرا . فالشكل الإملائي هنا أساس من أسس التفريق بين طائفتين من الكلمات ، إحداها في صيغة الجمع ، والأخرى في صيغة المفرد .

(١) انظر معنى الكلمة في منهج المعجم .

ويقال نفس الشيء في التفريق بين « مسلمات » ، « ونبات » ، وبين « مصرى » ، و « كرسى » ، لأن الألف والتاء تتخلى عن « مسلمات » ، ولأن الياء تتخلى عن « مصرى » ولا تتخلى عن « كرسى » .

وإذا تأملنا طائفة الكلمات التي تنتهى من الناحية النطقية بصوت من أصوات الفتحة الطويلة (وتلك هى الأسماء المقصورة والأفعال المعتلة الآخر بالألف) ، وجدنا الشكل الإملائي يمين كثيرأعلى تحديد الأصل الثالث من أصولها ، لأن ما كان أصله الثالث واوا من هذه الطائفة كتب بالألف ، وما كان أصله الثالث ياء كتب بالياء ؛ كما يظهر ذلك في الفرق بين رَمَى وَسَمَا ، وبين هَدَى وَعَلَا .

وما بدىء إملائياً بألف ولام فهو من طائفة خاصة من الكلمات ، تسمى طائفة الأسماء المعرفة بالأداة . ولا يفرنك من الكلمات مثل « ألتى » ، التي هى فعل ماض ، فتعتبرها من هذه الطائفة للأسباب الآتية :

١ - أن الألف واللام من المرف بالأداة يمكن أن تحذف من هذا المرف ، بعكس الفعل الذى لا يمكن أن يحذف منه .

٢ - أن همزة الأداة همزة وصل ، بعكس الهمزة التي فى أول الفعل .

٣ - أن همزة أداة التعريف همزة وصل داخلية على المقطع (ع ص) ولهذا لا يقع عليها النبر أبداً ، بخلاف همزة « ألتى » فهي بداية لمقطع منبور من نوع « ص ع ص » ؛ وهنا تدخل دراسة التشكيل الصوتى فى النحو .

وما لحقه التنوين فى آخره فهو من طائفة الأسماء المجردة من أداة التعريف ومن الإضافة ، ولست أظن القارىء يدخل فى هذه الطائفة كلمات مثل : « ائذَنْ » ، و « أستأذِنْ » ، و « أركنْ » و « أستهنجنْ » ، و « يحسنْ » ، وهم جراً ، للأسباب الآتية :

١ - أن طائفة الأسماء يمكن أن يحذف منها التنوين بدخول الأداة ولا تدخل الأداة على الأمثلة الفعلية المذكورة .

٢ - أن نون التنوين ساكنة أبداً ، ولكن نونات الأفعال متحركة بالرفع عند عدم الوقف .

٣ - أن ضمير الوصل إذا دخل على الطائفة الأولى حذفت نونها ، وإذا دخل على الثانية بقيت النون كما هي .

كل أولئك دلالات إملائية هي أسس يبنى عليها التفريق بين أنواع الكلمات ، والتقسيم الذي يمكن أن تنقسم إليه هذه الكلمات .

٢ - التوزيع الصرفي :

وإلى جانب استخدام أداة التعريف في تقسيم الكلمات على الأساس الشكلي الإملائي ، يمكن استخدامها على أساس التوزيع الصرفي أيضاً ، ولقد ذكرنا شيئاً عن التوزيع الصرفي في منهج الصرف ، فارجع إليه إن شئت . لقد قلنا إن بعض الصيغ تعتبر محايدة من الناحية الصرفية ، وذكرنا طائفة من هذه الصيغ . وتزيد الآن أن الهامزة الصرفي صالح لأن ينتظم في سلك أحد قسمين من أقسام الكلمات ، وتمثل لذلك هنا بالهمازيدين « رآح » ، و « باع » . فهاتان الكلمتان غامضتان بشكلهما الحاضر ، ولكنهما تتضحان إذا وزعنا كلاً منهما توزيعاً صرفياً على النحو الآتي :

(٤)	(٤)	(٣)	(١)
راح	راح	باع	باع
روح	الراح	يبيع	الباع
رح	—	بع	باعان
رأح	—	بائع	أبواع
—	—	مبيع	باعي
غدا وراح	رَوْح و رآح	باع أو اشترى	باع أو ذراع

فباع (١) اسم بدليل دخول الأداة عليها في توزيعها ، وباع (٢) فعل لأن الأداة لا تدخل عليها كما تدخل على قسمتها ، ولأسباب أخرى ليس هذا محلها ، تدخل تحت العنوان الشامل « علامات الفعل » .

ويمكن أن يجرى نفس الشيء بالتفريق بالإضافة ، حيث يجرى التوزيع على النحو الآتي :

بَاعُ	بَاعُ	رَاحُ	رَاحُ
بَاعُ مُحَمَّدٍ	بَاعَ مُحَمَّدًا	رَاحُ السُّكْرِ	رَاحَ السُّكْرُ

فالفروق هنا يمكن أن تتضح في موضعين ، أولهما حركة المضاف في مقابل حركة الفعل الماضي ، وثانيهما حركة المضاف إليه في مقابل حركة المفعول أو الفاعل .

كل ذلك إنما يجرى على دعوى الوقف بالسكون على « باع » و « راح » أما إذا اعتبرناها متحركين ، فهما غير محايدين من الناحية الصرفية .

٣ - الرُّسُ السِّيَاقِيَّةُ :

ترتبط الناحية الشكلية للكلمات في السياق بملاقاتها بما قبلها وما بعدها ؛ وقد رأينا كيف كانت أداة التعريف دليلا على اسمية ما بعدها ، وأن ياء النسب دليل على اسمية ما قبلها ، كما أن « سوف » تقوم دليلا على فعلية ما يليها . وأداة التعريف في الفرنسية مثلا لا تقف عند بيان الاسمية في مصاحبها ، وإنما تدل بشكلها أيضاً على تذكيره وتأنثه ، وهذا ما نفرده له علامة منفصلة عن أداة التعريف في العربية ، ولانستطيع ، إلا على أساس سياق ، أن نفرق بين « هم » باعتبارها ضميراً منفصلاً ، وبينها باعتبارها ضميراً متصلاً ، لأنها بشكلها الإملائي قد لا تدل على اتصال أو انفصال ، بدليل المقارنة في الأمثلة الآتية .

هم يُحْضِرُونَ	يُحْضِرُهم
هم يَجِدُونَ	يَجِدُهم

فالشكل الإملائي هنا لا يحدد في التفريق بين الضميرين ، وإنما يحتاج في التفريق إلى الموقع في السياق .

والسياق هو المكان الطبيعي لبيان المعاني الوظيفية للكلمات ؛ فإذا انتضحت

وظيفة الكلمة ، فقد اتصح مكابها في هيكل الأقسام التي تنقسم الكلمات إليها وقد وضعنا في مكان سابق أن السياق يجدي في هذه الناحية إلى درجة توصيح وظائف الكلمات حتى في جملة هراثة كالتى ذكرناها من قبل فسا بالك نكلمات مرصوفة في نص أدبي تستخرج منه القواعد النحوية . وظنى أن النحاة العرب وقد استخرجوا قواعدهم من النصوص الأدبية قد اعتمدوا في تقسيم الكلمات على الأسس السياقية فحسب . وإذا نظرنا إلى بيتى ابن مالك اللذين يقولان :

بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تميز حصل

بتافملت وأتت ويا افعل ونون أقبلن فعل ينجلى

وجدنا أن كل العلامات التي ذكرها يمكن - بل يتعين - استخراجها من السياق في النص الأدبي . ولعل من محاسن النحو العربي أنه اعتمد على الشواهد والنصوص في مبدأ نشأته ، وإن كان تطبيق قواعده قد انقلب تمرينا عقليا يبيح مالا شاهد عليه إلا القياس في النهاية .

٤ - المعنى الأعم أو معنى الوظيفة :

وقد بينا أن هذا المعنى يتضح في السياق أكثر ما يتضح ، ولكن قسطا منه يتضح خارج السياق ، فالفرق بين « محمد » و « يقوم » يتضح بمجرد النظر إليهما ، ولو كان ذلك خارج السياق . وسيدو لأول وهلة أن « محمدا » اسم علم ، وهذه وظيفته التي يؤديها في النحو ، وأن « يقوم » فعل مضارع ، وتلك هي وظيفته أيضاً .

والتحديد بالاسمية أو الفعلية الذي يأتي نتيجة لمعنى الوظيفة أو المعنى الأعم ، تقسيم للكلمة في أحد صوره . ويتضح ذلك بالتأمل في الكلمات الآتية :

عَلَىَّ - عَلَى - مَنْ - قَامَ - سَمِعَ - اسْتَفْهَرَ - يَتَعَلَّمُ - عَرَبِي
كِتَابَ - مَسَاجِدَ - هُوَ - الَّذِي

فكل كلمة من هذه الكلمات يمكن أن تنسب إلى قسم من أقسام الكلمات

مجرد النظر إليها . وذلك لأنها تتحد معنى أعم بتصحح وظيفتها التي تؤديها في اللغة ، وموقعها من النظام النحوي العام .

٥ - الوظيفة الاجتماعية :

يلاحظ أن لبعض الكلمات دلالات اجتماعية خاصة لأنها تدخل في تحديد العلاقات التي يبني عليها المجتمع ، والكلمات الآتية مثلا من هذا النوع :

أب - أم - مولود - رئيس - مرؤس - قائد - مقود - موظف
صديق - مدرس - طالب - أقارب - أعداء - زملاء .

ومنها أيضاً أنا - أنت - هو - نحن - أنتم - هم - هدا - هذه هؤلاء - أولئك - وهم جرا . ويلاحظ أن الدلالة الاجتماعية للطائفة الأولى من الكلمات تختلف عنهما في الطائفة الثانية وهي الضمائر ، ذلك لأن كلمات الطائفة الأولى ذات دلالتين ، إحداها مطابقة ، والأخرى التزامية ، إذا صح أن نستعمل اصطلاحات المنطق في دراسة النحو ، بمكس كلمات الطائفة الثانية . ولكن هناك جامعا بين الطائفتين ، هو أنك إذا أخذت أية كلمة من كلماتها صح أن تستخدم هذه الكلمة للدلالة على أى شخص تستخدم من أجله ، فكل الناس أب أو أم أو مولود أو رئيس أو مرؤس أو قائد أو مقود وهم جرا ، وكلهم يقول أنا ونحن ، ويخاطب بأنت وأنتم ويقال له هو وهم ، ويشار إليه بهذا أو هذه ، وهم جرا . فالقسم الأول من هذه الكلمات أسماء ، والقسم الثاني ضمائر شخصية ، أو إشارية .

ولقد تعددت المؤلفات التي تقوم بدراسة توارخ ظهور الكلمات وترتيبها في حياة الأطفال بالنسبة إلى هذه الوظيفة الاجتماعية^(١) ، ولكن ليس من هذه ما يضيف جديدا إلى موضوعنا هذا .

والتقسيم والتجريد أساسان لكل نشاط علمي أيا كان نوعه ، وتقصده بالتجريد

(١) اقرأ مثلا A. F. Watts, Language & Development of Children
وأيا أيضا Lewis, Sterns, and Susan Isaacs books

خلق الاصطلاحات التي تدل على الأقسام . ويظل الباحث الذي لا يعتمد على هذين الأساسين تأمها في فوضى المفردات المبعثرة . ونوع التقسيم الذي يهدف إليه الباحث العلمي خاضع لقانون الحالات الموضوعية Objective Conditions ، وهو لا ينطبق بأى حال على التقسيمات غير الواعية التي تقوم على الفريضة ، ولا ينطبق أيضا على التقدير الشخصي (Commonsense) ، لأن العلم لا يقوم على أى أساس شخصي ذاتي . وليس هناك ما هو شخصي مثلا في (٥ - ١ = ٤) ، ولا في (H_2^0 = ماء) . وكثيرا ما يختلف التقدير والتقسيم في العلم عن التقدير والتقسيم الشخصيين ؛ فالقيطس مثلا ليس من فصيلة السمك من الناحية العلمية . وتنفصل التقسيمات اللغوية العلمية عن التقسيمات المنطقية ، ويجب أن نظل كذلك دائما ، فالمنطق يعني بمخلق أبواب تدرج تحتها الأشياء الحقيقية ، وقد قلنا إن أرسطو خلق عشرة أبواب سماها القولات ؛ ولو كانت لغته غير اللغة اليونانية لاختلفت فلسفته عن شكلها الحاضر . وقضايا المنطق وأقيسته لا تنطبق على اللغة والقاعدة المتبعة في التقسيمات النحوية هي اعتبار ما كان له تعبير شكلي من الأقسام العقلية . ويمامل الباحث كلمة « المتزلة » ، مثلا معاملة المفرد في اللغة العربية ، سواء وردت في قولنا « المرأة المتزلة » ، أو فرقة المتزلة مع أن ثانيتهما جمع من الناحية العقلية . ومثل ذلك يقال في المسئلة من « المرأة المسئلة » وقول الشاعر :

« وحاربتنا بالسيوف المسئلة »

ولافرق من الناحية المنطقية بين الإنسان والناس في المثالين الآتين :

خلق الإنسان ضعيفا - يحب الناس المال .

فالكلمتان تدلان على بني آدم في عمومهم ، ولكن الفرق واضح من الناحية النحوية ، حيث تعتبر إحدى الكلمتين مفردا ، والثانية اسم جمع . ومع أن الفعلين في المثالين مختلفان من الناحية النحوية ، يدل كلاهما على المعلوم والاستمرار من الناحية المنطقية ومهمة الدراسات اللغوية أن تقرر الحقائق الخاصة بها فحسب ، تاركة حقائق المنطق للمناطقة فإذا قسمنا الكلمات العربية على هذه الأسس الخمسة المذكورة ، فسنجد أن الأقسام التي تنتج من ذلك أربعة .

١ - الاسم ٢ - الفعل ٣ - الضمير ٤ - الأداة .

ويشترك الضمير مع الاسم في أنه يدل دلالة غير معينة على ما يدل عليه الاسم دلالة معينة ، ويشترك مع الأداة في أنه يخرج عن القاعدة العامة القائلة إن للكلمة العربية أصولاً ثلاثة ، وفي أنه لا يقبل العلامات المميزة للاسم جميعها ، فلا تدخل عليه أل مثلاً . أما «أل» التي في «الذي» فهي من بنية الكلمة ، لأداة تعريف لضمير الصلة . ويشمل الضمير :

١ - ضمير الشخص (أنا الخ) ٢ - ضمير الصلة (الذي الخ) ٣ - ضمير الإشارة (هذا الخ) .

وسائل الترابط في السياق

إن ما يجعل السياق سياقاً مترابطاً إنما هي ظواهر في طريقة تركيبه ووصفه ، لولاها لكانت الكلمات المتجاورة غير آخذ بعضها ببعض ، في علاقات متبادلة تجعل كل كلمة منها واضحة الوظيفة في هذا السياق . وتنقسم الوسائل التي تخلق هذا الترابط إلى ثلاثة أقسام :

١ - وسائل التماسك السياقي Transitivity

٢ - وسائل التوافق السياقي Concord

٣ - وسائل التأثير السياقي Regimen أو Governance

وسنشرح كلا من ذلك على حدة :

١ - يقول عبد القادر الجرجاني^(١) : «واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك : أن لا نظم في الكلام ولا ترتيب ، حتى يعلق بعضها ببعض ، ويبني بعضها على بعض ، وتعمل هذه بسبب من تلك : هذا ما لا يبجمله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس .

وإذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء ، وجعل الواحدة منها سبب من صاحبها : ما معناه وما محصوله . وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول .

(١) دلائل الإعجاز ص ٤٤ .

لها غير أن تعمد إلى اسم فتجمله فاعلا لفعل أو مفعولا ، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر ، أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيداً له أو بدلاً منه ، أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفة أو حالاً أو تمييزاً ، أو تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفيًا أو استفهاماً أو تمنياً فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك ، أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطاً في الآخر ، فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى ، أو بعد اسم من الأسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف . وعلى هذا القياس .

فهذا الترتيب الذي يقول به عبد القاهر بين الكلمات في السياق هو أساس التماسك بينها ، والواقع أنه ترتيب بين الأبواب في نظرنا ، وهو ما يخالف فيه عبد القاهر . على أن هذا العلامة قد فطن إلى ضرورة التماسك السياقي على أي حال كشرط من شروط البلاغة ، وجعله مبنياً على المعنى . وواضح هنا أن هذا المعنى ليس معجمياً ولا دلالياً ، وإن قصد به عبد القاهر ذلك ، وإنما هو معنى وظيفي يدور حول وظيفة الباب في السياق .

يعمد بعض المؤلفين أحياناً ، وعلى الأخص أصحاب الحواشي ، إلى الإتيان بالابتداء في صفحة ، ثم بالخبر بعده بصفحات . فما الذي يجعل هذا الخبر مترابطاً مع ذلك الابتداء ؟ إنه ولاشك التماسك السياقي ؛ ولولا ذلك التماسك لظل الابتداء المسكين يتطلب خبره إلى أن يتم الكتاب بمونه تعالى . ثم انظر بعد ذلك في « ضرب محمد علياً » لترى فيها عدداً من العلاقات المتشابهة . محمد فاعل لضرب ، وعلى مفعول بها ، وقد جاء ضرب في صيغة المفرد الغائب ليتماسك مع محمد الذي يطلبه بهذه الصورة ، ووجود على في الجملة منصوباً قضي بالرفع لمحمد ، وبصفة التعمد لضرب ، وهلم جرا .

٢ - التماسك السياقي يقتضى توافقاً بين أجزاء معينة في السياق في بعض النواحي الآتية أو كلها :

(١) التكلم والحضور والغيبة (الشخص) (ب) الإفراد والتثنية والجمع

(المدد) (ح) التذكير والتأنيث (النوع) . وبالنظرة المارضة إلى الجدول التصريفي الآتي ترى التوافق بين جزئي الجملة .

جہات التوافق	الجملة
الشخص والعدد والنوع مشترك في الضمير .	أنا أقوم
	نحن نقوم
الشخص والعدد والنوع .	أنتَ تقوم
» » »	أنتِ تقومين
» » »	أنتم تقومون
» » »	أنتمن تقومن
» » »	هو يقوم
» » »	هي تقوم
الشخص والعدد والنوع مشترك في الضمير .	ها يقومان
	ها تقومان
الشخص والعدد والنوع .	هم يقومون
» » »	هن يقومن

وليس التوافق من مميزات الجدول التصريفي فحسب ، بل هو عام في كل سياق لغوي . ويقوم الترقيم في الكتابة بتبيين القطع المتماكة في السياق . فتفضل الشولة بين القظمتين المستقلتين في الجملة الواحدة ، وتفصل النقطة بين الجملتين التي لا تعتمد كل منهما على الأخرى ، وهلم جرا . ويظهر ذلك في المثال الآتي :

« فإذا برق البصر ، وخسف القمر ، وجمع الشمس والقمر ، يقول الإنسان يومئذ : أين المفر ؟ كلا ؛ لا وزر ؛ إلى ربك يومئذ المستقر . ينبأ الإنسان يومئذ بما قدم أو أقر » .

والتوافق ملحوظ بين المبتدأ والخبر ، وبين الفعل والفاعل ، وبين التابع والمتبوع ، فمحمد قائم ، لا قائمان ولا قائمون ، ويقوم محمد ، لا يقومان ولا يقومون وقام محمد الفاضل ، لا الفاضلان ولا الفاضلون ولا الفضلاء ، وقام محمد تاجر القطن لا تاجرا القطن ولا تجاره ، وهلم جرا . وقام هو نفسه ، لا نفساهما ولا أنفسهم ، وهلم جرا . فإذا كان التوافق ملحوظاً في الجملة الاسمية ذات المبتدأ والخبر ، وفي الجملة الفعلية ذات الفعل والفاعل ، وفي التابع والمتبوع ، فهو ملحوظ إذأ في الجزء الأهم الأعظم من أجزاء النحو العربي .

٣ — والنماسك والتوافق أركان من آثار التأثير السياقي الملحوظ في تركيب الجملة . ولقد ذكرنا العلاقات المتبادلة بين الفعل والفاعل والمفعول في « ضرب محمد علياً » ، ونحّب أن نضيف هنا أن التطرّيز اللغوي (أو القيم الخلافية التي تميز كل باب في السياق عن الأبواب الأخرى) مسئول إلى حد كبير عن رفع محمد ، ونصب علي ، ومعنى ذلك أن القيم الخلافية بين أبواب النحو سبب في اختلاف حركات الإعراب . فالاختلاف بين وظيفة الفاعل ووظيفة المفعول في الجملة أدى إلى رفع الأول ، ونصب الثاني . ويظهر أن بمض النحاة القدماء قد فطن لهذا ، وقال به . يقول ابن مضاء ^(١) : « وأما من يرى أن الرب إماراعت المعاني ، وجعلت اختلاف الألفاظ في الغالب دليلاً على اختلاف المعاني فإنه يميز . . الخ » . ويقول في موضع آخر ^(٢) : « وتقول (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) أي لا تجمع بينهما ، ولو جزم لنهاء عن الجمع والتفرقة ، ولو رفع لنهاء عن أكل السمك ووجب له شرب اللبن » .

فإن مضاء هنا يجعل اختلاف الحركات لاختلاف المعاني الدلالية ، ولو أنصف لجمعها لاختلاف الوظيفة النحوية التي يؤديها (تشرب) في الجملة ، سواء أكانت هذه الوظيفة عطفاً ، أم استئنافاً ، أم غير ذلك . فاختلفت الوظيفة مؤثر في الجملة إلى حد

(١) الرد على النحاة ص ١٢٦ .

(٢) الرد على النحاة ص ١٤٧ .

كبير ، وذلك الاختلاف في الوظيفة هو المقصود بالتطيرز اللغوي ، والقيم الخلافية . وهذا في الواقع مساهمة في نقد نظرية العامل ؛ لأن القيم الخلافية إذا آرت في السياق هذا التأثير ، لم يكن هناك داع لافتراض عامل ومعمول في الجملة . ولإيضاح ذلك نقول إن الأبواب الرئيسية في النحو ذات مواقع معينة في السياق ؛ فالفاعل قبل الفاعل دائماً . والمبتدأ يسبق الخبر في الغالب ، والإشارة تسبق المشار إليه ، والموصول يسبق الصلة ، والموصوف يسبق الصفة ، وهلم جرا . فإذا جاء اسم منصوب ، فنصبه على الخلاف بينه وبين الفاعل ، وتقدم الخبر على المبتدأ إنما يكون مثلاً لاختلاف الوظيفة في نحو « زيد قائم » عنها في « أقائم زيد » .

وإذا تأخرت الإشارة عن المشار إليه في نحو « لقاء يومكم هذا » ، فللخلاف بين « يوم » في حالة الإضافة كما في المثال ، وبينه في حالة اتصاله بأداة التعريف كما في هذا اليوم ، وهلم جرا . وليس القول بأثر القيم الخلافية في السياق قولاً بنظرية جديدة للعامل ؛ لأن القيم الخلافية لا تعمل ، وإنما تُرَاعَى . وهي فروق سلبية ، لا عوامل إيجابية . وهي ، من ناحية أخرى ، يمكن أن تنبني عليها نظرية محوية شكلية تامة ، ليس لها ما للنظرية العامل من التناقض ، والحاجة إلى التأويل ، والتمحك . نخلص من ذلك إلى أن ما يجعل السياق مترابطاً إنما هو ظواهر فيه تفرق بينه وبين نسق من الكلمات التي لها مجرد المجاورة بلا رابط ، نحو « محمد في بل قم على قبائل راكب » . فهذه كلمات متراسة ينقصها التماسك ، والتوافق ، والتأثير ولو توفرت لها العناصر المذكورة ، لأصبحت سياقاً عربياً لا غبار عليه .

مظاهر التماسك السياقي

قلنا إن التماسك السياقي يبنى على العلاقات المتشابهة بين أجزاء السياق ؛ أي بين الأبواب النحوية فيه . وهذا يتضح في مظهرين من مظاهرهما :

١ - الحالة .

٢ - الزمن والجهة .

وسنشرح كل واحدة منهما على حدة .

١ - الحالة : هنا أيضا يجب أن نلاحظ أن العلاقة التي نسميها الحالة ليست إلا علاقة شكلية بين الأوباب ، أو بين الكلمتين من باب واحد ؛ وهى مع ذلك جزء آخر من أجزاء التطريز النحوى . وللحالة مجال فى الأسماء ، والأفعال ، والأدوات ؛ أى أنها تجد تعبيرها الشكلى فى أوائلك جميعا ، ولكنها ينظر إليها فى الغالب باعتبارها فى الأسماء . ولهذا ترى دراسة الحالات المختلفة فى الإغريقية واللاتينية تأتى فى كتب الجراماطيقا تصريفات للأسماء لا للأفعال . ويبدو بصفة عامة أن هذا يلقي شيئا من الغموض على حقيقة هامة ، هى أن الحالة ليست إلا وسيلة أخرى من وسائل النمطية النحوية .

وتبدو الفكرة السنسكريتية عن الحالة أكثر جدوى من الفكرتين الإغريقية واللاتينية . فالدراسات السنسكريتية لا توجه اهتمامها الكلى إلى الجدول ، وإنما توجهه إلى علاقة الأسماء بالأفعال فى أنواع الجمل . ومن الضرورى فى الفنلندية أن تدرس الحالة فى الأسماء ، إذا كنت تريد فهم « الجهة » فى الأفعال . فكل من الأسماء والأفعال فى هذه اللغة يؤثر فى الآخر تأثيراً يؤدي إلى تماسك سياق . وما تحده الإنجليزية والفرنسية مثلا بالأدوات ، تحده الفنلندية بالتعبير الشكلى عن الحالة كما فى حالة البعضية . فإذا قلت « مزق الكتاب » فإن الكتاب سيكون فى حالة البعضية ، ثم إن البعضية المفهومة من التمزيق إلى قطع تتطلب أن يكون الفعل فى صورة خاصة ، إذا أردت أن تتصورها بإيضاح من العربية مثلا قلنا (مع الاعتذار لإيضاح لغة بصيغة من أخرى) إن هذه الحالة تتطلب أن يكون الفعل مشدّد العين المفتوحة مثلا ، لامفردها . فأنت ترى هنا كيف تتبادل العلاقات فى السياق بين الاسم والفعل ، وقد ضربنا لذلك مثلا بجملة « ضرب محمد عليا »

والعربية من بين اللغات المتصرفة تعطى مثالاحيا للعلاقة بين الأسماء والأفعال ، وبينها وبين الأدوات ، وصورة الحالة . فى العربية حالات أربع شكلية ، تقطع الصلة متممدين بينها وبين الأفكار النطقية : الأولى حالة الرفع ، والثانية حالة النصب ،

والثالثة حالة الجر ، والرابعة حالة الجزم . وحالة الرفع من مميزات العمدة فى السباق . فالسند والسند إليه كلاهما فى حالة الرفع ، يصدق ذلك على المبتدأ والخبر ، والفاعل ، ونائب الفاعل ، وعلى المضارع المجرى من بين الأفعال ، لأن البقية موزعة بين البناء ، والوقوع فى مواقع الحالات الأخرى . ولكن إذا دخلت أداة على طرف الإسناد فى الجملة الاسمية عمدت اللغة العربية إلى تعطية أخرى فى الصوغ ، مراعاة للقيم الخلافية بين ما اقترن بالأداة وما لم يقترن . ودخول الأدوات على الجملة الاسمية يتطلب المخالفة فى الحالة بين طرفى الإسناد ، فيبدو أحدهما فى حالة الرفع ، والآخر فى حالة النصب ، فمع كان وكاد وليس وأخواتهن ، الأول مرفوع والثانى منصوب ، ومع إن ولا النافية ، يلاحظ العكس .

ويلاحظ هنا أننا نعتبر التوافق والمقاربات أدوات لا أفعالاً ، برغم إمكان دخولها فى جدول تصريفى ، لدخولها على الجملة المفيدة بنفسها ، وإفادتها وظيفة نحوية قريبة من وظائف الأدوات من مثل « إن » و « لا » .

وحالة النصب بعد ذلك تمييز شكلى عن طائفة كبيرة مما يعبر عنه باصطلاح الفضلة هى المفعولات الخمسة ، والحال والتمييز والمستثنى وحد هذه الطائفة ، أنها الفضلة التى لم تأت معها أداة جر ، أو اسم مضاف . والفعل المضارع المنصوب من هذه الطائفة ، لأنه يقع مواقعها من الكلام ، ويتم الكلام بدونه مثلها .

وحالة الجر إما أن تكون بالأداة أو بالإضافة ، وهى حالة طائفة من الفضلات يعبر عن العلاقة بينها وبين الفعل بإحدى هاتين الطريقتين .

أما حالة الجزم فتكون فى الفعل المضارع الواقع فى نوع خاص من الجمل ، تقتضى المخالفة بينه وبينه فى الجمل الأخرى التى ينصب فيها أو يرفع ، أن يتخذ شكلاً إعرابياً آخر هو الجزم .

ذلك هو ملخص الحالة فى اللغة العربية .

وتتشابك العلاقات بين الحالة وبين النوع ، والعدد ، والشخص ، فتكون

كلها نماذج للترابط في السياق بين أجزائه ، على نحو ما في المثال الآتي : « هذه هي المرأة البيضاء التي فتنت » .

الزمن	الشخص	المدد	النوع	الحالة	الكلمة
—	الغائب	المفرد	المؤنث	الرفع	هذه
—	»	»	»	»	هي
—	»	»	»	»	المرأة
—	»	»	»	»	البيضاء
—	»	»	»	»	التي
الماضي	»	»	»	—	فتنت

ومن هذا نرى تساند الكلمات وتقاربها في علاقتها التطريزية ، ونرى النوع والمدد والشخص (الأفراد والتأنيث والغيبة) متحدة في كل كلمات المثال ، سواء في ذلك الأسماء والفعل ، ونرى الحالة في الأسماء دون الفعل الماضي ، لأنه مبني غير معرب ، والحالة إعرابية أولاً وقبل كل شيء ، ونرى الزمن في الفعل دون الأسماء .

وتفرق اللغة العربية بين حالات الرفع والنصب والجر في ضمائر الشخص كما يبدو ذلك في الأمثلة الآتية :

هُمْ يَفْعَلُونَ ، يَضُرُّونَهُمْ ، يَغْضَبُونَ عَلَيْهِمْ
هُوَ يَقُومُ ، يَضُرُّونَهُ ، يَغْضَبُونَ عَلَيْهِ .

لاحظ الفرق بين حركتي الهاء في الضمير في الحالتين ، ولاحظ الفرق في الفصل والوصل بين حالة الرفع والحالتين الأخريين .

إننا إذا نظرنا إلى جملة مثل « بالنبي والله أومن » فسوف لا يقرر ما إذا كان لفظ الجلالة مطوفاً أو مقسماً به إلا الاعتبارات التماسكية في هذه الجملة .

٣ - الزمن والمجرة :

نحب أن نفرق هنا بين اصطلاحات ثلاثة تفريقاً تقتضيه الأغراض العملية لهذا البحث ؛ هذه الاصطلاحات هي الزمان ، والزمن ، والمجرة . ونقصد بالزمان الوقت الفلسفي الذي يبنى على الماضي ، والحاضر ، والمستقبل ، ويعتبر قياساً لكمية تجربة في الرياضة ، أو الطبيعة ، أو الفلسفة ، ويعبر عنه بالتقويم ، والإخبار عن الساعة ، وتتوجه إليه النظرية المعروفة بنظرية حدّ السكين ، التي تقول : إن الزمان إما ماض ، أو مستقبل ، ولا وجود للحاضر . ويقابله في الانجليزية كلمة « time » . ونقصد بالزمن الوقت النحوي الذي يعبر عنه بالفعل الماضي ، والمضارع ، تعبيراً لا يستند إلى دلالات زمانية فلسفية ، وإنما يبنى على استخدام القيم الخلافية بين الصيغ المختلفة ، في الدلالة على الحقائق الانغوية المختلفة . ويقابل الزمن في الانجليزية كلمة « tense » . ونقصد بالمجرة ما يشرح موقفاً معيناً في الحدث الفعلي ؛ ويكون ذلك بإضافة ما يفيد تخصيص العموم في هذا الفعل . ويقابلها في الانجليزية « aspect » .

ليس الزمان والزمن إذا مترادفين في فهم هذا البحث ، لأن الزمان يدخل في دائرة المقاييس ، والزمن يدخل دائرة التعبيرات الانغوية . فالفرق بينهما كالفرق بين الذراع القياسي كوحدة ذات طول معين ثابت وبين ذراع الطفل الصغير كجزء من جسم متغير بالتمو . ولهذا لا يهمننا في دراسة النحو أن نعلم ساعة حدوث الزمن ولا تاريخه ، ولكن الذي يهمننا نظام زمني معين في نحو اللغة المدروسة ، يقوم على التطريز والمطوية ، أكثر مما يقوم على المعنى الفلسفي المطلق .

والزمن النحوي نسبي اعتباري . والماضي والمضارع صيغ لا أفكار . فصيغة الماضي من نوع الماضي ، ولو دلت على المستقبل أو الحضور الفلسفيين ، كما في :

« إن كنت شجاعاً فواجهني بالحقيقة » ، « إذا جاء نصر الله والفتح »

« لو كان زيد يأتي لكنت أعطيه درهماً » ، « فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة »

والمضارع بصيغته مضارع ، ولو دل على المضيّ الفلسفي كما في «لم يقم زيد» .
ولا بد لأية لغة من اللغات من أن تستخدم الدلالات الزمنية ، (ولأقصد الزمانية) .
وهذه الدلالات لا تنحصر في الأفعال فحسب ، ولكنها تتعداها إلى ظروف الأزمان
التي لا تكاد تتصل اتصالا مباشرا بنظام الأزمنة في الأفعال . وكذلك يستطيع
الناظر إلى الكلمات المفردة من غير الأفعال والظروف أن يجد من بينها ما يعبر
تعبيرا خاصاً عن شيء يشبه الزمان ، أكثر مما يشبه الزمن . ولايضاح ذلك قارن
الكلمات الآتية :

جد ، ابن ، سابق ، لاحق ، خطيبة ، مطلقة ،

مرشح ، متوقع ، منتظر ، المأسوف عليه ، المرحوم ، المورث .

ولكن هذه الدلالات لا تهمننا في الدراسات النحوية ؛ فلندعها لهؤلاء الذين
يدرسون الاجتماع اللغوي ؛ وسيجدون فيها مادة غزيرة للملاحظة .

لقد كان النحاة العرب على حق في تسميتهم المضارع مضارعا ، لأن هذه
التسمية ذات دلالة شكلية لازمانية . فهم يقولون : إنما سمي المضارع مضارعا
لمضارعتة المشتق من حيث إعرابه وشكله ، ولوجرت التسمية في الماضي والأمر على
هذا النمط ، نلت اصطلاحات الزمن في اللغة العربية من عدوى التفكير في الزمان
ولكان اللاحقون من النحاة أقدر على تخليص النحو من برائن الفلسفة .

ولنا أن نلاحظ هنا أن الجهة مما يمكن ملاحظته في الأسماء ، والأفعال ،
والأدوات ، وقد سبق أن مثلنا بمجموعة الأسماء ذات الدلالة على السبق أو اللاحق ،
وبدخول « لم » على المضارع ، والوظيفة التي قامت بها هذه الأداة ، غير أن الجهة
ينظر إليها نحويا في الأفعال فحسب . ولكل لغة وسائلها الضخمة في التعبير عن
الجهة ، فالهمز ، والتضعيف ، وتشديد العين ، وحروف الزيادة فيما زاد على الثلاثة
والإضافات الظرفية ، والحال ، والتمييز ، تعبيرات شكلية عن الجهة في اللغة العربية ؛
بمعنى أنها تقييد لمعوم الدلالة بما يفيد النظر إلى جهة معينة في تطبيق فهم الفعل .
لاحظ اختلاف الجهة باختلاف الصيغة من نفس المادة والزمن فيما يأتي :

قتل - قاتل - قتل - استقتل - اقتتل .

قتله أمس - قتله من سنة مضت - يقتله الآن - يقتله غدا - يقتله حين
ينفرد به - قتله صبوا - قتله ذبحا - قتله خجلا - قتله تشهيرا - قتله قصاصا
قتله واقفا - قتله على ظهر حصانه - قتله شهيدا - قتله قائما للصلاة .

لاحظ أيضا الفرق بين :

عس - عسمس ، جر - جرجر ،
درج - دحرج ، قلب - سقلب .

وما يسمونه حرف الطاوعة، وتاء الاقتمال، وكل حروف الزيادة التي تأتي
لمعنى وظيقي، هي في الواقع تعبيرات شكلية عن الجهة، تضيف معنى وظيقيها إلى
الفهوم العام للفعل، لتخصيصه في الدلالة. والجهة تعبير يستغرق كل تصريفات
الفعل؛ بمعنى أنه يلحظ في كل شكل من الأشكال التصريفية للمادة، مثال ذلك
أن نأخذ تاء الاقتمال، أو صيغة الطاوعة، كتعبير عن الجهة، فنسجد أن الطاوعة
تلحظ في كل صيغة في التصريف كما يأتي :

انكسرت ،	انكسرت ،	انكسر ،
انكسرنا ،	انكسرت ،	انكسرت ،
	انكسرتما ،	انكسرا ،
	انكسرتم ،	انكسرتا ،
	انكسرتن ،	انكسروا ،
		انكسرن .

والجهة غير الزمن؛ ومن الضروري ألا نخلط بينهما في الفهم. وهذا الخلط
محتمل في حالة التعبير عن الجهة بالظرف؛ فهذه الظروف تختلف عن الدلالة الزمنية
في الأفعال. هذه الدلالة الزمنية في الفعل ملحوظة مع وجود الظرف وعدمه،

وهي الفرق الزمنى بين ضرب ، ويضرب ، واضرب . ومن التعميرات الشكلية عن الجهة ؛

كان يضرب ، ظل يضرب ، أصبح يضرب ، مازال يضرب ، إنه يضرب
مافتىء يضرب ، وهلم جرا .

وإتيان هذه « النواسخ » لأداء وظيفة التعبير عن الجهة هو الذى دعانا فيها سبق إلى اعتبارها أدوات .

والتعدى واللزوم جهتان فى اللغة العربية ، يفرق بينهما بالهمز ، والتشديد ، كما فى شاع وأشاع ، ووفى ووفى ومن ذلك أيضا ترديد صيغة الفعل معطوفة ، نحو « فسكتبت وكتبت ، حتى لم أدع معنى إلا طرقتة » .

والترديد صورة أخرى من صور التعبير عن الجهة فى اللغة العربية ، نحو جرجر ، وعسمس ، وزمزم ، الخ والمعانى التى يضيفها الترديد ليخصص بها عموم دلالة الفعل هى الكثرة ، أو التكرار ، أو الكبر ، أو الشدة ، أو التعود ، أو الاستمرار .

ويمكن أن نلاحظ هنا ملاحظة عارة أن هذا الترديد فى عمومته الذى يشمل الاسم على أنواع منها :

١ — البسيط : نحو إربا إربا ، وجرجر ، وعسمس ، ودكادكا .

٢ — الملقى : نحو شذر مذر ، حيص بيص ، ومن التعميرات العامية شيله بيله ، وحرسه برسه .

٣ — متخالف : نحو الكلمات العامية يتسكتك (بمعنى يحدث صوت مثل الموتوسيكل) ، تحتوت ، كركور (اسم منطقة) ، علمى علمك .

٤ — مغلخل : نحو الكلمات العامية يوم غسل ويوم بصل ، كده وكده ، نص ونص ، وهو مغلخل لتدخل الواو بين الأجزاء المرددة .

مظاهر التوافق السياقي

قلنا إن التوافق الشكلي في السياق وسيلة من وسائل ترابط الأبواب فيه ، وإن هذا التوافق إما يتضح في جهات ثلاث : أولها : النوع (أو التذكير والتأنيث) ، وثانيها : العدد (أو الإفراد والتثنية والجمع) ، وثالثها : الشخص (أو التكلم والحضور والغيبة) ، ونريد الآن أن نتكلم عن كل من هذه الجهات على حدة .

١ - النوع : ليس هناك صلة بين ما نسمية النوع في النحو ، وبين ما نسميه الجنس في الطبيعة . وبعبارة أخرى ، ليس هناك صلة بين التذكير والتأنيث في النحو ، وبين الذكورة والأنوثة في الطبيعة . فالتذكير والتأنيث نواح تطريزية تقسيمية خلافية للتفريق بين طائفتين من الكلمات من ناحية سلوكهما في السياق ، ولكن الذكورة والأنوثة مفهومان من مفهومات الدراسات الطبيعية يبنيان على التفريق بين وظائف الأعضاء . فالكلمة التي تدل على ذكورة عضوية قد تحرم التذكير النحوي ، كحمزة ، الذي تلحقه التاء في آخره . والفعل يؤنث جوازاً مع كل أنواع الجموع ، حتى جمع المذكر السالم في رأى الكوفيين ، ومع بعضها الذي يشمل جموع تكسير المذكر أيضاً في رأى غيرهم^(١) . فإذا أنث الفعل مع جمع المذكر ، فمعنى ذلك أن هذا الجمع عومل معاملة المؤنث ، وهذا إجراء يجوز نحواً ، ولا يجوز في الطبيعة .

وارتباط التذكير والتأنيث النحوي إنما يكون باعتبارات تختلف في لغة عنها في الأخرى . ففي اللغة الأنامية تقسيم للأسماء من هذه الناحية إلى تسعة أنواع ، طبقاً لتسعة أنواع من الأعضاء الجسمية ؛ وتدخلكل كلمة في القسم الذي يناسبها . أما الأوردية فيها تفريق بين الصغير وبين الكبير من هذه الناحية ؛ فكلمة « دِبا » معناها صندوق كبير ، و« دِبي » للصندوق الصغير . ويذكرنا ذلك

(١) الشذور ص ١٧٢ تعليق الشيخ محي الدين عبد الحميد .

بالعاميات العربية، والمصرية منها بصفة خاصة، حيث تضاف ألف لينة، وباء مفتوحة، وهاء ساكنة إلى أى اسم، لتدل على تصغيره وتأنيته، حتى « راجل » ، يمكن أن يصبح « راجلاية » في بعض اللهجات ، أى رجل صغير ، ويعامل الاسم نحويًا معاملة المؤنث . وفي لغة بورما أربع عشرة جهة تقسيمية ، فالأشياء تنقسم باعتبار التسطح ، والفرطحة ، والطول ، وكونها للنقل ، والحيوانات ، والمجموعات والركبات ، والسكينة ، والسوقة ؛ وفيها اعتبار تقسيمي خاص لأمرء القصص ، وأميراته . ويلاحظ الذين يتكلمون إلى النوبيين أنهم يدخلون التذكير والتأنيث الخاص بلفتهم في كلامهم العربي ، فيبدون وكأنهم يطرد في كلامهم تذكير المؤنث ، وتأنيث المذكر . وليس أدل على عدم الربط بين الأنوثة والتأنيث من أن كل الأسماء التي تدل على عضو التأنيث في المرأة مذكرة في اللغة العربية على ما أظن .

وإن الشمس والقمر لثالثان رائعتان لدراسة هذه الظاهرة في لغات مختلفة ، فالشمس مؤنثة في العربية مذكرة في الإنجليزية ، والقمر بالعكس . فالتذكير والتأنيث إذاً تطرير اجتماعي ، يتفق أحيانًا مع الواقع ، ويختلف أحيانًا أخرى ، ولذا يجب التفريق بين النوع الذهني ، والنوع النحوي ، لأنهما يختلفان كما تختلف فكرة الشخص عن ضمار الأشخاص . وإن توزيع الأدوات المهنية بين التذكير والتأنيث فكرة لا يمكن تحليلها بنجاح إلا على أساس نحوي . فهل هناك أى سبب خارج النحو يبرر أن يكون المنشار ، والقدم مذكرين ، وأن تكون المطرقة ، والفأس ، والمائدة ، من الأسماء المؤنثة ؟ ومن الأسماء التي تذكر حيناً وتؤنث حيناً آخر جمع شخص وشبح فابن أبي ربيعة يقول .

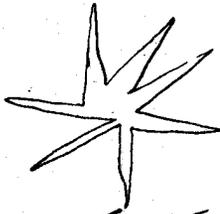
« ثلاث شخص كاعبان ومعصر »

وجاز أن تقول ثلاثة أشخاص أو شخصوس ؛ ومثل ذلك يقال في أشباح . فالتذكير والتأنيث طريقة من طرق التقسيم النحوي ، لإظهار التوافق في السياق ليكون التماسك واضحاً فيه ، ويعبر عنه تعبيراً شكلياً في الغالب من حالاته . وفي اللغة الفرنسية يكون هذا التعبير الشكلي بأداة التعريف ، كما في الألمانية ، فتعلم من شكل الأداة ما إذا كان الاسم الذي يليها مذكراً أو مؤنثاً . ولكن هل نستطيع

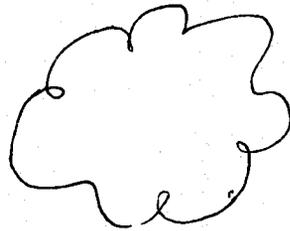
أن يقول قولاً مؤكداً: إن شكل الأداة الفرنسية يتوقف على التذكير والتأنيث
فحسب؛ إنها تصحهما دائماً بلا شك، ولكنها تدل كذلك على العدد، وربما دلت
أحياناً على الحالة، كحين تدل على حالة البعضية في "du pain".

يقول أستاذي فيرث في إحدى محاضراته: « وهناك نوع من التقسيم أحس
به، ولا أصر عليه، ألمه وراء الكلمات التي تبدأ بالحرفين sl مثل:
slender, sleet, slip, sleek, slit, slink, slim, slight, slide, slick,
slice, slince slither.

ويستطيع المرء أن يسلي نفسه بجمع الكلمات التي تبدأ بالحرفين el أو str
أو spr وهلم جرا، وربما وجد شيئاً شائماً بينها لا يهمني هنا أن أنص عليه. وتبدأ
تسعون كلمة في الهولندية بالحرفين 'sl' كلها للشتم والإهانة، وقد استعير بعضها
في اللغة الجاوية، فبدأ بالحرفين 'se' وهذا يستدعي إلى الذهن أن تقسيم الكلمات
بحسب أثرها الذهني شائع في اللغات الجرمانية. وربما كان هناك صلة بين الصوت
والشكل كما ترى في المثالين الآتيين:



كككركي



أومبورو

هاتان الكلمتان (أومبورو وكيكركي) لا تدلان على معنى معين في أية لغة على
ما أعلم. ولكن الطلبة من جميع الأمم ينسبون الاسم الأول إلى الشكل الأول، والاسم
الثاني إلى الشكل الثاني^(١) فإذا صح أن هناك صلة بين الشكل والأثر الصوتي، فإن
ذلك يفسر اتجاه الأوردية إلى التفريق بين الكبير والصغير في التذكير والتأنيث.

والتوافق بين المسند والمسند إليه في التذكير والتأنيث مطرد فيما إذا وقع الفعل في جملة الخبر ، نحو « هند قامت » ، « وإذا الشمس كورت وإذا النجوم انكدرت » فتقدم المذكر أو المؤنث أو ما في حكمه يقتضى التوافق التام في التذكير والتأنيث بينهما وبين الفعل الواقع في جملة الخبر ، وكذلك إذا تأخر المسند إليه فكان فاعلاً ، أو نائب فاعل ، مؤنثاً تأنيثاً حقيقياً ، غير منفصل عن الفعل ، سواء كان مفرداً أو جمعاً ، نحو « قامت فاطمة » ، « وقامت الهندات » . فإذا فقد شرط من ذلك ، بأن كان المؤنث المتصل بالفعل مجازياً أو جمعاً أو فصل بينه وبين فعله بغير إلا ، فتأنيث الفعل أرجح ، نحو « طلعت الشمس » ، « وجمع الشمس والقمر » ، و « قام أو قامت الزبود » ، و « كيف كان عاقبة المكذبين » ، و « قام أو قامت اليوم هند » ، و « إن امرأ غره منكن واحدة » . أما إذا كان الفصل بإلا ، فتذكير الفعل أرجح نحو « ما قام إلا هند » .

وصفة الاسم ، والحال منه يذكّر إن تذكيره ، ويؤنثان لتأنيثه . أما الأعداد من ثلاثة إلى تسعة ، فبالعكس . وهذه القاعدة التي تقرر صلة العدد بالعدد في التذكير والتأنيث تكشف تماماً عن التباين بين وجهتي النحو والمنطق العلمى في علاج التذكير والتأنيث ، والذكورة والأنوثة .

٢ - المرور :

وقد ذكرنا أن المقصود بالمدد الإفراد والتثنية والجمع . وفكرة التقسيم إلى مفرد ومثنى ومجموع فكرة اعتباطية لغوية إلى أقصى حد . فليس هناك أى سبب منطقي لجمال المدد (واحد) طبقة خاصة ، واختصاص (الاثنين) بطبقة أخرى ، ثم حشد جميع الأعداد بعد ذلك في طبقة ثالثة هي الجمع . والعدد ، كالتذكير والتأنيث ، ليس إلا عادة نحوية صرفية من عادات اللغة . وكما لا تمقد الصلة بين التذكير والتأنيث ، وبين الذكورة والأنوثة ، لا تمقد كذلك بين الإفراد والتثنية والجمع ، وبين الأعداد والأرقام الحسابية . ونحن نستعمل الأرقام في الحساب ، والرياضة ، وفي عد الفقرات والصفحات ، وهلم جرا ، وليس كذلك استعمالنا

للإفراد والتثنية والجمع . وما يبرهن عن الجمع من الناحية النحوية قد يدل على المفرد من الناحية الحسائية . فمن العادات الكتابية الديوانية ، أن تكتب إلى رئيس الإدارة ، أو وزير الوزارة « أعرض عليكم ما يأتي » :
ولقد كانت المراسيم تصدر ، وفي بدايتها « نحن ملك مصر » ، حيث كان يقصد « أنا » .

واللغة العربية من اللغات القليلة التي احتفظت بالثنى في تطريزها النحوي . ولقد عرفت اللغات الهندية الأوربية الثنى في القديم ، ولكنها فقدته . لأن حاجتها إلى إفراد الثنى بصيغة لغوية خاصة لم تعد ملحجة كما كانت . وتعتبر الإنجليزية الحديثة عن الثنى أحياناً بطريق الكلمات الخاصة . لا بطريق الصيغ النحوية ؛ ومن ذلك مثلاً استعمال التراكيب الآتية :

two boys, both boys, a couple of boys, a brace of boys.

والكلمتان (couple و brace) من نوع dozen و score و gross ،
وبقية الكلمات ذات الدلالة على تقسيمات خاصة غير الأفراد والتثنية والجمع .

والعربية تعبيرات شكلية خاصة عن المفرد والثنى والجمع ، في الاسم والضمير والفعل ، وتقسيمات للجمع إلى جمع تصحيح ، وجمع تكسير ولهذا الأخير إلى جمع كثرة ، وجمع قلة ، وإلى جمع له مفرد ، وجمع لامفرد له ، وهلم جرا

ويجري المد في بعض لهجات الصعيد بحسب الممدود ، على نماذج مختلفة . فإذا كان الممدود نقوداً ، أو ناساً ، أو قطعاً ، جرى العدد على نمط (واحد اثنان ثلاثة الخ) وإذا كان الممدود بلحاً ، أو فاكهة ، جرى على نمط (فرد ، جوز ، ثلاثة حب ، تورة الخ) .

وربما استعملوا (قيط ، بدل (جوز) . ومع هذا لا يمكن القول بأن هذا وثيق الصلة بالإفراد والتثنية والجمع في النحو .

وتعطينا اللغة العربية الفصحى أروع مثل لعدم منطقية التطريز اللغوي ، حيث يميز الجمع بالمفرد ، في نحو قولنا : ألف رجل ، والأيام السعيدة ، وحيث يوصف جمع التصحيح بجمع التفسير ، في نحو قولنا : المحاربون القدماء ، ويجري العكس ، في نحو

« القوم الكافرون » ، وحيث تشمل اللفظة كلمات تدل منطقيا على جمع ، ونحويا على مفرد ، نحو جمهور . وحكومة ، وطائفة ، وأمة ، وبرلمان .
ويجب أن تفرق بين العدد ، واسم العدد ، والرقم ، فإذا رأيت :
 $3 \times 4 = 12$ فهذه أرقام لها لفة وكتابة قائمة بنفسها .

ويقولون إن العربية عرفت الأرقام من الهندية . والرقم ٣ عربي ولكن الرقم (3) افرنجي أما ثلاثة في أربعة تساوي إثني عشر ، فهذا تعبير بأسماء الأعداد لا بالأرقام وأما ثلاث أربعات تساوي اثني عشر ، فاسم العدد الأول (ثلاث) مفرد واسم العدد الثاني (أربعات) جمع مؤنث سالم ، والثالث مركب صدره مثنى مضاف وعجزه مفرد . أما العدد فهو مدلول اسم العدد ، أي ما يطلق اسم العدد عليه ، فهو فكرة لا كلمة ولا رقم .

ومما يمتبر من باب أسماء الأعداد ، ولكنه أقل منها محدودية ، ما يضاف من نحو بعض ، وكل ، وأي ، وما يأتي من نحو كثير ، وقليل . ولست أدري إن كان يحق لي أن أقول إن أسماء الموصول التي تستخدم في الاستفهام أو الشرط مثلا تدل منطقيا على عدد شائع غير محدد . تأمل المثالين :

من يقف هناك ؟ والذي يقوم فله درهم .

ثم انظر إن كنت توافقني أو تخالفني في هذا القول . ومع هذا فإن هذين الموصولين من الناحية النحوية الشكلية ليسا لإمفردين . وأما من يقفون هناك والذين يقومون فلهم خمسة دراهم ، فإن من والذين فيهما في صيغة الجمع . فكأن الذي يقرر أفراد من أو ثنيتها ، أو جمعها ، إنما هي علامة التوافق التي تأتي في صلتها ويتضح ذلك في مقارنة أمثلة مثل :

من يقوم ، من يقومان ، من يقومون .

فاتحاد شكل من في الحالات الثلاث لا ينفى أنها مفرد في المثال الأول ومثنى في الثاني وجمع في الثالث ، ومغزى هذا بالطبع الأزبط الشكل بالفكرة المنطقية ، وليس العدد النحوي إلا توافقا سياقيا في خدمة التطرير اللغوي والمقتضى الاجتماعي

٣ - الشخص :

ومحاله صلة بالتنوع والمدد النحويين ، ويقع معها تحت عنوان التوافق ، الشخص . ويقصد بالشخص التكلم أو المخاطب أو الغائب ، ولست أرى صلة بين الشخص النحوى والشخص أو الشخصية فى الفلسفة والتربية . ومن هنا كانت « الشمس تطلع » و« الحصان يجرى » ، فى صيغة الشخص الغائب من الناحية النحوية . و« من » الاستفهامية غير شخصية ، لعدم تنوع دلالتها على الشخص ، فهى دائماً للغائب . ومثلها الأسماء الموصولة ، أما « هو » ، فإنها مع دلالتها دائماً على الغائب ، تعتبر واحدة من نظام ضمائر متنوع الدلالة على التكلم والحضور والغيبة .

والشخص أوضح ما يكون فى الضمائر ، ولكن الكثير من اللغات يتوسع فى التعبير الشكلى عن الشخص ، حتى يشمل الأفعال ، كما فى اللاتينية ، والطلاينية والعبرية ، والعربية . وفى اللاتينية القديمة كانت كلمة « ago » ، كلمة « amo » تأتى حين يراد التأكيد ، ولكنها كانت كلما تقدم بها الوقت أضيفت إليها الضمائر بشكل واضح . والفرنسية من اللغات التى تختلف فيها صيغة الفعل باختلاف الشخص ، ولكن الإنجليزية أقل حظاً من هذا الاختلاف . قارن الصيغ الآتية :

j'amie	tu aimès	il aime
I can	you can	he can
I go	you go	he goes
I shall go	you will go	he will go

ولا يظن القارئ أن الشخص ينقسم إلى هذه الثلاثة (التكلم والمخاطب والغيبة) فى الأفراد والتنثية والجمع حسب ، فهناك إمكانات كثيرة أخرى . فالشخص فى بعض اللغات ذو أقسام سبعة ، وفى لغة جزيرة (فيجى) ، فى جنوب المحيط الهادى ، أربعة أعداد ، وخمسة عشر شخصاً . ويوضح هذا مرة أخرى مدى الحاجة إلى علاج كل شئ على علاته ، لا على أساس المنطق .

وتعبر اللغة العربية بصيغة الفعل عن الشخص ، كما يتضح ذلك من الجدول
التصريفى الآتى :

أقوم	تقوم	يقوم
تقوم	تقومين	تقوم
	تقومان	يقومان
	تقومون	تقومان
	تقمن	يقومون
		يقمن

فإن قال قائل إن الضمير المتصل موجود فى هذه الصيغ ، ليدل على الشخص ،
قلنا انظر إلى الصيغ : أقوم ، تقوم ، يقوم ، تقوم . فالتى فيها حروف المضارعة ،
لا الضمائر . ومع ذلك يدل الأول والثانى منها على التكلم ، والثالث على الغيبة ،
والرابع على خطاب المذكر ؛ أو غيبة المؤنثة .

وفى الضمائر الدالة على الشخص فى حالة الجمع ما يدعو دائماً إلى التأمل ؛ لأن
الظروف الاجتماعية المتنوعة تقتضى تنوعاً فى الاستعمال ، فبجوار نحن ، وأنتم ،
وهم ، توجد أنواع أخرى من صيغ الجمع ، قد لا تدخل دخولا مقبولاً فى دراسة
النحو ، ولكنها جزء لا يتجزأ من الدراسات اللغوية الاجتماعية . لاحظ مثلاً :

نحن وإياكم ، أنا وأنت ، أنا ومحمد ، أنت وعلى ، أنا وحزبى ، هو وزملاؤه
كلنا ، من كان منا ، وطائفة منا .

ويعز دائماً فى الإنجليزية بين الدلالات الجامعة ، والدلالات ذات الإخراج ،
فى استعمال بعض الضمائر نحو (١) let us go فى مقابل (٢) let's go

والفرق بينهما يتضح فى أن (١) ربما تساوى (٢) ويكون المعنى فيها «دعنا
نذهب» (أى وأنت معنا) ، على حين تختص (٢) بمعنى آخر ، إذ تستعمل بمعنى

يعنى اتركنا نذهب (أى ولا تذهب معنا) ، وحينئذ لا يدخل السامع فى مدلول « us » .

ولأحد المبشرين فى أفريقيا قصة شهيرة طريفة : فقد كان فى لغة الزوج فى المنطقة التى عمل فيها عدد من الضمائر بمعنى نحن ، تختلف جمعا وإخراجا ، منها ما يقصد به « نحن الحاضرين » ، ومما يقصد به « أنا ومن قبلى » ، أو « أنا وشخص آخر » ، وهلم جرا . وقد وقف هذا البشر واعظا هؤلاء الزوج بلغتهم ، فقال لهم فيما قال : « نحن مذنبون ، ونحن ولا شك نحتاج إلى من يهدينا » . ولقد كان الضمير الذى استعمله ، لسوء حظه ، هو ما يقصد به : « أنا وشخص آخر » ، مع إخراج السامعين طبعاً ، مع أنه كان يقصد « أنا وأنتم » .

ويجب أن نلاحظ أنه ربما كان هناك اختلاف بين الشخص النحوى والشخص الفلسفى . وإن استعمال الجمع للتأدب فى الأوردية يقتضى أن يستعمل المرء « خادمكم الوضع » ، بدل « أنا » . وتتصل أسماء الإشارة فى اللغات اتصالاً وثيقاً بالشخص النحوى ، فهذا للقريب يدنو من معنى الحضور ، وذاك للبعيد يدنو من معنى الغيبة ، وحين يقال فى الإنجليزية .

This man أو That man

بدل The man ، تدخل The فى دراسة الشخص النحوى ، وقد يدل التنعيم الخاص على البعد ، كما يحدث فى العاميات العربية فى تنعيم كلمة « هناك » ، أو « بعيد » بمد طويل .

وتستعمل كل لغة من الأشخاص ما يناسبها ، ولعل القارىء يلاحظ استعمالات فى اللغة العربية ، مثل إن أحدكم ليفعل كذا ، وإن المرء ، وإن الإنسان ، وأعلم ، وأبألك الله ، وأطال الله بقاءك ، حين يستعمل كل ذلك فى صورة مكتوبة ، فيحتاج تطبيقه على التكلم والحضور والغيبة إلى شيء من التأمل . وجدوى الشخص النحوى واضحة فى التوافق السياقى ، وفى التمكن من خلق الجدول التصريفى ،

فهذا النوع من التطريز صالح للعمل أفقياً في السياق النحوي ، ورأسياً في الجدول الصرفي .

منهج المعجم

يدور المعجم حول الكلمة إيضاحاً وشرحاً ، ليجلو منها مانسميه المعنى المعجمي . وهذا المعنى قاصر في حقيقته عن المعنى الاجتماعي أو الدلالي الذي يعنى بتتبع الجملة ، أو قل « الحدث الكلامي » وما يحيط به من ماجريات ، على نحو ما سنشرحه في منهج الدلالة . ولندلل على قصور المعنى المعجمي عن أن يحدد الدلول تحديدا يرتبط بالموقف ، نسوق الأمثلة الآتية التي يشتمل كل منها على كلمة صاحب :

صاحب الفضيلة — صاحب البيت — صاحبي — صاحب المصلحة —
صاحب الحق — صاحب رسول الله — صاحب نصيب الأسد ، وهلم جرا .

فأصاحب الأول ملقب ، والثاني مالك ، والثالث صديق ، والرابع منتفع ، والخامس مستحق ، والسادس معاصر ، والسابع مقسم . وسوف لا يأتي المعجم بكل تفصيلات الكلمة على هذا النحو ، ولكن سيأخذ منها القاسم المشترك ، فيجعله معنى معجمياً للكلمة ، وسيشغل نفسه أحياناً ببقية مشتقات المادة عن مشتق بعينه . ولست أدعي ما أتيت به في شرح كلمة « صاحب » اجتماعياً دلالياً كاملاً ، لأن مثل هذا المعنى الدلالي يحتاج إلى تحليل بطريقة خاصة ؛ ولكن ما أتيت به هنا إيضاحاً للقصور في المعنى المعجمي ، الذي قد يفوته أن يذكر — بين معاني صاحب — معنى اللقب ، وهو جديد ، ومعنى المعاصر ، وهو قديم .

وما دامت الكلمة مادة للمعجم ، يدور حولها نشاطه ، فإن هذه الكلمة تحتاج إلى شرح وتحليل . « الكلمات وحدات لغوية ، ولكنها ليست وحدات أصواتية : وليس في التحليل الأصواتي لنسق من الأصوات المنطوقة ما يكشف لنا عن عدد الكلمات التي يتكون منها هذا النسق ، ولا عن الحد الفاصل بين كلمة وكلمة »^(١) .

(1) Jespersen, The Philosophy of Grammar, p. 92.

ويتضح ذلك في التراث الضخم الذي تركه لنا الأدباء من الجناس مثل قول بعضهم :

كلكم قد أخذ الجا م ولا جام لنا
ما الذي ضر مدير ال جام لو جاملنا

وقول بعضهم :

إذا ملك لم يكن ذاهبة فدعه فدولته ذاهبة

فإذا لاحظنا الفرق بين حدّي الكلمة في « جام لنا » ، و « جاملنا » ،
وفي « ذاهبة » ، و « ذاهبة » (الأولى بمعنى صاحب هبة والثانية بمعنى زائلة) ،
أدركنا أن التحديد لا يمكن أن يتم على أساس أصواتي محض ، وأدركنا كذلك
مدى الصواب فيما يقوله يسيرسن .

وإذا استعرضنا تعريفات مختلفة للكلمة ، شرقية وغربية ، وجدنا في النهاية
أن فكرة الكلمة — كبعض الأفكار اللغوية الأخرى — لا يمكن أن تعرف
تعريفاً ينطبق عليها في كل اللغات ، وإنما تستقل في كل لغة بتعريف خاص بها ،
مستقى من طبيعة اللغة ، ووسائلها الخاصة في التركيب . يقول فنديرس (١) :
« وبالنظر إلى هذا التنوع في طرق البناء الصرفي ، لا بد أن تعرف الكلمة تعريفاً
مختلفاً لكل لغة » . ولقد حاول الباحثون من قبل أن يعرفوها تعريفاً شاملاً ، ولكن
لم يكتب لواحد من هذه التعريفات أن يرقى عن مدارج النقد .

فالتعريفات العربية للكلمة — برغم اعتمادها على طبيعة اللغة العربية —
إما أن تخلط بين الكلمة واللفظ والقول ، كقول الأشتوني (٢) : « الكلمة هي اللفظ
المفرد » ، وقول صاحب الشذور : « الكلمة قول مفرد » (٣) ، وهذا تعريف
صديق على كل نطق بين سكتتين ، ولو كان جملة أو أكثر ، لأن أفراد اللفظ أو
القول معناه أن يكون بين سكتتين ؛ وإما أن أن تضيف إلى هذا الخلط خطأً آخر ،

(1) Language , P. 87 .

(٢) راجع الأشتوني .

(٣) راجع شذور الذهب ص ١٠ .

بأن تبني التعريف على العلاقة بين الكلمة ومعناها ، أى الفكرة التى تعبر عنها ، كقول ابن عقيل^(١) : « الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد » ، فهذا يصدق على باء الجر التى وضعت لمعنى مفرد هو المصاحبة ، مع أنها ليست كلمة . وإما أن تزيد الطين بلة بأن تدخل فى تعريف الكلمة أفكاراً منقوضة كفكرة التقدير^(٢) ، كقول صاحب الهمع^(٣) « وقد اختلفت اعتباراتهم فى حدّ الكلمة اصطلاحاً ، وأحسن حدودها (قول مفرد مستقل أو متوى معه) » . فنية اللفظ إنما تكون عند عدم وجوده ، وتكون فى صورة تقديره فى الكلام ، ويمثل السيوطى لذلك بأنت فى مُقم .

ويمكن تلخيص العيوب التى فى هذه التعريفات فيما يأتى :

١ - أنها لا تفرق بين الصوت والحرف ، أى بين عملية النطق والنظام الذى تجرى عليه .

٢ - أنها تخلط بين الوظيفة اللغوية ، والماعى المنطقية والوضعية .

٣ - أنها لا تفرق بين وجود الكلمة وعدمها فى تعريفها ، وهذا ما يؤدى إلى الخلط فى التفكير .

ولقد حاول اللغويون المحدثون أن يحددوا ماهية الكلمة ، وأن يخلقوا القواعد التى يمكن على أساسها أن يوجدوا الحد الفاصل بين كلمة وكلمة فى السياق ، فأتوا فى ذلك بنتائج يمكننا أن نلخصها فيما يأتى :

١ - يقول بلومفيلد Bloomfield^(٤) « الكلمة أصغر صيغة حرة » . وهذه

الحرية يمكن انتقادها بأنها تحمل فى طياتها شيئاً من الغموض ، لأن بلومفيلد لم يحدد نوعها . فهو إذا أراد بها إمكان عزل الكلمة عن سياقها ، فإن الجمل ذات

(١) راجع ابن عقيل .

(٢) راجع الرد على النحاة ص ٩٩ - ١٠٣ .

(٣) همع المواعى ص ٣ .

الكلمة الواحدة « كنعو زيد في جواب من قرا » يصدق عليها هذا التعريف ، كما يصدق أيضا على «من» الاستفهامية المفردة ، و«لا» النافية المجاب بها « هل رأيت زيدا ؟ » ، وكلتاهما جملة بنفسها .

٢ — ويقول سايبر Sapir^(١) « إن العناصر اللغوية ذات المعاني هي بصفة عامة أنساق من الأصوات ، إما أن تكون كلمات ، أو أجزاء ذات معان من الكلمات ، أو مجموعات من الكلمات .

أما ما يميز بين هذه العناصر ، فهو أنها علامات خارجية لفكرة خاصة ، سواء كانت هذه الفكرة معنى مفردا ، أو صورة ، أو عدداً من المعاني والصور ، مندجحة اندماجا واضحا في كل .

ويمكن تلخيص ماهية الكلمة من تعريفه هذا بأنها (١) نسق من الأصوات ، (ب) صورة خارجية لفكرة . وهذا شبيه جدا بالتعريفات العربية التي تقدمناها .

٣ — ويقول ميه Meillet^(٢) : « تعرف الكلمة بأنها ربط معنى ما بمجموعة ما من الأصوات ، صالحة لاستعمال جراما طبق ما » وهذا التعريف صالح للمورفيات ، وللجمل ، وأجزاء الجمل أيضا . أضف إلى ذلك أن الاستعمالات الجراما طبقية لانتم بالكلمات ، وإنما تهتم بالأبواب التي تعتبر الكلمات أمثلة لها في السياق .

٤ — وعند جاردنر Gardiner^(٣) « أن الكلمات ذات وجهين في طبيعتها ، فوجه هو المعنى ، ووجه آخر هو الصوت . وحيث تكوّنت الكلمات في ملك كل شخص ، تكون من ناحية جواهر طبيعية مكونة من منطقة المعنى من جهة ، ومن صورة صوت معين من جهة أخرى ؛ هذا الصوت صالح لأن يعاد نطقه بالإرادة . والكلمات في حقيقتها نفسية ، وهي مواد للمعرفة والتعلم ، مع أنها في لأحد جانبي طبيعتها تشير إلى حدث عضوي تمكن إعادته بحسب الإرادة » .

(1) Language , P. 25 .

(2) Linguistique Historique et Ling. Génér. P. 30 .

(3) Speech & Language, PP. 69-70 .

وهذه ثنائية ديكاوتية ، واقفة تحت هود نظرية دي سوسور اللغوية ، وجامعة بلا مواربة إلى غموض عالم النفس . وليس الباحث اللغوي بحاجة إلى أن يبنى أفكاره على أسس غريبة عن منهج اللغة . وتعريف جاردر في مجموعه مبنى على مجازات ، أكثر مما هو مبنى على اصطلاحات لغوية . لاحظ في التعرف استعمال كلمات : الحمية - الطبيعة - الملك - المعرفة - التعلم - النفس .

والكلمات كما ذكرنا وحدات لغوية لا أصواتية ؛ هكذا اعتبرها الجميع ، حتى هؤلاء الذين يخلطون بين الكلمة واللفظ . يقول بلومفيلد^(١) : « ليست الكلمة وحدة أصواتية بصفة مبدئية ، فلنستأخذ أجزاء كلامنا التي يمكن استقلالها بسكتات ، أو مظاهر صوتية أخرى ، ومع ذلك تمنح اللغات المختلفة اعترافاً أصواتياً للوحدات الكلامية ، بطرق متعددة . يشمل البعض ذلك قليلاً ، كالفرنسية ، والبعض الآخر كثيراً ، كالإنجليزية » .

ويرى بيرسن^(٢) : « أن الوسائل الأصواتية الخالصة لا تصلح لتحديد حدود الكلمات » . و « يضاف إلى الإحساس بالكلمة - غالباً لا دائماً - خصائص أصواتية معينة ، تساعد على التحديد الخارجي للكلمات »^(٣) .

ويقول قندريس^(٤) : « تحمل الكلمة في نفسها علامة استخدامها ، والتعبير عن قيمتها الصرفية . فلها بنفسها كمال لا يدع الحاجة ماسة إلى شيء » .

ويتطلب إيجاد الحدود الفاصلة بين الكلمات في السياق عديداً من الطرق والنتائج التي أهمها :

١ - الإفراء عن السياق ،

٢ - الخلف من السياق ،

٣ - الخشوف في السياق ،

(1) Language, P. 181 .

(2) Phil. of Gram. PP. 92-5.

(3) Sapir, Lang. PP. 35-9.

(4) Lang. P.

٤ - الإبدال في السياق ،

٥ - استخدام العلامات الوقعية في الكلام .

فإذا استخدمنا هذه الوسائل في تحديد الكلمة العربية ، أمكننا مثلاً أن نقول :
« هم » تصلح للإفراد عن السياق باعتبار ، ولا تصلح لذلك باعتبار آخر . فهي لا تفرد إلا في حالة الرفع ، وأما في حالتى النصب والجر ، فلا يمكن إفرادها عن السياق ، لأنها حينئذ ليست كلمة مستقلة ، وإنما تعتبر ملحقة بكلمة هي جزء منها .

وأما من جهة الحذف من السياق ، فدعنا نتأمل جملة مثل « هم أنفوا منهم » لنجد أن الضمير الرفوع في البداية يمكن أن يستخرج من الجملة . ولكننا لانستطيع استخراج الضمير الثانى النصب ، لأنه مرتبط بعنصر آخر من عناصر الجملة ، لا ينفك عنه ، ومن هذا أيضاً يؤخذ أن الضمير الرفوع كلمة ، وأن النصب جزء من كلمة .

ويمكن من ناحية اختبار إمكان الحشو في الجملة ، أن نرى مسلك الضمير في حالاته المختلفة في جملة مثل : « كان المسلمون في القرن التاسع الميلادى هم أصحاب أكبر ملك الدنيا » بإضافة ضمير الرفع ، مع وجود الفاعل في الجملة ، فالضمير هنا أمكن حشوه في الجملة . ولكن هل يمكن أن نضيف الضمير النصب في جملة مثل : « خاف العالم في القرن التاسع الميلادى المسلمين أصحاب أكبر ملك في الدنيا » فنجمل الضمير بين كلمتى المسلمين وأصحاب ؟ الجواب لا ، طبعاً . ومن هذا يؤخذ أيضاً أن ضمير الرفع كلمة ، وأن ضمير النصب جزء من كلمة ، ولو اتحد الشكل .

وأما من ناحية تغيير الموقع في السياق ، فإن جملة مثل : « هم السادة الأخيار » يمكن أن يتغير فيها موقع « هم » ، فتصير « السادة الأخيار هم » ولكننا إذا قلنا : « منهم السادة الأخيار » ، ثم أردنا تغيير موقع الضمير وحده ، كما فعلنا أولاً . فلن نستطيع ؛ لأن ما يمكن هنا أحد شيئين :

١ - أن تثير موقع حرف الجر تبعاً لتفسير موقع الضمير ، وهذا ينبغي أن يكون الضمير كلمة مستقلة .

٢ - وأن تثير موقع الضمير بحسب ، وذلك يغير المعنى المقصود ، لأن الجملة حينئذ تصير : « من السادة الأخيار م » ؛ وهذا يغير معنى الجملة الأولى . ويؤخذ من هذا أيضاً أن م (ضمير الرفع) كلمة مستقلة ، وليس كذلك ضمير النصب .

وأما من جهة الإبدال في السياق ، فدعنا نختبر مسلك الضمير في جملة مثل : « السلّمون أخيار ؛ بل م خير أمة أخرجت للناس » ، حيث يمكن أن نستبدل السلّمين بالضمير ، فتصير الجملة في صورتها الجديدة : « السلّمون أخيار ؛ بل السلّمون خير أمة أخرجت للناس » .

ولكن ذلك لا يحدث في حالتى النصب والجر ، قارن مثلاً : « يقع بيت محمد على شاطئ النيل » ، بجملة أخرى هي : « يقع بيته على شاطئ النيل » ، وستجد كلمة « بيت » ، وكلمة « محمد » ، مستقلتين في الجملة الأولى ، وتجد ما سد مسدهما كلمة واحدة في الجملة الثانية ، هي « بيته » . ومن هنا نستطيع أن نقول إن « محمداً » كلمة بمفردها ، وإن ضمير الجر المضاف إلى البيت في الجملة الثانية جزء من كلمة « بيته » . واستقلال محمد هنا كاستقلال ضمير الرفع في الجمل السابقة .

ومن العلامات التي تدل على الموقع في اللغة العربية واو المطف ؛ فهي دائماً فاصلة بين كلمتين ، أى أنها دليل على نهاية كلمة سابقة ، وبداية كلمة لاحقة ، فتقف حداً معيناً للطرفين الكلمتين ، لا يمكن أن يخطيء فيه السامع . فإذا علمنا ذلك اتضح لنا أن « م » في « نحن وم » كلمة مستقلة ، وليست كذلك في « لنا ولهم » ؛ لأننا لا نقول « لنا وم » . يتضح من هنا جميعاً أن الضمير المنفصل كلمة مستقلة كالاسم الصريح سواء بسواء ، وأن الضمير المتصل جزء من كلمة ، ويمكن توضيح ذلك بالجدول الآتي .

ضمائر متصلة

ضمير منفصل	رفع	نصب	جر
أنا ،	أنا -	أنا -	أنا -
نحن ،	نحن -	نحن -	نحن -
أنتَ ،	أنتَ -	أنتَ -	أنتَ -
أنتِ ،	أنتِ -	أنتِ -	أنتِ -
أنتما ،	أنتما -	أنتما -	أنتما -
أنتم ،	أنتم -	أنتم -	أنتم -
أنهن ،	أنهن -	أنهن -	أنهن -
هو ،	هو -	هو -	هو -
هي ،	هي -	هي -	هي -
هما ،	هما -	هما -	هما -
ها ،	ها -	ها -	ها -
هم ،	هم -	هم -	هم -
هن ،	هن -	هن -	هن -

ويمكن تطبيق هذه الأسس الستة في تحديد كلمة عربية ، لمعرفة أين تبدأ وأين تنتهي . ولم يكن واضعوا الكتابة العربية مخطئين حين فرقوا عمداً في الشكل الكتابي بين اللفظين المتجانسين في البيتين

لكم قد أخذ الجام م ولا جام لنا
ما الذي ضر مديرا جام لوجا ملنا

فإن وراء الفصل في الحالة الأولى ، والوصل في الحالة الثانية ، نظرية لغوية لها وزنها وخطرها ، لا من الناحية المعجمية فحسب ، بل من نواح أخرى كثيرة ، نحوية ، وصرفية ، وتشكيلية ، وأصواتية ، ليس هنا محل لذكرها .

وبعد فما الكلمة العربية التي يدور حولها نشاط المعاجم ؟ لست أريد القارىء .

أن يتوقع منى التعريف التقليدى : « الكلمة لفظ مفرد » ، لأنى قد نقدته ، ولا أدرى إن كنت قد نقدته أيضاً . ولست أريده أن يتوقع التقسيم التقليدى : « الكلمة اسم ، وفعل ، وحرف » ، ليحل محل التعريف المنقود ؛ لأن هذا التقسيم لا يحل المشكلة من الناحية المعجمية من جهة ، وقاصر عن أن يشمل جميع أقسام الكلام العربى ، كما رأينا منذ قليل . فالتعريف الذى أريد أن أسوقه إذا تعريف يتصل بوظيفة الكلمة أكثر مما يتصل بتقسيمها ، وسوف لا أبنى هذا التعريف على الشكل الإملائى العربى ؛ لأن الإملاء العربى نظام لغوى قائم بذاته كالنحو ، والصرف ، والمعجم ، ولأن العرف قد وضعه بشكله المعين ، دون رجوع شامل إلى مقتضيات الدراسات اللغوية التى ترتبط به ؛ حتى إنك لتجد جملة بأكلمها متصلة فى الكتابة ، نحو : « سنستقبلهم » وتجد كلمة واحدة يستقل كل رمز منها عن الآخر ، نحو « داود » ، و « وزارة » .

فالكلمة العربية فى تعريفها « صيغة ذات وظيفة لغوية معينة فى تركيب الجملة تقوم بدور وحدة من وحدات المعجم ، وتصلح لأن تفرد ، أو تحذف ، أو تحشى ، أو يغير موضعها ، أو يستبدل بها غيرها ، فى السياق ؛ وترجع فى مادتها غالباً إلى أصول ثلاثة ، وقد تلحق بها زوائد » .

« ما المعجم »

بعد أن شرحنا الكلمة ، وعرفناها ، ووصفنا كيف يكشف عن حدودها فى السياق ، يلزمنا بمد ذلك أن نقرر ماهية النهج الذى يتخذها مادة له ، ويدور حولها شرحاً ، وتحليلاً تاريخياً ، بطريقة تختلف عن طريقتى النحو والصرف . والواقع أن الدراسات اللغوية كلها تركز اهتمامها على المعنى ، ويأخذ المعنى فى الأصوات صورة القيم الخلافية بين الصوت والصوت ، وفى التشكيل صورة هذه القيم بين الحرف والحرف ، وبين المقطع والمقطع ، وبين النبر والنبر ، وبين النعمة والنعمة ، وأما فى الصرف فيبدو فى صورتها بين الصيغة والصيغة ، وفى النحو

بين الباب والباب . أما في المعجم ، فالأمر مختلف ، لأن المعنى المعجمي قلما يتم بيانه على نمط سلبي ، وإنما يشرح دائماً بطريقة إيجابية .

ويعترف سويت^(١) ويسرسن^(٢) بالحد الفاصل بين الجراماتيكا والمعجم ، حيث يدعيان أن الجراماتيكا تعالج الحقائق اللغوية العامة ، على حين يتناول المعجم الحقائق الخاصة . فكلمة "Cat" تدل على الحيوان المين ، وهي لهذا حقيقة خاصة بهذا الحيوان ، ولكن تكوين الجمع بإضافة 's' إلى هذه الكلمة حقيقة عامة في اللغة ، لا تخصها وحدها ، وإنما تتناول جمهرة الكلمات الأخرى التي تعامل نفس العاملة . فإذا ظهرت ظاهرة جمع بغير هذه الإضافة ، كما في "Oxen" ، فهناك ما يبرر أن يتم علاجها في النهجين معاً ، منهج الجراماتيكا ومنهج المعجم ، وإلا ضلّ المطلع على أحد النهجين دون الآخر ، فاستعمل في الجمع كلمة Oxes قياساً على غيرها .

والصنع العددية التي تدرس في النحو يجب أن تدخل في مجال المعجم أيضاً ، بما فيها من مشتقات ، كثالث ورابع . والأدوات كذلك تدرس على النهجين كليهما ، ولكل أداة مكان في المعجم ، لا يقل عن مكان « كان » ، و « ظل » ، و « ظن » وما يسمونه النواسخ في النحو ، ولهذا جميعه يقول سويت ، كما يقول يسرسن : إن المعجم والجراماتيكا متداخلان .

والمعجم والجراماتيكا في الحقيقة متكاملان ، بمعنى أنهما طريقتان لتناول المعنى من وجهتي نظر مختلفتين ؛ فالمعجم قمة الجراماتيكا وتاجها . وكثير مما نسليه « فسيولوجيا الأصوات » يقع خارج نطاق اللغة ، ولكن المرء حين يقارن كلمتي « راح » « ولاح » ، يركز اهتمامه على القيمة الخلافية بين الكلمتين ، وهي تتمثل في الفرق بين صوتي الراء واللام . فهذه دراسة للمعنى من وجهة النظر الأصواتية . فجزء معنى « راح » أنها ليست « لاح » ، ولا « ناح » ، ولا « فاح » ، ولا « ساح » ، وهلم جرا ، وهذا هو الجزء السلبي الخلافي من المعنى . فإذا استطعت

(1) New English Grammar, p. 7.

(2) The Philosophy of Grammar, pp. 31 - 5.

أن تقول إن هذه الكلمة اسم أو فعل أو ضمير أو حرف ، فقد اكتشفت أحد عناصر الوضوح الصرفي . والنحو أكثر الدراسات الجرامايطيقية أهمية ، لأنه يدرس الكلام التام كوحدة مترابطة . فإذا انتهت الدراسات الجرامايطيقية للمعنى ، بدأت دراسة المعجم للكلمة ، وعند نهايتها تبدأ دراسة المعنى الدلالى الاجتماعى ، فى ماجرياته الخاصة . ومعنى ذلك أن المعجم يقنع بدراسة المعنى من جهة ، والتحديد الجرامايطيقى من جهة أخرى ، تاركاً دراسة المعنى باعتباره نظرية فلسفية للإيستيمولوجيا « Epistemology » .

والملاحظات الخاصة التى يجب مراعاتها عند كتابة المعجم هى نفس الأهداف التى من أجلها يكتب المعجم ، فنحن نتوقع أن تتعلم من المعجم أموراً خاصة بالكلمة المرادة ، ويمكن تلخيص هذه الأمور فيما يأتى

١ - الرجاء :

كلنا يعلم أن أبجديات اللغات المختلفة قد وضعت لتعطى صوراً بصرية للكلمات ، تقوم مقام الصور السمعية ، عند تعذر الإسماع . ونحن نعلم كذلك أن التهجى ، فى كثير من الحالات ، لا يراعى تمثيل أصوات الكلمة ، ولا وحداتها الصوتية التى نسميها الحروف ؛ ولذلك نجد المعجم مكاناً طبيعياً للنظر فى هجاء الكلمة ، لرى ما إذا كانت همزتها مفردة ، أو على أحد حروف اللين الثلاثة ، ولرى ما إذا كانت الألف محذوفة ، كما فى « الرحمن » ، « والله » ، وما إذا كان رسم الألف اللينة فى آخر الكلمة واوا ، أو ياء ، وهلم جرا .

٢ - النطق :

أما نطق الكلمات ، فيجب أن بدون بالكلمات لأصواتية ، التى تستخدم رمزا معينا لكل صوت . وقد وضع علماء الأصوات فى بعض اللغات معاجم خاصة بنطق الكلمات فحسب^(١) ، والناظر فى معجم أوكسفورد للغة الإنجليزية يجد الكلمة متبوعة بطريقة نطقها . أما واضعو المعاجم العربية ، فقد كانوا يمدون

(١) أنظر مثلاً كتاب دانيال جوتز English Pronouncing Dictionary

إلى طريقة أخرى في الضبط ، لا تبلغ من الدقة مبلغ الكتابة الأصواتية . تلك الطريقة هي ذكر الحركات في الكلمة ؛ فكانوا يقولون مثلا في « هزبر » هي يكسر ، ففتح ، فسكون ، وهلم جرا . ولقد كانت هذه الطريقة العربية تهدف إلى تحديد الحروف ، لا إلى تحديد الأصوات ، ولذلك لا يمكن أن نسميها بيانا للنطق .

٣- التحديد الجرامايطي :

سيقول لك المعجم بعد ذكر الكلمة ما إذا كانت هذه الكلمة اسما ، أو فعلا أو غير ذلك . فإذا كانت الكلمة محايدا صرفيا - كما ذكرنا حين الكلام عن التوزيع الصرفي - فملي واضع القاموس أن يخالف بين مداخلها المختلفة ؛ فيخصص - مثلا - لكلمة « قاتل » باعتبارها فعل أمر مدخلا خاصا غير مدخلها باعتبارها اسم فاعل . ولقد جرت عادة المعاجم العربية على أن تخصص مدخلا لكل مادة ، لالكل صيغة . ولعل ذلك هو الذي جعل عدد الكلمات في المعجم العربي أقل منها في المعاجم الأجنبية ، التي تعالج كل صيغة . بمدخل خاص بها . والمعروف أن المادة أعم من الصيغة ، وأنها قد تحتوى على عدد كبير من الصيغ .

٤- الشرح :

ويشتمل ذلك على أمرين :

١ - الأشكال المختلفة للكلمة ، سواء أكانت هذه الأشكال متعددة من وجهة النظر السنكرونية الألفية ، أى في مرحلة معينة من مراحل اللغة ، بأن توجد الأشكال المختلفة لها جنبا إلى جنب في زمن واحد ، أو كانت من وجهة النظر الدياكرونية الرأسية ، أى في المراحل التاريخية المتعاقبة ، بأن تقول إن هذه الكلمة كانت في القرن الفلاني كذا ، وأصبحت فيما بعد كذا ، ثم آلت إلى كذا وهذا ما يعرف بالإيتيمولوجيا "Etymology" وتلك الناحية الإيتيمولوجية هي الميزة التي امتاز بها معجم أوكسفورد ، واستخدمها على نطاق واسع ، وسماها وجهة النظر التاريخية^(١) . وليس في اللغة العربية إلى الوقت الحاضر أثر لمثل هذه الدراسات ،

على نفعها وقيمتها في دراسة المفردات ، وتواريخ النصوص ، ولعل المستقبل كفيل بسد هذا النقص .

ب — تقسيم المادة بحسب تعدد المداخل الفرعية فيها ، والاستشهاد على كل مدخل ، مع الإتيان بتحديد صرفي لكل قسم فرعي ، فيتم ذلك مثلاً كما يأتي :

يقول صاحب القاموس^(١) ، في شرح مادة « رذح » ، ما يأتي :

(رذح) البيت كمنع وأرذحه أدخل شقة في مؤخره ، أو كائف عليه الطين ، والرذحة — بالضم ستره في مؤخرة البيت ، أو قطعة تراد في البيت . وكسحاب الثقيلة الأوراك ، والجفنة العظيمة ، والكنيبة الثقيلة الجرارة ، والدوحة الواسعة ، والجل المتقل حملاً ، والمخضب ؛ ومن الكباش الضخم الآلية ؛ ومن الفتن الثقيلة العظيمة جمعه رُدْحٌ ، ومنه قول علي رضي الله عنه : « إن من ورائكم أموراً متاحلة رذحا » ويروى رُدْحًا ، والرُدْحُ الوجع الخفيف ، والرذحي — بالضم — يقال القرى ولك عنه رذحة — بالضم — ومرذح أى سمة .

والراذحة بيت يبني للضبع ، ويقال ما صنعت فلانة؟ فيقال: سذحت ، وردحت؛ سذحت أكثر من الولد ، وردحت ثبتت وتمكنت ، وكذلك الرجل إذا أصاب حاجته ، والمرأة إذا حظيت عنده . وأقام رذحا من الدهر — محرّكة — أى طويلاً وسموا رذحاً كزبير وفرحان .

ولو ترك لي أن أرتب هذه المادة بحسب مقتضيات المعجمية المذكورة ، لخصت الصيغ الآتية كلاً بمدخلها الخاص :

رَذَحٌ — أرذحه الرذحة — رذاح — رُدْحٌ — الرذح — الرُدْحِي — رذحة — مُرْتَدِحٌ — الراذحة رَدَّحَتْ — رُدَّيْحٌ — رَدَّحَانٌ .

ولكان على أن أستشهد — من النصوص العربية ، كلما أمكن ذلك — على استعمال كل صيغة من هذه الصيغ في مدخلها ، وأن آتى لها بتحديد صرفي ، وأن

أوفيهما حقها من كل ما يتطلبه الطلع على القاموس من شرحها كما بينته فوق هذا الكلام .

لقد كان الصينيون أول واضعي الماچم في العالم ؛ وكان ذلك قبل المسيح بقرون عديدة . ومماثير العجب أنهم ، وقد وضعوا معاجمهم على أساس أشكال الرموز الصينية ، جاء جمعهم للقاموس موضوعيا إلى حد كبير ، فكان المعجم عندهم أسبق من الجراماطيقا . ولقد كانت الكلمات دائما من نتائج الوضع والتعارف ، فهي بطاقات وضعت للإنسان ، ليلصق كلامها بحقيبة من حقائب الدولوات . أما في أوروبا المسيحية ، فقد كانت الكلمة موضع عناية من الناحية الدينية ، لأن عيسى عليه السلام « كلمة الله » ، (وكلمة منه اسمه المسيح عيسى بن مريم وجهبا في الدنيا والآخرة ومن المقربين) ومن هنا لقيت الكلمة بعثا في الكنيسة وأصبحت العناية التي قامت بها الكنيسة propaganda Fide مسؤولة عن كثير من الماچم في لغات متنوعة .

يقول صاحب الزهر^(١) : « أول من صنف في جمع اللغة الخليل بن أحمد ؛ ألف في ذلك كتاب العين المشهور . على أن نسبة هذا الكتاب إلى الخليل موضع شك عند بعض النحاة ، ويشك بعضهم في وضعه ما بعد القرن من الكتاب ، ونسبه إلى الليث بن نصر بن سيار الخراساني . وترتيب كتاب العين قصد به أن يكون على حسب مخارج الأصوات العربية ، وقد كان الخليل يرى أن العين أقصى هذه الأصوات مخرجا ، وهذا خطأ بالطبع ، لان أقصى الأصوات مخرجا أصوات الحمزة والماء . قال صاحب الزهر^(٢) : « وقال ابن جنى في الخصائص : أما كتاب العين ففيه من التخليط والحلل والفساد ما لا يجوز أن يحمل على أصغر أتباع الخليل ، فضلا عن نفسه ، ولا محالة أن هذا التخليط لحق هذا الكتاب من قبل غيره ، فإن كان للخليل فيه عمل ، فلعله أو ما إلى عمل هذا الكتاب إيماء ، ولم يله بنفسه ، ولا قدره ، ولا حرره . »

(١) الزهر ص ٤٧

(٢) الزهر ص ٤٨

ثم كتب ابن دريد بعد ذلك جهرته ، وهي مرتبة على الحروف الأبجدية ، لاعلى ترتيب الخارج . وقد قصد بها صاحبها أن يختار الشائع القبول من كلام العرب ، وأن يترك الحوشى ، والنادر ، والمستهجن ، كما فعل الخليل فى كتاب العين . ويرى ابن دريد أنه إنما اختار الترتيب على حروف الأبجدية لأنها بالقلوب أعلت ، وفى الأسماع أنفذ ، وكان علم العامة بها كعلم الخاصة . ولقد كان خصوم ابن دريد يقدحون فى قيمة الجهرة من الناحية العلمية ، فيقطعون فى رواياتها ، ويرجعونها بجملتها إلى كتاب العين مثال ذلك قول نبطويه :

ابن دريد بقرة وفيه عى وشرة
ويدعى من حمقه وضع كتاب الجهرة
وهو كتاب العين إلا أنه قد غيرة

قال السيوطى ^(١) « وقال ابن جنى فى الخصائص وأما كتاب الجهرة ففيه أيضا من اضطراب التصنيف وفساد التصريف مما أعذر واضعه فيه لبعده عن معرفة هذا الأمر » .

بقول صاحب الزهر ^(٢) « وأول من التزم الصحيح مقتصرًا عليه الإمام أبو نصر اسماعيل بن حماد الجوهري ، ولهذا سمي كتابه بالصحيح » . ويقول ^(٣) : وأعظم كتاب ألف فى اللغة بعد عصر الصحاح كتاب المحكم والمحيط الأعظم ، لأبى الحسن على بن سيدة الأندلس الضرير ، ثم كتاب العباب ، للرضى الصفاني . ثم ألف من بعد ذلك لسان العرب ، لابن منظور المصري ، والمصباح للفيومى ، والقاموس المحيط للفيروزبادى . وقد شغل الفيوميون بشرح هذه المعاجم ، واختصارها والتعليق عليها ، زمنا طويلا ، حتى خرجت اللغة العربية من ذلك بحظ لا بأس به من دراسات المعجم فإذا أضفنا إلى هذا الجهود مجهودا من نوع آخر ، يمكن أن نطلق عليه اسم المعاجم الخاصة بالموضوعات ، عرفنا مقدار الجهد الذى بذله الفيوميون

(١) الزهر ص ٥٧

(٢) الزهر ص ٦٠

(٣) الزهر ص ٦٢

في هذا السبيل . ومن أمثال هذه المعاجم الخاصة مثلثات قطرب ، والنبات والشجر
للأصمعي ، واللباب واللبن لأبي زيد الأنصاري ، وتهذيب الألفاظ لابن السكيت ،
والطر والسحاب لابن دريد ، والأفعال لابن القوطية ، والمخصص لابن سيدة ،
وكشاف اصطلاحات العلوم للتهانوي .

ولكن هذه المعاجم العربية العامة — على جلالها وخطرها — ينقصها
الترتيب والتنظيم . وإننا لنطمع في أن يكون المعجم الذي يزمع المجمع اللغوي إخراجه
للناس قد استدرك هذه الأخطاء في المعاجم القديمة ، حتى يتسنى للطالب العربي أن
يجد في هذا المعجم الأسس الأربعة التي قلنا إن الباحث في المعجم يتوقع أن يجدها ،
وهي الهجاء ، والنطق ، والتحديد الجراماطيقي ، والشرح .

وعندي أن أولى طرق ترتيب المعاجم بالاعتبار هي طريقة الترتيب على أساس
المخرج ؛ فهذه الطريقة تعطي — إلى جانب المعلومات المعجمية — عنصراً من
عناصر الدراسة الأصواتية التي لا يمكن أن يستغنى المعجم عنها .

ولعل أوفى معجم في العالم في الوقت الحاضر هو معجم أوكسفورد للغة
الإنجليزية ، وأوضح ميزة من ميزاته — كما قلنا — هي دراسة الناحية التاريخية
للكلمات ، أو ما يسمونه في الغرب ايتيمولوجيا "Etymology" .

لعلنا الآن قد وضحنا ماهية المعنى المعجمي بمعض التوضيح ؛ فهو معنى يقوم
على أساس الكلمة ، مختلفاً في ذلك مع المعنى الوظيفي الجراماطيقي ، والمعنى
الدلالي الاجتماعي ، الذي سنشرحه تحت الكلام عن منهج الدلالة .

منهج الدلالة

١ — النظرة الديناميكية

علم الدلالة ، أو علم المعنى ، أو علم السيماتيك ، فرع من فروع الدراسات التي تناولها بالبحث أنواع من العلماء تختلف موضوعاتهم ، كالفلاسفة ، واللغويين ، وعلماء النفس ، والأنثروبولوجيا ، والأدباء ، والفنانين ، والاقتصاديين ، وعلماء الدراسات الطبيعية^(١) . ولهذا كان اسم هذا العلم محل خلاف في اللغات المختلفة . حتى إن من الأسماء التي لا تزال تجرى على أقلام بعض الكتاب في هذا العلم : sematology ، semology ، semasiology ، و semantics ويجرى نفس الخلاف في الاصطلاحات التي تطلق على بعض الأفكار الداخلة في نطاق هذا العلم ، فقد سبق أن ذكرنا أن فنديرس يميز بين ما يسميه المورفيم (morpheme) ، وبين ما يطلق عليه السيماتيم (semanteme) ؛ وليست هذه هي التسمية الوحيدة للسيماتيم ، لأن بعضهم يطلق عليه (sememe) ، وآخرون (sème)^(٢) ورغم هذا الخلط في استخدام الاصلاح ، استطاع علم الدلالة أن يشق طريقه في التطور من أفكاره الأولى التي حددها بريال (Bréal) ، على أساس تاريخي لاوصفي . والواقع أن علم الدلالة التاريخي يدرس تغير المعنى من عصر إلى عصر ، وأن علم الدلالة الوصفي يدرس المعنى في مرحلة معينة من مراحل تاريخ اللغة . فالأول دياكروني — على حد تعبير دي سوسور — والثاني سينكروني ، أي أن الأول يدور حول التغيرات المعنوية ، والثاني حول العلاقات المعنوية . أو بعبارة أخرى يدور الأول حول المعنى المتغير ، والثاني حول المعنى الثابت .

(1) } Firth : Tichnique of Semantics . Trans. Phil. Soc. 1935.
S. Ulmann, The Prineiples of Semantics, Parface.

(2) Marouzeau, Lexique.

فإذا نظرنا إلى المعنى باعتباره علاقة بين الصيغة والفكرة ، حق لنا أن نقول :
إن تغير الدلالة من عصر إلى عصر ليس إلا ربط الفكرة بصيغة جديدة ، أو ربط
الصيغة بفكرة جديدة . لقد كانت كلمة « فوج » فيما قبل الإسلام تدل على كل
انفتاح . يقول لبيد :

فعدت كلا الفرجين تحسب أنه مولى الخافه خلفها وأمامها

ثم جاء الإسلام فخصص عموم هذا المعنى بالمدلول الفقهي للكلمة ، الذي
يوضحه أن الصيام هو الإمساك عن شهوى البطن والفرج . والذي نبجى كلمة « مخرج »
من التخصيص الفقهي بمعنى « فتحة الإفراز » ، والتخصيص الأصوائى بمعنى
« مكان النطق » ، إنما هو استعمالها فى القرآن بالمعنى العام « ومن يتق الله يجعل له
مخرجاً » . والملق الشيء النفس ؛ والخول الخدم ؛ هكذا كانت دلالتها الفصيحة ،
ولكن معنى الكلمتين تغير - على مر المصور - تغيراً مخجلاً إلى مفهومهما
العامى . وكان الأسمى فى مبدأ الإسلام هو الذى ينسب إلى العرب ، فى مقابل النسبة
إلى أهل الكتاب من اليهود والنصارى ، ثم تطور المعنى حتى أصبح من العرب
أميين وغير أميين . ثم أنظر إلى المدلول العربى الضيق لكلمة شعب ، والمدلول
الواسع الذى نعطيه لها الآن . كل أولئك تغير فى الدلالة من عصر إلى عصر ،
يدرس فى الالتييمولوجيا ، وفى الدلالة التاريخية . ولقد كان العلماء يعتبرون هذا
التغير فى المعنى إما عمواً ، أو انحلالاً .

ولم يحاول واحد من العلماء أن يضع قاعدة شاملة لكل العوامل الداعية إلى
التغير فى المعنى ، ولكنهم حاولوا أن يوضحوا عوامل تغير الأمثلة حين تحظر
فى دراساتهم . غير أن « هرمان پول » يدعى أن التغير فى المعنى يلحق اللغة عن
عن طريق الكلام^(١) ، ويقول « شترن » إن معظم تغيرات المعنى تنتج عن
رغبة المتكلم فى أن يوفق بين الكلام وبين وظيفته التى يستخدم من أجلها^(٢) .

(1) Ulman, Principles of Semantics. p. 191.

(2) Ibid.

أمامسيه^(١) فيجعل الأسباب النهائية لتغير المعنى من أنواع ثلاثة : (١) لغوية ، (٢) تاريخية ، (٣) طبقية عن طريق الاقتراض . ويقول : إن الكلمات يتسع معناها ويضيق بحسب اتساع ألقها وضيقه . بعد الاقتراض من طبقة إلى أخرى . وأما سبرر فإنه يصبر على فكرة المعنى المركزي (Central Meaning) ، والمعنى السياقي (Contextual Meaning) ، ونعمة الإحساس (Feeling tone) ، كما فعل إردمان . والمعنى السياقي ونعمة الإحساس عنده أهم شيء ، ولذلك يحرص على أن يذكر في دراسة الكلمة أوضح المواضيع التي تستعمل فيها ، وما يأتي معها ، لأن المعاني الجديدة تتبلور عن هذا الطريق في مراحل أربع (١) ورود معنى جديد في موضع خاص ، (٢) مرحلة انتقالية من تكرار الورد والارتباط بين الصيغة والمعنى ، (٣) ظهور معنى جديد مستقل في مواضع مختلفة ، (٤) إمكان قطع الصلة بين المعنيين القديم والجديد . وهذا لا يحدث بالطبع إلا بقرار من ملايين المتكلمين ، وبالارتفاع بعوامل مثبتة للمعنى الجديد ، هي القوى العاطفية . فطالب السكوية الحربية الذي فصل منها بسبب ما قد يطعم كلامه العام بقاموس العسكريين ، فيستعمل كلمات مثل التعيين ، والبيادة ، وساعة الصفر ، والتكتيك ، والتواجد ، والضبط والربط ، وهلم جرا ، في غير معناها العسكري ، بدافع من عاطفته ، ويرى سبرر أن أثر القوى العاطفية هنا إنما يكون بالتوسع ، عن طريق نقل الكلمات من مجال إلى مجال آخر ، أو بالجذب ، بأن يتطلب المجال عنواناً من مجال آخر^(٢) . وأما أوجدن وريتشارد^(٣) ، فإنهما لا يتكلمان عن المعنى إلا بتشقيقه إلى عناصر أربعة هي : (١) القصد ، (٢) القيمة ، (٣) والمدلول عليه (٤) والماطفة . وعندها أن معنى الكلمات لا يرى إلا حيث يتوسع في الرموز بوضعها في سياقات مختلفة (Contextualization) . فما يمكن أن يسمى حاصل جمع معنى الكلمة ، أي

(1) Linguistique Historique et Linguistique Générale, pp. 241—6 et 252 — 5.

(2) Uman, Principles of Semantics, 191 — 6.

(3) The Meaning of Meanings.

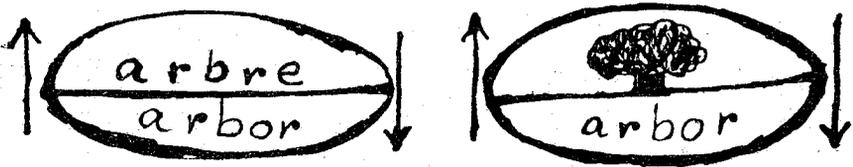
المعنى الكلى لها ، إما هو وظيفة مركبة من القصد ونعمة الإحساس والفكرة . ولا يفيب عن البال أنه « حتى في علم الدلالة التاريخي التقليدي الذي نتكلم فيه الآن ، يوجد حقل واسع للعمل في أساس منهج اجتماعي على حسب الماجريات . وإن دراسة كلمات مثل « الشغل » ، « العمل » ، « التجارة أو المهنة » ، « الوظيفة » ، « الاحتلال » ، « اللعب » ، « الإجازة » ، « الوقت » ، « الساعات » ، « الوسائل » ، « احترام النفس » بمشتقاتها ومركباتها جميعا في ظل الظروف ذات المعنى الاجتماعي التي مررت في السنين العشرين الأخيرة سيلقى ضوءاً قويا على هذه الناحية وكذلك دراسة الكلمات التي تتعلق باللباس ، والمهن ، والمطامح الخاصة بالنساء ، أولغة الإعلان ، وخصوصاً الإعلان بالخطابة عن الدواء العجيب ، وإعلانات الهوى ، والطعام والشراب ، والحركات السياسية والدعاية^(١) .

والمعنى الاجتماعي هو الغرض الأسمى الذي يسعى إليه علم الدلالة الوصفي . وهذا المعنى هو الذي أطلقنا عليه في هذا البحث اسم المعنى الدلالي . وذلك لا يكون إلا في طور معين من أطوار اللغة . إن تحليل المعنى يتطلب أن ندخل في اعتبارنا عناصر أربعة .

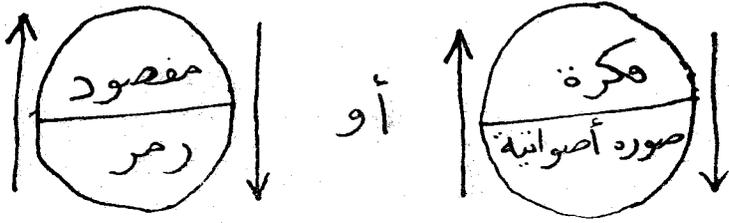
تلك هي (١) المتكلم ، (٢) السامع (٣) ، الرمز ، (٤) المقصود . ولقد ذكرنا في كلامنا عن رأى السلوكيين من اللغويين في التفريق بين الكلام واللغة أن بلومفيلد يتناول المتكلم والسامع بالتحليل ، ويجعل الكلام بديلا من استجابة عضوية لثير معين . وإذا كان بلومفيلد قد قصر - بحكم سلوكيته الميكانيكية - عن أن يتكلم في أمور عقلية نفسية خالصة ، كالعلاقة بين الرمز والمقصود ، فقد تكفل دى سوسور بالكلام عن هذه العلاقة وأفاض فيه . والواقع أن مقالته بلومفيلد ، ومقالته دى سوسور ، ليس بينهما تعارض ؛ بل هما نظريتان متكاملتان ، يمكن أن تقفا جنبا إلى جنب . والذي يعتبر أكثر اتصالا بعلم الدلالة هو نظرية دى سوسور عن الرمز (signifiant) والمقصود (signifié)

وملخص رأى دى سوسور^(١) في هذا أنه يرى كافيًا في دراسة القيمة اللغوية أن ندرس عنصرين هما : الصوت ، والفكرة ، وقد اتفق الفلاسفة واللغويون على أن الإنسان لا يستطيع أن يفرق بين فكرتين تفرقة حقيقةً ، بلا علامات لغوية ، أي كلمات ، فالتفكير بلا كلمات عام . وليس في الفكر ما يفرض شكلًا معينًا للرموز الصوتية ، فهذه الرموز موضوعة وضعا اعتباريًا ، وليست وظيفة اللغة في هذا أن تخلق وسطًا صوتيًا للتعبير عن الأفكار ، ولكن أن تقوم بدور الوسيط بين الفكرة والصوت ، في حالة تدعو كلا منهما إلى الآخر . والمعنى بهذا الاعتبار علاقة متبادلة بين الاسم والفكرة ، تجعلهما يتداعيان . ويجوز هذا التعريف المعنى من فكرة استكنايكية إلى فكرة وظيفية ديناميكية .

حينما نتكلم عن قيمة الكلمة نفكر قبل كل شيء في ما يجعلها تدل على فكرة ، وهذه جهة من جهات القيمة على أي حال . ولكن ما الفرق بين هذه القيمة وبين القصد ، وهل يصح أن تكون هاتان الكلمتان مترادفتين ؟ إن دى سوسور لا يعتقد ذلك ؛ فالقيمة من ناحيتها الفكرية عنصر من عناصر القصد بلا شك . ومع هذا ، من الضروري أن توضح هذه المسألة مع تحمل نتيجة جعل اللغة مجموعة أسماء لسميات . دعنا نختبر قصدًا كالذي يبدو في المثال الآتي .



فكلمة arbor ، اللاتينية ، تدل على arbre = شجرة . وواضح أن هذه العلاقة التي تباركها اللغة تبدو لنا مؤيدة بمنصر الواقع ، فنطرح أي شيء آخر نستطيع تخيله . فالملاقات اللغوية حقيقة نفسية ذات وجهين ، يمكن أن نعلمها كما يأتي .



ويمثل السهمان تشابك العلاقات ، والتداعي بين العنصرين . فالعلاقة إما تكون بين الفكرة والصورة الأصواتية ، في حدود الكلمة التي تعتبر مجالا مقفلا موجودا بنفسه . ولكن هنا ناحية تناقضية وهمية في المسألة ؛ فإن الفكرة من ناحية تبدو مقابلة للصورة الأصواتية السمعية في العلامة ، وهذه العلامة نفسها ، من ناحية أخرى ، مقابلة لبقية العلامات في اللغة . وإذا كانت اللغة منظمة مترابطة العناصر ، التي تتوقف قيمة الواحد منها على وجود العناصر الأخرى في نفس الوقت كما يبدو في الشكل الآتي :



فكيف تكون العلامة ، وهي بهذا التعريف ، ممتزجة بالقصد ، أو بعبارة أخرى بما يقابل الصورة السمعية ؟

للإجابة على هذا السؤال ، يقرر دي سوسور أولاً أن كل القيم خارج اللغة خاضعة لهذه القاعدة التناقضية الوهمية ، فهي مركبة دائماً مما يأتي :-

- ١ - من شيء قابل للتغير مخالف لشيء آخر ثابت القيمة ،
- ٢ - من أشياء متشابهة ، يستطيع الإنسان أن يقارنها بأشياء أخرى مشتتة على قيمة .

وهذان العاملان ضروريان لوجود القيمة . وهكذا إذا أردنا أن نصرف قطعة من ذات الخمسة فرنكات ، فيجب أن نعرف أولاً أن الانسان يستطيع أن يغيرها بكمية محددة من شيء مختلف ، كالخبز مثلاً ، وثانياً أن يقارنها بقيمة مماثلة من نفس

نظام العملة ، كقطعة ذات فرنك واحد مثلا ، أو قطعة من عملة أخرى ، كالدولار . ويجرى نفس الشيء مع الكلمة حيث يمكن تغييرها بفكرة ، أو بكلمة أخرى . فقيمة الكلمة غير ثابتة . ويضرب دى سوسور لذلك مثلا بالكلمة الفرنسية « mouton » في مقابل الكلمة الانجليزية « sheep » ؛ فيمكن أن تؤدي الكلمة الفرنسية نفس القصد الذي تؤديه الكلمة الانجليزية ، ولكنها سوف لا تتفق معها في القيمة ، وهذا لأسباب متعددة ، أحصاها أن الإنجليزي ، حين يتكلم عن قطعة من اللحم الضأن تقدم على مائدته ، يسميها « mutton » ، ولا يسميها « sheep » ، فالفرق في القيمة بين الكلمتين يتمثل في أن الكلمة الإنجليزية تستخدم إلى جانبها كلمة ثانوية لاستخدامها الفرنسية ، ويجب أن نصر على أن هذا فرق في القيمة لا في القصد . وإن ما يقال عن الكلمات يقال أيضا عن العناصر الجرامايطيقية ، كاللحقات والأدوات . ثم إن دى سوسور يقول : « إن العلامة اللغوية لا تخلق وحدة بين اسم وشيء ، ولكن بين فكرة وصورة سمعية » (١) .

ويعتبر « جومبو كز » أكثر إصرارا على هذه النقطة من دى سوسور ، فهو يقول : إن الاسم لا يدل على الشيء ، بل على فكرته التي في الذهن . ويوضح ذلك بإعادة ترتيب الشكل الإيضاحي الذي جاء به دى سوسور كما يأتي :



وهذا يطابق مطابقة تامة خلق علاقة بين الرمز وبين مايدل عليه . وتعتبر هذه الملافة حجر الزاوية في كتاب The Meaning of Meaning لاوجدن وريتشارد ، وتوضح من جهة أخرى حاجتنا إلى الاعتراف بأن المعنى يتقصه .

السيمترية ، كما يقول أوروبان ، لأن الشجرة ليست علامة ولا رمزا للكلمة ، ولا توجد علامة مباشرة بينهما . وليس للاسم في الواقع إلا علاقة واحدة ، هي علاقته بالفكرة ، وهذه الصلة التي نسميها « المعنى » متبادلة وسيمترية « (١) .

ويرى أوجدن وريتشارد^(٢) أن الرمزية دراسة الدور الذي تلعبه اللغة والرموز في الحياة الإنسانية ، وعلى الأخص فيما يتعلق بالفكر . وهي تُفرد بدراسة خاصة تلك الطرق التي تساعدنا بها الرموز على التفكير في الأشياء ، أوتعرفلنا عن ذلك . فالرموز توجه ، وتنظم ، وتسجل ، وتوصل .

وفي النص على ما توجهه وتنظمه وتسجله وتوصله ، يجب أن نفرق بين الأفكار والأشياء . فالفكرة هي التي توجه ، وتنظم ، وتسجل ، وتوصل ؛ والاشياء كما نقول إن البستاني هو الذي يقص الحشيش الذي يغطي أرض الحديقة ، على حين نعرف أن شخصا آخر غيره موكل بهذه المهمة ، نعلم أن العلاقة المباشرة للرموز إنما تكون بالأفكار ، ومع ذلك نقول : إن الرموز تسجل الحوادث وتوصل الحقائق .

ولا تدل الكلمات بنفسها على شيء ، ولكن الفكر يستعملها فيصبح لها معنى ، إذ يتخذها أدوات . ولكن بجانب هذه الناحية الفكرية جانبنا عاطفيا للكلمات ، لا يمكن التقليل من شأنه .

ويجب أن نبدأ حين نحلل المعنى بالعلاقات بين الأفكار والكلمات والأشياء باعتبار الجانب الفكري للمسألة . وسنبدا بعدم المباشرة في العلاقة بين الكلمات والأشياء . ويمكن إيضاح ذلك بشكل إيضاحي مثلث توضع هذه العناصر الثلاثة في زواياه ، وتمثل أضلاع المثلث العلاقات بين هذه العناصر هكذا

(1) Ulman The Principles of Semantics, p. 71.

(2) The Meaning of Meaning, pp. 9 — 23.



وتوجد العلاقات السببية بين الفكرة والرمز ، فالرمز الذي نستعمله حين الكلام مسبب من ناحية عن الفكرة ، ومن ناحية عن عوامل اجتماعية ونفسية ، كالغرض الذي سبب الفكرة ، وأثر الرمز في الآخرين ، وموقفنا نحن . وحين نسمع ما يقال ، تسبب الرموز لنا أن نقوم بعملية تفكير ، وأن نتخذ موقفاً مشابهاً لموقف المتكلم ونشاطه .

وبين الفكرة والشيء علاقة أيضاً ، ولكنها مباشرة (كحين تفكر في سطح ملون أو تراه) ، أو غير مباشرة (كحين تفكر في نابليون أو تشير إليه) وفي هذه الحالة توجد سلسلة طويلة من المواقف الرمزية تتخلل العمل الفكري والشيء مثل : كلمة — مؤرخ — معاصر — سجل — شاهد عيان — الشيء المقصود (نابليون) . وليس هناك علاقة تهمنا هنا بين الرمز والشيء ، إلا العلاقة غير المباشرة ، التي تتكون من استعمال شيء لهذا الرمز ، ليدل على الشيء ، فالرمز والشيء لا يتصلان إتصلاً مباشراً (وحين نعرف بانصال كهذا لأسباب نحوية فسوف ننسبه باعتباره مقابلاً لعلاقة حقيقية) ، ولكن اتصلاً غير مباشر حول جانبي المثلث .

« والعلاقة بين تعريف المعنى على طريقة الوظيفة ، وبين هذا المثلث ومشتقاته لا تختمل قولين . فهي تقصر نفسها على الضلع الأيسر من هذا المثلث ، باعتباره الوحيد الذي يشتمل مباشرة على عناصر لغوية . فالعلاقة بين الفكرة والمقصود تقع في مجال علم النفس ، ولا يعني ذلك أن اللغة لم يبق لها دور هام تلعبه في تكوين

محتويات عقلية ، وخصوصا من التجريدات . وأما العلاقة بين الرمز والمقصود فهي اعتبارية منسوبة . فليس هناك أى تناقض بين هاتين المدرستين الفكريتين ، لأن البناء الأساسى واحد فيهما ، ولكن الانوى يجد نفسه فى موقف يقصر فيه نفسه على واحدة من هذه العلاقات الثلاث ، على حين يشغل أصحاب علم النفس والمنطق والإبستمولوجيا أنفسهم بالعلاقات الثلاث جميعاً»^(١) .

وقد جر هذا التوزيع فى العمل بين اللغويين والفلاسفة إلى خلق المزايا السلبية للتحليلات الوظيفية للمعنى ، فهى تتمشى مع طرق التناول المختلفة ، وتتوحى موقفا لا تورط نفسها فيه وهى لا تحتاج مثلا إلى تقرير الطبيعة المضبوطة للصلة بين الاسم والفكرة ، وما إذا كانت هذه الصلة ترابطية ، أو سببية ، أو شيئا آخر ، أى أنها لا تضطر إلى أن تختار بين الطبيعية والمثالية . وأما مسألة دور الصور فى التفكير ، فيمكن أن يتجنب الوظيفيون الكلام فيها ، بالتوسع فى شرح معنى « الفكرة » . وأما إخراج المقصود من الدائرة الداخلية ، فلا يقصده أكثر أو أقل من أن العلاقة بين الرمز والشيء غير مباشرة

ويرى بلومفيلد^(٢) أن البدع التى يتغير بها المعنى المعجمى ، لا الوظيفة الجرامايقية للصيغة ، تعتبر تغيرات دلالية سيماتيكية . هذه التغيرات الدلالية يمكن النظر إليها باعتبارها صلة بين أمور عملية تلقى ضوءا على حياة العصور الماضية . ويمكن فى هذه الحالة أن نكشف عن التطابق بين التغيرات الدلالية الخاصة ، وبين الآثار الثقافية . وكما أن الملامح اللغوية الشكلية قد تكون نتيجة عوامل خاصة متعددة ، قد يكون المعنى نتيجة مواقف لا يمكن أن تستعاد ، ولا يمكن أن نعرفها إلا عن طريق المعلومات التاريخية ، كانشعاب اسمى الملك فى ألمانيا وروسيا من اسم القيصر الرومانى . والدراسة السطحية للتغيرات الدلالية تشير إلى أن المعانى الدقيقة التجريدية كثيرا ما تنتج عن معان محسوسة ، كما فى معنى understand الذى كانت دلالاته على ما يرى بلومفيلد « يقف بين » . ولكن كل ذلك ، إن

(1) Ulman, The Principles of Semantics, p. 72.

(2) Lang. p. 425.

منحنا شيئاً من الإحساس بالاحتمالات الإيتيمولوجية ، فلا يدل على الطريقة التي يتغير بها المعنى من عصر إلى عصر ، ولهذا يجب أن ندخل في اعتبارنا تباين تردد الكلمة في الاستعمال (fluctuation of frequency) وتباين التغير القياسي أيضاً (fluctuations of analogic change) والفرق بينهما هنا أن التباين ينتج التحول المعنوي للمعجم ، لا الجراما طبقى ولهذا يضلر اللغوى الباحث . وأول لغوى رأى أن التغير الدلالي يتكون من توسع أو بطلان هو هرمان پول ، على ما يظن بلومفيلد . فقد رأى پول أن معنى الصيغة في كلام أى متكلم نتيجة للنطق الذى سمعها فيه . ولهذا فإن التكلم الذى سمع صيغة مستعملة بمعنى عارض ، أو نسق من المعانى المعارضة سوف لا ينطق هذه الصيغة إلا في ظروف مماثلة . ويسلم پول في إيضاحه للتغيرات الدلالية بورود المعنى الثانوى أو ما يسمى (marginal meaning) وورود بطلان الاستعمال . وينظر إلى هذين نظرتيه إلى مغامرات شخصية من التكلم في استعمال الصيغ ، دون إشارة إلى الصيغ التي يعتدى على حدود معانيها . وقد يقود التوسع في استخدام الكلمة إلى عزل بعض الصيغ عنها باستعمالات خاصة ، بعد أن كانت ذات معانى ثانوية ، كما في كلمة Board التي كان معناها المركزى في الإنجليزية القديمة لوحة خشبية ، وكان لها بعض المعانى الخاصة الأخرى ، وكان أحد المعانى الخاصة لها « درع » وقد بطل هذا بطلانا تاما . وكان من هذه المعانى أيضا « جانب السفينة » وقد أدى هذا المعنى الأخير إلى بعض الصيغ المنعزلة مثل :

on board a ship

aboard a ship

to board a ship

وقد توسع في هذه الصيغ ، حتى استعملت مع المركبات الأخرى ، كمربات السكة الحديد ، والسيارات العوالم . ومن التي تساعد على هذا العزل التغيرات الأصواتية والصوغ القياسي في اللغة أو ما يسمى analogic new formation . ويرى بلومفيلد أن إيضاح پول للتغيرات الدلالية لم يملل وجود المعانى الثانوية

وبطلان استعمال الصيغ في مجالاتها الدلالية ، ويرى أن ذلك يرجع إلى النقص في التردد ، وأن التحول إلى معنى جديد في الصيغة لا يظهر إلا حين يستتبع تحولا في العالم العملي ، كتحول معنى قبة ، سفينة ، جوارب بتغير صور هذه الموضوعات من عصر إلى عصر وأوضح التوسعات الدلالية هي التوسعات الجراماטיقية .

وأما ميبه فيضع رأيه في الكلمات الآتية^(١) : «تعرف الكلمة بأنها ربط معنى ما بمجموعة ما من الأصوات صالحة لاستعمال جراماطيقي ما . ويكون للتوافق بين الكلمتين قيمة ، يجب أن يظهر في الصوت والمعنى والاستعمال الجراماطيقي . وكلما ازداد التوافق من هذه الجهات الثلاث ، زاد احتمال الصواب في الربط بينهما إيتيمولوجيا » . وهو بهذا يضغط كل القواعد الجوهرية لتغير المعنى في هاتين الجملتين .

وبعد هذا الكلام عن وجهة النظر الديا كرونية التاريخية في تغير المعنى سنحاول في الصفحات الآتية تلخيص نظرية استاذنا ج . ر . فيرث في منهج الدلالة ، وأن نشرح الظروف التي مر بها أهم اصطلاح من اصطلاحات هذه النظرية وهو « الماجريات » أو (Context of situation)

٢ - النظرة الاستاتيكية

يقول فيرث^(٢) : إن دي سوسور أول من فرق تفريقا فنيا بين دراسة التغير في المعنى ، ودراسة المعنى في حالة سينكرونية ، وأطلق على الأخيرة (Semiologie) ورأى أن هذا النوع من فروع الدراسة يجب أن يستخدم نتائج علم النفس ، والاجتماع ، والأنثروبولوجيا ، ليقرر أبوابه ، ويصف حقائقه ؛ وأن علم اللغة لن يصبح علما بغير اعتبار هذا الفرع .

والآن ننفض أيدينا من وجهة النظر التاريخية ، لننشى منهجا لدراسة الصيغة ، والوظيفة . في اللغة فنجعل الفكرة المركزية في هذا المنهج هي « الماجريات » ،

(1) Linguistique Historique et Linguistique Générale, p. 38.

(2) Technique of Semantics, Trans. Phil. Soc. 1935.

وهي تدل - بأحد معانيها - على مجموع عناصر محيطة بموضوع التحليل ، تشمل حتى التكوين الشخصي ، والتاريخ الثقافي ، للشخص ؛ ويدخل في حسابها الماضي ، والحاضر ، والمستقبل . وهذا الاصطلاح - بالنسبة لعلم اللغة - قصد به دائماً سياق النص ، أما في السلوك الكلامي المادى ، فكل وضع - مهما كان - يعتبر عنصراً من عناصر الماخرات .

وقد تكون الصيغة أصواتية (ويشمل ذلك التنغيم) ، أو إملائية ، ولكنها يجب أن يقصد بها الشكل الخالص في الموضع المعين ، مع إخراج الأبواب المنطقية ، والجراماطيقية ، وكما ينبغي أن تؤكد ضرورة الدراسة الصرفية الصحيحة ، باعتبارها ضمناً لدراسة الدلالة ، من الناحية التاريخية ، يجب أن نقول إن أية دراسة دلالية وصفية للكلام لا يمكن أن يعتمد عليها إذا لم تأخذ في اعتبارها الأصوات (والتنغيم داخل هنا) . ونحن لا نستطيع أن نبدأ الصرف بلا دراسة الأصوات ، بل إننا في بعض الحالات نجد الأصوات دراسة ضرورية للنحو أيضاً . فالأبواب الشكلية أصواتية تنغيمية موقعية ، ولكن هناك أبواباً عامة نحوية في طبيعتها ، كالجملة المؤكدة ، وغير المؤكدة ، والطلب والتقرير ، والتبني ، والاستفهامات الخاصة ، وما إلى ذلك .

ويُعتبر الدكتور جاردنر الوحيد من بين علماء اللغة تقريباً الذي خصص مكاناً للتنغيم في الجراماطيقا والدلالة . وقد تبعه في المنهج الشكلي الخالص الذي يعتبر الماخرات « الدكتور شتراومان » ، في كتابه (Newspapers Headlines) وحقائق العناوين ذات الحروف الضخمة حقائق منظورة فحسب ، على وجه التقريب ، ولكن هذا المنهج يتجه إلى الصيغ المسموعة كذلك ، فمند فيرث أنه لا دلالة بلا صرف .

ولقد لاحظنا في الكلام السابق أن المعنى تشقق فأصبح علاقة ، أو منظمة من العلاقات . وهذا هو السبب الذي فضل الكثيرون من أجله أن يكتفوا بدراسة التغير ، لوضوح العلاقة بين المعنى الأصلي والمعنى المنقول . لقد سبق أن

شرحنا وجهة نظر أجدن ريتشارد في دراسة المعنى . فهم يرونه في عناصر ثلاثة الرمز والفكرة والمقصود ، ولكن المعنى بالنسبة إليهما علاقة ذهنية بين الحقائق والأحداث من ناحية ، وبين الرموز أو الكلمات من ناحية أخرى . ولتقارن العناوين الآتية لحادثة واحدة ، هي الحكم على أحد اللوردات في حادث معين :

The Times : R. M. S. P. Case.

Daily Herald : Lord X sent to Prison for a year.

News Chronicle : Lord X sentenced.

Daily Mirror : Lord X sent to gaol for 12 months.

Daily Mail : Lord X sentence shocks the City.

Daily Worker : Lord X gets 12 months serve him right.

فبالنسبة لأوجدن وريتشارد ، هناك مقصود واحد هو الحكم على اللورد ، ورموز مختلفة للحكم في عناوين مختلفة ، وأما الأفكار فهي العلاقات بين الحكم والرموز .

ولكننا لا نعلم كثيراً عن العقل . وإن دراسة اجتماعية في جوهرها لا تحب أن تعيد ثنائية الروح والجسد ، والفكرة والكلمة ، ولكنها تنفع بالشخص جميعه مفكراً وعاملاً ، مرتبطاً بزملائه ومحيطه . فالعنى إذاً علاقة جوهرية في ماجريات ، وفي هذا النوع من اللغة الذى يشوش الهواء ، وآذان الآخرين ، كنوع من أنواع السلوك ذى علاقة بعناصر أخرى من الماجريات . فالمنهج الذى يجرى على أساس الماجريات لا يؤكد العلاقات بين المفهومات التاريخية ، ولا العقلية ، ولكنه يدخل في العلاقات التى فى الماجرى الملاحظ نفسه .

فنحن نشق المعنى إلى نسق من الوظائف المكونة له ، ونحدد كل وظيفة بأنها استعمال شكل لغوى معين ، أو عنصر لغوى معين فى سياق ، ومعنى هذا أننا ننظر إلى المعنى باعتباره مركباً من علاقات الماجريات ، والجراماتيقا (بفروعها) ، والمعجم ، والدلالة ، وكل من هذه الجهات يتناول نصيبه الدراسى من هذا المركب بالبحث فى ماجرياته المناسبة .

ليس هناك علم للدلالة بلا دراسة للصنع ، أى دراسة الصنيع . ويجب هنا

أن نخطِّط طريقة لوصف الصيغ ، وأن نرى المقصود بالوظيفة الأصواتية ، والوظيفة الصرفية ، والوظيفة النحوية ، كأجزاء من مركب وظيفي يلمح في دراسة أى صيغة لغوية .

وتزداد معارفنا كلما تقدمنا خطوة في تحليل هذه الوظائف . وإن دراسة الصوت الإنسانى في وقت عمله لهمة خطيرة جداً ، لدرجة أننا يجب أن نشقق الكلام باعتباره نمطاً سلوكياً مترابطاً ، وأن نطبق على كل شق منه منهجاً مختصاً بوصف انقسام عناصر الكلام التى نعزلها للتحليل . فنجعل منهجاً للأصوات ، وآخر للتشكيل الصوتى ، وللصرف ، وللنحو ، وهلم جرا . ويمكننا أن نحدد حدود هذه العناصر ، ونعين ماهية كل منها ، على طريقة الاستبدال . فالكلمة مقابل استبدالى معجمى (lexical substitution counter) ، والصوت مقابل استبدالى أصواتى أو صرفى (phonetic or morphological substitution counter) ، وهلم جرا . ونحن نجد فى السياق الأصواتى الذى يبدأ بصوت 'b' وينتهى بصوت 'd' ستة عشر مقابلاً استبدالياً من أصوات العلة :

biid	==	bead	beid	==	bade
bid	==	bid	boud	==	bawd
bed	==	bed	baud	==	bowed
bæd	==	bad	bɔid	==	buoyed
b a : d	==	bard	biɔd	==	beard
bɔ : d	==	board	bɛɔd	==	bayard
bʌd	==	bud	baid	==	bayed
bɔ : d	==	bird	buud	==	booed

فالوظيفة الأصواتية لكل صوت من هذه الأصوات العلية الستة عشر بين صوتى (b) و (d) ، هى استخدامه فى مقابل الخمسة عشر صوتاً الأخرى . وبين (P) و (l) يمكن وجود أحد عشر صوتاً علياً ، وبين (h) و (d) ، يمكن وجود ثلاثة عشر . ويمكن إجراء طريقة الاستبدال أيضاً على (b) و (d) ، ثم (P) و (l) ، ثم (h) و (d) ، كل على حدة . فإذا قارنا هذه الأصوات الصحيحة ،

وجدنا وظيفة لصوت (d) في (d : bɔ) مثلا، فوظيفتها هي استخدامها في مقابل ما يمكن أن يحل محلها من المقابلات الاستبدالية، مثل (t) في (boat = bɔ : t) و (l) في (ball = bɔ : l) و (n) في (born = bɔ : n). فهذه المقابلات الاستبدالية الأصواتية محددة في سياقها الأصواتي الخالص، بلا اعتبار السياق النحوي، أو الماجريات. وهذا النوع من الاستعمال لعنصر من عناصر الكلام هو البضعة الأولى التي يجب أن نعالجها من المعنى، في بيئتها الأصواتية الخالصة، على مستوى الفهم الأصواتي، ويسمى فيرث: «الوظيفة الصغرى».

فإذا درسنا توزيع هذه المقابلات الاستبدالية في كل السياقات الممكنة، وذلك بإجراء توزيع موقعي للمقابلات، فإننا نحصل على نسبة ورود هذه المقابلات في المواقع المختلفة (frequency of occurrence)، وعلى مجموع الوحدات الخلافية في صيغة ما من صيغ الكلام، ووصفها، وتنظيمها، حتى يتكون منها النظام التشكيلي للغة.

فالوظيفة الأصواتية لصيغة، أو صوت، أو مظهر موقعي، هي استخدامه في مقابل الوحدات الخلافية الأخرى. والقيمة الأصواتية لأي صوت إنما يقررهما مكانه في النظام الأصواتي العام. والوظيفة الصغرى، أو الأصواتية، لأي صوت تظهر بدراسته بالنسبة للمواقع الأصواتية التي يقع فيها، وبالنسبة للأصوات الأخرى التي يمكن أن تحل محله في نفس الموقع، أو بعبارة أخرى، وبالنسبة لماجريات النظام التشكيلي العام.

ولقد سمى اللغويون المقابل الاستبدالي الأصواتي «الفونيم»، وقد استعمله في الإنجليزية لأول مرة «ر. ج. لوبد»، في استعراضه لأي بودوان دي كورتيني (Boudoin de Courtenay)، وكمثال من أمثله، نورد أصوات (t) في كلمات مثل:

tik — stik — trik — bete — vīmoust — biitn — biitl — eit ①

فأصوات (t) هذه مختلفة في كل كلمة عنها في الأخرى ، وكل منها منسوب نسبة خاصة إلى الموقع الذي يقع فيه ، حتى إنه إن صح أن أصواتا أخرى تحمل محلها مثل (l) أو (p) ، فإن واحدا من أصوات (t) لا يحمل محل الآخر . فمندنا إذا ثمانية أصوات (t) محددة تحديدا موقعياً ، ولكل صوت منها موقعه الخاص به ، في أسلوب كلام نوع من التكلمين ، من مكان أو أمكنة معينة . ولهذا يجب أن يوضع لكل هذه الأصوات رمز (t) الذي يصبح له معنى أصواتي خاص في كل موقع ، وإن أخذ معناه التشكيلي في الجميع ، بتسميته رمز (t) . ويبدو في علاج « و . ف . توارل » للفونيم أن هذه النظرية لا تزال في البوتقة ، وأن عمله ليظهر كأنه تعمد قبل الولادة . وأخيراً نحن مضطرون إلى القول إن مجموعة من الفونيمات ليست إلا مجموعة من الرموز الكتابية . وإذا رمزنا إلى الأشكال اللغوية رمزا واضحا بنظام رمزي كتابي ، ورمزنا لما في هذه الأشكال من ملامح ثانوية موقعية برموز فرعية مصاحبة (diacritic) فلربما يمكن استعمال كلمة « فونيم » لوصف الوحدة الرمزية الكتابية في هذا النظام الرمزي .

ولكن العناصر الاستبدالية في الكلام ليست رموزا كتابية ، ولكنها طرق لأشياء يمكن استخراجها من الصوت الإنساني الحى وهو يعمل ، ثم تحليلها . ولسنا نقصد بذلك النطق فحسب ، وإنما نقصد أيضا عددا من الصفات العامة ، والعلاقات التي ترتبط بالنطق ، كالكمية ، والنغمة ، والنبر ، والقوة .

وتجمل نظرية الفونيم في قدرة واصف الأبيديات أن يضعوا قواعد للنطق ، ولكن الكمية ، والنغمة ، والنبر ، ومثل هذه العناصر الاستبدالية ، تواجه هؤلاء بصعوبات كثيرة من التاحيتين النظرية والعملية . ولهذا توسعوا في نظرية الفونيم ، لتشمل هذه العناصر . ومن هنا جاءت الاصطلاحات « فونيم » ، و « كرونيم » ، وما أشبهها ، لتدل على وحدات التنغيم ، والنبر ، والكمية ، وهلم جرا .

وكما يتشقق المعنى إلى عناصره الأصواتية ، والتشكيلية ، والصرفية ، والنحوية وهلم جرا ، يجرى تحليل الكلام المنطوق إلى عناصره التي يمكن تشقيق بعضها ،

وهو الأصوات ، إلى عناصره أيضاً . فهذه الأصوات يمكن تحليلها بطرق متعددة منها :

١ - النطق .

٢ - الصفات العامة أو العلاقات ، كالكمية ، والنبر والتغمة ، والجهر ، التي ترتبط بالنطق ، لتؤدي وظيفة خاصة .

ففي النظام التشكيلي لأي لغة تتكون الصلات الأصواتية من حالات النطق ، والعلاقات (أي من الخارج ، والصفات) ، ومن مهمة علم الأصوات أن يختبرها ، ويصفها ، ويخضعها للكتابة بواسطة الرموز الأصواتية . ومن الحقائق البدئية أن عدداً من الأصوات قد يشترك في مخرج واحد ، مثل (p) ، (b) ، (m) أو يشترك في صفة واحدة ، كالجهر ، أو الهمس ، اللذين يسميها فيرت «علاقة الجهر» أو (Voice Correlation) ومن الأصوات المهموسة في الفرنسية (f) (s) (t) (p) أي أن بينها علاقة الجهر السلبية ولكن (v) (z) ، (d) ، (b) تتميز من هؤلاء بملاقة الجهر الإيجابية .

والفرق بين (tore = tɔ:) و (door = dɔ:) في النطق الإنجليزي هو علاقة الجهر الإيجابية والسلبية ، فإذا أضفنا إلى ذلك (nor = nɔ:) فقد جئنا بفرق جديد هو الفنة الأنفية ولكن الفرق بين (tore = tɔ:) وبين (pore = pɔ:) فرق في المخرج وهو كذلك بين (door = dɔ:) وبين (bore = bɔ:) و (nor = nɔ:) و (more = mɔ:) .

وليست هناك صعوبات نظرية في الأصوات ، لأن التحليل إلى مجهور ومهموس ليس من الضروري أن يطابق الرموز الكتابية الرومانية ، التي وضع نسقها ليعبر عن ذلك . وغالبا ماتهم علماء التشكيل المتقدمين بشغلهم بالرمزية ، والنوعية عن اللغة ، وقد تتجه نفس التهمة إلى بعض علماء الأصوات الحديثين أيضا .

وليس تيار الكلام خيطا من الرموز الرومانية . فهذه الرموز الكتابية في المادة تدل على النطق ، وربما دلت على علاقة ، أو علاقيتين ، كالجهر ، والهمس (م - ١٧ منهج اللغة)

والغنة تاركة بقية العلاقات كاللغمة ، والنبر ، ليرمز لها برموز فرعية مصاحبة (diacritic marks) أولا يرمز لها . فصوت (Z) و (S) يتلان علاقة الجهر الإيجابية والسلبية ، ولكننا نتكلم أحيانا عن (Z) التي لحقها بعض الإهماس أو (S) التي لحقها بعض الإجهار في موقع معين . وهكذا تصبح الأبواب أربعة جهر وجهر موقعى (إجهار) ، وهمس وهمس موقعى (إهماس) .

واستعمال علامات طول الكمية مستحسن وعملى فى الإنجليزية ولكن إياك أن تظنه مبنيا على تقسيم علمى فهو يستعمل مع الأصوات (z) (α) (o) (u) (ə) . ولكن لا يجب أن ندعى إطراد الكيتين الطويلة والقصيرة فى كل صوت ، فالطول والقصر ينتج عشرة أشكال من هذه الأصوات الخمسة كل منها مقابل استبدالى ، وإحدى العلاقات الطولية الخمس تستدعى تفكيرا فى علاقة النبر أيضا؛ تلك هى علاقة (ə - ə) لأن ə لا يقع عليها النبر ، على حين يمكن أن يقع هذا النبر على الأصوات الأربعة الأخرى فى حالتى الطول والقصر وليس هناك من سبب يمنع اعتبار الصوت علاقة كالكمية ، فهناك مثلا إفعال شفوى واحد ، إذا صحبه جهر كانت نتيجة (b) وإذا صحبه همس كانت (p) ومن هنا توجد العلاقة (p - b) .

وإذا أردنا أن نشيء دراسة صرفية على أساس سليم ، فسوف لا يمكننا أن نفصل بين النطق وبين الجهر والهمس . ليس هناك علم للدلالة بلا صرف ولا علم للصرف بلا أصوات . ولقد جعل التحليل الأصواتى من الممكن أن ينشأ نحو للكلام الإنجليزية ، وقد يلحق الغموض هذا النحو أيضا من جراء كتابته كتابة أصواتية . ويتضح ذلك فى استخدام علامتى (S) (d) مجهورتين أو مهموستين ، وأولاهما للجمع ، والإضافة والغائب ، وثانيتها للماضى ولاسم المفعول . قارن:

askt = asked.
dAks = ducks.

peid = paid.
dɔgz = dogs.

وعلاقة الجهر الإيجابية والسلبية توجد فى جميع الأصوات الشديدة ، والرخوة ، الإنجليزية إلا صوت (r) الذى لا مهموس له .

ونصف العلة 'z' فى الإنجليزية (كما فى كلمة beyond = bæjənd) لا تقسمه

علاقة الجهر مع أنه في (w) يفرق الناس في النطق بين (what = wat و hwat) وبين (which = wit و hwit). ولكن التفريق الإنجليزي بين الإيجاب والسلب في علاقة الجهر لا يأتي في الأنفيات ، كما في لغة بورما مثلا ، لأن كل الأنفيات الإنجليزية مجهورة . والصفريات التي تأتي بعد الأنفيات والجانبيات (a, n, m) في الإنجليزية تجعل للجهر والهمس وظيفة معجمية تتضح في مقارنة :

wins = (wince).

winz = (wins).

w[^]ans = (once).

w[^]anz = (ones).

وتقول بالاختصار ، إن تحليل تيار الكلام إنما يجري بتشقيقه إلى عناصر ووحدات على طريقة الاستبدال . والقابل الاستبدالي الأصواتي يدرس بالنسبة للمواقع الأصواتية ، وفي هيكل النظام الأصواتي للغة . وهذا المقابل إما أن يكون مخرجا ، أو صفة ، أو علاقة ، أو مجموع هؤلاء . ودراسة الاستبدال في الموقع تساعد على الكشف عن الوظيفة الصغرى ، وتتناول البضعة الأولى من المعنى على مستوى أصواتي من مستويات الفهم .

أما الوظائف الصرفية والنحوية ، فسوف تفسر مكونات أخرى للمعنى في السياقات الجرامايطقية ، على مستوى جرامايطق من مستويات الفهم . ونعود بالقارئ مرة أخرى إلى الجملة المهرائية التي أوردناها في الكلام عن منهج النحو ، وسنجد أنها مليئة بالمعنى من الناحيتين الصرفية والنحوية ، ولكنها خلو منه من الناحيتين المعجمية والدلالية . والأبواب الجرامايطقية عامة ، وبخاصة أقسام الكلام ، والزمن ، والحالة ، يجب أن تنبئ على أبواب شكلية لغوية . فالأسماء والأفعال في العربية يتميز أحدها عن الآخر ، بمجرد النظر إليه أو سماعه .

ولإيضاح التحليل العملي للمعنى على المستويات الأصواتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية، يمكن أن نأخذ سياتا أصواتيا صر فيا مثل (board = bd : d) مكونا في (b) في البداية تتبعها (d) ثم (d) أخيرة في الكلمة ، فإ وظيفة هذه الكلمة ومعناها ؟ وظيفتها ومعناها في مرحلة التحليل الأصواتي لا يتعيان أنها تختلف عن خمس

عشرة كلمة أخرى من جهة صوت العلة الذي فيها ، وعن كلمات أخرى مثل :

bə : t = bert

pɔ : t = port

pɔ : d = pored

فيمكن استعمال صيغة (bɔ : d) في مقابل الصيغ الأخرى ، ولها موقعها الشكلي الأصواتي الخالص ، على مستوى أصواتي من مستوياب الفهم . فهي تعتبر مقابلا استبدالياً معجماً ، وهي في حالتها هذه محايد صرفي ، يصلح لأن يدخل في جدول الأفعال ، وفي جدول الأسماء . فأتت إذا سئلت أن تصنع الصيغة المذكورة في مواقعها من تجاربك ، فسوف تخلق لها جدولاً على نمط :

bɔ : d : board,

bɔ : dɔvstʊdiz : board of studies,

bɔ : dtəde θ : board to death,

وهلم جرا . وسوف يعرف كل إنسان المهجاء الإنجليزى لهذه الكلمات ، لأن المهجاء في هذه الحالة له معنى أكثر من مجرد تعيين الماهية الأصواتية ، وفي هذا حجة ضد الكتابة الأصواتية . فالكتابة الأصواتية تزيل الغموض الأصواتي ، ولكنها تخلق غموضاً آخر وظيفياً .

وتستطيع الآن أن تربط صيغاً مختلفة بعضها ببعض ، في توزيع برادجاتي ، وربما تضع هذه الصيغة المذكورة في التوزيع الآتي :

(1) bɔ : d — bɔ : dz

(2) bɔ : d — bɔ : dz — bɔ : did — bɔ : di ʔ

(3) bɔ : — bɔ : z — bɔ : d — bɔ : ri ʔ

وبهذا التوزيع تحددها في الأول اسماً مفرداً ، وفي الثاني فعلاً بسيطاً ، وفي الثالث فعلاً ماضياً لحقته علامة النفي ، ومضارعه bore .

وما دامت الصيغة في الحالتين الأوليين محايداً دلاليًا ، فإننا نستطيع أن نمحو هذا الحيد بالانتساع في التوزيع ، حتى يشمل مشتقات الكلمة ، ومركباتها ، ليتضح تحديدها من هذه الناحية . ويمكن الوصول إلى كل ذلك بالتذكر ، وسؤال المتكلم الأصلي للغة ، وجمع النصوص .

فإذا حددنا العناصر (b)، (d:)، (d) باعتبارها ثلاثة مقابلات استبدالية أصواتية، فقد كشفنا عن جزء من المعنى، ولكن هذا الجزء ليست له أية وظيفة دلالية. فنحن لا نستطيع حتى أن نمنح الصيغة تحديداً صرفياً عند هذه النقطة، دون أن ندخلها في تحليلات جديدة، في توزيعات شكلية، ومواقع في السياق. فهي عند هذا الحد صيغة محايدة، إلا من الناحية الأصواتية. وفي « Not on the board » تدخل في وضوح سياق جديد، ويتضح جزء آخر من المعنى، هو الصرفي، لوضوح أسميتها، واتضح وظيفتها الصرفية، وأما وظيفتها الدلالية، فإنها لا تزال غامضة عند هذا الحد، فالجملتان كلهما محايدة من الناحية الدلالية ولا تتضح وظيفتها الدلالية إلا بتحليلها في نطاق الماخرجات أولاً: إيجابياً باستعمال الكلمات بالنسبة للظروف المحيطة بالحدث الكلامي، وثانياً: سلبياً باستخدام ما يسمى الاستبعاد من الماخرجات. فوجود « Chess board » في هذا الظرف الذي تم فيه النطق ربما يتسبب في استبعاد اعتبار « Commercial board » أو « board of studies » فهذه داخلة فيما سميناه من قبل استخدام القيم الخلافية في تحديد المعنى.

وأما « Not on the board! »، و « Not on the board ? » فنوعان مختلفان اختلافاً نحويًا، لادلاليًا، لأن إحداها تقرر، والأخرى استفهام، ومن هنا يتضح فيهما الجزء النحوي من أجزاء المعنى.

والفكرة المركزية في علم الدلالة هي فكرة الماخرجات (Context of situation) وأول من استخدم هذا الاصطلاح بالمعنى الذي يستخدمه فيه هذا البحث هو العالم البولندي الإنجليزي (برونسو، لينوفسكي)، في الملحق الذي دبره في كتاب « The Meaning of Meaning »، تأليف أوجدن وريتشارد. وإلا فقد جرى الاصطلاح Context على أقلام الكثيرين من الكتاب في دراسة المعنى بزمان مختلفة باختلاف فرع المعرفة الذي يستخدم فيه الاصطلاح، وأحياناً باختلاف الكتاب في نفس الفرع حتى لقد لحقه بعض الغموض. « ومن المهدى أن تؤكد على أي حال - لا أن الاصطلاح (Context) قد أصبح أخيراً غامضاً جداً كما يرى ذلك حماة الأصوليون - بل أن استعماله ليست متساوية جميعها في

الانصال بهذه المشكلة ، مشكلة استقلال الكلمات»^(١) . ويستعمل فيرث هذا الاصطلاح باعتباره دالا على عناصر موقف كلامي كامل ، كالتكلم ، والسمع ، أو السامعين ، والكلام ، وكل ما يحدث في أثناء الكلام من انفعالات ، واستجابات ، ومسالك ، وكل ما يتصل بالموقف ويؤثر فيه ، من قريب أو بعيد .

وفي هذه الماخرات المركبة يجد عالم الأصوات ما جراه ، والنحوى والمعجمى كذلك ما جريتهم ، وإذا أردت أن تدخل في ذلك الظروف الثقافية العامة^(٢) فسوف تحصل منها على ما جريات التجربة لطرفي التبادل في الكلام . فكل إنسان يحمل معه ثقافته ، وكثير من حقائقه الاجتماعية ، أينما ذهب . فالإنجليزى في عزله في أفريقيا يحمل معه كثيراً من الطوابع الثقافية ، والاجتماعية الإنجليزية . فربما عبر عن دهشته (exclaim) باللغة الإنجليزية ، إذا فاجأه شيء ما ، وربما تكلم إلى أفراد الحيوان باللغة الإنجليزية أيضاً ، وكتب مذكرة الخاصة ، وقرأ كتباً إنجليزية . ولكن حتى بعد أن ينتهى الأصواتى ، والنحوى ، والمعجمى ، من مهمتهم ، يبقى بعد ذلك قسط كبير من تحليل المعنى ، يكون بإيجاد الترابط بين نتائج أعمالهم ، في دراسة دلالية تعتمد على الماخرات والتجارب . ويحتفظ فيرث لهذه الدراسة باسم Semantics ولكن حتى لو لم تكن الماخرات نهاية الطريق . في تحليل « The house that Jack built » ، فإن عملية التمييز بين بقية العناصر ستكون من مجال التاريخ الاجتماعى .

وبعد فلسنا نستطيع أن نتنبأ بما يجنبه المستقبل من تطور في هذا الفرع ، ولكننا نستطيع أن نعين ، ونميز ، ونقترح حلاً لتلك المشكلة الصعبة التى نصادفها أولاً في وصف الماخرات النوعية ، وتقسيمها في نطاق الثقافة ، وثانياً في وصف أنواع الوظائف اللغوية ، وتقسيمها في نطاق هذه الماخرات . وأكبر صعوبة تقابلها هى عدم وجود وثائق تستخدم في استقصاء كيفية اكتسابنا للكلام أثناء نمونا .

(1) Ulman, Principles of Semantics, p. 60.

(٢) المقصود بالثقافة هنا كيفية النشئة ، بالمعنى الأنثروبولوجى الذى يشمل العادات ، والتقاليد ، والمعتقدات ، وطرق السلوك المحددة ، وهلم جرا .

ولسنا نلقى اللوم في هذا على علماء النفس والاجتماع ، ما دام من السهل أن يحصل اللغوي على تمرين كاف في علمي النفس والاجتماع ، يمكنه من السير بمفرده في هذا السبيل . ولسنا بهذا نهدف إلى علم اللغة الاجتماعي ، بل نبني على قواعد من علم اللغة . فبلا وجود الأصوات ، لا يمكن وجود صرف لأي لغة من لغات الكلام ، وبلا وجود التنغيم ، لا يمكن أن يوجد النحو وجوداً كاملاً .

خذ منذ مثلاً كلمة « set » ، في قاموس أوكسفورد ، فستجدها تغطي ثمانى عشرة صفحة ، ونهراً واحداً ، فوق ذلك ، وتنقسم إلى ١٥٤ مدخلا آخرها « set up » الذى ينقسم بدوره إلى أقسام فرعية ، تستغرق رموز الأبجدية رقياً ، فتتكرر الرموز لها إلى '٢٢' . وهذا يدعونا إلى التفكير في أبواب لأنواع الوظائف اللغوية المختلفة فالماجريات التكاثرية ، والموضحة ، يمكن أن تستمر في تكاثرها إلى ما لا نهاية ، حتى تملأ جزءاً كاملاً . ولكننا نجد من الناحية العملية أن هذه الماجريات يمكن أن تنتظمها أقسام ، هي أنواع الاستعمال ، وحتى لو استخدمنا الأبواب الاجتماعية القليلة المذكورة في قاموس أوكسفورد ، مثل عامي colloquial ، وسوقى common وطارىء slang وأدبى literary ، وفى technical وعلمى scientific وتخاطبى conversational ، وخاص ب لهجة dialectal ، ثم تذكرنا قاعدة الورد النسبى فى الاستعمال (relative frequency) ، مهما كان ذلك على وجه التقريب فسوف يحصل عن طريق تلك القاعدة على كلمات لا ترد إلا فى ماجريات نوعية .

ونحن بحاجة فى دراسة الجملة إلى أبواب لغوية محددة تحديداً أكثر فى دقته مما هو الآن ، بأن نحدد أنواع الجملة ، واستعمالاتها فى الأدوار الاجتماعية المختلفة التى يلعبها المتكلم . كلنا يبدأ الحياة بدورين اثنين هما النعاس والتغذى ، ولكننا نبدأ نشاطنا الاجتماعى فى الشهر الثالث ، ومنذ ذلك الوقت نضيف إلى تجاربنا أدواراً اجتماعية أخرى بالتدرج . وفى خلال مرحلة النمو يزداد اندماجنا فى النظام الاجتماعى الذى نعيش فيه ، وأهم الشروط والوسائل لهذا الاندماج هو أن نتعلم كيف نقول ما يتوقع الآخرون منا أن نقول ، فى الظروف الخاصة به . وفى الحق

أن الكلمة إذا تمدت ماجرياتها ، فإن المواقف كذلك تتعدد إلى ما لا نهاية . ولكن هناك روتيناً من الأيام ، والليالي ، والشهور ، والأعوام . ومعظم وقتنا ينقضى في خدمات روتينية ، عائلية ، أو مهنية ، أو اجتماعية ، أو وطنية . وليس الكلام هو الفوضى التي لا حد لها كما ظن « يسبرسن » ، لأنه محدد بالطرق والأدوار الاجتماعية . فإذا سلّمنا بهذا ، انتقلنا إلى القول بأن هذه الطرق يمكن تقسيمها ، وإيجاد علاقاتها بالدور ، وبالحوادث ، والمناظر ، والحركات . فالمحادثة طقوس معيارية محددة الطريقة والسلوك ؛ فإذا تكلم إنسان إليك ، فأنت في مجريات محددة ، ولا تستطيع أن تكون حراً في قول ما يخطر على بالك ، أو يسرك أن تقوله . لقد خلقنا أفراداً ، ولكننا نصبح اجتماعيين لحاجتنا إلى ذلك ، وإلى أن نقوم بمجموعة من الأدوار ، ونتممّص مجموعة من الشخصيات . ولهذا لا يصعب الفهم والتناول لأبواب المواقف ، والأبواب اللغوية . وقد يحدّ كثير من الأبواب نتيجة الملاحظة المنظمة للحقائق .

وتعلّمنا الكلام روتين في الدورة اليومية أيضاً . والكلام عمل صوتي للتحكم في الأشياء ، والناس ، ومنهم المتكلم نفسه ؛ عمل له علاقة بالماجريات ، والمواقف أو له تكيف بكيفية . إن ممّا بيننا وبين بيتنا إباحة الكلام ، وتزداد كلماتنا باختلاطنا بما في هذه البيئة . وإن دراسة الكلمات في هذا الاختلاط الثقافي ^(١) التنشئي ربما تصف هذه الناحية الدلالية .

ونحن قد نولد لثرت تركة ثقافية واسعة ، ولكننا نأمل أن نتجح في حسن استخدام جزء منها على مراحل ، ولسنا بحاجة إلى أن نؤكد أن لكل مرحلة من مراحل الطفولة ، والشباب ، لكل نوع من الأطفال ، بيئة ، وصيغاً لغوية تتصل بها . وهناك حقل واسع للبحث في السير الكلامية ، وهناك نصيب لكل فرع من فروع اللغة في دراسة أجزاء المعنى في تاريخ حياة المتكلم ، وتاريخ اكتسابه

(١) بالمعنى الأنثروبولوجي لا التربوي

للكلام ، باعتباره عضواً نشطاً في المجموعة التي في سنه ، وباعتباره تلميذاً في طفولته وشبابه .

وهناك إمكانيات عظيمة في دراسة تاريخ تغير المعنى من الطفولة إلى الكبر ، في كلمات مثل : أب ، أم ، حب ، طفل ، لعب ، لعبة ، عمل ، نقود ، ملابس ، شراب ، وهلم جرا . ويخصص فيرث اسم semasiology لدراسة التغير في المعنى ، ويقترح أن يجعل الأصوات والدلالة من الدراسات اللغوية العامة ، وما يقابلها في ائمة خاصة كالعربية سمي Phonology ، و semasiology . ولقد كتب جماعة كتابة تخطيطية عن السير الأصواتية لبعض الأطفال ، وأضافوا إليها شيئاً من السير الجرامايقية في عمومها ، ولكننا لا نعلم الكثير حتى الآن عن تطور الفرد في اللغة وما له صلة بهذا النوع من السير ما يسميه فيرث بجمع الأدوار الاجتماعية ، فعلى الرجل أن يلعب أدواراً مختلفة ، ووظائف مختلفة ، ويتقمص شخصيات مختلفة ؛ في حياته البادية اليومية . فإذا لم يعلم كيف يقوم بتمثيل هذه الأدوار ، ويحفظ ما يقال فيها ، أخفق في تمثيل دوره في الدراما الاجتماعية الكبرى ، بل ربما كان سبباً في اخفاق الممثل الآخر الذي يقف أمامه ، مادام لا يعطيه مفاتيح مجمله .

وتعدد الأدوار الاجتماعية ، كعضوية المجموعة الشعبية العربية ، وعضوية الأمة المصرية ، وعضوية طبقة منها ، وعضوية عائلة ، أو مدرسة ، أو ناد ، وكالبنوة ، والأخوة ، والحب ، والأبوة ، وكون صاحب الدور عاملاً ، أو مصلياً في مسجد ، أو كنييسة ، أو لاعباً رياضياً في مجموعة ، أو قارئ جريدة خاصة لها قراؤها ، أو خطيباً ، يتطلب قسطاً من التخصص الاستعمال اللغوي .

وتشابه الأدوار ذو نفوذ محافظ ، لأن الكلمة ربما تستعمل في أدوار مختلفة ، وربما يحدد استعمالها ، ولكن مادام الاستعمال الخاص لا يكتسب ضيقاً ، بسبب ظروفه الاستعمالية أو توسعاً في نسبة الورد frequency ، فلن تتأثر الاستعمالات الأخرى . ولصوت الراديو في المنازل نفس النفوذ ؛ مادامت ظروف السماع تسمح بذلك ، ولكنه إحدى الأدوات التي جاء بها العصر لكسر الحواجز ، والسماح

بتشابك الدوائر الاجتماعية ، واللغوية ، ولمنع انقسام لغوى أ كثر على ما يبدو ، ولتخفيف القوى المحافظة .

والتصميم التقسيمى المناسب للماجريات يقتضينا أن نوسع من مدى فهمنا اللغوى ، فبعض الأبواب الأولية فى هذا التقسيم واضح مثل التكلم ، والسماع ، والكتابة ، والقراءة ، والمحادثه ، والتخاطب الرسمى ، ولغة المدارس ، والقانون ، والدين ؛ كل أولئك أشكال كلامية خاصة . وربما أضفنا لذلك الكلام الذى يقوله المنفرد ، وهو ما يسمى فى الاصطلاح اللغوى « المونولوج » والمواقف التى تقتضى معونة صوتية كما فى الأدعية العامة ، والتهنئ ، والغناء الجمعى ، وما يسميه مالىنوفسكى « Phatic communication » ، وهو نوع من المحادثه لخلق صلة اجتماعيا بتبادل الكلمات ، كتبادل التحيات ، والكلام عن الطقس ، وفى السياسة ، وفى التبرم بشيء ما ، أو مدحه ، ويتم ذلك بين شخصين ليس بينهما ما يشتركان فى الحديث فيه مما عدا ذلك ، فيمنعان بالتخاطب السكوت المحرج .

وأصر مالىنوفسكى أيضا على نوع من الكلام يقوم التبادل الكلامى فيه بوظيفة هامة ، هى المساعدة على إنجاز عمل ، كالصيد ، ورفع الأحمال ، والبناء ، والحفر ؛ ويقول إن معنى هذه الكلمات ليس لإقيمتها العملية فى إنجاز العمل ، وإلا فأى معنى فى « ياسألة ياسأمة » مثلا؟ ومعظم العلامات اللغوية البصرية فى أيامنا هذه ملاحظات وتوجيهات من هذا النوع ، كعلامة « احترس من القطارات » ، و « أتجه إلى اليمين » ، و « ممنوع الجلوس على الحشيش » وهلم جرا .

وكثير من محادثتنا ومناقشاتنا يدور حول إعداد العمل الجماعى أو المهدد اجتماعيا . فلغة الإدارة والحكومة لغة مخطط ، وتنظيم ، وقيادة عامة ، وما يتبع ذلك من مناقشة حول إنجاح أو الإخفاق فى التخطيط والتنظيم والقيادة إنما هو خلق صلة جماعية ، فى موقف الإخفاق والفشل ، أو النجاح فى العمل .

ولنا أن نلاحظ بعض المواقف العامة مثل .

١ - الخطاب :

اسمع يافلان : ياسيدى الفاضل . عن إذن سيادتك .

٢ - التهمة :

وألفاظ الوداع - التأثير بتوقع الفراق في هذا الموقف وما يقال فيه، اللقاء وما يقال فيه .

٣ - المواقف الالزامية :

كافي الكلمات المحدودة الاستعمال بالعرف أو القانون، حيث تربط الكلمات الإنسان بواجب ، أو تحمله منه . فكلمة إرساء المزاد العلنى على شخص تلزمه بالشراء ، وما يقال أمام المحقق ملزم للتهم ، والتوقيع بالاسم ملزم على أية وثيقة . ويمكن أن نقوم بدراسة متممة لخثيات الأحكام ، وما فيها من معلومات دلالية ، واعتراف بالمجريات . ولبعض الكلمات قيمة عرفية خاصة في خلق الارتباط ، مثل « أنا أعلم أنك لن تخدعنى » ، و « وعد الحردين عليه » ، و « ما تبقاش جلف » لأن استعمال هذه الكلمات يخلق خوف السامع من رأى الرقيب أن يرميه بأنه خذول ، أو غير حر ، أو جلف .

ومن الكلمات السحرية في هذا العصر كلمة « مشروع » التي يمكن أن تكسب احتراماً لأى عمل ، لاتصالها بمجريات ذات نفوذ ، وأخيراً نحن بحاجة لى خلق أبواب لهذه الدراسة الاجتماعية .

ولأن نقتراح أنواعا من الوظائف اللغوية أسهل من أن تقسم المواقف ، ومن أنواع الوظائف الاتفاق ، والتشجيع ، والمصادقة ، والاختلاف ، والتنبيط ، والشتم . وما دامت اللغة طريقة من طرق المعاملة بين الناس والأشياء ، أى طريقة للسلوك ، وحض الآخرين على السلوك المراد ، فيمكننا أن نضيف إلى ذلك أنواعا أخرى من الوظائف كالتمنى ، والدعاء ، واللعن ، والفخر ، والتحدى ،

والرجاء وعدم الأكتراث، والتحقير، وإثارة الغيظ، والإيلام، وإعلان العداوة، واستعمال الكلمات لمنع عمل عدواني، أو تأخيرها، أو تعديله، وإخفاء النوايا فتكون من ذلك دراسة ممتعة للمعنى. ويجب ألا ننسى في هذا المقام لغة الملق، والتعجب، والغزل، والمدح، واللوم، والدعاية، والإغراء. إن التقويم والحكم في المدح والذم الموجه إلى الأفراد، والأمم، والكتب، والقصص، محدود الشكل والصيغة أكثر مما يظن الكثير من الناس. ومعظم المتكلمين بالإنجليزية يعرفون نسبة كل تعبير مما يأتي إلى التعبيرات الأخرى:

"a good man", "a good chap", "a good fellow", "a good sort"
a good scout.

فلكل واحد من هذه التعبيرات دلالاته الاجتماعية. وإن دراسة للتعليل على الكتب الجديدة في الصحف لتُظهر إلى أي مدى أصبح تقويم هذه الكتب في أساوبه محددًا من الناحية الشكلية، وطرق التعبير، والمفردات. وليس معنى ذلك أن هذه التقويمات أصبحت لامعنى لها، ولكنها أصبحت مجموعة بسيطة من العلامات المحشودة، النافعة من الناحية العملية.

وإن التوسع في تقسيم الوظائف اللغوية الشكلية ليؤدي إلى ملاحظة أنواع مختلفة من الكلام، كالكلام التقليدي، والديني، والإلحادي، والحزبي، والمحادث العارضة. ويأسف فيرث لتغلب النمطية والمحدودية على المحادثات اليومية، وأن النظرة إلى هذه المحادثات ضيقة من وجهة نظر الثقافة، فكل ما يقال يدل على ماسيقال. وهذا نوع من أنواع المناجرات. فهناك قوة إيجابية في ما تقوله في موقف معين، وقوة سلبية في استخراج الحوادث والظروف من الموقف الذي تستخدم فيه الكلمات. وسنجد في المحادثة مفتاح الفهم الحقيقي لطبيعة اللغة، وكيف تؤدي وظيفتها.

والترجمة من لغة إلى لغة في الواقع مليئة بمشاكل الدلالات. وهذه النظرية التي جاء بها فيرث تحليلات إمبريكانية عملية، لانتظرية للمعنى، ويمكن وصفها بأنها نسق من المناجرات، كل ما جرى منها في داخل الآخر، وتتجه جميعها إلى شرح

الحقائق اللغوية ، وكل ما جرى منها وظيفة الما جرى الذي يشتمل عليه ، ولا يزال . يشتمل كل من هذه الما جريات على الآخر ، حتى تحتويها جميعا ما جريات الثقافة التنشيطية . فالعنى فى رأى فيرث كل مركب من وظائف لغوية هى وظائف الصيغة . والعناصر الهامة فى هذا الككل المركب هى الوظيفة الأصواتية (الصغرى) ، ثم الوظائف الكبرى المعجمية ، والصرفية ، والنحوية ، ووظيفة الما جريات الدلالية بصفة عامة . وإليك طريقة من طرق تحليل هذه العناصر :

النص الكلاى	الخصائص اللغوية	الما جريات	نوع الوظيفة	الآثر أو النتيجة
يذكر النص	يحلل النص على	التكلم والسامع	إغراء ،	آثر الكلام من استجابة
	المستويات اللغوية	والظروف	الزمام ، الخ .	سلمية إلى عدوان
	المختلفة			إلى ضحك إلى
				غير ذلك

خاتمة

وبعد فهذا منهج من مناهج الدراسات اللغوية المختلفة ، مطبق على اللغة العربية لأول مرة ، نرجو أن يكون القارىء قد وجد فيه ما يثير اهتمامه أو يدفعه إلى التفكير فيه . ولقد تم لنا في هذا المنهج أن نعالج مسائل الأصوات ، لنقارن بينها وبين علم التجويد ، وأن نعالج مسائل التشكيل ، لنضيف إلى وسائل الدراسة العربية شيئاً جديداً ، ومسائل الصرف والنحو ، لنرى بعض تقط الضعف فيها ، ونرشد إلى نظرة إليها خير من النظرة القديمة ، وأن نعرف بالمعجم ، وبمجال نشاطه ، وأن ننقل إلى القارىء صوراً عن النظرات المختلفة إلى منهج الدلالة .

والفائدة التي تعود من تطبيق هذا المنهج هي تحليص الدراسات اللغوية من الشوائب الأخرى ، ليجد الطالب نفسه أمام موضوع مستقل ، لا يعتمد في أفكاره ولا في اصطلاحاته على فروع المعرفة الأخرى . ولست أدعى أنني قد أتيت في هذا الكتاب بشيء لا يقبل المناقشة ، بل على العكس ، إن كل ما أطمع فيه هو أن ينجح هذا الكتاب في إثارة النقاش حول منهج اللغة ، والحقيقة دائماً وليدة البحث . والواقع أن الحقائق العلمية اعتبارية كلها ، فتظل الحقيقة منها حقيقة حتى تظهر أخرى تحمل حملها ، وتخضع لنفس المصير المحتمل .

إذاً فليس في العلم حقيقة مطلقة ، وإنما توجد الحقائق المطلقة في أذهان المتعصبين والجهلاء .

دعنا إذاً نقل إن المجمع اللغوى ، وهو يضم خلاصة الفكرين اللغويين في هذا البلد ، قين بأن ينجح هذه المناهج الحديثة بعض تفكيره . ولئن فعل — وأرجو أن يفعل — فسيجد فيها بعض الغناء ، وشيئاً من النفع ، قد لا يتنافسها فيهما أى منهج قديم .

وأما طلاب الجامعة فمرجون أن يحاولوا فهم هذه المناهج ، وأن يقولوا كلمتهم في سهولتها أو صعوبتها ، وفي تيسيرها أو تعسيرها للدراسات اللغوية . فإذا كانت هذه المناهج سهلة الفهم ميسرة للغة ، فأرجو أن يتكفل لنا المستقبل بمن يقيم على أساسها دراسات مفصلة تجريبية لهذه الفروع اللغوية التي شرحنا منهاجها .
والله سبحانه وتعالى أسأل أن يوفقنا إلى الصواب ، وألا يجنبنا حسن القصد ، إنه مجيب الدعاء .



Keir.



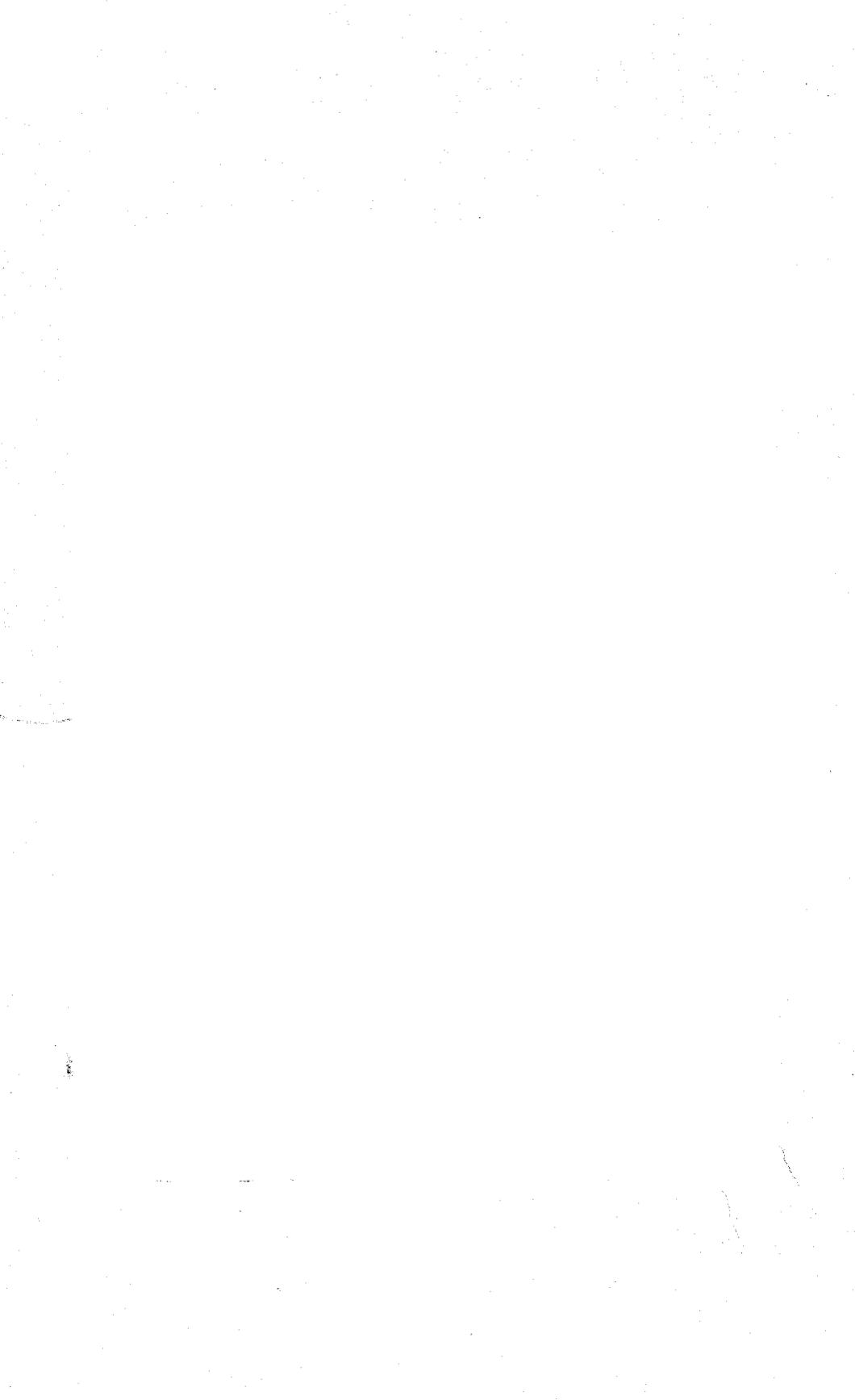
Relative - right.

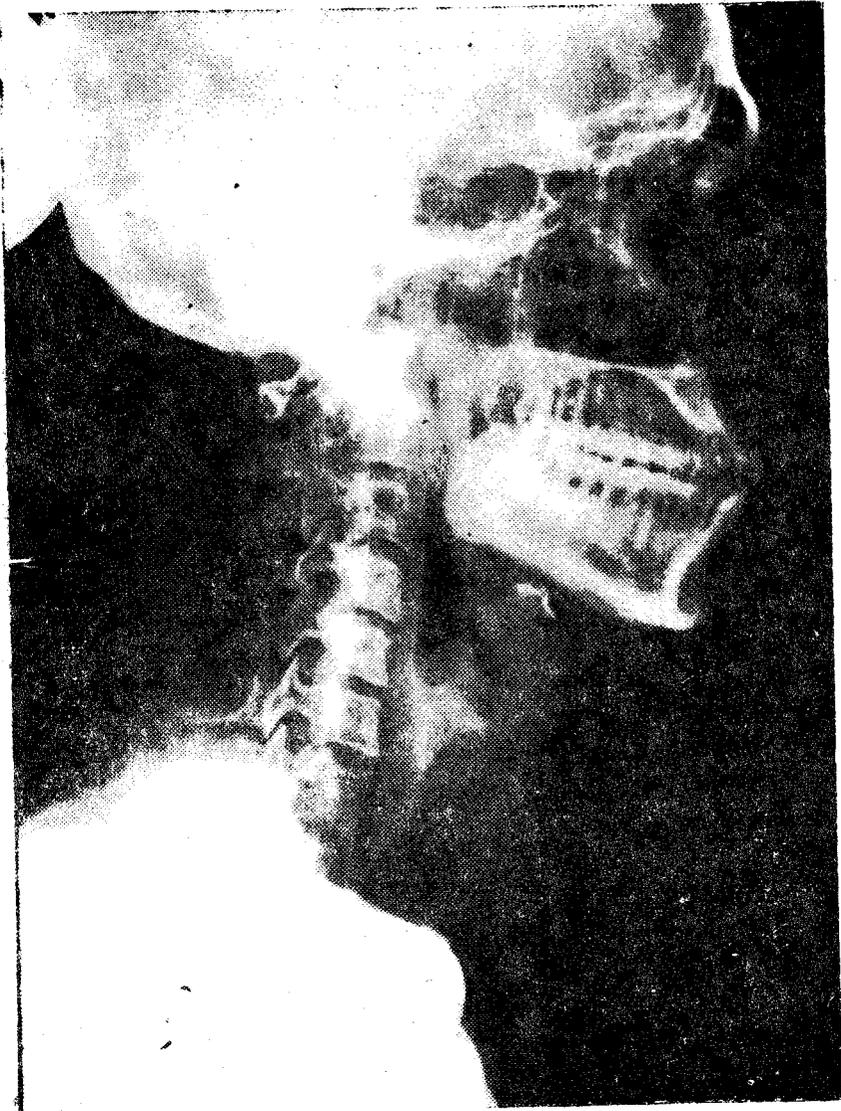


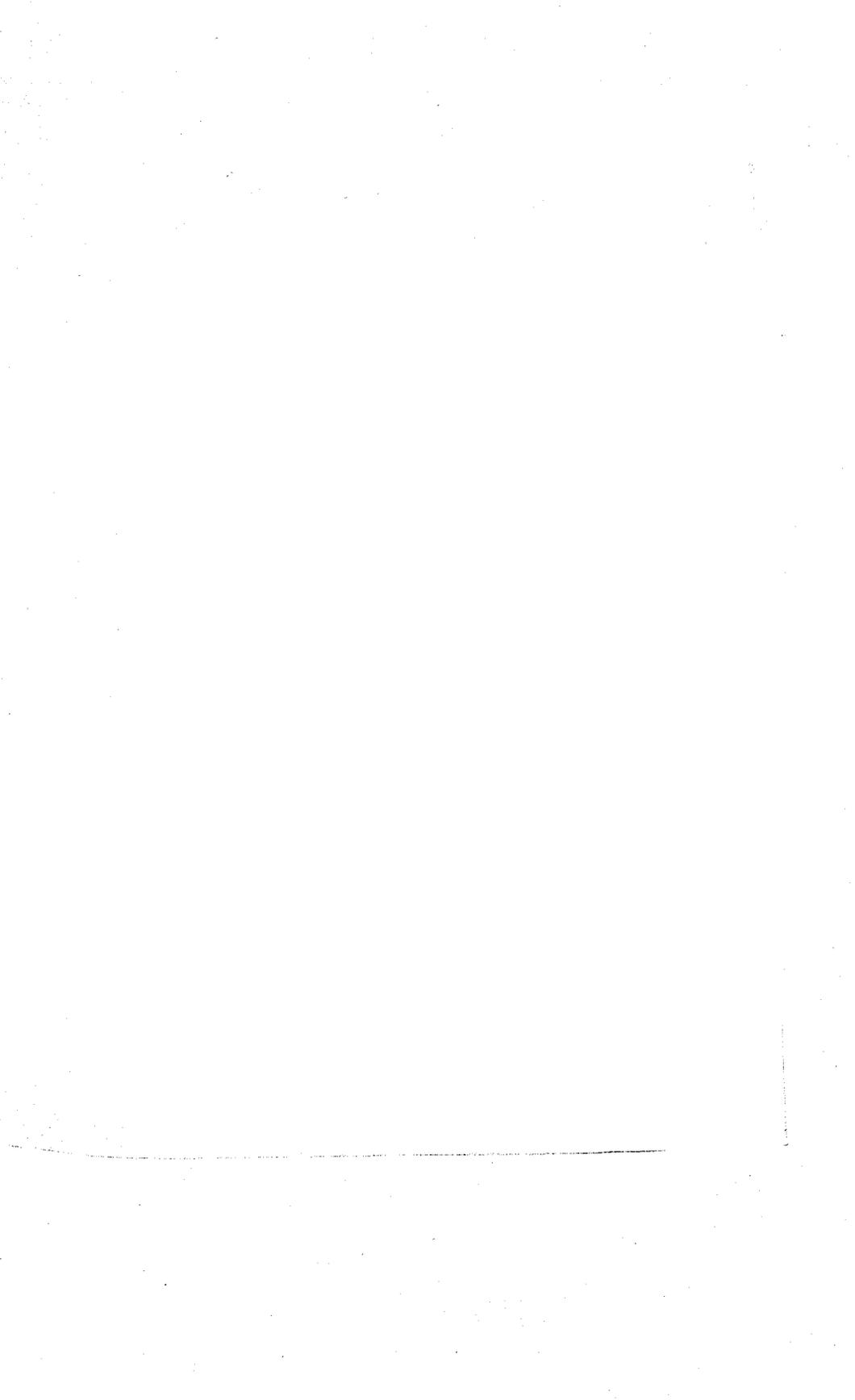






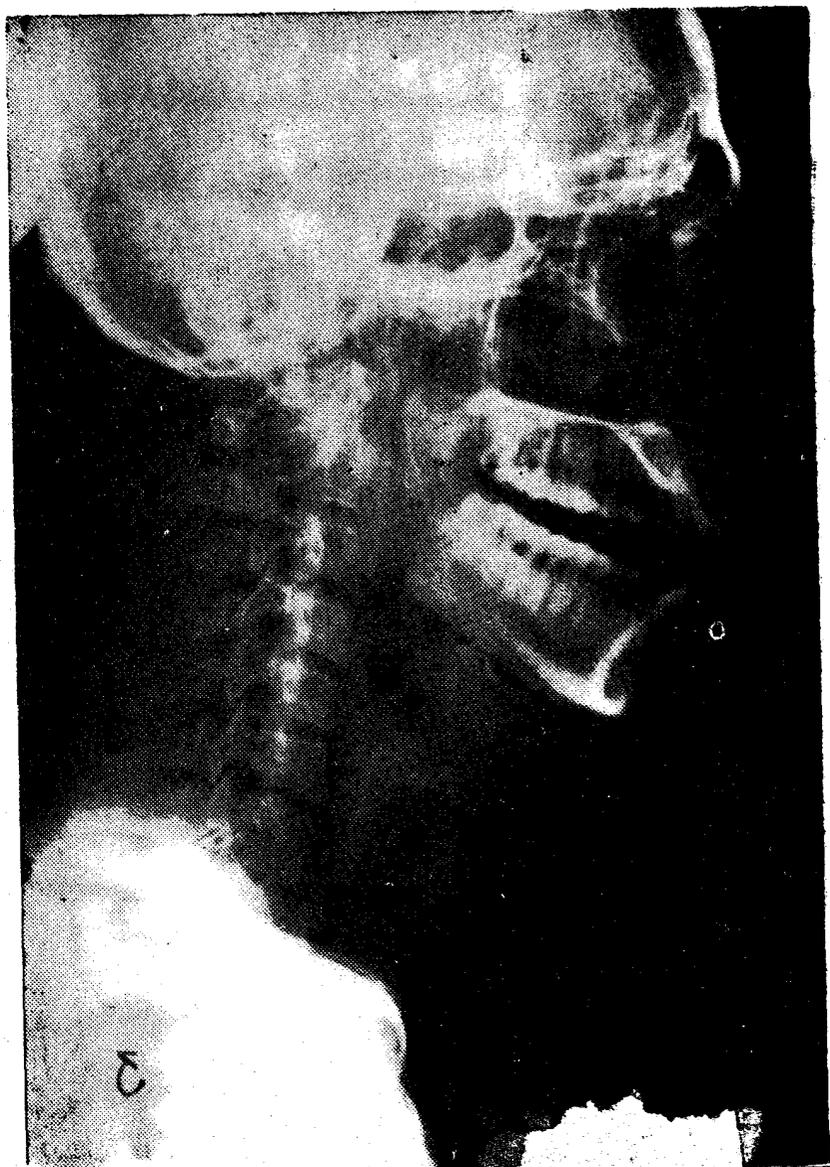












١ - مراجع عربية

اسم المؤلف	اسم الكتاب
١ - ابن الأنباري . كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن	الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين الخصائص
٢ - ابن جنى . أبو الفتح عثمان	شرح الألفية
٣ - ابن عقيل . أبو محمد عبد الله	الرد على النحاة
٤ - ابن مضاء . أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد	شدور الذهب
٥ - ابن هشام . عبد الله بن يوسف الأنصاري	شرح الأشموني
٦ - الأشموني . علي بن محمد	لألفية بن مالك
٧ - الجاحظ . أبو عثمان عمرو بن بحر	الفصول المختارة (رسالة الرد على النصاري)
٨ - الجرجاني . عبد القاهر	دلائل الإيجاز
٩ - السيوطي . جلال الدين	المزهر
١٠ - » »	جمع الموامع
١١ - الصبان . محمد بن علي	شرح جمع الجوامع
١٢ - المطار . الشيخ حسن	حاشية الصبان على الأشموني
	حاشية المطار على مقولات السجاعي



٢ - مراجع أجنبية

- 13) A. F. Watts. Language & Development of Children.
- 14) B. Rusell. Human Knowledge.
- 15) Bloch & Trager. Outline of Linguistic Analysis.
- 16) Bloomfield. Language.
- 17) Carnochan. A Study in the Phonology of an Igbo Speaker
- 18) Daniel Jones. English Pronouncing Dictionary.
- 19) « « The Phoneme Theory.
- 20) Dermestater. La Vie des Mots
- 21) De Saussure. Cours de Linguistique Générale.
- 22) Firth. Sounds & Prosodies, an article in The Transactions of the Philological Society, 1948.
- 23) « Technique of Semantics, an article in the TPS. 1935.
- 24) « Word Palatograms and Articulation, an article in the Bulletin of The School of Oriental and African Studies Vol. XII, Parts 3 and 4, 1948.
- 25) « Personality and Language in Society, an article in the Sociological Review, Vol. II, Sect. two, 1950.
- 26) Firth & Adam Improved Technique in Palatography and Kymography, an article in the Bulletin of the S.O.A.S., Vol. XII, Part 3, 1950.
- 27) Ida Word. Phonetics of English.
- 28) Gardiner. Speech and Language.
- 29) Jespersen. The Philosophy of Grammar.
- 30) « Language.
- 31) Julius Fuerst. A Hebrew and Chaldee Lexicon.
- 32) Lewis. Language in Society.

- 33) M. Schlaucher. Early Behaviourist Psychology and Contemporary Linguistics, *Word*, Vol. 2. 1946.
- 34) Marouzeau. *Lexique de la Terminologie Linguistique.*
- 35) Martinet. *Phonology as Functional Phonetics.* Publications of the Philological Society 1949.
- 36) Meillet. *Linguistique Historique et Linguistique Générale.*
- 37) Ogden & Richard. *The Meaning of Meaning.*
- 38) O'Leary. *How Greek Science Passed to the Arabs.*
- 39) Pike. *Phonemics.*
- 40) S. Ulmann. *The Principles of Semantics.*
- 41) Sapir. *Selected Writings.*
- 42) Sweet. *New English Grammar.*
- 43) « *Primer of Phonetics.*
- 44) *The New English Dictionary.*
- 45) *The Works of Aristotle Translated into English.*
- 46) Troubetzkoy. *Principe de Phonologie.*
- 47) « *Grundzüge der phonologie.*
- 48) Vendryes. *Language (The English translation).*
- 49) Whitney. *Language and the Study of Language.*
-

الخطأ والصواب

أرجو أن يضيف القارىء بين السطرين الثانى والثالث فى ص ٨٥ ما يأتى :
 ٥ - لثوى Alveolar وهو ما اتصل فيه طرف اللسان بالثة أثناء النطق .
 ثم يحول رقم ٥ إلى ٦ و ٦ إلى ٧ وهكذا حتى يحول ٩ إلى ١٠ .

صواب	خطأ	سطر	ص
ما	ما	١٥	١
تنفذ	تنفذ	٩	١١
Langue	Langne	١٣	٣١
Parole	Parale	١٤	٣١
ويرى	ويروى	١٨	٣٢
وهو	وهى	١٥	٣٥
بالحرف 'ر'	بالحرف	١٤	٤٧
الهواء	هواء	١٧	٦٥
مخرجا أو جهراً	مخرجا جهراً	٩	٦٦
الضيقه	الضعيفة	٨	٧٨
تتلون	تتكون	١٣	٨٢
صوتى	أصواتى	٢١	٨٧
الإطباق	الأطباق	١١	٨٩
†	†	٤	٩١
يباقه	يلقاء	٣	٩٢
متلوا	مثلوا	١٩	٩٣
iid	iid	٢	٩٤
yivz æ ɛ	yivza ɛ	٥	٩٨
ɪ æ v ʔ aanii	ɪ æ v ʔ æ æ t t	٥	٩٨
ɪ av ʔ a ɛ	av ʔ ā ɛ	٣	٩٨
ɪ æ kar	ɪ æ kr	١٠	٩٩
« ٥ »	" "	١٢	٩٩
ɪ a ʔ dæ k	ɪ a ʔ dæ k	١٦	١٠٠
wizaaritiil	wizaaritiil	١٢	١٠١
ɪ æ jgæ æ r	æ jgæ æ r	١٤	١٠١
(j)	()	٤	١٠٤
ويسميه	ويسميه	٢٢	١٠٥

صواب	خطأ	سطر	ص
ولذلك	وكذلك	٢	١٠٦
قبلهما	قبلها	٩	١٠٧
٩ i ʔ k æ æ n	٩ ʔ k æ æ n	١٠	١٠٧
«y»	" "	١	١٠٨
(، والفنحة ، والرفعة	(، والرفعة	١٤	١٠٨
في شكل ا	في ا	٩	١١٩
أساس وحدات	أساس في وحدات	١٨	١٢٣
مكان للصوت	مكان صوت للصوت	١٦	١٢٩
النفسي	النفس	١	١٣٠
(ص ع ع ص)	(ص ع ع)	١٨	١٣٤
(ص ع ص ص)	(ص ع ع ص ص)	١	١٣٥
التقليدية	التقيدية	٣	١٣٧
أو ألفه أو واوه	أو ألفه	٤	١٣٨
التي	الذي	٩	١٤٥
و «التحليل»	و «التحيل»	٩	١٤٦
ولا	وإلا	٨	١٥٠
موقمية	موقمه	١	١٥١
(الحروف الطباقية)	(الحروف الطبقة)	٤	١٥٦
أكثرها	أقل	١١	١٥٦
(ص ع ص ص)	(ص ع ع ص)	٢١	١٦١
بفعل	بجملة	١٣	١٦٨
العلاقة	العلامة	١٠	١٧١
و	أو	٢١	١٧٢
بالباب	باب	٢	١٧٣
آخر من معناها	آخر معناها	٣	١٧٤
استفالة	استقالة	٣	١٧٥
وصر ص	وصر ص	٤	١٨٥

صواب	خطأ	سطر	ص
ضربتُ	ضربنا	٣	١٩١
و	أو	٢٣	٢٠٥
الاصطلاح	الاصلاح	١٣	٢٤٠
عوناً	عنوناً	١٧	٢٤٢
علاقة	علامة	٢	٢٤٧
.ومن الموامل	الموامل .ومن	٢٣	٢٥٠
الكلمتين ذا قيمة	الكلمتين قيمة	٧	٢٥١
Atmoust	vtmonst	٢٣	٢٥٥
beter	bete	٢٣	٢٥٥
(توادل)	(توازل)	٨	٢٥٦

رقم الايداع بدار الكتب

١٩٨٩/٨٨٢٢

مكتب النشر للطباعة

٢٢ ميدان بن الحكم - حامية الزيتون

ص. ب. : ٨١ - تليفون : ٢٤٢-٩٧١

فهرس

الصفحة	الموضوع
...	تقديم
١	مقدمة
٧	تعريف بالرموز
٨ - ١٣	رموز الأصوات ... - رموز الحروف .
١٤	استقلال المنهج اللغوى
٣٠	اللغة والكلام
٥٧	منهج الدراسات اللغوية - تعدد الأنظمة فى اللغة الواحدة
٥٩	منهج الأصوات (الفوناتيک)
٥٩	٥٩ - الصوت ٦٣ - الصوت اللغوى ٦٩ - الملاحظة ٧١ - تسجيل الصوت ٧٣ - البلاوغرافيا ٨٠ - الكيموغرافيا ٨٢ - صور الأشعة ٨٤ - الأصوات العربية ٩٠ - أصوات العربية الفصحى ٩١ - الأصوات الشداد ٩٧ - الأصوات الرخوة ١٠٣ - الصوت المركب ١٠٤ - الأصوات المتوسطة ١٠٨ - أصوات العلة
١١١	منهج التشكيل الصوتى (الفونولوجيا)
١١٣	١١٣ - التفريق بين الصحاح والعلل ١٢١ - تقسيم الحروف
١٢٥	١٢٥ - نظرية القونيم ١٣١ - المجاورة فى السياق ١٣٨ - المقطم
١٤٦	١٤٦ - الموقعية ١٤٧ - موقعية البداية ١٤٨ - موقعية الوسط
١٤٨	١٤٨ - قطة الاتصال ١٤٩ - الشدة الأتفية ١٥٠ - القلقلة
١٥٠	١٥٠ - التقاء الساكنين ١٥١ - موقعية النهاية ١٥١ - موقعية الشبوع ١٥١ - الإجهار والإهماس ١٥٢ - القوة والضعف
١٥٣	١٥٣ - التفخيم والترقيق ١٥٧ - الكمية ١٦٠ - التبر
١٦٤	١٦٤ - التنعيم .
١٧٠	منهج الصرف

الصفحة	الموضوع
١٧٠	المورفيم — ١٧٣ — الصيغة ١٧٧ — الاشتقاق
١٨٣	وسائل خلق الرباعي ١٨٦ — الملحقات ١٨٩ — الجدول
	التصريف والتوزيع الصرفي .
١٩٢	منهج النحو
١٩٥	أقسام الكلام ٢٠٣ — وسائل الترابط في السياق ٢٠٣ — التماسك
٢٠٤	التوافق ٢٠٦ — التأثير ٢٠٧ — مظاهر التماسك
٢٠٨	الحالة ٢١١ — الزمن والجهة ٢١٥ — مظاهر التوافق
٢١٥	النوع ٢١٨ — العدد ٢٢١ — الشخص .
٢٢٤	منهج المعجم
٢٢٤	تعريف الكلمة ٢٣٢ — ما المعجم .
٢٤٠	منهج الدلالة
٢٤٠	النظرة الديناميكية ٢٥١ — النظرة الاستاتيكية .
٢٧٠	خاتمة